مساراتٌ نحو الشمولِ الماليّ في العراقِ

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد وتحرير: د. سلام جبار شهاب

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

A Print Series of Al-Bayan Center for Studies and Planning
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مساراتُ نحو الشمولِ الماليّ في العراقِ

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

مساراتُ نحو الشمولِ الماليّ في العراقِ

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد وتحرير

د. سلام جبار شهاب

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

مساراتُ نحو الشمولِ الماليّ في العراقِ

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد: د. سلام جبار شهاب

368 صفحة

بغداد، شباط – فبراير ، 2025

ISBN: 978-9922-8871-4-2

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (946) لسنة

التصحيح والمراجعة اللّغويّة: د. هاني كنهر العتابي

تصميم وتنفيذ: إبراهيم رعـــد

تصميم الغلاف: مصطفى محمد

نشر وتوزيع : العارف للمطبوعات

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْ السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

محتويات الكتاب

المقدّمة: **9**

الباب الأوّل: لمحة عامّة ومفاهيميّة عن واقع الشمول الماليّ في العراق **27**

الشمول الماليّ: المداخل النظريّة ومسارات التطبيق
29
د. باسم عبد الهادي حسن

الشمول الماليّ: في النشأة والأبعاد مع إشارة إلى نماذج مثلى
55
أ.د. محمود داغر

الباب الثاني: السياسات النقديّة والماليّة لتعزيز الشمول الماليّ في العراق **89**

السياسات النقديّة للشمول الماليّ في العراق
91
أ.د. فلاح حسن ثويني

السياسة الماليّة للشمول الماليّ
135
د. مهند منير السلمان

الباب الثالث: البرامج والأدوات والمتطلّبات التكنولوجيّة لتحقيق الشمول الماليّ والعدالة الاجتماعيّة **163**

دور الشمول الماليّ في دعم مسارات ريادة الأعمال النسويّة
165
أ.د. وفاء جعفر المهداويّ

المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ
199
سميح جرادات

البرامج والأدوات المساعدة في خلق الوعي المجتمعيّ
223
أ.د. عدنان فرحان الجورانيّ

الباب الرابع: الشمول الماليّ في بناء هيكل الأعمال والعدالة الاجتماعيّة في العراق **245**

الشمول الماليّ وقطّاع الأعمال: التحدّيات وآليّات التنفيذ 247

أ.د. عبد الصمد سعدون عبد الله

الفصل الثاني: الشمول الماليّ وتحقيق العدالة الاجتماعيّة 289

أ.د. حيدر نعمة بخيت

الثقة المصرفيّة... مدخلا إلى الشمول الماليّ 325

أ.م.د. أحمد عبد الزهرة حمدان

خاتمة الكتاب **358**

المقدّمة:

في السنوات الأخيرة برز الشمول الماليّ بوصفه ركيزةً أساسيّةً في التوجّه العالميّ نحو التنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة. وفي الدول التي تتّجه نحو التعافي بعد فترات طويلة من الصراعات، والتحوّل الاقتصاديّ، والإصلاحات التنظيميّة، فإنّ المسارات نحو الشمول الماليّ لن تكون مجرّد هدف عابر، بل تمثّل ضرورة أساسيّة للتعافي من آثار الصراعات والحروب... والعراق بتاريخه الغني وبالقدرات البشريّة والإمكانات المادّيّة، يجسّد التحدّيات والفرص المتأصلة في الوقت نفسه ضمن هذا المسار التحولي؛ لذلك يتعمّق هذا الكتاب في المسارات ذات الأبعاد المختلفة والمعقّدة نحو تحقيق الشمول الماليّ في العراق، ويقدّم استكشافًا شاملاً للاستراتيجيّات والابتكارات والعقبات التي تحدّد هذا المسعى الحاسم.

واقعيّاً، تترسّخ القناعات بشكل أكبر إلى أن بناء نظام ماليّ شامل هو الطريق الأمثل للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، إلى جانب ضمان إشراك الفئات الاجتماعيّة المختلفة في النشاط الاقتصاديّ، والشمول الماليّ يمنح قدرة فريدة في تنويع مراكز النمو في البلاد على أسس جغرافيّة، وفقا إلى الاعتبارات التنمويّة للاقتصادات المحلّيّة، ولتحقيق ذلك كان لابدّ من إيجاد قنوات متعددة توصل الخدمات الماليّة المتنوعة إلى الفئات المستبعدة اقتصاديّا واجتماعيّا، وتحويل الأنشطة الاقتصاديّة غير النظاميّة إلى أنشطة اقتصاديّة رسميّة قابلة إلى الإدراج في مساعي تحقيق النمو؛ ممّا يوفّر مظلّة حكوميّة لحماية الأنشطة الاقتصاديّة وديمومتها، وقد سعى العراق منذ سنوات إلى الوصول إلى هذا الغرض عبر العديد من المبادرات والخطوات التي قام بها البنك المركزيّ العراقيّ، ووضع عددا من الاستراتيجيّات والطموحات التي لم تكن هدفاً بحدِّ ذاتها، بقدر ما توفّر رؤية في الوصول إلى الأهداف والغايات المرجوّة من الشمول الماليّ، تلك الخطوات والاستراتيجيّات ساهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول الماليّ وإرساء أسسه، سواء أكان ذلك في جانب الاستخدام أم في جانب الوصول.

في بلد مثل العراق لن يكون من اليسير ضمان وصول الأفراد بغض النظر عن وضعهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ وموقعهم الجغرافيّ في الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة؛ أيّ بمعنى الوصول إلى خدمات حسابات التوفير، والائتمان، والتأمين، وأنظمة الدفع التي تشكل أهمّيّة بالغة للتنمية على مستوى الفرد والتنمية الاقتصاديّة، وهذا ناتج من عوامل عدة، أبرزها أنّ النظام الماليّ في العراق ما زال مشوها بسبب عدم الاستقرار والصراعات، والاضطرابات الاقتصاديّة، إلى جانب تعقيدات المشهد السياسيّ، ولذلك ترتفع مخاطر وتعقيدات تحقيق الشمول الماليّ بشكل خاصّ. ولكن، على الرغم من هذه التحدّيات، فإنّ هناك تفاؤلا متزايدا بالدور الذي يمكن أن يؤدّيه النظام الماليّ القوي والشامل في تعزيز النمو الاقتصاديّ، وتعزيز الاستقرار الاجتماعيّ، وتحسين نوعية الحياة لملايين العراقيّين. لقد تمّ تصميم هذا الكتاب لتوفير رؤية واسعة وشاملة ودقيقة للمسارات المختلفة للشمول الماليّ في العراق. ويهدف إلى كشف تعقيدات المشهد الماليّ من خلال استكشاف العديد من الأبعاد الرئيسة، وقد تمّ تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة أبواب أساسيّة:

الباب الأوّل– لمحة عامة ومفاهيميّة عن واقع الشمول الماليّ في العراق: يتطلّب فهم رحلة الشمول الماليّ في العراق الغوص العميق في السياق التاريخي. ويقدم هذا القسم خلفية للنظام الماليّ في العراق، ويتتبع تطوّره والسياقات التي عملت على تثبيت دعائمه، إلى جانب تفسير أثر الاضطرابات والصراعات إلى جانب الفرص في توفير مظلّة الشمول الماليّ، وفي هذا الباب تمّ التطرق إلى المبادرات الحكوميّة التي تمثّل الأطر الفعّالة لدفع الشمول الماليّ؛ ولذلك يدرس هذا الفصل دور المبادرات الحكوميّة والإصلاحات التنظيميّة والاستراتيجيّات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة والاستقرار. وتم التوصّل إلى جملة من التوصيات الآتية ضمن هذا الباب:

- الاستثمار في البنية التحتيّة الرقميّة: يعد توسيع نطاق البنية التحتيّة الرقميّة، مثل شبكات الهاتف المحمول والإنترنت، أمرًا ضروريّا لزيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرقميّة، خاصّة في المناطق الريفيّة.
- تعزيز التعاون بين القطّاعين العام والخاصّ: يمكن للتعاون بين السلطات ومقدّمي الخدمات الماليّة أن يساعد في تطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة تلبي احتياجات السكّان غير المتعاملين مع البنوك.
- تحسين حماية المستهلك: يجب على السلطات مواصلة تعزيز حماية المستهلكين الماليّين من خلال ضمان الشفافيّة في المعاملات الماليّة ومعالجة حالات الاحتيال وإساءة الاستخدام.

- رفع مستوى الوعي الماليّ: يؤدّي التعليم الماليّ دورًا حيويًا في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات ماليّة مستنيرة. اذ يجب على السلطات ومنظّمات المجتمع المدنيّ الاستمرار في زيادة مستوى الوعي الماليّ بين السكّان، مع التركيز بشكل خاصّ على الفئات الضعيفة.
- معالجة الفجوة بين الجنسين: يجب على السلطات والمؤسّسات الماليّة بذل جهود محدّدة لمعالجة الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الماليّة. وهذا يشمل توفير المنتجات والخدمات المصممة لتلبية احتياجات النساء وتحسين وصولهن إلى التعليم الماليّ.
- الاستفادة من المبادرات الإقليمية والدَوليّة لتعزيز الشمول الماليّ. على سبيل المثال، يمكنه الانضمام إلى منصة التمويل الشامل التابعة للبنك الدَوليّ، والتي توفّر منصة لتبادل المعارف والخبرات بين البلدان. كما أنّ العراق بحاجة إلى تطوير مؤشّر الوصول إلى الخدمات الماليّة، ومؤشّر استخدام الخدمات الماليّة.

الباب الثاني– السياسات النقديّة والماليّة للشمول الماليّ في العراق: وتم التركيز في هذا الفصل على أهمّيّة السياستين النقديّة والماليّة في تعزيز قدرات الوصول وتحقيق الشمول الماليّ، وكيف يمكن لسياسات مثل تعزيز سعر الفائدة، وتقديم الائتمانات، وثبات او استقرار سعر الصرف، وما إلى ذلك في تحقيق قدر أعلى في التعامل النقديّ، وتحقيق ثقة أعلى بالمنظومة النقديّة، كما أنّ من شأن السياسات الماليّة التي تركز على إدراج برامج جديدة للتمويل، وأنظمة التحويل النقديّ، ومنصّات تبادل العملات، وتوفير التكنولوجيا الماليّة والتطبيقات الماليّة، وغير ذلك ممّا يحسّن القدرة على الوصول إلى التمويل، ومن أبرز

التوصيات التي ترد ضمن هذا الباب في مجال السياسة النقديّة:

- دعم قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ وفي المصارف، وتعزيز قدراته في تحقيق أهدافه وأهداف البنك المركزيّ العراقيّ عن طريق توفير الكادر والبنية التحتيّة المناسبة.
- تعزيز ودعم السياسات والتنظيمات الداعمة للشمول الماليّ، مثل القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المستهلكين وتعزّز ثقة الأفراد والشركات في النظام الماليّ ومؤسّساته. ودعم تأسيس صندوق ثروة سيادي يدعم المشروعات الصغيرة ويوفّر وسائل الشمول الماليّ.
- البنك المركزيّ العراقيّ بحاجة الى أن يعمل على تطوير البنية التحتيّة لمؤسّسات الشمول الماليّ وتوفير منتجات وخدمات ماليّة مناسبة تلبي احتياجات الأفراد والشركات، وتسهل الوصول والاستخدام، مثل الحسابات المصرفيّة، والتحويلات الماليّة، والقروض، والتأمين، وغيرها؛ لأنّه عن طريق سياسته النقديّة فأنه يشرف ويراقب القطّاع النقديّ والمصرفيّ وفحص ارتباط أهدافه بالشمول الماليّ.

- يتطلّب من البنك المركزيّ العراقيّ والمصارف العاملة في العراق بمختلف أنواعها التجاريّة والمتخصّصة والإسلاميّة والمؤسّسات الماليّة الوسيطة غير المصرفيّة، مواجهة انخفاض الكثافة المصرفيّة والانتشار المصرفيّ مقارنة مع البلدان الأخرى.
- تبني واعتماد برامج للتوعية الماليّة للمجتمع والأفراد بأهمّيّة الشمول الماليّ وكيفيّة الاستفادة من الخدمات الماليّة المتاحة، عن طريق كافّة المؤسّسات الاعلامية والأكاديميّة والمصرفيّة.
- دعم وتعزيز ومنح الأولويّة إلى الجمهور في المناطق الريفيّة والنائية التي يصعب عليها الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات الماليّة التي تقدّمها المؤسّسات المصرفيّة والماليّة في المدن والمناطق الحضرية، وذلك عن طريق توسيع شبكة الفروع المصرفيّة وأجهزة الصرّاف الآليّ وأجهزة نقاط البيع.
- الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة لتقديم خدمات ماليّة ميسرة التكلفة وسهلة الوصول إليها، مثل الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول.
- تكثيف جهود الشراكة والتعاون بين القطّاعين العام والخاصّ بالعمل مع المؤسّسات الماليّة والمجتمع المدنيّ والحكومة لتنسيق الجهود وتعزيز الشمول الماليّ عن طريق التشاور والتنسيق مع مقدّمي الخدمات من القطّاع الخاصّ. وخاصّة المشروعات الصغيرة جدّا والصغيرة.
- تبنّي نهج استراتيجيّ من خلال وضع استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، وكافّة الجهات ذات العلاقة، تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية وسمات الاقتصاد والمجتمع العراقيّ. تتكوّن عناصر الاستراتيجيّة من المؤسّسات الماليّة الموجهة نحو الشمول والتمويل المدعوم وتطوير المنتجات والخدمات المبتكرة وتطوير تكنولوجيات التوصيل المبتكرة وتطوير أنظمة مبتكرة لتعزيز الوصول إلى الائتمان.
- الاستفادة من تجارب البلدان في سياسات الشمول الماليّ التي حققت نجاحات متواصلة وساهمت بالوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة وساهمت في تقليل معدلات الفقر. ومن بين هذه البلدان إندونيسيا والفلبين وتايلاند والهند التي تُعد تجاربها متقدّمة نسبيًا، حيث طورت استراتيجيّات وطنيّة واسعة النطاق للشمول الماليّ، وركزت على ثلاث مرتكزات هي التنظيم والإشراف على مؤسّسات التمويل الأصغر وحماية المستهلك والتعليم الماليّ.
- تفعيل نشاط عمل الجهات والسلطات الرقابيّة كافّة، فضلا عن السلطة النقديّة من أجل حماية المنتجين والمستهلكين للخدمات الماليّة من أجل دعم الشمول الماليّ، وأيضا دعم الإفصاح والشفافيّة ومراقبة ومواجهة الفساد الماليّ.

- يتطلّب من الجهات التنظيميّة والرقابيّة والبنك المركزيّ العراقيّ إعطاء أهمّيّة كبيرة لعمليّة توافر وإتاحة البيانات والمعلومات للاستفادة منها في التعرف على المستبعدين والمشمولين بالخدمات الماليّة، من أجل إيجاد مؤشّرات قابلة لقياس الشمول الماليّ بشكل سليم.
- تعزيز دور الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة في العراق كعامل هام لزيادة إمكانيّة الوصول في تعزيز الشمول الماليّ وتلبية احتياجات القطّاعات المحرومة من السكّان في المجتمعات الريفيّة والنساء، وتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلاميّة.
- تقديم الحوافز والدعم الضريبي للمصارف، ومشغلي شبكات الهاتف المحمول الذين يقدمون الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول من أجل تشجعيهم على الاستثمار في هذا القطّاع.
- المتابعة والتقييم المستمر من قبل قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ لمؤشّرات الشمول الماليّ، مثل الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة وملكيّة الحسابات وكثافة الفروع وأجهزة تقديم الخدمات الماليّة المتعدّدة وشبكات الوكلاء وجودة الخدمات الماليّة وغيرها، من أجل رصد نقاط القوّة والضعف.
- تعزيز الاستفادة من نافذة بيع العملة الأجنبيّة لدى البنك المركزيّ العراقيّ للحفاظ على سعر صرف مستقر، ومعدل تضخم منخفض؛ إذ تساهم العملة المستقرة على تقليل حالة عدم اليقين بالنسبة للشركات والأفراد؛ ممّا يشجّعهم على التعامل مع الخدمات الماليّة الرسميّة، وهو أمر بالغ الأهمّيّة لتحقيق الشمول الماليّ.
- دعم برامج شبكات الأمان الاجتماعيّ حيث يمكن للتحويلات الحكوميّة من خلال برامج مثل معاشات التقاعد وإعانات البطالة والإعانات أن تؤثّر بشكل كبير على الشمول الماليّ من خلال زيادة عدد الأشخاصّ الذين لديهم حسابات مصرفيّة وتشجيع استخدام الخدمات الماليّة الرسميّة.

وأبرز التوصيات في مجال السياسة الماليّة:

الإعانات والمنح

- دعم توسيع الفروع: تقديم إعانات للبنوك ومؤسّسات التمويل الأصغر التي تفتح فروعا أو تنشئ نقاط خدمة في المناطق المحرومة من الخدمات، وخاصّة المناطق الريفيّة والمتأثرة بالصراع. وتوفير الحوافز والدعم للمؤسّسات الماليّة الصغيرة
- منح التمويل الرقميّ: من خلال تشجيع البنوك الرقميّة والتكنولوجيا الماليّة (FinTech) ودعم الابتكار في القطّاع الماليّ لتقديم خدمات مصرفيّة رقميّة. ويشمل ذلك تطوير حلول الدفع عبر الهاتف المحمول، ونشر المنصّات والتقنيات الماليّة الرقميّة، والخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى أدوات الدفع الرقميّة، ولاسيّما في المناطق ذات الوصول المحدود للخدمات الماليّة. وتقديم منح لشركات التكنولوجيا والشركات الناشئة التي تطوّر حلولا ماليّة رقميّة، مثل تطبيقات الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول لزيادة إمكانيّة الوصول.

الحوافز الضريبيّة

- حوافز للمنتجات الماليّة الشاملة: تنفيذ إعفاءات ضريبية للمؤسّسات الماليّة التي تقدّم منتجات مصرفيّة منخفضة الرسوم أو بدون رسوم مصمّمة تقدّم حسابات منخفضة التكلفة أو بدون رسوم ومنتجات ماليّة تستهدف الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمحرومين.
- المزايا الضريبيّة لبرامج محو الأميّة الماليّة: تقديم خصومات ضريبية للمنظّمات والمؤسّسات التي تجري ورش عمل وحملات تثقيفيّة لمحو الأميّة الماليّة.
- خفض تكلفة الخدمات الماليّة: العمل على تقليل الرسوم البنكيّة والتكاليف المرتبطة بالمعاملات الماليّة؛ ممّا يجعل الخدمات الماليّة أكثر جذباً للأفراد والشركات الصغيرة.

الإنفاق الحكوميّ المباشر

- الاستثمار في البنية التحتيّة الماليّة: بما في ذلك توسيع شبكات الخدمات المصرفيّة، والاستثمار في البنية التحتيّة التقنية وتطوير أنظمة الدفع الرقميّة، وتحسين الاتّصال بالإنترنت، ودعم إنشاء وتوسيع الفروع المصرفيّة، التي تدعم النظام الماليّ، وضمان الأمان السيبراني، وتشجيع المؤسّسات الماليّة على تقديم خدماتها في مناطق لا تتوفّر فيها خدمات ماليّة، فبإمكان الحكومة تقديم إعانات للمؤسّسات الماليّة التي تقدّم خدمات للسكّان المحرومين أو ذوي الدخل المنخفض، أو تقديم حوافز ماليّة لتشجيعهم على فتح فروع أو تقديم خدمات في تلك المناطق.

- تعزيز التعليم الماليّ: إطلاق برامج توعية وتدريب للأفراد حول كيفيّة إدارة أموالهم، وكيفيّة استخدام الخدمات الماليّة. وتمويل البرامج الوطنيّة والمحلّيّة التي تركز على تحسين محو الأميّة الماليّة، بما يشمل ذلك تطوير المناهج التعليميّة في المدارس وتوفير ورش عمل ودورات تدريبيّة مجتمعيّة وحملات التوعية العامّة.
- تشجيع الشمول الماليّ للنساء والفئات المهمّشة: إطلاق برامج خاصّة لدعم النساء والفئات المهمّشة من خلال توفير خدمات ماليّة مخصصة لهم، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الماليّة.

التحويلات النقديّة المشروطة

- التحويلات المرتبطة بالحساب: تنفيذ برامج التحويلات النقديّة المشروطة حيث يتلقّى المستفيدون المدفوعات مباشرة في الحسابات المصرفيّة، وهذا يمكن أن يشجّع على ملكيّة الحسابات والاستخدام المنتظم للخدمات المصرفيّة.

دعم مؤسّسات التمويل الأصغر

- دعم التمويل الأصغر: توفير التمويل والضمانات لمؤسّسات التمويل الأصغر التي تقدّم قروضا صغيرة وخدمات ماليّة لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفيّة التقليديّة. ويمكن أن يشمل الدعم قروضا منخفضة الفائدة أو تمويلا مباشرا المؤسّسات الماليّة الصغيرة والمتوسّطة التي يمكن أن تلبّي احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة.
- بناء القدرات: تقديم التدريب والدعم الماليّ والتقني لهذه المؤسّسات لتسريع نموها وزيادة قدرتها على تقديم خدمات ماليّة لتعزيز قدرتها على خدمة المجتمعات المحرومة بشكل فعال.

الشراكات المحلّيّة والعالميّة

- الشراكات المحلّيّة: إقامة شراكات بين الحكومة والقطّاع الخاصّ لتطوير وتنفيذ المشاريع التي تعزّز الشمول الماليّ، مثل الحلول المصرفيّة الرقميّة وبرامج التعليم الماليّ والتكامل بين المؤسّسات التعليميّة والمؤسّسات الماليّة الخاصّة والعامّة.
- التعاون مع المنظّمات الدَوليّة: العمل مع المنظّمات الدَوليّة مثل البنك الدَوليّ وصندوق النقد الدَوليّ للحصول على الدعم الفنّيّ والماليّ والخبرات اللازمة لتعزيز الشمول الماليّ في العراق.

الجانب التنظيميّ والسياسيّ للشمول الماليّ

- تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا الماليّة: خلق بيئة تنظيميّة تدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا الماليّة من خلال توفير الحوافز وتقليل الحواجز أمام الشركات التي تطوّر منتجات وخدمات ماليّة شاملة.
- تبسيط اللوائح والتعليمات: تبسيط المتطلّبات التنظيميّة للمؤسّسات الماليّة وشركات التكنولوجيا الماليّة لتسهيل تقديم الخدمات في المناطق المحرومة.
- تحسين تنظيم القطّاع الماليّ: تعزيز الإطار التنظيميّ للقطّاع الماليّ لضمان حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الشفافيّة. يشمل ذلك تحسين قوانين تنظيم البنوك وشركات التأمين، ومراقبة الامتثال للمعايير الماليّة.

الرصد والتقييم

- تقييم الأثر: تنفيذ نظام لرصد وتقييم أثر تدابير السياسة الماليّة على الشمول الماليّ، من خلال جمع البيانات حول ملكيّة الحساب واستخدام الخدمة والنتائج الاقتصاديّة للسكّان ذوي الدخل المنخفض.
- آلية التغذية الراجعة: إنشاء آليّات للتغذية الراجعة من المؤسّسات الماليّة والمستخدمين من أجل التحسين المستمر لفعاليّة تدابير السياسة الماليّة.

استراتيجيّة التنفيذ

- إشراك أصحاب المصلحة: إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك البنوك ومؤسّسات التمويل الأصغر، وشركات التكنولوجيا، والمنظّمات المجتمعيّة، ووكالات التنمية الدَوليّة، في تصميم وتنفيذ السياسات.
- بناء القدرات: توفير التدريب والدعم للمؤسّسات الماليّة ومجموعات المجتمع لضمان قدرتها على تنفيذ وإدارة الخدمات الماليّة الشاملة بفعاليّة.
- التوعية العامّة: إطلاق حملات للتوعية بفوائد الشمول الماليّ، والخدمات المتاحة، وبرامج التثقيف الماليّ.
- جمع البيانات وتحليلها: تطوير نظام قوي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالشمول الماليّ لتتبع التقدّم المحرز وتحديد مجالات التحسين.
- مناهج مخصصة: تخصيص السياسات لمعالجة الاختلافات الإقليمية والقطّاعية داخل العراق، مع مراعاة الاحتياجات والظروف المحدّدة لمختلف المناطق والمجتمعات.

الباب الثالث– البرامج والأدوات والمتطلّبات التكنولوجيّة لتحقيق الشمول الماليّ والعدالة الاجتماعيّة: تبرز التكنولوجيا بوصفها عامل تمكين قوي للشمول الماليّ، وتوفّر الخدمات المصرفيّة الرقميّة والأموال القابلة إلى التحويل وحلول التكنولوجيا الماليّة إمكانيّات جديدة للوصول إلى السكّان المحرومين. ويبحث هذا الفصل في كيفيّة الاستفادة من الابتكارات التكنولوجيّة في العراق للتغلب على الحواجز التقليديّة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة. كما تمّ التطرق في هذا الباب إلى الاعتبارات التي تتعلّق بتطوير ريادة الأعمال النسوية، وكيف يمكن للنساء الوصول إلى الفرص التمويلية وتحقيق أعلى قدر من العدالة الاجتماعيّة وتحطيم الحواجز التي تمنع النساء من الوصول إلى التمويل في العراق. إلى جانب ذلك، تمّ دراسة أثر البرامج والأدوات المساعدة في خلق الوعي المجتمعيّ في الوصول إلى التمويل وفقا إلى الاعتبارات الخاصّة في العراق. وقد توصّل الفصل الأوّل من هذا الباب والذي يتعلّق بتمكين وصول المرأة إلى التمويل إلى التوصيات الآتية:

- اتباع نهج سياساتيّ لتعزيز الشمول الماليّ للمرأة في العراق والتطوير المستمر لشبكات الاتّصالات الرقميّة الشاملة للنساء والرجال، إلى جانب منح القروض التخصصية للنساء لدعم المشاريع الصغيرة، كما يتمّ التركيز على إدخال نظام الادّخارات عبر مصارف المناصرة.
- التركيز الدقيق على متطلّبات المرأة الماليّة في المجتمع، وتشجيع فتح حسابات مصرفيّة للنساء بشكل أكبر وأكثر شمولاً، كما أنّ استجابة المرأة وتلقيها المعلومات الماليّة والمصرفيّة من أقرانهن من النساء يكون بشكل أكثر يسراً، كذلك تكتسب المرأة الحرية الأكبر عند التداول عن هذه المعلومات مع النساء.
- توسيع حلقة الاعتمادات مع دول الخارج، والدعم والتشجيع المباشر لسيدات الأعمال بإنشاء مشاريعهن على المستويات كافّة (متوسّطة، صغيرة، متناهية الصغر)
- إلى جانب الإسهام في خلق قاعدة بيانات أكثر وضوحا لمستويات الشمول الماليّ المتعلق بالمرأة.
- التثقيف الرقميّ للشباب (المرأة والرجل) للمدفوعات، اذ تمثّل فئة الشباب في المجتمع العراقيّ العنصر الأساس في الاقتصاد الرقميّ والعامل الحاسم في النفاذ إلى المجتمع الرقميّ, لاسيّما الحلقة الاضعف وهن فئة النساء؛ لذلك لابُدَّ من إعداد هذه الفئة على وفق آليّة تطوّر التعليم في الدول المتقدّمة, وبما يناسب الاقتصاد العراقيّ عبر ما يتطلّبه الاقتصاد العراقيّ، ولاسيّما أنّ العراق مقبل على الدخول في مرحلة الهبة الديموغرافيّة، وذلك من خلال:
- التدريب والتوعية: تقديم دورات تدريبيّة وورش عمل توعويّة تهدف إلى تعريف النساء بأنواع الخدمات الماليّة الرقميّة المتاحة وفوائدها، وتوضيح كيفيّة استخدامها بطريقة آمنة وفعالة.
- التطبيقات والمنصّات التعليميّة: تطوير تطبيقات ومنصّات تعليميّة رقميّة تسهل على النساء فهم مفاهيم الخدمات الماليّة الرقميّة وتعلم كيفيّة التعامل معها، بما في ذلك التطبيقات التفاعليّة والدوريّات التعليميّة عبر الإنترنت.

- التوجيه الفرديّ: توفير خدمات استشارية وتوجيه فرديّ للنساء لمساعدتهن في فهم الخدمات الماليّة الرقميّة وتحديد الحلول التي تناسب احتياجاتهن وظروفهن الشخصيّة.
- الشراكات المجتمعيّة: التعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة والمؤسّسات الحكوميّة والقطّاع الخاصّ لتوفير برامج تثقيفيّة وتوعويّة متخصّصة تستهدف النساء وتعزّز معرفتهن بالخدمات الماليّة الرقميّة.
- اللغة والثقافة: تصميم المواد التثقيفيّة والتوعويّة بطريقة تتوافق مع لغة وثقافة المستهدفات؛ ممّا يجعلها أكثر فعاليّة في الوصول إلى النساء وفهمهن للمفاهيم الماليّة الرقميّة.
- تلك الآليّات وغيرها تساهم في تمكين النساء وتحسين فهمهن للخدمات الماليّة الرقميّة؛ ممّا يسهم في زيادة مشاركتهن في النظام الماليّ وتعزيز الشمول الماليّ لهن؛ لأنّ الشمول الماليّ لا تكتمل فاعليّة تحقيقه بوصول الخدمات الماليّة للفئات المستهدفة وحسب، انما لابد من وضع ومتابعة للآليّات المشار إليها آنفا لغرض ضمان انسيابيّة التعامل مع هذه الخدمات خصوصا مع الفئات المهمّشة رقميّاً.
- لغرض فاعليّة تحقيق الشمول الماليّ الموجه للمرأة لابد من وضع منهج سياساتي يأخذ الاهتمام بجانب كبير نحو النفاذ إلى التكنولوجيا والتثقيف الماليّ لاسيّما فئة النساء المهمّشة في الحضر والمقصات ماليّا في الارياف.
- رفد المحافظات العراقيّة بحاضنات أعمال مهنيّة بواقع حاضنة أعمال واحدة في كلّ محافظة على أقلّ تقدير، تأخذ نهج مبادرة (ريادة) التي أطلقتها الأمانة العامّة لمجلس الوزراء في منتصف عام 2023، وذلك بغية رفع مؤشّرات التمكين قبل التمويل وصولاً إلى فاعليّة تحقيق الشمول الماليّ من وجهة نظر ريادة الأعمال.
- تبنّي نهج القروض التخصصية للنساء مع متابعة كلّ قرض ممنوح (قبل واثناء وما بعد) مرحلة المنح.

أبرز التوصيات التي تتعلّق بالمتطلّبات التكنولوجيّة:

تطوير السياسات الحكوميّة التي تهدف إلى الشمول الماليّ

- وضع سياسات حكوميّة تعزّز الشمول الماليّ وتضمن الوصول المتساوي للجميع إلى الخدمات الماليّة.
- تعزيز دور الهيئة العليا للشمول الماليّ في العراق باعتبارها الجهة المسؤولة عن تعزيز الشمول الماليّ وتوسيع الوصول إلى الخدمات الماليّة بهدف تعزيز التنمية الماليّة والاقتصاديّة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعيّة من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات ماليّة متنوعة ومناسبة لاحتياجاتهم. تشمل مهام الهيئة تنظيم القطّاع الماليّ، تطوير السياسات والإجراءات الماليّة، تعزيز الوعي الماليّ بين الجمهور وتقديم الدعم والإرشاد للمؤسّسات الماليّة والبنوك لتعزيز خدماتها وتوسيع نطاقها لتشمل شرائح أوسع من السكّان.
- وضع استراتيجيّة وطنيّة شاملة للشمول الماليّ تستند إلى العوامل الرئيسة التي تؤثّر في تعزيز الشمول الماليّ في المجتمع وهي العامل الاجتماعيّ، والعامل التكنولوجيّ، والعامل الاقتصاديّ، والعامل السياسيّ. تشير التجارب ان البلدان التي تتبع نهجا استراتيجيّا وتضع استراتيجيّات وطنيّة للشمول الماليّ مبنية على استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ تجمع بين الجهات التنظيميّة الماليّة، والوزارات المعنية منها التعليم، فإنّ هذه البلدان تزيد من وتيرة الإصلاحات وتأثيرها. وتشير معطيات البنك الدَوليّ على سبيل المثال إلى انه ومنذ عام 2010، قدم أكثر من 55 بلداً التزامات بالشمول الماليّ، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجيّة وطنيّة أو بصدد وضعها حاليا.
- إنّ وضع الاستراتيجية الوطنيّة الشاملة للشمول الماليّ يتطلّب إنجاز دراسة تشخيصيّة شاملة لحالة الشمول الماليّ في العراق على مستوى المحافظات جغرافيّا، ومستوى النوع الاجتماعيّ، وتحديد مسارات تطوّره وواقعه الحالي من حيث دراسة مكونات الشمول الماليّ من جانب العرض والطلب، والمنظومة البيئية وبما يشمل تحليلاً شاملاً وتفصيليا للفئات المهمّشة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول الماليّ. كما تستكشف الدراسة قدرة القطّاع الماليّ الرسميّ واستعداده لتقديم خدمات للفئات المقصات مالياً، وتقدّم توصيات وتدخلات عاجلة وضروريّة لتعزيز الشمول الماليّ، وتحقيق أهداف استراتيجيّة الشمول الماليّ ضمن إطار زمني محدّد.
- البحث في القطّاع غير المصرفيّ والمشارك في عمليّة النهوض بالشمول الماليّ كقطّاع التامين، ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة، وشركات الصرّافة، وشركات خدمات الدفع الإلكترونيّ، والتأجير التمويلي، وتمويل الرهن العقاري، والأوراق الماليّة وما إلى ذلك.

- تقديم سياسات محدّدة وحوافز لزيادة الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة والتكنولوجيا الماليّة للفئات التي تعاني من الإقصاء الماليّ بكافّة أسبابها.

تحسين البنية التحتيّة التكنولوجيّة

- تطوير شبكات الإنترنت عالية السرعة وتوفيرها بأسعار معقولة في جميع أنحاء العراق.
- تعزيز الوصول إلى الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة التي تمكن المواطنين من استخدام التطبيقات الماليّة.

تشجيع الابتكار في التكنولوجيا الماليّة

- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الماليّة من خلال الحوافز الضريبيّة والقوانين التشريعية الملائمة
- توفير دعم ماليّ وموارد للشركات الناشئة والمبتكرة في هذا المجال من خلال البرامج الحكوميّة أو الشراكات مع القطّاع الخاصّ.
- إنشاء مساحات للاختبار والتجارب للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة.

حماية حقوق المستهلكين

- إطار للإفصاح والشفافيّة الخاصّة بالخدمات المصرفيّة ويوجب على مقدّم الخدمة الإفصاح عن جميع المعلومات والعمولات والرسوم الخاصّة بالحسابات المصرفيّة.
- تشريعات في مجال التأمين تُلزِم مزودي الخدمة بدقة المعلومات المقدّمة للمستهلك.
- تعليمات المعاملة العادلة في المعاملات ما بين المصرف وطالب خدمة الحسابات المصرفيّة، وعدم تركها لمقدّم الخدمة بسبب التفاوت في مستوى الوعي والثقافة والقوّة التفاوضية ما بين الطرفين.
- تعليمات واضحة خاصّة بالقروض المصرفيّة وتحديدا في مجال تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة بما يساهم في تعزيز أطر الحماية لطالبي التمويل.

تعزيز التعليم والثقافة الماليّة:

- تقديم برامج تعليميّة وتدريبيّة للفئات المستهدفة حول الخدمات الماليّة المتاحة وكيفيّة استخدام التكنولوجيا الماليّة.
- توفير الموارد التعليميّة عبر الإنترنت أو من خلال ورش العمل والدورات التدريبيّة.
- إدراج التعليم الماليّ والثقافة الماليّة كأحد المقررات في المدارس الحكوميّة والخاصّة

- تحديد مساق تعليميّ حول الشمول الماليّ والثقافة الماليّة كمقرر إلزاميّ ومتطلب جامعيّ عام في كافّة الجامعات والمعاهد التعليميّة

تعزيز التعاون الدَوليّ

- الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة في مجال التكنولوجيا الماليّة من دول أخرى.
- تبادل المعرفة والخبرات من خلال الشراكات الدَوليّة مع الدول والمؤسّسات الدَوليّة ذات الخبرة في هذا المجال.

تطوير البنية التحتيّة الماليّة

- تعزيز شبكات الدفع الإلكترونيّ لتيسير عمليّات التحويل والتداول الماليّ.
- تطوير السوق الماليّة وتوفير آليّات التمويل المتنوعة لدعم الأعمال والمشاريع.

تعزيز الشمول الماليّ للشرائح الضعيفة

- توجيه الجهود والموارد نحو توفير الخدمات الماليّة للفئات الأقلّ وصولا واستخداما مثل النساء والشباب والطلاب والمناطق الريفيّة.
- تطوير حلول ماليّة مبتكرة تلبي احتياجات هذه الفئات وتسهل عليهم الوصول إلى الخدمات الماليّة.
- تطوير حلول لتوفير التمويل والخدمات المرافقة له كقطّاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة عبر منتجات تمويلية خاصّة
- إنشاء سياسات خاصّة بفتح الحسابات المصرفيّة بدون تكلفة للفئات المستهدفة بالشمول الماليّ وتحديدا الطلاب بكافّة شرائحهم.
- تبني سياسات إلزاميّة للمصارف بحدٍّ أدنى من التسهيلات المحلّيّة بالقياس إلى حجم الودائع الموجودة في البنوك
- فرض نسبة حدٍّ أعلى للاستثمار الخارجيّ من قبل البنوك العراقيّة الخاصّة.

التوصيات التي تتعلّق بالبرامج والأدوات المساعدة في خلق الوعي الاجتماعيّ:

- هناك حاجة ملحّة لدور حكوميّ بارز في تطوير القوانين والسياسات المناسبة لخلق بيئة مؤاتيه تشجّع على الشمول الماليّ وإدماج المواطنين والمؤسّسات، وأن تعمل الهيئات التنظيميّة، بشكل أكبر لفتح السوق أمام اللاعبين الجدد في مجال التكنولوجيا الماليّة الذين باستطاعتهم تقديم حلول مبتكرة قادرة على تجاوز الحواجز التقليديّة التي تواجه الشمول الماليّ، وأن يؤدّي المستثمرون وروّاد الأعمال دورا محوريا في دعم مشاريع التكنولوجيا الماليّة الجديدة لبدء مسيرة عملها والنمو، بحيث يمكن لهذه الشركات الجديدة التأثير بخلق بيئة تنافسية تشتد الحاجة إليها في النظام الماليّ العراقيّ،

- ويجب على مزودي التكنولوجيا تطوير حلول تكنولوجيّة ماليّة يسهل دمجها في الأنظمة والعمليّات الحالية في شركات التكنولوجيا الماليّة القائمة أو الجديدة بما يسمح لهم بإنشاء منتجات وخدمات ماليّة مبتكرة قادرة على شمول أفراد أكثر.
- دعوة المنظّمات العالميّة العاملة في العراق مثل البنك الدَوليّ وصندوق النقد الدَوليّ وبرنامج الأغذية العالميّ وغيرها إلى دعم حملة الوعي بالشمول الماليّ لما تمتلكه هذه المنظّمات من خبرة وكوادر إداريّة كفوءة.
- تنظيم لقاءات مستمرة مع التجار والباعة وأصحاب الشركات لخلق الوعي اللازم وتشجعيهم على استخدام الأدوات والتقنيات الرقميّة.
- إعطاء حوافز للشركات والتجار الذين يتعاملون بالتقنيات الرقميّة مثل تخفيض الضريبة عليهم أو منحهم جوائز تقديرية من خلال مؤتمرات إعلامية تعقد لهذا الغرض.
- القيام بإلقاء محاضرات وعمل ندوات في المدارس والجامعات لخلق الوعي بأهمّيّة العمل بالتقنيات الرقميّة وفوائد استخداماتها.
- تنظيم مسابقات رياضية وفنيّة وثقافيّة بمشاركة المصارف والمؤسّسات الماليّة في المحافظات تكون تحت شعارات تتعلّق بخلق الوعي الماليّ بالتقنيات الرقميّة.
- إنشاء فرق تطوعيّة من الشباب والطلبة، وفرق من منظّمات المجتمع المدنيّ تتولى خلق الوعي الماليّ بين صفوف مختلف فئات المجتمع.
- تنظيم معارض متخصّصة للمصارف والمؤسّسات الماليّة في الأماكن العامّة لتعريف الناس بأهمّيّة الشمول الماليّ ومدى الفائدة المتحققة منه للمواطنين وطبع كتيبات صغيرة توضح ذلك توزع في هذه المعارض.

- أفضل وسيلة لتشجيع الناس على الاندماج ماليّا هي جعلهم يدركون الفوائد التي سيعكسها ذلك حياتهم وحياة عوائلهم، المعرفة الماليّة هي عنصر أساسيّ في استراتيجيّة الشمول الماليّ. كما أنّ التمويل المدمج (Finance Embedded) هو مسار آخر لتسريع الشمول الماليّ، على سبيل المثال، تمّ منح المزارعين في أفريقيا تأمينا مجانيّا على المحاصيل لمدة عام واحد عند شراء البذور عند قيامهم باستخدام الخدمات الماليّة عبر أجهزة الهاتف المحمول، وتمول الشركة المشغلة للهاتف المحمول أقساط التأمين للسنة الأولى ضمن برنامج المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات. فنجاح المزارع في الاستفادة من مطالبات التأمين، سيجعله يقدر قيمة التأمين وعلى الأرجح سيرغب في الاندماج في النظام الماليّ الرسميّ.
- إذا كان عدم امتلاك الأموال يحول دون استفادة الأفراد من الخدمات الماليّة، يمكن أن تؤدّي تطبيقات الهاتف المحمول التي تساعد الأفراد على إدارة شؤونهم الماليّة، دورا في تحفيزهم على الادّخار والتأهل للاستفادة من منتجات ماليّة أخرى كالقروض. كما يمكن للحكومة أن تلزم الناس بالاندماج ماليا، بإجبارهم على قبول منح أو المستردات الضريبيّة عن طريق التحويلات المصرفيّة (بدلاً من النقد). كما يمكن تشجيع المدفوعات الرقميّة للمؤسّسات الحكوميّة مثل دفع الضرائب، والغرامات والرسوم الحكوميّة من خلال خصم مبالغ صغيرة أو فرض رسم جزائي صغير على استخدام النقد لثني السكّان عن هذا النوع من التعاملات الماليّة.
- دعم تطوير بنية تحتية رقميّة آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني وضمان تنافسية المؤسّسات الماليّة. في هذا المبدأ نجد أن تطوير بنية تحتية رقميّة آمنة ومسؤولة سيسهم بشكل كبير في نشر الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ نتيجة سهولة الوصول لهذه البنية التحتيّة الرقميّة.
- تشجيع توفير المنتجات الماليّة الرقميّة للاحتياجات ذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلّبات الدَوليّة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن هذا المبدأ نجد أن نشر الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ سيساعد العراق في تقليص أحجام غسيل الأموال، والأموال التي تذهب لتمويل الإرهاب.
- تحسين توافر ودقة البيانات فيما بتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات الماليّة الرقميّة واستخداماتها. وهذا المبدأ يسهم في تعزيز الوعي بالشمول الماليّ.
- دعم الاصلاحات التنظيميّة والقانونيّة التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الماليّة الرقميّة، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وهذا المبدأ يدعم المساواة في نشر الوعي بالشمول الماليّ بين جميع المواطنين.

- تطوير إطار تنظيميّ يدعم الابتكار الرقميّ في القطّاعين العام والخاصّ. من خلال هذا المبدأ سيتم تطوير الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ وزيادة استخدام التقنيات الرقميّة في القطّاعين العام والخاصّ.
- تعزيز الثقافة الماليّة والتجاريّة والرقميّة وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول الماليّ الرقميّ بالاستفادة من انتشار التقنيات. هذا المبدأ يدعم بشكل مباشر نشر الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ.
- دعم إجراءات حماية العملاء مالياً، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبّي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسّطة،

من خلال هذا المبدأ يمكن توفير الطمأنينة لمستخدمي أدوات الشمول الماليّ بأنّ أموالهم ومشروعاتهم الماليّة محميّة بشكل فائق ولا خوف عليها.

الباب الرابع– الشمول الماليّ في بناء هيكل الأعمال والعدالة الاجتماعيّة في العراق: وتم التركيز فيه على إثر الشمول الماليّ في تنمية قطّاع الأعمال في العراق، والتطرق إلى التحدّيات ضمن هذين المتغيرين، واقتراح الآليّات القابلة إلى التطبيق من أجل تطوير بيئة الأعمال المحلّيّة في العراق. وشكل هذا الأمر ضرورة إلى التطرق إلى كيفيّة إسهامات الشمول في تحقيق العدالة الاجتماعيّة. وتحقيق الثقة المصرفيّة بوصفها مدخلا إلى الشمول الماليّ في العراق. وفي هذا الباب أيضا تمّ التركيز على الحواجز المستمرة أمام الشمول الماليّ، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبنية التحتيّة، والوعي الماليّ، والتفاوتات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ويقدم تحليلاً نقديّا للعقبات التي تعيق التقدّم ويقدم حلولاً محتملة لمعالجة هذه القضايا.

التوصيات التي تتعلّق بتطوير قطّاع الأعمال من خلال الشمول الماليّ:

- تشكيل لجان مختصة بتوفير الأموال اللازمة لتمويل قطّاع الأعمال ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسّطة.
- توفير منظومة متكاملة داعمة ومحفزة للقطّاع المصرفيّ من أجل تسهيل عمليّة التمويل بعيدا عن المخاطر المصرفيّة والائتمانية.
- أن يتبنى البنك المركزيّ مسؤوليّة رقابيّة لجميع البنوك التجاريّة والاستثمارية مع منح حوافز لتشجيع القطّاع المصرفيّ للقيام بمنح الائتمان للمؤسّسات المصرفيّة والفروع التابعة له...
- تشجيع عمليّة الاندماج بين مؤسّسات قطّاع الأعمال بهدف تسهيل عمليّة حصولها على الائتمان والاستفادة منه، فضلا عن الاستفادة من كافّة وسائل وطرق الدعم الحكوميّ..
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكوميّة والصفقات العمومية لشركات قطّاع الأعمال من المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وعلى أن لا تقل عن (10–12 %)

- السماح للبنوك والمؤسّسات الماليّة والمصرفيّة بتأسيس صناديق استثمار تساهمية من أجل المساهمة برؤوس أموال لتمويل قطّاع الأعمال وفق ضوابط يحددها البنك المركزيّ.
- تقديم جملة من الحوافز لمؤسّسات قطّاع الأعمال منها اعفاءات من الرسوم الضريبيّة، تسهيل الإجراءات الإداريّة على سبيل المثال وليس الحصر..
- تفعيل دور المؤسّسات غير المصرفيّة من أجل المساهمة في توفير التمويل اللازم لقطّاع الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسّطة كجزء من ترتيبات بناء هيكل تنمويّ يرتبط بتطوير القطّاع المصرفيّ تكنولوجياً بوصفه طريقا نحو النفاذ للشمول الماليّ.
- اعتماد مبدأ الأولويّة في قطّاع الأعمال وبحسب الأهمّيّة الاقتصاديّة للبلد على أن يكون الهدف الرئيس ينصب في مسار التنمية المستدامة.

التوصيات التي تتعلّق بالشمول الماليّ وتحقيق العدالة الاجتماعيّة:

- تطوير مؤشّر الحسابات المصرفيّة: وفقا لهذا المؤشّر الذي يعد من أفضل المؤشّرات لقياس مدى وصول الأفراد إلى الخدمات الماليّة؛ لأنّ هذه الحسابات يمكن للأفراد من خلالها استلام الأموال وتحويلها والحصول على الائتمان من المؤسّسات الماليّة العامّة والخاصّة.
- مؤشّر الاقتراض: يعكس هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد على الحصول على القروض من مختلف المؤسّسات الماليّة الحكوميّة والخاصّة والمنظّمات والمؤسّسات الدَوليّة.
- المدفوعات الرقميّة التي تمّ إجراؤها أو تلقيها هذا المؤشّر يعكس المدفوعات التي تمّ إجراؤها أو تلقيها بشكل رقميّ.
- مؤشّر الوصول إلى الهاتف المحمول: ان المدفوعات الإلكترونيّة والمعاملات الماليّة عبر الهاتف المحمول تعمل على تعزيز الشمول الماليّ لاسيّما بعد تطوّر التطبيقات التكنولوجيّة الرقميّة في المجالات الماليّة. لذا يعد هذا المؤشّر من المؤشّرات المهمّة في الشمول الماليّ.
- مؤشّر الوصول إلى الإنترنت Access to internet: وفقا للعديد من الدراسات فإنّه من الممكن أن يؤدّي تصاعد مستوى الوصول إلى الهواتف المحمولة والإنترنت إلى تحسين الشمول الماليّ من خلال تسهيل الوصول السهل إلى الخدمات الماليّة، وتوفير منصّات معاملات آمنة، وتقليل تكاليف المعاملات، وتوفير إطار عمل تنافسي.
- تطوير مؤشّرات الشمول الماليّ على مستوى الفئات العمريّة
- تطوير مؤشّرات بخصوص مستوى التعليم.
- تطوير مؤشّرات الشمول الماليّ حسب مستوى الدخل.
- تطوير مؤشّرات الشمول الماليّ حسب السكّان في الريف والمدينة.

التوصيات التي تتعلّق ببناء الثقة المصرفيّة بوصفها مدخلا إلى الشمول الماليّ:

- حاجة البنك المركزيّ إلى توفير ائتمانات بفوائد منخفضة، ومنح جوائز سنويّة.
- إضافة خدمات لبطاقتهم الإلكترونيّة مثل التحويل الخارجيّ واستخدامها خارج العرق، الخ. حتى ينقل هؤلاء الموظّفين تجربتهم الإيجابيّة مع تلك المصارف للزبائن المحتملين من خارج القطّاع العام لبدء تغيرات جزئية في إدراكات الوعي الفرديّ تصب في النهاية بكسب ثقة المجتمع بالقطّاع المصرفيّ.
- يجب أن يضع البنك المركزيّ العراقيّ بعض التعليمات والإجراءات من الناحية المؤسّسية والبنى التحتيّة التي على المصارف التقيد بتوفيرها والالتزام بها عند التعامل مع الزبائن ولاسيّما المصارف الحكوميّة التي أصبحت لا تولي تلك المسائل المرتبطة براحة الزبون منها على سبيل المثال، قاعة الانتظار، اناقة الموظّفين (تطبيقات الزي الموحد).
- تنويع المنتجات الماليّة لتناسب جميع الأعمار والأذواق، ويكون الموظّفون على دراية في التصرف اللائق، الخ.
- يحتاج النظام الماليّ المصرفيّ في العراق للبحث في مصادر الثقة والعمل عليها، متابعة المصارف من كلّ الجوانب وليس فقط الحسابية.
- فتح باب الاستثمار للمصارف الأجنبيّة ذات السمعة والتصنيف الائتماني العالي للعمل في العراق وهذا يتطلّب تحرك من هيئة الاستثمار بالتعاون مع البنك المركزيّ.

إنّ هذا الكتاب، يهدف إلى أن يكون بمثابة مرجع شامل لصناع السياسات والمهنيين الماليّين والأكاديميين وأي شخص مهتم بفهم هذا المجال الحيوي والمساهمة فيه. من خلال تسليط الضوء على مسارات الشمول الماليّ والتقدّم المتحقق والتحدّيات التي تنتظرنا، ويقدم خارطة طريق لتحقيق نظام ماليّ أكثر شمولاً وعدالة في العراق.

إنّ الرحلة نحو الشمول الماليّ لا تتعلّق فقط بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة، بل تتعلّق أيضا بخلق فرص التمكين الاقتصاديّ والتماسك الاجتماعيّ. وبينما ننطلق في هذا الاستكشاف، نتذكر التأثير العميق الذي يمكن أن يحدثه الشمول الماليّ على الأفراد والمجتمعات والدول. وفي العراق، تحمل هذه الرحلة وعوداً بالتحول والتجديد؛ ممّا يمهد الطريق لمستقبل أفضل عبر توفير بيئة اقتصاديّة تتيح لكل فرد الفرصة للمشاركة والاستفادة من النمو الاقتصاديّ للبلاد.

الباب الأوّل: لمحة عامّة ومفاهيميّة عن واقع الشمول الماليّ في العراق

الفصل الأوّل: الشمول الماليّ: المداخل النظريّة ومسارات التطبيق

د. باسم عبد الهادي حسن

الفصل الثاني: الشمول الماليّ ... في النشأة والأبعاد مع إشارة إلى نماذج مثلى

أ.د. محمود داغر

الشمول الماليّ: المداخل النظريّة ومسارات التطبيق

د. باسم عبد الهادي حسن/ معاون مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث – البنك المركزيّ العراقيّ

تقديم:

حظي الشمول الماليّ Financial Inclusion باهتمام متزايد من قبل الباحثين وصانعي السياسات الماليّة في العقدين الماضيين كمصدر للنمو الاقتصاديّ وتقليل البطالة. حيث كشفت الدراسات الخاصّة بالشمول الماليّ والأدبيّات الماليّة الحديثة عن علاقة دالية للآثار الإيجابيّة الاقتصاديّة عبر تقديم خدمات ماليّة أكثر كفاءة شاملة لجميع فئات المجتمع. إذ يمكن أن تساعد الخدمات الماليّة على دفع عجلة التنمية عبر مساعدة الناس على رفع مستواهم المعيشي من خلال تسهيل الاستثمار في قطّاعات الصحّة والتعليم وأنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسّطة، فضلا عن أنّها تسهل إدارة الأزمات الماليّة الطارئة، بالتحديد تلك الأزمات التي تدفع الأسر إلى العوز.

إنّ العديد من الفقراء حول العالم بحاجة إلى الخدمات الماليّة التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفيّة، والمدفوعات الرقميّة، والقروض وأنظمة الدفع والإيداع لجميع الفئات، سيما الذين لا يتعاملون مع المصارف من خلال الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة. وبدلا من ذلك، يعتمدون على النقود السائلة الورقية (Cash Money) التي يمكن أن تكون غير امنة وصعبة في ادارتها. لذا فإنّ إيصال الخدمات الماليّة بأسعار مخفضة لجميع المجتمع يعد الغرض الرئيس من الشمول الماليّ وصولا إلى الأهداف آنفة الذكر.

انطلاقا من تلك القناعات تزايد الاهتمام الدَوليّ بتوسيع نطاق الشمول الماليّ، ضمن آليّات مشتركة وموحدة تضمن تحقيق الأهداف الماليّة العالميّة للتنسيق والعمل. وترى كلّ من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدَوليّ أن بناء نظام ماليّ شامل هو الطريق للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق ذلك كان لابدّ من إيجاد قنوات متعددة لإيصال الخدمات الماليّة المتنوعة إلى الفئات المستبعدة اقتصاديّا واجتماعيّا، فبناء نظام ماليّ كفوء وميسر بات الطريق الأبرز للوصول إلى أكبر عدد ممكن من محدودي الدخل والمهمشين ومساعدتهم في إيجاد فرص العمل.

لقد شجعت هذه المعطيات العديد من الدول خلال العقد الأخير على تبني استراتيجيّات خاصّة بالشمول الماليّ تصل بها إلى تحقيق الأهداف المرجوّة من توفير الخدمات الماليّة والمصرفيّة، مدفوعة بتجارب دَوليّة ناجحة فضلا عن تنسيق دَوليّ متزايد يعزّز الاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات، وهذا ما دفع العراق عبر البنك المركزيّ العراقيّ للبحث في إمكانيّة بناء استراتيجيّة خاصّة بالشمول الماليّ تحقق الأهداف الخاصّة بالاستفادة من الفرص التي يوفّرها نشر الخدمات الماليّة والمصرفيّة الحديثة على المستوى الاقتصاديّ والاجتماعيّ التي بدأت منذ أكثر من ستة سنوات تقريبا.

سنحاول في الصفحات القادمة استعراض المفاهيم الأساسيّة لهذا الموضوع بشكل عام وما هي أهمّ الآثار الإيجابيّة والمتطلّبات الخاصّة به، فضلا عن استعراض تجربة العراق في تحقيق الشمول الماليّ وأبرز الخطوات التي تمّ اتخاذها خلال السنوات الماضية والنتائج التي تحققت لغاية الان والافاق المستقبلية، موزعة على مبحثين تناول الأوّل الخلفيات النظريّة للشمول الماليّ، أما الثاني فقد خصص لمسارات الشمول الماليّ في العراق ومؤشّراته.

المبحث الأوّل: الخلفيات النظريّة للشمول الماليّ

أوّلا: مفهوم الشمول الماليّ:

تشير الدراسات التي تناولت مفهوم الشمول الماليّ Financial Inclusion إلى أن الدراسة التي قدمها كلّ من «ليشون وثرفت» (Leyshon & Thrift) والصادرة عام 1993 تعد البداية الأولى لظهور هذا المفهوم، حيث بحثت الدراسة إثر اغلاق فرع أحد المصارف على وصول سكّان منطقة جنوب شرق إنجلترا للخدمات والمنتجات المصرفيّة. ومن ثم تناولت دراسات عدة خلال تسعينيات القرن الماضي الصعوبات التي تعيق بعض فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفيّة. الا انه في عام 1999 تحديدا تمّ استخدام مصطلح الشمول الماليّ لأوّل مرّة بشكل أوسع لوصف محدّدات وصول الأفراد إلى الخدمات الماليّة والمصرفيّة [1]، ومنذ العام 2003 بدأت عدد من الدول تسعى لتنفيذ استراتيجيّات خاصّة بالشمول الماليّ، فكانت اولى هذه الدول ماليزيا تلتها المملكة المتّحدة؛

إذ قامتا بتنفيذ استراتيجيّات جديدة ومبتكره لتطوير الشمول الماليّ والعمل على إفادة أكبر عدد من فئات المجتمع، ليستمر بعدها اهتمام العديد من الدول في تبني الشمول الماليّ بوصفه هدفا رئيسا، ولاسيّما بعد الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، فقد ازداد التوجه العالميّ نحو تحقيق الشمول الماليّ من خلال سياسات و إجراءات تتخذها المؤسّسات النقديّة في مختلف الدول بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات لشرائح المجتمع كافّة وتمكينهم من استخدام المنتجات الماليّة وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

لقد شهد العام 2008 ولادة تحالف الشمول الماليّ « Alliance for financial in-clusion » (AFI)، الذي يعد اول شبكة دَوليّة تتبنى سياسات ماليّة شاملة في الدول النامية، لمواجهة الفقر وتعزيز التجارب بين الدول في مجال الشمول الماليّ، وهو يضم 84 دولة من الدول النامية تمثّلها 76 مؤسّسة ماليّة ما بين وزارات ماليّة وبنوك مركزية فضلا عن 14 مؤسّسة دَوليّة أخرى، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول الماليّ وتبادل الخبرات العمليّة والفنيّة بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيّات الإصلاحية وآليّات التطبيق[2]، وفي عام 2011، إعتمد أعضاء تحالف الشمول الماليّ بشكل جماعي إعلان مايا Maya Declaration، وهو وثيقة تمثّل بيان نوايا لجعل الشمول الماليّ محوراً رئيساً في الجهود الوطنيّة من أجل الحدّ من الفقر والإستقرار الاقتصاديّ، ويعقد التحالف سنويّاً المنتدى العالميّ للسياسات (GPF) ويقوم باستضافته احد البنوك المركزيّ الأعضاء، وانعقد أول تلك المنتديات في أيلول عام 2009 في نيروبي، من قبل البنك المركزيّ

1- عبد الفتاح الجبالي، الشمول المالي والتعاملات النقودية في المجتمع المصري: الواقع واليات التعزيز، 2022، ص3.
2- The Alliance for Financial Inclusion “afi”, https://www.afi-global.org/members

الكيني، وفي 2017 إنعقد في شرم الشيخ من قبل البنك المركزيّ المصري وفي عام 2022 انعقد المنتدى في البحر الميت باستضافة البنك المركزيّ الأردنيّ؛ إذ بات واضحا الاهتمام العالميّ من قبل المؤسّسات الماليّة الدَوليّة والبنوك المركزيّة والمؤسّسات الماليّة بموضوع الشمول الماليّ[1].

عند مراجعة الأدبيّات الماليّة والمصرفيّة التي تناولت موضوع الشمول الماليّ نجدها تستخدم بالإضافة إلى مصطلح الشمول الماليّ العديد من المصطلحات الرديفة، فالبعض يستخدم مصطلح الاشتمال الماليّ، وآخر يعتمد مصطلح الاندماج الماليّ وثالث النفاذ الماليّ، إلّا أنّها جميعا تعبّر عن المضمون نفسه من حيث وصول السكّان إلى الخدمات الماليّة، ودرجة استخدام هذه الخدمات، وجودتها وتكلفتها، وتعرفه مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالميّ للشمول الماليّ ((AFIعلى انه «نفاذ فئات المجتمع كافّة، وبما يشمل الفئات المهمّشة والميسورة،

للخدمات والمنتجات الماليّة التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدّم لهم بشكل عادل وشفّاف وبتكاليف معقولة» [2]، ومن جانبها فإنّ مجموعة العمل المالّي «Force Task Action Financial» (FATF) تعرف الشمول الماليّ بأنّه «ضمان الحصول على الخدمات الماليّة بتكلفة ميسرة وبطريقة عادلة وشفّافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم ان تكون هذه المنتجات والخدمات الماليّة تقدّم من خلال المؤسّسات الماليّة الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتماشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات الماليّة والتوصيات»[3].

وقد عرفت كلّ من منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD) والشبكة الدَوليّة للتثقيف الماليّ المنبثقة عنها الشمول الماليّ بأنّه العمليّة التي يتمّ من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الماليّة الرسميّة المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف الماليّ وذلك بهدف تعزيز الرفاه الماليّ والاندماج الاجتماعيّ والاقتصاديّ» [4]، أمّا التقرير المشترك لصندوق النقد العربيّ والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في بداية عام 2017 والموسوم «قياس الشمول الماليّ في العالم العربيّ»، فيشير إلى انه «تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بإمكانيّة الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة

1 – د. يسر برنيه واخرون، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي،2019، ص2.
2 – د. محمّد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، كلّيّة الحقوق، كلّيّة المنوفية، ص14.
3 – د.باسم عبد الهادي حسن، الشمول المالي في العراق: الواقع والافاق المستقبلية، بحث غير منشور مقدم الى صندوق النقد العربي، ص3.
4 – د. يسر برنيه واخرون، مصدر سبق ذكره، ص2.

واسعة من الخدمات الماليّة الرسميّة، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدّمي الخدمات الماليّة العاملة في بيئة قانونيّة وتنظيميّة مناسبة».[1]

مجموعة البنك الدَوليّ، تعدّ الشمول الماليّ من عوامل التمكين الرئيسة للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وبحسب الموقع الرسميّ للبنك الدَوليّ، فقد تمّ تحديد الشمول الماليّ باعتباره عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، لافتا إلى أن مجموعة العشرين التزمت بتعزيز الشمول الماليّ في جميع أنحاء العالم، وأكدت من جديد التزامها بتنفيذ المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين للشمول الماليّ الرقميّ.[2]

وقد قُطعت خطوات كبيرة نحو الشمول الماليّ؛ إذ حصل (1.2) مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب مصرفيّ بين عامي 2011 و2017، لترتفع نسبة الذين لديهم حساب مصرفيّ إلى 11% في جميع انحاء العالم ومع ذلك، فإنّ ما يقرب من ثلث البالغين (1.7 مليار شخص) لم يكونوا قادرين على التعامل مع البنوك في عام 2017، وكان نحو نصف الأشخاصّ الذين لا يحصلون على خدمات مصرفيّة من الأسر الفقيرة في المناطق الريفيّة أو خارج القوى العاملة، وبالمقابل ظلت الفجوة بين الجنسين في ملكيّة الحسابات عند 9 نقاط مئوية في البلدان النامية؛ ممّا يعوق قدرة النساء على التحكم بفعاليّة في حياتهن الماليّة. أما البلدان التي لديها ملكيّة عالية لحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول فقد كانت أقلّ تفاوتا بين الجنسين[3].

لقد تمّ إطلاق الخدمات الماليّة الرقميّة « بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة» في أكثر من 80 بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقديّة إلى الخدمات الماليّة الرسميّة باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقميّة الأخرى للحصول على هذه الخدمات. ويمثل الانتقال من الوصول إلى استخدام الحسابات الخطوة التالية بالنسبة للبلدان التي يمتلك فيها 80% أو أكثر من السكّان حسابات (الصين، وكينيا، والهند، وتايلند). واعتمدت هذه البلدان على الإصلاحات، والدفع نحو فتح حسابات منخفضة التكلفة، بما في ذلك المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول والمدفوعات الرقميّة[4].

1 – د.باسم عبد الهادي حسن، مصدر سبق ذكره ص3.

2 – البنك الدولي، الشمول المالي، الشمول المالي يمثل عاملا رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

3 – المصدر السابق نفسه.

4 – المصدر السابق نفسه.

منذ عام 2010، قدم أكثر من 55 بلدا التزامات بالشمول الماليّ، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجيّة وطنيّة أو بصدد وضعها حاليا. وقد حققت البلدان التي سجلت أكبر قدر من التقدّم نحو الشمول الماليّ ما يأتي[1]:

1. الاستفادة من المدفوعات الحكوميّة. (على سبيل المثال، فتح 35% من البالغين في البلدان المنخفضة الدخل الذين يتلقون مدفوعات حكوميّة أول حساب ماليّ لهم لهذا الغرض).
2. سمحت للخدمات الماليّة عبر الهاتف المحمول بالازدهار. (على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت نسبة ملكيّة حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول من 21% إلى 12%).
3. شجعت نماذج العمل الجديدة، مثل الاستفادة من بيانات التجارة الإلكترونيّة من أجل تعميم الخدمات الماليّة.
4. اتباع نهج استراتيجيّ من خلال وضع استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ تجمع بين مختلف الجهات ذات العلاقة بما في ذلك الجهات التنظيميّة الماليّة، والاتّصالات، ووزارات التعليم.
5. الاهتمام بحماية المستهلك والقدرة الماليّة على تعزيز الخدمات الماليّة المسؤولة والمستدامة.

ثانيا: أهمّيّة الشمول الماليّ وأهدافه:

لقد تغيرت سياسة الشمول الماليّ في السنوات الأخيرة، فبعد أن أدركت الحكومات والمصارف التجاريّة إمكانيّة دمج الفقراء ومنخفضي الدخل في الخدمات الماليّة والمصرفيّة، اخذت تعمل على تحقيق الشمول الماليّ وذلك عن طريق وضع خطط وبرامج منظّمة تهدف إلى الوصول إلى مستويات عالية من مؤشّرات الشمول الماليّ التي تمّ تحديدها لدى البنك الدَوليّ، ففي عام 2011 كشفت الدراسات الاستقصائية المعدة لدى البنك الدَوليّ والتي شملت 148 دولة، أن التعليم ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفع بشكل واضح في الدول التي قامت بتطبيق برامج وخطط الشمول الماليّ مقارنة بالدول الأخرى التي لم تتحرك بهذا الاتجاه، كما اثبتت تلك الدراسات أن الشمول الماليّ يعمل على مكافحة ظاهرة العمليّات المصرفيّة غير النظاميّة

1 – انظر: – محمّد طارق لفته، د.بيدار ستار لفته، دراسة تحليل النهوض بالشمول المالي في العراق: الفرص والتحديات، مجلّة دراسات محاسبية ومالية، 2019، ص4.
د. محمّد محروس، مصدر سبق ذكره، ص16.

(خارج القطّاع المصرفيّ)، ويخفض من مستويات الفائدة فضلا عن كونه يحقق النمو الاقتصاديّ المستدام؛ لذا يكتسب الشمول الماليّ أهمّيّة كبيرة يمكن إجمالها بالآتي[1]:

1. سيؤدّي الوصول الماليّ إلى جذب مستثمرين من السوق العالميّ في البلد ممّا يؤدّي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف.
2. يسهم في زيادة الفرص التجاريّة؛ ممّا يؤدّي بدوره إلى زيادة الناتج المحلّيّ الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.
3. تقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الإلكترونيّة.
4. يسهل النظام الماليّ الشامل التخصيص الفعّال للموارد الإنتاجية وبالتالي يمكن أن يقلّل من تكلفة رأس المال.
5. يمكن أن يؤدّي الوصول إلى الخدمات الماليّة المناسبة إلى تحسين الإدارة الماليّة للدولة والأفراد بشكل كبير، فضلا عن توفير الفرص للقطّاع المصرفيّ ليشمل مختلف شرائح المجتمع.
6. يمكن للنظام الماليّ الشامل أن يساعد في الحدّ من نمو مصادر التمويل غير الرسميّ.
7. يوفّر الشمول الماليّ للأفراد إمكانيّة وجود مكان آمن للادّخار، وبالتالي يمكن أن يعزّز الاستقرار الماليّ.

من جانب آخر فإنّ الشمول الماليّ يعد وسيلة لتحقيق عدد من الأهداف الرئيسة وهي[2]:

1. تعزيز قدرة الأفراد على بدء وتوسيع الأعمال التجاريّة الخاصّة بهم، وبالتالي تقليل نسبة الفقر والبطالة وتسريع النمو الاقتصاديّ.
2. وصول الأفراد ومؤسّسات الأعمال إلى مجموعة من الخدمات الماليّة بتكلفة معقولة.
3. بناء مؤسّسات سليمة، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخليّة المناسبة، ومراقبة الأداء من قبل السوق، وكذلك من خلال التنظيم التحوطي السليم المطلوب.
4. نشر العديد من الخدمات الماليّة، بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة.
5. تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات الماليّة وتقليل الفجوة بين الجنسين.

---

1 – سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلّة دراسات الكوفة، العدد 50، 2020. ص 36.

2 – جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، العدد 45، 2018. ص 3.

6. تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليّا لأسباب تتعلّق بالمعتقدات الدينيّة (خدمات الصيرفة الإسلاميّة).
7. المساهمة في نشر الوعي المصرفيّ والثقافة الماليّة من خلال مشاركة الاطراف المعنية كافّة.

ثالثا: أبعاد الشمول الماليّ:

من أجل أن يكون البلد قادرا على تحديد واقعه الحالي والفجوة بين جانب العرض والطلب على الخدمات الماليّة فيه لابد له من مراجعة أبعاد الشمول الماليّ لديه، وتتمثّل أبعاد الشمول الماليّ (وفقا لمنهجية البنك الدَوليّ) بالآتي:[1]

1. **استخدام الحسابات المصرفيّة وتشمل:**
   - نسبة البالغين الذين لهم حساب ماليّ في المؤسّسات الرسميّة مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسّسات التمويل الصغرى.
   - الغرض من الحسابات (شخصية أو تجاريّة).
   - عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
   - طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفيّة (مثل أجهزة الصرّاف الآليّ، فروع البنك).
2. **الادّخار:**
   - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادّخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسّسات الماليّة الرسميّة)مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
   - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادّخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسّسة توفير غير رسميّة أو أيّ شخص خارج الأسرة.
   - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادّخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.
3. **الاقتراض:**
   - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسّسة ماليّة رسميّة.
   - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليديّة غير رسميّة (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء)

1 – مصطفى نزار ياس، مؤشرات الشمول المالي وأثرها الاداري والمالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2022، ص46.

4. **المدفوعات:**
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسميّ لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكوميّة في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسميّ لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

5. **التأمين:**
- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم)محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف(.

رابعا: مخاطر الشمول الماليّ وتحدّيات تطبيقه:

على الرغم من الأهميّة الكبيرة والإيجابيّات العديدة التي يوفّرها الشمول الماليّ فإنّه بالمقابل يواجه العديد من المخاطر والتحدّيات التي تصّعب من تطبيقه سواء أكان على المستوى الدَوليّ أم على المستوى الوطنيّ، وتتمثّل أهمّ تلك المخاطر والتحدّيات بما يأتي: ((1))

1. محدوديّة الخدمات والمنتجات الماليّة وعدم وملاءمتها لاحتياجات الأفراد.
2. عدم وجود البنية التحتيّة الضروريّة للعمل على توسيع الشمول الماليّ، مع حاجة البنية التحتيّة إلى تكاليف عالية في سبيل توفيرها لا تقدر عليها بعض الدول النامية.
3. وجود مخاطر متعلقة بالمصارف تتمثّل بإمكانيّة تخلي البعض منها عن جزء من معايير منح الائتمان، والذي يؤدّي إلى زيادة حدة المخاطر الائتمانية المتوفّرة.
4. المخاطر في تحديد هوية الزبائن، كالامتثال للضوابط ممّا يزيد من تكاليف الخدمة.
5. ارتفاع مستويات الأميّة الماليّة التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفيّة المقدّمة (انخفاض مستوى الثقافة الماليّة).
6. انخفاض مستوى الوعي المصرفيّ لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسّسات الماليّة الرسميّة.

1 – سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، مصدر سابق ذكره، ص. 61.

7. تركز التوزيع الجغرافيّ للبنوك وماكينات الصرّاف الآليّ (ATM) في العواصم والمدن الكبيرة وانعدامها في القرى والمناطق النائية.
8. ارتفاع سعر الفائدة ممّا يؤدّي إلى عزوف بعض المواطنين عن الاقتراض.
9. ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات الماليّة (العمولات) سواء في فتح حساب مصرفيّ أم التعامل مع الصرّاف الآليّ (ATM).
10. تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسّسات الماليّة الرسميّة.
11. ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبئا على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب، الذين يعدون مستبعدين ماليّا بسبب عدم توفّرهم على دخل ثابت.
12. ضعف الجهود الترويجية الخاصّة بسياسة الشمول الماليّ من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.
13. القيود التنظيميّة، يمكن أن تحد بعض الأطر التنظيميّة الوطنيّة من قدرة مقدّمي الخدمات الماليّة على جذب عملاء جدد، منها توفير مستندات إثبات مختلفة تتعلّق بهوية الأشخاصّ ودخلهم وشهادات ميلادهم، تحقيقا لمتطلّبات اعرف زبونك (KYC).

المبحث الثاني: مسارات الشمول الماليّ في العراق ومؤشّراته:

يعمل العراق منذ أكثر من ستة سنوات على زيادة مستوى الشمول الماليّ عبر إجراءات وخطوات قام بها البنك المركزيّ بالتعاون مع جهات داخليّة وخارجية داعمة، سوف نمر عليها في هذا الفصل.

أوّلا: الشمول الماليّ في العراق: خلفيات العمل

يعد العراق من أوائل الدول العربيّة التي عملت على تحقيق الشمول الماليّ؛ إذ تمّ تشكيل لجنة داخل البنك المركزيّ لتحديد الخطوات الأساسيّة التي تمكن العراق من تحقيق الشمول الماليّ وقد شارك رئيس اللجنة في عضوية الفريق العربيّ لتعزيز الشمول الماليّ والمشكل من قبل صندوق النقد العربيّ في إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول الماليّ في الدول العربيّة (FIARI) التي أطلقها صندوق النقد العربيّ بالتعاون مع الوكالة الألمانيّة للتنمية والتحالف العالميّ للشمول الماليّ في أيلول من عام 2017.

لقد عملت اللجنة في البنك المركزيّ العراقي على بناء استراتيجيّة قصيرة الأجل للأعوام(2018-2020) كان أهمّ أهدافها إنجاز مشروع توطين الرواتب في القطّاع العام فضلا عن العمل على رفع مستوى الثقافة الماليّة لعموم المجتمع، بما يساهم في امتلاك المهارات والاستفادة من فرص الخدمات الماليّة المتاحة في تحقيق

العائد وتعزيز النمو الاقتصاديّ، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتيّة وآليّات حماية المستهلك، إلى جانب إتاحة الخدمات وسهولة وصولها إلى الجمهور.

في هذا الإطار بذل البنك المركزيّ جهودا حثيثة من أجل تعزيز الشمول الماليّ والعمل على عدة محاور، تمثّلت في الآتي:

1. **المحور القانونيّ الذي تمّ من خلاله إجراء الأنشطة الآتية:**
   - تحديث نظام خدمات الدفع الإلكترونيّ للأموال لسنة 2014 وإصدار نظام خدمات الدفع الإلكترونيّ رقم (2) لسنة 2024 والضوابط والتعليمات الصادرة بموجبه والذي ينظم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكترونيّ ومنح التراخيص.
   - إعداد وتشريع قانون المدفوعات العراقيّ، وإنشاء مجلس المدفوعات الوطنيّ.
   - إصدار ضوابط التوعية المصرفيّة وحماية الجمهور.
   - تعديل الهيكل التنظيميّ للبنك المركزيّ بإضافة قسم الشمول الماليّ (يرتبط بمكتب المحافظ).
   - إصدار ضوابط الدفع الإلكترونيّ.
2. **محور البنى التحتيّة. وبضمنه تم:**
   - تحديث نظام المدفوعات العراقيّ ليتلاءم مع التطوّرات المستقبلية.
   - تطوير البنية التحتيّة لنظام المقسم الوطنيّ ومراكز البيانات ضمن أفضل الممارسات الدَوليّة.
   - تأسيس مكتب الاستعلام الائتماني.
3. **محور التراخيص والاتفاقيات، وبضمنه تم:**
   - توقيع اتفاقية مع البنك الدَوليّ للارتقاء بنظام المدفوعات العراقيّ حسب المعايير الدَوليّة.
   - ترخيص شركات ماليّة غير مصرفيّة للعمل كمحصلين ومصدرين.
   - ترخيص شركات للدفع عن طريق الهاتف النقال.
   - ترخيص شركة ماليّة غير مصرفيّة للعمل كمنصة لدفع الفواتير.
   - ترخيص بنك (ريادة) بهدف تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة خلال عام 2024.

ومن أجل تنشيط القطّاع المصرفيّ وإيصال الخدمات المصرفيّة والماليّة إلى فئات المجتمع كافّة لتحقيق الشمول الماليّ، تبنى البنك المركزيّ مبادرات عدة من أهمّها الآتي [(1)]:

1. إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة عام 2015 بمبلغ 1 تريليون دينار عراقي، والتي من المؤمل زيادتها لشمول أكبر عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسّطة.
2. تنفيذ مشروع البنية التحتيّة لنظام الدفع بالتجزئة الذي يتكوّن من:
   - المقسم الوطنيّ: الذي يدعم المقاصة فيما بين المصارف والتحويلات التي يقوم بها العملاء والمعاملات التي تتم عن طريق استخدام أجهزة الصرّاف الآليّ ونقاط البيع من خلال البطاقات الائتمانية بكافّة أنواعها.
   - نظام الدفع المتبادل عن طريق الهاتف النقال، حيث يتمّ تحويل الأموال عن طريق المحافظ الإلكترونيّة دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفيّ، وكذلك يمكن إجراء التحويلات الخاصّة بدفع الفواتير والتسوق وغيرها من الخدمات المقدّمة من قبل تلك المحافظ.
3. تطوير الأسواق الماليّة: تفعيل السوق الثانوي من خلال توفير سوق أو عدة أسواق لتبادل عمليّات المتاجرة المختلفة والخاصّة بطلبات البيع والشراء للسندات الحكوميّة، حيث تمّ إضافة وحدة المتاجرة إلى نظام (CSD) كوحدة منفصلة ترتبط به لتسوية عمليّات المتاجرة، وتتمثّل أهمّيّة نظام المتاجرة في تنشيط السوق الثانوية وتسهيل تداول الإصدارات الأوّليّة وتحويلها إلى نقد عند الحاجة.

4. نظام المقاصة الداخليّة: هو نظام لتبادل المقاصة الداخليّة للمصارف الحكومية – الفروع داخل وخارج بغداد، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك فيما بينهم بطريقة آليّة ويتيح للإدارة العامّة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافيّة في مراقبة التحويلات ويوفّر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم عبر هذا النظام.
5. أتمتة عمل الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة: لغرض مواكبة التطوّرات الحاصلة في أنظمة الدفع في العالم؛ إذ يسعى البنك المركزيّ إلى أتمتة جميع التحويلات الماليّة بين دوائر ومؤسّسات الدولة واستحصال المستحقات عن طريق نظام المدفوعات العراقيّ باستخدام أوامر الدفع وتقليل الاعتماد على الصكوك لتقليل المخاطر الناجمة عن نقل الأموال وتزوير الصكوك والتحول من العمل اليدوي إلى العمل الإلكترونيّ.

1 – د. يسر برنيه واخرون، مصدر سبق ذكره، ص82–80.

6. اعتماد الرقم الدَوليّ للحساب المصرفيّ (IBAN) لغرض توحيد أرقام الحسابات المصرفيّة في جميع المصارف العاملة في العراق والذي يساهم في تحسين مستوى الخدمات الماليّة والمصرفيّة وخدمات المقاصة وتسوية المدفوعات محلّيّاً ودَوليّاً، ويتحقق ذلك من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطّاع المصرفيّ، حيث تمّ اختيار الصيغة الخاصّة بالرقم المصرفيّ الموحد للعراق ليتكوّن من 23 مرتبة. وقد تمّ تسجيل العراق من قبل شبكة سويفت العالميّة في قائمة الدول التي تستخدم الرقم الحسابي الموحد (IBAN) واعتماده من تاريخ 2/7/2017 في جميع التحويلات الداخليّة (أنظمة المدفوعات) والخارجيّة على شبكة سويفت.
7. التعاون مع البنك الدَوليّ لتقييم نظام المدفوعات العراقيّ وتطبيق مبادئ البنية التحتيّة للأسواق الماليّة (PFMIS) لتقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والائتمان. وقد حددت مبادئ البنية التحتيّة لأسواق المال متطلّبات خاصّة يمكن تنفيذها وهي تركز على متطلّبات السلامة والكفاءة للحد من المخاطر النظاميّة وتعزيز الشفافيّة والاستقرار الماليّ.
8. تنفيذ مشروع توطين الرواتب (دفع الرواتب عن طريق فتح الحسابات المصرفيّة): يتضمّن المشروع فتح حسابات مصرفيّة لموظّفي الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة كافّة، وقد تمّ ضمن معايير محدّدة اختيار عدد من المصارف التي تصدر بطاقات وفق معايير دَوليّة مرتبطة بالحساب المصرفيّ، إضافة إلى تقييمها ماليّا وفنيّاً وفق الخدمات المصرفيّة الحديثة التي سوف تقدمها للموظّف وبصورة سليمة وآمنة بما يساهم في خلق بيئة تنافسية قويّة لتقديم أفضل الخدمات للجمهور. وتم توطين رواتب الموظّفين منذ عام 2017 علماً بأن مشروع التوطين قد شمل موظّفي جميع الوزارات.

لقد حقّق البنك المركزيّ خلال السنوات الماضية العديد من الإنجازات على صعيد الشمول الماليّ نذكر منها الآتي[1]:

1. تحديد فجوة الخدمات الماليّة، من خلال إحصاء الخدمات الماليّة الحالية المتوفّرة في المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة، وتم إنجاز هذا المحور من خلال تحديد البيانات المتوفّرة في القطّاع المصرفيّ العراقيّ والمحدّدة وفقا لاستبيان أجري من قبل دائرة الرقابة على الصيرفة في البنك المركزيّ العراقيّ.
2. تحديد أبرز التحدّيات التي يمكن أن تواجه بناء استراتيجيّة الشمول الماليّ. حيث تمّ توزيع التحدّيات على ثلاثة محاور رئيسة يتعلّق الأوّل بالجوانب التشريعية والقانونيّة، والثاني يتعلّق بجانب عرض الخدمات الماليّة (تحدّيات ناجمة عن عمل المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة)، والمحور الثالث يتعلّق بالطلب على الخدمات الماليّة.

1 – المصدر السابق نفسه، 83.

3. العمل على قياس وتحليل مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق. حيث تمّ اختيار مجموعة من المؤشّرات بما يتناسب وخصوصية الواقع المحلّيّ ليتم لاحقا العمل على قياسها ومتابعة تطوّرها وذلك باعتماد عام 2016 كسنة أساس، وقد تمّ الانتهاء من صياغة وتحديد هذه المؤشّرات (التي تتضمّن المصارف كافّة، ومزودي خدمات الدفع الإلكترونيّ، وشركات التحويل الماليّ وشركات التوسط ببيع العملات الأجنبيّة، وشركات الهاتف النقال، وشركة البطاقة الذكية).
4. الانضمام إلى منظّمة التحالف العالميّ للشمول الماليّ لتحقيق الاستفادة من الخبرات الدَوليّة في هذا المجال.

ومن أهمّ الجهود التي يعمل البنك المركزيّ عليها حاليّا [1]:

1. تشكيل لجنة صياغة الاستراتيجيّة النهائية بالاشتراك مع البنك الدَوليّ (WB) والتحالف العالميّ للشمول المالّي (AFI) ووكالة التنمية الألمانيّة (GIZ) والفريق العربيّ للشمول الماليّ، وذلك لإعداد الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ في العراق والتي من المؤمل ان تطلق نهاية هذا العام.
2. اعتماد الشمول الماليّ كهدف استراتيجيّ ضمن الخطّة الاستراتيجيّة الثالثة للبنك المركزيّ العراقيّ للأعوام (2024-2026).
3. اعداد دليل محدث للتوعية وحماية الجمهور.
4. تطوير آليّات تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة بالتعاون مع منظّمة العمل الدَوليّة (ILO) وجهاز تنمية المشاريع المصرية ووكالة التنمية الألمانيّة (GIZ).
5. اعداد دليل لتسهيل وصول التمويل للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانيّة (GIZ).
6. إعداد دليل استرشادي لتسجيل المشروعات بالتعاون مع منظّمة العمل الدَوليّة (ILO).
7. إقامة حملات للتوعية المصرفيّة بمشاركة المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكترونيّ من خلال إقامة ورش العمل وإعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية الخاصّة بالتوعية المصرفيّة وحماية الجمهور.

من خلال ما تقدّم فإنّ السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا: ما هو مستوى الشمول الماليّ في العراق حاليا؟ وإلى أيّ مدى ساهمت الجهود المذكورة في تحسينه؟ وللإجابة على هذا السؤال لابدّ من تقييم نتائج الخطوات المذكورة أعلاه والتي عادة ما تتم من خلال قياس الشمول الماليّ وذلك بالاعتماد على مؤشّرين أساسيّين هما الوصول والاستخدام، وكل مؤشّر منهما يتضمّن عدد من المؤشّرات الفرعيّة، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط الآتية.

1 – البنك المركزي العراقي، قسم الشمول المالي. www.cbi.iq

ثانيا: مؤشّر الوصول للخدمات الماليّة:

يقيس هذا الجانب انتشار الفروع المصرفيّة وأجهزة الصرّاف الآليّ (ATM)، ونقاط البيع (POS) وأنظمة الدفع والتسوية من حيث العدد والتوزيع الجغرافيّ، والدفع عِبرّ الموبايل؛ إذ أن توفّر البنية التحتيّة السليمة للقطّاع الماليّ لها أهمّيّة كبيرة في تعزيز الشمول الماليّ ووصول الخدمات الماليّة والمصرفيّة إلى شرائح المجتمع كافّة، ويتم قياسه من خلال المؤشّرات الآتية:

1. الكثافة والانتشار المصرفيّ:

يعتمد هذا المؤشّر بشكل رئيس على عدد فروع المصارف المنتشرة، وفي عام 2023 شهد القطّاع المصرفيّ العراقيّ انخفاضاً في عدد فروع المصارف نتيجة اغلاق بعض المصارف خلال هذا العام وبالتالي انخفاض عدد الفروع، حيث بلغ العدد (843) فرعاً، بالمقارنة مع (876) فرعاً في عام 2022، لذا ارتفع مؤشّر الكثافة المصرفيّة ليبلغ (38.54) ألف نسمة لكل فرع في عام 2023، أيّ ان كلّ فرع من إجمالي فروع المصارف بات يقدم خدمات لعدد أكبر من السكّان خلال هذا العام، بعد أن كان يغطي (27.25) ألف نسمة لكل فرع في عام 2022. وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشّر الانتشار المصرفيّ، حيث بلغت النسبة (2.59 %) في عام 2023، بعد أن كان (3.67 %) في عام 2022، الأمر الذي أثر على تغير نسب هذا المؤشّر (كما مبين في الجدول 1 أدناه)، إلّا أنّ هذه التغيرات البسيطة لا يمكن عدها تراجعا يحسب على درجة الانتشار والكثافة المصرفيّة هذا من جهة ومن جهة أخرى إنّ وصول الخدمات المصرفيّة إلكترونيّا في السنوات الأخيرة بات يعوض الحضور المادي لفروع المصارف.

جدول 1. الانتشار المصرفيّ والكثافة المصرفيّة في العراق للسنوات (2019–2023)

السنة	عدد السكّان النشطين اقتصادياً من (15–64) (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفيّة	الانتشار المصرفيّ
2019	22,091	888	24.88	4.02
2020	22,668	891	25.44	3.93
2021	23,255	904	25.72	3.89
2022	23,870	876	27.25	3.67
2023	32,493	843	38.54	2.59

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث،النشرة الإحصائيّة. وزارة التخطيط، الموقع الإلكترونيّ، https://www.ina.iq/189184--43-324-.html

2. انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ:

تُعدَّ خدمات الدفع الإلكترونيّ وسيلة سريعة وفعالة للوصول إلى الخدمات الماليّة والمصرفيّة، كما أنها تساهم في تقليل التكلفة، ويتم استخدام هذا المؤشّر لقياس مستوى انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ، وقد ارتفعت اعداد أجهزة وسائل الدفع الإلكترونيّ خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ فقد ارتفع عدد أجهزة الصرّاف الآليّ (ATM) وأجهزة نقاط البيع (POS) وأجهزة الدفع النقديّ (POC) من (1340)، (13796)، (7540) جهاز على التوالي في عام 2018 إلى (4021)، (17610)، (23066) جهاز على التوالي في عام 2023 (انظر الجدول 3).

وعلى الرغم من ارتفاع الأرقام المطلقة لأعداد أجهزة الدفع الإلكترونيّ فإنّ الأساليب المستخدمة في قياس انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ من قبل المنظّمات الدَوليّة عادة ما تتم من خلال نسبة أعداد الأجهزة إلى عدد السكّان والى مساحة البلد، وفي العراق فإنّ نسبة أجهزة (ATM) إلى مساحة العراق قد ارتفعت من (5.1) لكل ألف كم في عام 2022 إلى (9.2) في عام 2023. إما بالنسبة لأجهزة (POS) فقد زاد انتشارها إلى الضعف تقريبا من (24.5) لكل ألف كم في عام 2022 إلى (52.6) في عام 2023، اما أجهزة (POC) فقد بقي انتشارها ثابتا عند (40.2) جهاز لكل (1000 كم) من مساحة العراق للمدة نفسها (كما في الشكل 1).

شكل 1. خدمات الدفع الإلكترونيّ إلى مساحة العراق لكل1000 كم للسنوات (2019–2023)

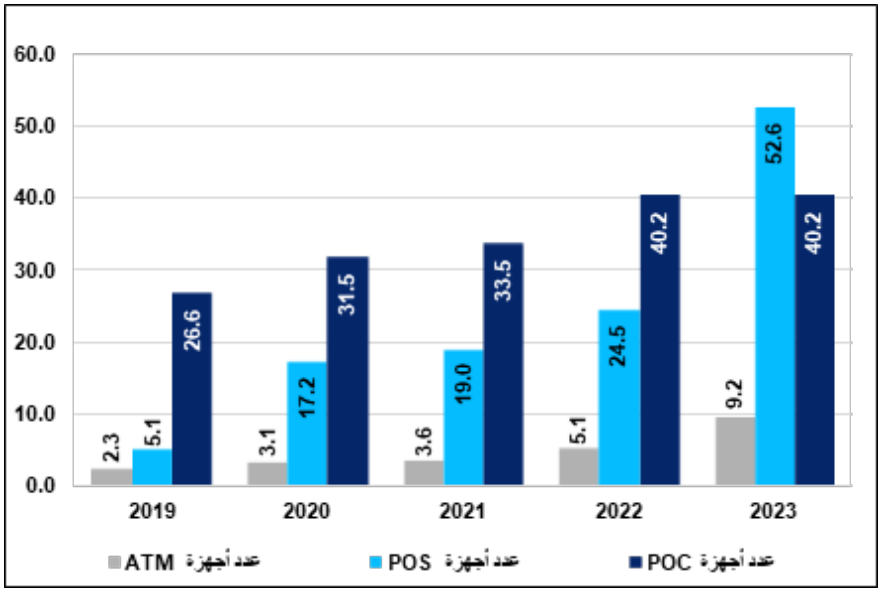

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث،النشرة الإحصائيّة. وزارة التخطيط، الموقع الإلكترونيّ،

https://www.ina.iq/189184--43-324-.html

ومن جانب آخر فإنّ انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ في العراق نسبة إلى عدد السكّان، يبيّن ارتفاع عدد أجهزة (POS) ليبلغ (71) جهاز لكل 100 ألف بالغ في عام 2023 بعد أن كان (44.9) عام 2022 ، كما ارتفع عدد أجهزة الصرّاف الآليّ(ATM) في عام 2023 ليبلغ (12.4) بعد أن كان (9.3) في عام 2022، وعلى رغم من ارتفاع عدد أجهزة الدفع المذكورة فإنّها ما تزال ضعيفة الانتشار قياساً بعدد (100) ألف بالغ، كما أنّ ثبات عدد أجهزة (POC) مع زيادة عدد السكّان البالغين أدّى إلى انخفاض عدد الأجهزة لكل (100) ألف بالغ إلى (54.2) جهاز في عام 2023 بعد أن كان (73.8) في عام 2022، والشكل (2) يبيّن ذلك.

ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسب في المستقبل وفقاً لتوجهات البنك المركزيّ العراقيّ في تعزيز هذه الخدمات، وجهوده في تطوير نظم الدفع الإلكترونيّ وتسهيل المبادلات الماليّة الإلكترونيّة في البلاد؛ إذ إن تزايد انتشار هذه الأجهزة سيسهم في تعزيز البنية التحتيّة الماليّة وتعزيز استخدام الخدمات الماليّة الإلكترونيّة في العراق.

شكل 2. خدمات الدفع الإلكترونيّ إلى عدد سكّان العراق لكل100 ألف بالغ للسنوات (2019–2023)

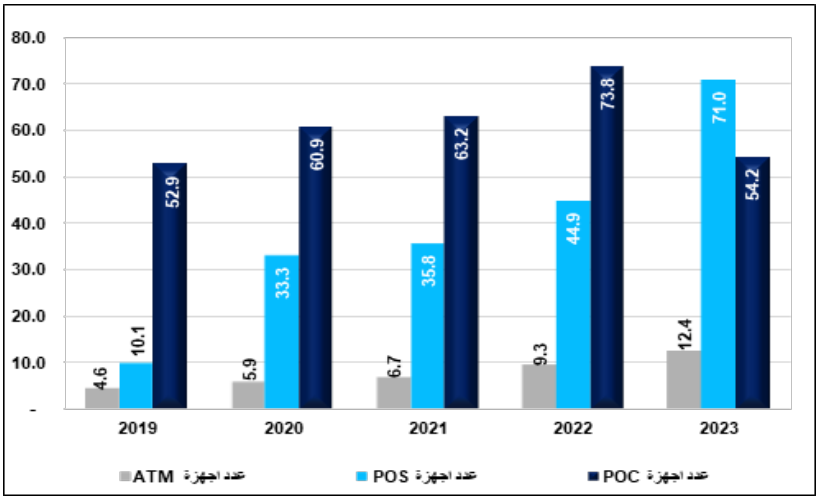

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث،النشرة الإحصائيّة. وزارة التخطيط، الموقع الإلكترونيّ،

https://www.ina.iq/189184--43-324-.html

ثالثا: مؤشّر استخدام الخدمات الماليّة:

يعبّر هذا المؤشّر عن مدى استخدام الخدمات الماليّة المتوفّرة، ويتم قياسه من خلال مؤشّرات فرعيّة عدة ومنها الآتي:

1. اعتماد خدمات الدفع عبر الموبايل:

هذا المؤشّر يبيّن مدى استخدام تقنيات الدفع التي تعتمد على الهواتف المحمولة. وتشمل هذه التقنيات تطبيقات الدفع الرقميّ والمحافظ الإلكترونيّة، التي تسمح للأفراد بإجراء المعاملات الماليّة وإرسال واستقبال الأموال عبر هواتفهم المحمولة، ويُعد هذا المؤشّر من المؤشّرات المهمّة في تحقيق الشمول الماليّ؛ إذ يسهم في سهولة استخدام الخدمات الماليّة للمناطق كافّة لاسيّما البعيدة.

ووفقاً للجدول (2) الذي يوضّح المبالغ المحوّلة من شركات الدفع عبر الموبايل، لوحظ أن إجمالي مبالغ الدفع الإلكترونيّ عبر الموبايل قد ارتفعت بنسبة 159 % خلال العام 2023 قياسا بالعام الذي سبقه، بقيمة تجاوزت 275 مليار دينار خلال العام 2023 مقارنة بما يقارب 106 مليار دينار للعام 2022، علما ان مبالغ الدفع عبر الموبايل كانت أقلّ من 90 مليون دينار قبل ستة سنوات الأمر الذي يوضّح التقدّم الكبير الحاصل في استخدام الخدمات الماليّة في العراق خلال السنوات القليلة الماضية.

جدول 2. إجمالي مبالغ الدفع والحركات الماليّة الإلكترونيّة في العراق للمدة 2018– 2023

السنوات	إجمالي مبالغ الدفع الإلكترونيّ عِبرّ الموبايل (مليون دينار)	نسبة النمو السنويّ %	إجمالي عدد الحركات الماليّة لشركات الدفع الإلكترونيّ (ألف حركة)	نسبة النمو السنويّ %
2018	87,700	–	32	–
2019	120,437	37.3	497	1,450
2020	119,401	(0.9 –)	3,862	678
2021	109,893	(8.0 –)	5,330	38
2022	106,393	(3.2 –)	11,643	118
2023	275,690	159.1	14,870	28

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2. مساهمة شركات الدفع الإلكترونيّ:

تؤدّي الشركات الماليّة دوراً مهمّا في تعزيز الشمول الماليّ من خلال توفير الخدمات الماليّة الأساسيّة، وتشمل هذه الخدمات توفير حسابات مصرفيّة للأفراد والشركات، تسهيل عمليّات التحويل الماليّ، توفير وسائل الدفع الإلكترونيّ، تقديم بطاقات الائتمان والقروض وتوفير خدمات التأمين، ومن الجدول (2) يمكن ملاحظة ارتفاع إجمالي عدد الحركات الماليّة لشركات الدفع الإلكترونيّ بنسبة زيادة سنويّة قاربت 28 % خلال العام 2023 وبواقع يقارب 15 مليون حركة ماليّة خلال العام المذكور مقارنة بعدد زاد عن 11 مليون حركة ماليّة بقليل خلال العام 2022، علما أنّ عدد الحركات الماليّة لشركات الدفع الإلكترونيّ كانت تقارب 30 الف حركة فقط خلال العام 2018، وهذا يؤكّد ما تمّت الإشارة إليه أعلاه في أنّ استخدام الخدمات الماليّة بات يتطوّر بسرعة كبيرة خلال السنوات الماضية في العراق.

رابعا: قياس الشمول الماليّ في العراق:

تُعدُّ الحسابات المصرفيّة إحدى المقاييس المهمّة في تحقيق الشمول الماليّ، حيث تمكن الأفراد من إيداع الأموال وإجراء التحويلات والمعاملات الماليّة. ويمكن من خلال الحسابات المصرفيّة أن يستلم الأفراد الرواتب والمدفوعات وتوفير الأموال والوصول إليها بشكل آمن وفعال، في حين توفّر المحافظ الإلكترونيّة طبقة إضافيّة من الأمان والحماية للأموال؛ إذ تستخدم تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لحماية المعلومات الماليّة الحساسة وضمان سلامتها من الاختراقات والاحتيال، وهذا يساهم في تعزيز الشمول الماليّ.

لقد شهدت الحسابات المصرفيّة ارتفاعا ملحوظا خلال مدة الدراسة؛ إذ ارتفع إجمالي عدد الحسابات بنسبة زيادة سنويّة قاربت (81 %) خلال العام 2023، وبنسبة (160 %) تقريبا مقارنة بالعام 2018، وهذا الأمر انسحب على جميع أشكال الحسابات سواء للشركات، أم للأفراد وسائر الحسابات الجارية أم للتوفير خلال المدة المذكورة. أمّا بخصوص المحافظ الإلكترونيّة فقد ارتفع عددها بنسبة (67 %) في عام 2023 مقارنة بعام 2022 وبنسبة زادت عن (300 %) مقارنة بالعام 2018، أمّا عدد البطاقات الإلكترونيّة فقد ارتفعت بنسبة (22 %) و(68 %) لذات المدة (كما مبين في الجدول 3) ... إنّ الارتفاع الحاصل في المؤشّرات أعلاه سوف يعزّز بالتأكيد من مستوى الشمول الماليّ في العراق.

جدول 3. عدد الحسابات المصرفيّة والبطاقات الإلكترونيّة وأجهزة الدفع في العراق للمدة 2018–2023

المؤشّر	2020	2021	2022	2023	نسبة النمو % (2023 – 2020)
عدد حسابات الشركات	470,074	573,205	655,828	758,172	61.3
عدد حسابات الودائع	186,036	191,955	226,223	253,413	36.2
عدد حسابات التوفير	3,489,040	3,915,175	4,999,188	7,699,596	120.7
الحسابات الجارية	1,981,826	2,016,322	2,914,652	4,578,151	131.0
المجموع	6,126,976	6,696,657	8,795,891	15,972,212	160.7
عدد البطاقات المدينة	2,811,503	5,083,997	5,430,434	6,484,402	130.6
عدد البطاقات الدائنة	46,469	50,927	61,320	126,491	172.2
عدد البطاقات مسبقة الدفع	8,891,436	9,771,370	10,711,017	13,143,336	47.8
المجموع	11,749,408	14,906,294	16,202,771	19,754,229	68.1
عدد أجهزة الصرّاف الآليّ (ATM)	1,340	1,566	2,223	4,021	200.1
عدد المحافظ الإلكترونيّة	1,226,235	2,107,265	2,970,390	4,980,427	306.2
عدد نقاط الدفع النقديّ (POS)	13,796	14,704	17,610	17,610	27.6
عدد نقاط الدفع الإلكترونيّ (POC)	7,540	8,329	10,718	23,066	205.9

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ووفقا إلى البيانات الواردة في الجدول 2. فإنّه بالإمكان تبيان منحنيات النمو بتلك المعطيات المشار إليها في أعلاه عبر استخدام معامل بيرسون (Normalization Scale) ومن خلال المعادلة الآتية:

$$X' = \frac{X - Xmin}{Xmax - Xmin} \dots$$

ويمكن ملاحظة نتائج النمو في المتغيّرات المؤثّرة في الشمول الماليّ من خلال الشكل 3.

شكل 3. معامل النمو في المتغيّرات المؤثّرة في الشمول الماليّ في العراق للسنوات (2020–2023)

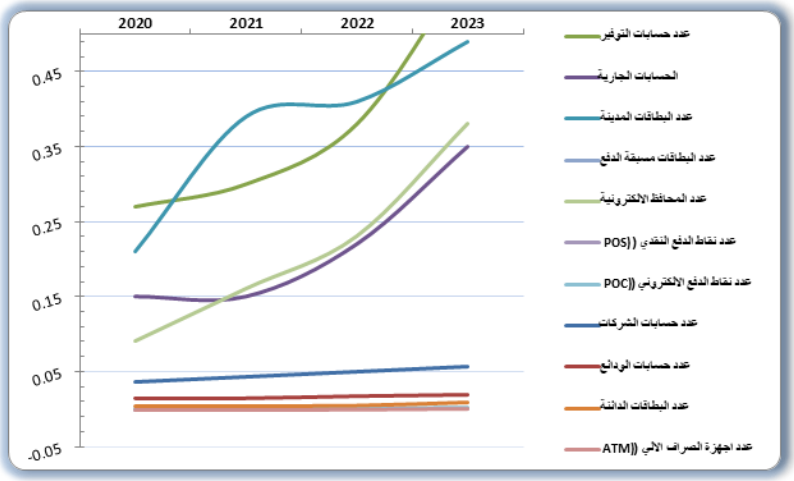

المصدر: تمّ صياغة الشكل اعتمادات على النتائج التي ظهرت من البيانات الخام للجدول 2.

يرى بعض الباحثين أنّ ارتفاع أعداد الحسابات المصرفيّة أو البطاقات المصرفيّة قد لا يعبّر بالضرورة عن ارتفاع مستوى الشمول الماليّ في البلد المعنيّ، ومن أجل قياس الشمول عادة ما يتمّ اعتماد المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ الذي يعبّر بصورة ادق عن مدى وصول واستخدام الخدمات الماليّة، ويتألف هذا المؤشّر من مؤشّرين فرعيين رئيسين وهما الوصول والاستخدام، وهو يعكس درجة النجاح في تعزيز الشمول الماليّ وزيادة ثقة الأفراد في التعامل مع القطّاع الماليّ الرسميّ.

وتشير النتائج إلى زيادة قيمة المؤشّر التجميعيّ للشمول المالّي في العراق من (33.17) عام 2020 إلى (48.58) عام 2023 (كما في الشكل 5)، وهذه الزيادة تعكس نجاح سياسات البنك المركزيّ العراقيّ في زيادة مستوى الشمول الماليّ، بعد زيادة عدد الحسابات المصرفيّة (نتيجة تطبيق سياسة توطين رواتب موظّفي القطّاع العام)، فضلا عن زيادة عدد أجهزة الصرّاف الآليّ ونقاط البيع في السنتين الأخيرتين؛ ممّا ساهم في ارتفاع حجم تعامل الجمهور مع القطّاع الماليّ والمصرفيّ وبالتالي تعزيز الشمول الماليّ في العراق بوصفه هدفا استراتيجيّا للبنك المركزيّ العراقيّ.

شكل 4. المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ في العراق للسنوات (2020–2023)

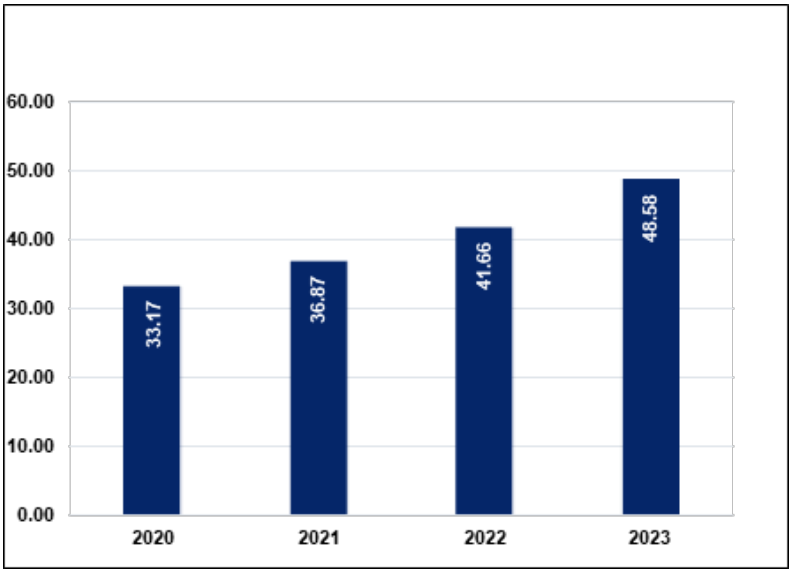

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

الخاتمة:

تزايد في العقد الأخير الاهتمام الدَوليّ بتوسيع نطاق الشمول الماليّ، ضمن آليّات مشتركة وموحدة تضمن تحقيق الأهداف الماليّة العالميّة للتنسيق والعمل. وباتت القناعات تترسخ بشكل أكبر إلى أنّ بناء نظام ماليّ شامل هو الطريق الأمثل للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق ذلك كان لابُدَّ من إيجاد قنوات متعددة توصل الخدمات الماليّة المتنوعة إلى الفئات المستبعدة اقتصاديّا واجتماعيّا، وعليه بدأت العديد من الدول تسعى لتنفيذ استراتيجيّات خاصّة بالشمول الماليّ تنسجم مع متطلّباتها الواقعية في الوصول والاستخدام الخاصّ بالخدمات الماليّة، وفي الوقت الذي يحقّق فيه الشمول الماليّ العديد من المزايا والأهداف الإيجابيّة فإنّه لا يزال يواجه العديد من التحدّيات والمعوقات الخاصّة بالتطبيق.

لقد سعى العراق منذ سنوات إلى الوصول إلى الشمول الماليّ عبر العديد من المبادرات والخطوات التي قام بها البنك المركزيّ العراقيّ، ومن المؤمل أن يطلق استراتيجيّة الشمول الماليّ مع نهاية العام الحالي، وهنا لابدّ من التأكيد على أن الاستراتيجيّة ليست هدفا بحدِّ نفسها، بقدر ما توفّر رؤية لأيّ بلد في الوصول إلى الأهداف والغايات المرجوّة من الشمول الماليّ والتي سعى لها البنك المركزيّ العراقيّ من خلال الجهود والمبادرات التي بذلها خلال السنوات الماضية والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز مستويات الشمول الماليّ، سواء في جانب الاستخدام أم في جانب الوصول، وهذا الأمر تؤيّده مؤشّرات قياس الشمول الماليّ التي ارتفعت من (33.17) عام 2020 إلى (48.58) عام 2023 والتي يتوقّع لها أن ترتفع بشكل أكبر خلال السنوات القادمة سيما مع تطبيق الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ.

المصادر:

- البنك الدَوليّ، الشمول الماليّ، الشمول الماليّ يمثل عاملا رئيساً في الحدّ من الفقر وتعزيز الرخاء، https//:www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
- البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائيّة. وزارة التخطيط، الموقع الإلكترونيّ، https://www.ina.iq/189184--43-324-.html
- البنك المركزيّ العراقيّ، قسم الشمول الماليّ.
- جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشّر مركب للشمول الماليّ وتقدير العلاقة بين الشمول الماليّ والناتج المحلّيّ الإجمالي في الدول العربيّة، صندوق النقد الدَوليّ، العدد 45، 2018.
- د. محمّد محروس سعدوني، الشمول الماليّ وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، كلّيّة الحقوق، كلّيّة المنوفية.
- د. يسر برنيه واخرون، الشمول الماليّ في الدول العربيّة: الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربيّ،2019.
- د.باسم عبد الهادي حسن، الشمول الماليّ في العراق: الواقع والافاق المستقبلية، بحث غير منشور مقدّم إلى صندوق النقد العربيّ.
- سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول الماليّ في تعزيز نمو الاقتصاد العراقيّ، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة، مجلّة دراسات الكوفة، العدد 50، 2020.
- عبد الفتاح الجبالي، الشمول الماليّ والتعاملات النقودية في المجتمع المصري: الواقع وآليّات التعزيز، 2022.
- محمد طارق لفته، د. بيدار ستار لفته، دراسة تحليل النهوض بالشمول الماليّ في العراق: الفرص والتحدّيات، مجلّة دراسات محاسبية وماليّة، 2019.
- مصطفى نزار ياس، مؤشّرات الشمول الماليّ وأثرها الإداريّ والماليّ: التكنولوجيا المصرفيّة متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطّاع المصرفيّ العراقيّ 2015-2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2022.
- The Alliance for Financial Inclusion "afi", https://www.afi-global.org/members

الشمول الماليّ: في النشأة والأبعاد مع إشارة إلى نماذج مثلى

أ.د. محمود داغر/ أستاذ جامعيّ ومستشار نقديّ في البنك المركزيّ العراقيّ

1- الإطار المفاهيميّ للشمول الماليّ

أوّلاً: مفهوم الشمول الماليّ

ظهر مصطلح الشمول الماليّ لأوّل مرّة عام 1993، واختلفت مسمّيات المختصّين والباحثين في الأدبيّات حول الشمول الماليّ؛ فمنهم من أطلق عليه لفظ الاشتمال الماليّ أو التحويل الشامل، والإدراج الماليّ، ومنهم من أطلق عليه الدعم الماليّ، أو النفاذ الماليّ، غير أنّ هذه المصطلحات جميعها تدور في حلقة واحدة، وتؤدّي الغرض نفسه، وهو العمل على تطوير المؤسّسات الماليّة، وتكثيف جهودها وتنويع أدواتها وذلك بهدف جذب أصحاب الدخول المحدودة، وربطهم بالجهاز الماليّ الحكوميّ الذي قد يدعم قراراتهم الماليّة ومواجهتهم الصدمات الماليّة.

سعت بعض الدول في عام 2003 لتطبيق استراتيجيّات الشمول الماليّ، وتجدر الإشارة إلى أنّ أوّل هذه الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيّات وطنيّة للشمول الماليّ هما (المملكة المتّحدة، وماليزيا)؛ إذ قامت بتطبيق استراتيجيّات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول الماليّ في العالم والسعي إلى إفادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما تسعى بعض الدول في الألفيّة الثالثة إلى تطوير الشمول الماليّ؛ إذ ظهرت أهمّيّته بعد انتهاء الأزمة الماليّة العالميّة[1].

يعد الشمول الماليّ أحد الموضوعات الرئيسة التي تساعد الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والماليّ للدولة، نظراً لما يساهم به الشمول الماليّ بأبعاده المختلفة من إتاحة الوسائل المختلفة كافّة من أجل إيصال الخدمات المصرفيّة، وتوفّر ابتكارات حديثة وبكلف منخفضة إلى شرائح المجتمع كافّة وجذب المستبعدين إلى النظام الماليّ من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها القطّاع المصرفيّ مثل القروض والادّخار والتأمين والتحويلات الماليّة وغيرها.

1- Chakrabarty,(2011), Financial Inclusion and banks- issues and Perspectives, MFIs and Communities, New Delhi,14October.

يعرّف الشمول الماليّ بأنّه وصول الخدمات الماليّة والمصرفيّة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطّاع الأعمال بتكاليف مناسبة وبشكل عادل وشفّاف بما يساهم في استدامة التنمية[1]، وعُرف أيضا بأنّه إمكانيّة الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة المفيدة و بأسعار معقولة تلبي احتياجات المواطنين من المعاملات،والمدفوعات، والمدّخرات، والتأمين، والائتمان، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤوليّة والاستدامة[2].

شهد الشمول الماليّ منذ عام 2008 اهتماماً دَوليّاً بشكل متزايد عبر سياسات منفذه تستهدف وصول فئات المجتمع كافّة إلى الخدمات الماليّة والعمل بها والإفادة منها؛ إذ تمكّنها من العمل بصورة صحيحة عبر حثّ مزودي الخدمات الماليّة على توفير خدمات منوعة وبكلفة منخفضة، وقد بات تعميم الخدمات الماليّة وسهولة وصولها إلى فئات المجتمع كافّة ركيزة أساسيّة عدّها البنك الدَوليّ من أجل تحسين الدخل المعيشيّ.

وأطلق البنك الدَوليّ عام 2013 مجموعة من البرامج العالميّة للإفادة من التطوّرات والابتكارات وتقديم الخدمات الماليّة، فاتّسع مفهوم الشمول الماليّ بمرور الزمن، وعملت الحكومات والمؤسّسات الماليّة الدَوليّة وهيئات العمل الخيريّ والجهات المصرفيّة على تطبيقه، والشكل 5 يوضّح الخدمات المصرفيّة والتي تكون من ضمن سياسات الشمول الماليّ.

1_ عبد النبي و وليد عيدي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، بحث منشور في البنك المركزي العراقي، 2018.

2 - Singh, Nirvikar,(2017), Financial inclusion concepts, issues and policies for India, International growth center (IGC), Synthesis paper, University of California، Santa Cruze, July.

الشكل 5. الخدمات الماليّة للشمول الماليّ

المصدر: الأدبيّات الاقتصاديّة

يوضّح (الشكل 5) أنّ الخدمات الماليّة التي تكون ضمن سياسات الشمول الماليّ لا تقتصر على الائتمان المصرفيّ والحسابات المصرفيّة فحسب، بل تمتد إلى التثقيف الماليّ – وتعني العمليّة التي يتمّ من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات الماليّة المتاحة, والمخاطر المصاحبة لاستخدامها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والنصيحة الموضوعية, وتطوير مهاراتهم وتثقيفهم بالخدمات الماليّة – ويمثّل الجانب الذي يحفّز الطلب والربط من جانب العرض من خلال توعية الناس عن كيفيّة استخدام واختيار الخدمات الماليّة المناسبة، ومن خلال هذا التداخل بين الشمول الماليّ والتثقيف الماليّين أصبحا جزءا واحداً يرتبط بعضهما ببعض[1].

ثانيا: الشمول الماليّ: الأهمّيّة والأهداف

إنّ أهمّيّة تعزيز مستويات الشمول الماليّ والوصول للخدمات الماليّة سينعكس إيجاباً على البيئة الاقتصاديّة في تخفيف مستويات مخاطر النظام الماليّ بشكل عام، ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول الماليّ بالمحاور الرئيسة الآتية:

1 _ Joshi, Deepali Pant (2011) , Financial Inclusion & Financial Literacy, Bi Oecd Seminar –Roundtable on the updates on 34 and Inclusion programmers in India, June. P. 53.

1– يسهم الشمول الماليّ في تعزيز جهود التنمية الاقتصاديّة: هناك علاقة طرديّة بين الشمول الماليّ والناتج المحلّيّ الإجمالي، كما أثبتت الدراسات أنّ تعميق الخدمات الماليّة يحد من أوجه انعدام المساواة بين الأفراد، وإن توفير خدمات التمويل الأصغر تساعد على إيجاد فرص عمل خارج الإطار الحكوميّ بنسبة تصل إلى (50 %)؛ ممّا يقلّل الشمول الماليّ من تكاليف تقديم الخدمات العامّة التي تتميز بكفاءة أكبر عند تقديمها، على سبيل المثال استخدام بطاقات بلاستيكية والتحويلات الإلكترونيّة للمنافع الاجتماعيّة يمكن أن يقلّل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الآليّات التي تعتمد بصورة أكبر على الأوراق.

2– تعزيز الاستقرار الماليّ: إنّ زيادة استخدام السكّان للخدمات الماليّة سيسهم في تعزيز استقرار النظام الماليّ، وذلك من خلال تنوع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسّسات الماليّة؛ ممّا يقلّل من مخاطر التقلّبات لهذه المؤسّسات[1].

3– مكننة النظام الماليّ (الأتمتة والتشغيل الآليّ): لكي تتمكّن الدول من توسيع انتشار الخدمات الماليّة للجميع وزيادة معدلات استخدامها؛ فإنّ ذلك يتطلّب المزيد من (أتمتة) هذه الخدمات بقصد جذب المزيد من مستخدمي الثورة التكنولوجيّة في مجال الاتّصالات والإلكترونيّات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين، وإنّ زيادة الاعتماد على الخدمات الماليّة الإلكترونيّة وخاصّة فيما يتعلّق بالمدفوعات سيفيد كلّ من المرسل والمستقبل والمؤسّسات الماليّة التي تقدّم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بأكبر سرعة ممكنة وأقلّ كلفة، كما أنّ (أتمتة) المدفوعات المختلفة سوف تخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام الماليّ الرسميّ[2].

كذلك يهدف الشمول الماليّ إلى ضمّ أكبر قدر ممكن من الأفراد غير المتعاملين مالياً، ودمجهم في التعامل مع المؤسّسات الماليّة، والاستفادة منها، خصوصا الفقراء والمحرومين، والمناطق النائية، وذلك لتعزيز الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وبالتالي تلخيص أهداف الشمول الماليّ بما يأتي[3]:

1_ Yoshino, Naoyuki, and Morgan, Peter P. (2017), Overview of financial inclusion, regulation, and education-ADM Working paper 591,: Asian development bank Institute Available, Tokyo. P. 73.

2_ World Bank, FATF(2011) , Guidance, Anti-money laundering and terrorist. P.43

3_ Helms,Brigit,(2006), " access for all : Building inclusive finance , systems washington, D.C, world Bank. P. 73

أ- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسّع في مجال عملها وتحقيق الاستثمار المقبول، من أجل تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصّة ذوي الدخل المنخفض.

ب- تعزيز النمو الاقتصاديّ من خلال إقامة مشاريع العمل الحر.

ج- تحقيق الرخاء والرفاهية من خلال الحصول على فرص تنمية اقتصاديّة والعمل على تحسين مستواهم المعاشي وتقليل من مستويات الفقر.

د- تشجيع الأفراد على الادّخار واستثمار الأموال بطرائق استعمال مثالية كإعداد برامج، وتعزيز ثقافة التنافس.

ثالثا: أبعاد الشمول الماليّ ومؤشّراته

قام تحالف الشمول الماليّ (AFI)[1]* بإعداد رابط لعمل بيانات الشمول المالّي والتي اجريت اتفاق مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لحساب الشمول الماليّ؛ إذ أدركت توصية الشراكة العالميّة بالاتفاق مع قادة مجموعة العشرين (G20) من أجل حساب الشمول الماليّ؛ ممّا أدّى إلى زيادة الاهتمام والتركيز على السياسات والمبادرات، ثم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد الشمول الماليّ ومؤشّراته لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تمّ اتفاق أعضاء الرابطة العالميّة من أجل الشمول الماليّ الذي تمّ عقده في مؤتمر لوس كابوس في عام 2012، على تقديم توصية على مجموعة أساسيّة من مؤشّرات الشمول الماليّ؛ إذ تقيس هذه ثلاثة أبعاد رئيسة وهي:

1- الوصول للخدمات الماليّة (Access to Financial Services)

يساعدنا هذا البعد في بيان حجم السكّان المصرفيّين، ويقصد به القدرة على استخدام المنتجات والخدمات الماليّة المتاحة من المنظّمات الرسميّة، وهو يعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات الماليّة في إطار نظام ماليّ شامل، ينبغي أن تكون الخدمات الماليّة متوفّرة بسهولة للمستخدمين المحتملين ويمكن الإشارة إلى توافر الخدمات لدى عدد نقاط الوصول التي تقدّم الخدمات الماليّة مثل (المصرف/ الفروع/ المنافذ (branches)، وآلات الصرّاف الآليّ (ATM" Automated teller machine"))

1 * التحالف من اجل الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion : هي شبكة عالمية من البنوك المركزية وغيرها من الهيئات التي تصنع سياسات الشمول المالي في البلدان النامية, يوفر التحالف لأعضائه الأدوات والموارد اللازمة لتبادل المعارف وتطويرها وتطبيقها بشأن سياسات الشمول المالي. وهي تحقق وتخلق روابط من التواصل بين صناع السياسات, أما من خلال اللقاءات الشخصية أو القنوات الالكترونية, وتتولى دعم هذه القنوات بتقديم الشركاء الاستراتيجيين بحيث يتمكن من صناع السياسات من تبادل الرؤى وتنفيذ سياسات لشمول اكثر ملاءمة للأوضاع المالية في دولهم (James,2017) .

أو وكلاء البنوك (Bank agents "BAs") أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفيّة (Bank Correspondence Banks "CBs (BCs)) لتوفير الخدمات المصرفيّة للسكّان[1].

إنّ التطوّرات المصرفيّة الحديثة عبر الهاتف المحمول واستخدام الخدمات الماليّة عبر شبكات الانترنيت المختلفة تفتح قنوات جديدة إلى الخدمات الماليّة الرسميّة؛ إذ إن التكنولوجيا التي تمّ اعتمادها في القطّاع المصرفيّ تتجاوز الوصول المصرفيّ التقليديّ الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصرّاف الآليّ، وإنّ بُعد المسافة لم تعد حاجزا أمام الوصول للخدمة الماليّة، وإنّ المؤشّرات التقليديّة لقياس الوصول للخدمات الماليّة غير وافية حالياً[2].

2- استخدام الخدمات الماليّة (Use of Financial Services)

يشير بُعد استخدام الخدمات الماليّة إلى مدى استخدام الزبائن للخدمات الماليّة المقدّمة عن طريق مؤسّسات القطّاع المصرفيّ وتحديد مدى استخدام الخدمات الماليّة يتطلّب جمع بيانات حول مدى انتظام وتكرار الاستخدام خلال فترة زمنية معينة[3].

3- جودة الخدمات الماليّة (Quality of Financial Services)

يقصد بها قدرة الخدمات أو المنتجات الماليّة على تلبية احتياجات المستهلك، وإنّ عمليّة وضع مؤشّرات أبعاد الجودة تُعدُّ تحديّاً نظريّاً بحدِّ ذاته؛ لأنّ بُعدَ الجودة للشمول الماليّ ليس بُعداً واضحاً ومباشراً، ولأنّ هنالك العديد من العوامل التي تؤثّر على جودة ونوعية الخدمات الماليّة مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعاليّة آليّة التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات الماليّة، وشفافيّة المنافسة في السوق، وهنالك أيضا عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وتمثّل أهمّيّة الخدمات الماليّة أو المنتج لاحتياجات نمط الحياة للمستهلك، وكذلك الجودة تشمل تجربة المستهلك التي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتوفّرة حاليّا لهم، ولذلك سيستخدم بُعد الجودة للتعبير عن طبيعة وعمق العلاقة بين مقدّم الخدمات الماليّة والمستهلك، فضلاً عن الخيارات المتاحة ومستويات فهم المستهلكون لتلك الخيارات وآثارها[4].

1- Gamito, Susana, (2011) , (Financial inclusion in Africa), Master"s in Finance.
2- Camara, Noelia &Tuesta, David,(2018) "Measuring Financial Inclusion: A Católica Lisbon School of Business and Economics.
3- Alliance for Financial Inclusion, (2011), The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Bringing the principles to life, Eleven country case studies.
4- Varghese, George & Viswanathan, Lakshmi (2018), Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges Institute for Financial Management and Research (IFMR), Sri City, Chittoor (Dist), India.

1. تحليل مسار الشمول الماليّ في العراق

أوّلا: الشمول الماليّ في العراق: الواقع والتحدّيات

بدأ البنك المركزيّ بإعداد تقارير سنويّة عن الاستقرار الماليّ منذ عام 2010 الذي يشمل مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق؛ إذ يعتمد البنك المركزيّ العراقيّ على مجموعة من المؤشّرات التي يستدل من خلالها على تطوّرات القطّاع المصرفيّ وقدرتهِ في مواجهة المخاطر المحتملة في ضوء متابعة التغير في تلك المؤشّرات، علماً أنّ تلك المتغيّرات تنشر في التقرير السنويّ للاستقرار الماليّ الصادر من البنك المركزيّ العراقيّ.

أحرز العراق تقدماً ملحوظاً في تعزيز الشمول الماليّ في السنوات الأخيرة، بفضل الجهود التي تبذلها السلطات لتحسين الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة وزيادة استخدامها. وفيما يأتي بعض الإنجازات الرئيسة التي تحققت في هذا الصدد:

1– توسيع نطاق حسابات المدفوعات: زاد عدد الحسابات الماليّة النشطة من 5 % فقط من البالغين في عام 2014 إلى أكثر من 40 % في عام 2022. ويعزى هذا النمو إلى حدٍّ كبير إلى انتشار الهواتف المحمولة والخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول.

2– زيادة استخدام المدفوعات الرقميّة: يتمّ استخدام المدفوعات الرقميّة على نحو متزايد في العراق؛ إذ يستخدم أكثر من نصف البالغين الآن الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول أو التحويلات الماليّة الرقميّة. وقد أدّى ذلك إلى تحسين الكفاءة والراحة للمدفوعات.

3– تحسين الوصول إلى التمويل: توسّعت نطاق خدمات الإقراض، حيث يقدم الآن أكثر من نصف المؤسّسات الماليّة في العراق قروضًا للأفراد والشركات الصغيرة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة الوصول إلى رأس المال اللازم للنمو الاقتصاديّ.

4– تعزيز حماية المستهلك: اتّخذت السلطات العراقيّة خطوات لتعزيز حماية العملاء الماليّين، بما في ذلك وضع لوائح لحماية حقوق المستهلكين وضمان الشفافيّة في المعاملات الماليّة.

5– زيادة الوعي الماليّ: تعمل السلطات ومنظّمات المجتمع المدنيّ معًا لرفع مستوى الوعي الماليّ بين السكّان؛ ممّا يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات ماليّة مستنيرة.

ومع ذلك، ما يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلّق بالشمول الماليّ في العراق. **وفيما يأتي التحدّيات الرئيسة التي يتعين معالجتها:**

أ– الفجوات بين الجنسين: ما تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الماليّة؛ إذ إنّ النساء أقلّ احتمالاً من الرجال لامتلاك حساب ماليّ أو استخدام المدفوعات الرقميّة.

ب– المناطق الريفيّة: ما يزال الوصول إلى الخدمات الماليّة محدودًا في المناطق الريفيّة؛ إذ توجد فروع مصرفيّة قليلة وخدمات رقميّة محدودة.

ج– اللاجئون والنازحون: يواجه اللاجئون والنازحون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الماليّة بسبب نقص الوثائق الرسميّة والحواجز القانونيّة.

د– التعليم الماليّ: ما يزال التعليم الماليّ محدودًا في العراق؛ ممّا يعيق قدرة الأفراد على إدارة أموالهم بشكل فعال.

وهناك تحدّيات أخرى تواجه الشمول الماليّ في العراق، منها:

- ارتفاع تكلفة المعاملات الماليّة.
- نقص الوعي الماليّ بين السكّان.
- عدم كفاية البنية التحتيّة الماليّة في المناطق الريفيّة.
- الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الماليّة.

ومن أجل معالجة هذه التحدّيات، تعمل السلطات العراقيّة مع شركاء التنمية لتنفيذ استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ. وتركز هذه الاستراتيجيّة على توسيع نطاق الخدمات الماليّة الرقميّة، وتعزيز حماية المستهلك، وتحسين التعليم الماليّ. ومن خلال معالجة هذه التحدّيات، يمكن للعراق مواصلة التقدّم نحو تحقيق الشمول الماليّ الشامل لجميع مواطنيه.

ثالثا: الجهود الجارية لتعزيز الشمول الماليّ في العراق

تعمل الحكومة العراقيّة والبنك المركزيّ العراقيّ والقطّاع الخاصّ والمنظّمات الدَوليّة معًا لمعالجة هذه التحدّيات وتعزيز الشمول الماليّ في البلاد. وتشمل الجهود الجارية:

- توسيع نطاق الخدمات الماليّة الرقميّة.
- تحسين حماية المستهلكين الماليّين.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ.
- معالجة الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الماليّة.

من خلال معالجة هذه التحدّيات والجهود المستمرة يمكن للعراق تحقيق المزيد من التقدّم نحو تحقيق الشمول الماليّ الشامل لجميع مواطنيه.

رابعا: مصادر الشمول الماليّ في العراق

1- القطّاع المصرفيّ: تُعَدُّ البنوك ومؤسّسات الإقراض الأخرى مصادر رئيسة للخدمات الماليّة في العراق، وقد وسعت العديد من البنوك نطاق خدماتها في السنوات الأخيرة لتشمل المناطق الريفيّة والمناطق ذات الدخل المنخفض.

2- الخدمات الماليّة الرقميّة: شهدت الخدمات الماليّة الرقميّة نموًا سريعًا في العراق، مدفوعة بانتشار الهواتف المحمولة والإنترنت. وتوفّر هذه الخدمات الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة، مثل المدفوعات والتحويلات، حتى بالنسبة للأشخاصّ الذين لا يمتلكون حسابات مصرفيّة تقليديّة.

3- المؤسّسات الماليّة غير المصرفيّة: تقدّم المؤسّسات الماليّة غير المصرفيّة، مثل شركات التمويل الأصغر وجمعيات الادّخار والقروض، مجموعة واسعة من الخدمات الماليّة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسّطة، بما في ذلك القروض والمدّخرات والتأمين.

4- الحكومة: تؤدّي الحكومة دورًا مهمًا في تعزيز الشمول الماليّ من خلال سياساتها وبرامجها. على سبيل المثال، أطلقت الحكومة برنامجًا للامتثال الماليّ يُعرف باسم «مشروع السجل الوطنيّ للبيانات الماليّة».

5- المنظّمات الدَوليّة: تدعم العديد من المنظّمات الدَوليّة، مثل البنك الدَوليّ وصندوق النقد الدَوليّ والوكالة الأمريكية للتنمية الدَوليّة، مبادرات الشمول الماليّ في العراق. وتوفّر هذه المنظّمات الدعم الفنّيّ والتمويلي لتطوير البنية التحتيّة الماليّة وتوسيع نطاق الخدمات الماليّة.

فضلا عما ورد من مصادر رسميّة، فإنّ هناك قطّاعا غير رسميّ كبيرا يستخدم الخدمات الماليّة في العراق. وهذا يشمل الأفراد والشركات التي تقدّم خدمات ماليّة غير منظّمة، مثل إقراض النقود وتحصيل المدفوعات.

خامسا: السياسات المعتمدة للشمول الماليّ في العراق

اعتمدت الحكومة العراقيّة والبنك المركزيّ العراقيّ العديد من السياسات لتعزيز الشمول الماليّ في البلاد. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ (2018–2022): حددت هذه الاستراتيجيّة رؤية طموحة لجعل العراق دولة شاملة ماليّا بحلول عام 2022. وهي تحدّد عددًا من الأهداف الرئيسة، بما في ذلك زيادة نسبة السكّان البالغين الذين لديهم حسابات مصرفيّة رسميّة إلى 50 % بحلول عام 2022.

خطّة العمل الوطنيّة للشمول الماليّ (2021–2023): تحدّد هذه الخطّة بالتفصيل الإجراءات الرئيسة التي سيتم اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ. وتحدّد الخطّة أربع أوّلويّات استراتيجيّة رئيسة:

- توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة.
- تعزيز الحماية الماليّة للمستهلكين.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ.
- دعم الابتكار في مجال الخدمات الماليّة الرقميّة.

مشروع السجلّ الوطنيّ للبيانات الماليّة: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات ماليّة شاملة في العراق. ستساعد هذه القاعدة البيانات على تحسين إدارة المخاطر الائتمانية، وتسهيل الوصول إلى الائتمان، والحد من الاحتيال الماليّ.

اللجنة الوطنيّة للشمول الماليّ: تمّ تشكيل هذه اللجنة لرصد وتنسيق جهود الشمول الماليّ في العراق. وتضم اللجنة ممثلين من الحكومة والقطّاع الخاصّ والمجتمع المدنيّ والمنظّمات الدَوليّة.

صندوق تنمية القطّاع الماليّ: تمّ إنشاء هذا الصندوق لتوفير الدعم الماليّ لمبادرات الشمول الماليّ في العراق. يمكن استخدام الأموال من الصندوق للاستثمار في البنية التحتيّة الماليّة الجديدة وتقديم المساعدة التقنية لمقدّمي الخدمات الماليّة.

بالإضافة إلى هذه السياسات، اتخذت الحكومة العراقيّة والبنك المركزيّ العراقيّ أيضا عددًا من الخطوات لتعزيز الشمول الماليّ، ومن ذلك:

- توسيع نطاق الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والعملاء المصرفيّين.
- تقليل تكلفة المعاملات الماليّة.
- زيادة حماية المستهلكين الماليّين.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ بين السكّان.

من خلال هذه السياسات والمبادرات تعمل الحكومة العراقيّة على إحراز تقدّم نحو تحقيق الشمول الماليّ الشامل لجميع مواطنيها.

سادسا: دور الحكومة في تعزيز الشمول الماليّ في العراق

تؤدّي الحكومة في تعزيز الشمول الماليّ في العراق دورًا حيويًا من خلال تنظيم ودعم البيئة الماليّة لضمان إمكانيّة حصول جميع المواطنين على الخدمات الماليّة الرسميّة. وتشمل الأدوار الرئيسة للحكومة ما يأتي:

1- وضع السياسات والإطار التنظيميّ: تحدّد الحكومة السياسات والإطار التنظيميّ الذي يحكم القطّاع الماليّ، وهذا يشمل وضع اللوائح التي تحمي المستهلكين الماليّين وتضمن استقرار النظام الماليّ.

2- إنشاء البنية التحتيّة الماليّة: تستثمر الحكومة في البنية التحتيّة الماليّة، مثل نظم الدفع ومكاتب المعلومات الائتمانية، لجعل الخدمات الماليّة أكثر سهولة وأقل تكلفة للمواطنين.

3- تقديم الدعم الماليّ: توفّر الحكومة الدعم الماليّ لمبادرات الشمول الماليّ، مثل الصناديق والصناديق القابضة، من أجل تشجيع الابتكار وتوسيع نطاق الخدمات الماليّة إلى المناطق الريفيّة والمهمّشة.

4- تعزيز الوعي الماليّ: تنفذ الحكومة حملات التوعية الماليّة لرفع مستوى الوعي بين السكّان حول أهمّيّة الخدمات الماليّة وكيفيّة استخدامها.

5- حماية المستهلكين الماليّين: تحمي الحكومة المستهلكين الماليّين من خلال تطبيق اللوائح وضمان حل الشكاوى بسرعة وفعاليّة.

اتخذت الحكومة العراقيّة عددًا من الخطوات لتعزيز الشمول الماليّ، ومن ذلك:

- اعتماد الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ وخطّة العمل الوطنيّة للشمول الماليّ.
- إنشاء اللجنة الوطنيّة للشمول الماليّ.
- إنشاء صندوق تنمية القطّاع الماليّ.
- توسيع نطاق الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والعملاء المصرفيّين.
- تقليل تكلفة المعاملات الماليّة.
- زيادة حماية المستهلكين الماليّين.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ بين السكّان.

من خلال هذه الإجراءات، تعمل الحكومة العراقيّة على تمكين جميع مواطنيها من الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة والمشاركة في الاقتصاد الرسميّ.

فضلا عن هذه الأدوار، يمكن للحكومة أيضا تعزيز الشمول الماليّ من خلال:

- دعم الابتكار في مجال الخدمات الماليّة الرقميّة.
- تعزيز الشراكات بين القطّاعين العام والخاصّ.
- معالجة الحواجز الاجتماعيّة والثقافيّة التي تحول دون الشمول الماليّ.
- العمل مع المنظّمات الدَوليّة لتعزيز تبادل المعرفة والخبرة.

من خلال اتخاذ هذه الخطوات، يمكن للحكومة العراقيّة المساعدة في ضمان أن يتمتع جميع المواطنين العراقيّين بالمزايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشمول الماليّ.

سادسا: دور البنك المركزيّ في تعزيز الشمول الماليّ في العراق

يؤدّي البنك المركزيّ العراقيّ (CBI) دورًا حيويًا في تعزيز الشمول الماليّ في العراق من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات، ومن أهمّها:

1- وضع السياسة النقديّة: يستخدم البنك المركزيّ السياسة النقديّة للتأثير على العرض النقديّ ومعدلات الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والنمو. يمكن أن تؤثّر السياسة النقديّة أيضا على الشمول الماليّ عن طريق جعل الخدمات الماليّة أكثر تكلفة أو سهولة بالنسبة للأفراد والشركات.

2- الإشراف على النظام الماليّ: يشرف البنك المركزيّ على النظام الماليّ العراقيّ لضمان استقراره وسلامته، وهذا يشمل مراقبة البنوك ومؤسّسات الإقراض الأخرى لضمان امتثالها للوائح وحمايتها للمستهلكين الماليّين.

3- تطوير البنية التحتيّة الماليّة: يستثمر البنك المركزيّ في البنية التحتيّة الماليّة، مثل نظم الدفع ومكاتب المعلومات الائتمانية، لجعل الخدمات الماليّة أكثر سهولة وأقل تكلفة للمواطنين.

4- تقديم الخدمات الماليّة: يوفّر البنك المركزيّ خدمات ماليّة مباشرة للأفراد والشركات، مثل حسابات الودائع والقروض. وهذا يساعد على توسيع نطاق الخدمات الماليّة إلى المناطق الريفيّة والمهمّشة.

5- تعزيز الوعي الماليّ: يقوم البنك المركزيّ بحملات التوعية الماليّة لرفع مستوى الوعي بين السكّان حول أهمّيّة الخدمات الماليّة وكيفيّة استخدامها.

وقد اتخذ البنك المركزيّ العراقيّ عددًا من الخطوات لتعزيز الشمول الماليّ، ومن ذلك[1]:

- إطلاق مبادرة الشمول الماليّ في عام 2014.
- إنشاء لجنة الشمول الماليّ في عام 2015.
- تطوير استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ في عام 2018.
- توسيع نطاق الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والعملاء المصرفيّين.
- تقليل تكلفة المعاملات الماليّة.
- زيادة حماية المستهلكين الماليّين.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ بين السكّان.

ومن خلال هذه الإجراءات يعمل البنك المركزيّ العراقيّ على تمكين جميع مواطني العراق من الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة والمشاركة في الاقتصاد الرسميّ.

بالإضافة إلى هذه الأدوار الرئيسة يمكن للبنك المركزيّ أيضا تعزيز الشمول الماليّ من خلال:

- دعم الابتكار في مجال الخدمات الماليّة الرقميّة.
- تعزيز الشراكات بين القطّاعين العام والخاصّ.
- معالجة الحواجز الاجتماعيّة والثقافيّة التي تحول دون الشمول الماليّ.
- العمل مع المنظّمات الدَوليّة لتعزيز تبادل المعرفة والخبرة.

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2020.

من خلال اتخاذ هذه الخطوات، يمكن للبنك المركزيّ العراقيّ المساعدة في ضمان أن يتمتع جميع المواطنين العراقيّين بالمزايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشمول الماليّ.

وبشكل عام حقّق العراق تقدّماً كبيراً في تعزيز الشمول الماليّ في السنوات الأخيرة، ولكن ما يزال هناك مجال للتحسين، وفيما يأتي بعض الخطوات الرئيسة التي يمكن اتخاذها لمواصلة التقدّم نحو تحقيق الشمول الماليّ الشامل:

الاستثمار في البنية التحتيّة الرقميّة: يعد توسيع نطاق البنية التحتيّة الرقميّة، مثل شبكات الهاتف المحمول والإنترنت، أمرًا ضروريّا لزيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرقميّة، خاصّة في المناطق الريفيّة.

تعزيز التعاون بين القطّاعين العام والخاصّ: يمكن للتعاون بين السلطات ومقدّمي الخدمات الماليّة أن يساعد في تطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة تلبي احتياجات السكّان غير المتعاملين مع البنوك.

تحسين حماية المستهلك: يجب على السلطات مواصلة تعزيز حماية المستهلكين الماليّين من خلال ضمان الشفافيّة في المعاملات الماليّة ومعالجة حالات الاحتيال وإساءة الاستخدام.

رفع مستوى الوعي الماليّ: يؤدّي التعليم الماليّ دورًا حيويًا في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات ماليّة مستنيرة. يجب على السلطات ومنظّمات المجتمع المدنيّ الاستمرار في زيادة مستوى الوعي الماليّ بين السكّان، مع التركيز بشكل خاصّ على الفئات الضعيفة.

معالجة الفجوة بين الجنسين: يجب على السلطات والمؤسّسات الماليّة بذل جهود محدّدة لمعالجة الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الماليّة. وهذا يشمل توفير المنتجات والخدمات المصممة لتلبية احتياجات النساء وتحسين وصولهن إلى التعليم الماليّ.

فضلا عن ذلك، يمكن للعراق الاستفادة من المبادرات الإقليمية والدَوليّة لتعزيز الشمول الماليّ. على سبيل المثال، يمكنه الانضمام إلى منصة التمويل الشامل التابعة للبنك الدَوليّ التي توفّر منصة لتبادل المعارف والخبرات بين البلدان.

سابعا: تحليل مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق

تُعَدُّ مؤشّرات الشمول الماليّ من أهمّ المؤشّرات التي يعتمدها البنك المركزيّ العراقيّ؛ إذ تعمل على تقديم تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطّاع المصرفيّ استناداً إلى قاعدة بيانات رصينة لمؤشّرات عمل القطّاع المصرفيّ تساندها بيانات ديموغرافية. ومن هذا المنطلق، فإنّ الشمول الماليّ في العراق يعتمد على مؤشّرين رئيسين هما: (مؤشّر مستوى الوصول إلى الخدمات الماليّة، ومؤشّر مستوى استخدام الخدمات الماليّة)، وكما موضح في الجدول (4):

جدول4. مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق

المؤشّر	المتغيّر
الوصول	الكثافة والانتشار المصرفيّ
	عدد مستخدمي ATM/ عدد السكّان البالغين
	عدد أجهزة ATM/ 1000كم^2
	عدد فروع المصارف/ 1000كم^2
الاستخدام	حجم القروض والودائع/ الناتج المحلّيّ الإجمالي
	عدد حسابات الودائع/ عدد السكّان البالغين
	عدد حسابات القروض/ عدد السكّان البالغين

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، تقرير الاستقرار الماليّ, 2016، ص 77.

إنّ رفع مستوى الشمول الماليّ في العراق يتطلّب بذل المزيد من الجهود من أجل العمل على جذب أكبر عدد من الفئات المستبعدة ماليّا بهدف خفض معدلات السيولة العامّة التي تقع خارج سيطرة الجهاز المصرفيّ ودعم مركز السيولة للقطّاع المصرفيّ والسماح له بإدارة تلك الأموال عبر تحفيز الادّخار وتشجيع الاستثمار، ومساهمة الفئات ذات الدخل المنخفض للمشاركة في العمليّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة عبر تحقق الشمول الماليّ.

1- مؤشّر مستوى الوصول إلى الخدمات الماليّة: والذي يتضمّن مؤشّرات عدة هي ماكينات السحب الآليّ Automated Teller Machines (ATM) هي عبارة عن مكائن تعمل اوتوماتيكياً لخدمة الزبائن دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سابقاً لغرض تلبية حاجات الزبائن على مدار 24 ساعة، عن طريق بطاقات خاصّة للصرّاف الآليّ وهي متوافرة للسحوبات النقديّة وتؤدّي إلى خفض التكاليف التشغيلية.

ونقاط البيع Point of Sale (POS) وهي أجهزة خاصّة متّصلة بشبكة المصرف، وتكون داخل محلّ تجاريّ، وتحت تصرّف صاحب المحل؛ إذ تقوم هذه الأجهزة بالتأكيد من مدى وجود كفاية رصيد صاحب البطاقة لتسديد مشترياته، ثم تصدر وصلا ورقيّا؛ لتأكّد عمليّة التسديد، ويكون الخصم من حساب المصرف لصاحب البطاقة وإضافتهِ إلى حساب المصرفيّ لصاحب المحل.

فضلا عن نسبة الكثافة المصرفيّة التي تستخرج من خلال قسمة عدد السكّان (الف نسمة) على عدد الفروع، والآخر هو نسبة الانتشار المصرفيّ الذي يستخرج من قسمة عدد الفروع على عدد السكّان 100000)نسمة) × 100 [1]، والجدول (5) يبيّن ذلك:-

جدول 5. الكثافة والانتشار المصرفيّ في العراق للمدة (2010–2019)

السنة	عدد السكّان النشطين اقتصاديّا (الف نسمة) (15 – 64 سنة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	الكثافة المصرفيّة (2/1) (3)	الانتشار المصرفيّ 1/2)) (4)	عدد ATM (5)	النسبة (1/5) (6)
2010	19303	871	22.1	4.5	467	2.4
2011	19929	899	22.1	4.5	467	2.3
2012	20569	994	20.6	4.8	647	3.1
2013	21227	1014	20.9	4.7	337	1.5

1- James , Princy ,(2017), “Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period” , IOSR Journal Of Humanities And Social Science ,Volume 22, Issue 6.

2.6	580	4.7	21.2	1034	21926	2014
2.9	660	3.8	25.8	854	22082	2015
2.3	531	3.8	26.1	866	22654	2016
3.0	656	3.7	26.4	843	22283	2017
4.0	865	4.0	24.8	865	21523	2018
4.5	1014	4.0	24.8	888	22099	2019
5.9	1340	3.9	25.4	891	22664	2020
6.7	1566	3.8	25.7	904	23255	2021
9.3	2223	3.6	27.2	876	23870	2022

المصدر: العمود (1). وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائيّة. العمود (2) البنك المركزيّ العراقيّ، المديريّة العامّة للإحصاء والأبحاث، السنوات (2010–2023). العمودين (3) و (4) من استخراج الباحث.

يلاحظ من الجدول (5) أنّ مستوى الكثافة المصرفيّة في العراق ضعيف مقارنةً بالمؤشّرات العالميّة ومؤشّرات المنطقة (الدول المجاورة والإقليمية) وأنّ مستوى توافرها لأكبر شريحة في المجتمع سوف ينعكس إيجاباً على مستوى الوعي والتثقيف الماليّ, واستناداً لهذا المؤشّر فإنّ الخدمات المصرفيّة تكون أكثر انتشاراً عندما تزداد هذهِ النسبة.

شهدت المدة (2010– 2014) استقرارا لنسبة الكثافة المصرفيّة، لكنّه منخفض؛ إذ تراوح ما بين (20–22)، وإنّ هذا الانخفاض يعكس بشكل عام عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف في المركز وباقي المحافظات، وإنّ العراق بحاجة إلى فروع مصرفيّة أكثر بغية وصول الخدمات المصرفيّة إلى أكبر عدد ممكن من السكّان، أمّا في عامي 2018 و2019 قد شهد ارتفاعا طفيفا في عدد فروع المصارف؛ إذ بلغت (888) فرعاً بعدما كانت نحو (865) عام 2018, ممّا أدّى إلى ارتفاع الكثافة المصرفيّة من (44.16) عام 2018 إلى نحو (44.16) عام 2019.

وقد شهد عام 2022 انخفاض عدد فروع المصارف؛ إذ بلغ عدد الفروع (876)، بالمقارنة مع (904) فرعاً عام 2021، وعلى الرغم من هذا الانخفاض فإنّ مؤشّر الكثافة المصرفيّة ظلّ مرتفعاً؛ إذ بلغ نحو (27.25) لكلّ ألف نسمة/ فرع عام 2022، بعد أن كان يغطّي (25.72) لكل ألف نسمة / فرع عام 2021.

أمّا حجم الانتشار المصرفيّ فلم يشهد تغيّرات كبيرة خلال مدة الدراسة؛ إذ كان الحدّ الأقصى عام 2012 بنسبة (4.8)، بينما كان الحدّ الأدنى عام 2022 قد بلغت (3.6)، ويعود هذا الانخفاض إلى انسحاب بعض المصارف من السوق العراقيّة. وإنّ حجم الانتشار المصرفيّ لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية، وإنّ سبب هذا التفاوت في النسب يعكس بشكل عام عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكّان العراق المتزايد.

يلاحظ من بيانات الجدول (5) أنّ عدد ماكينات السحب الصرّاف الآليّ ATM منخفضة في العراق مقارنة مع الدول العربيّة لغرض تعزيز الشمول الماليّ وزيادة حجم الانتشار المصرفيّ في العراق فقد اسهمت المصارف لاسيّما الخاصّة منها بزيادة أعداد مكائن الصرّاف الآليّ في العراق من (468) جهازاً عام 2010 إلى نحو (2223) عام 2022, ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة الشمول الماليّ إلى نحو (9.3)، وإنّ معظم هذه الأجهزة متوفّرة في المراكز التجاريّة وفي بعض فروع المصارف.

يُعَدُّ مؤشّر الانتشار لماكنات الصرّاف الآليّ (ATM) ونقاط البيع (POS) ضعيفا مقارنة بالدول العربيّة، وهذه الأنظمة تساعد على تطوير العمل المصرفيّ من جوانب عدة منها[1]:»

1. استخدام حسابات المشاركين لدى البنك المركزيّ العراقيّ لتسوية المدفوعات اختصاراً للوقت بسرعة وكفاءة.
2. يسهم في تقليل مخاطر المدفوعات الإلكترونيّة على التسويات المحلّيّة وعلى المستويين المحلّيّ والدَوليّ.
3. إمكانيّة الاستثمار بعمليّات ماليّة آمنة ومتنوعة، فضلاً عن أنّها سهلة التدقيق والمتابعة الإلكترونيّة من قبل المستفيدين من الخدمات الإلكترونيّة.

ومن أجل تطوير القطّاع المصرفيّ في العراق لابدّ من العمل على توسيع انتشار الخدمات الماليّة من خلال زيادة عدد مكائن الصرّاف الآليّ ونقاط البيع، وأن تكون متوافرة في المراكز التجاريّة وفي فروع

1- علوان ندى عباس وابو نايلة، ازهار حسن (1202) تحليل إثر الشمول المالي في التنمية البشرية للعراق، بحث منشور، كلّيّة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

المصارف وتقديم خدمات ماليّة لأكبر عدد ممكن من الأفراد، وتسهل على الشخص القيام بالعمليّات الماليّة اليوميّة. والجدول (6) يبيّن خدمات الدفع الإلكترونيّ نسبة إلى مساحة العراق.

جدول 6. انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ إلى مساحة العراق للمدة (2017–2022)

الاعوام	عدد ATM لكل 1000كم %	عدد POS لكل 1000كم %	عدد POC لكل 1000كم %
2017	1.5	2.1	11.7
2018	2.0	5.0	15.1
2019	2.3	5.1	26.6
2020	3.1	17.2	31.5
2021	3.6	19.0	33.5
2022	5.1	27.5	40.2

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، تقرير الاستقرار الماليّ 2019: ص 91.

إنّ زيادة خدمات الدفع الإلكترونيّ تُعَدُّ من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزيّ العراقيّ إلى زيادتها, وذلك من أجل إدخال أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام الماليّ واستخدام أدوات الدفع الإلكترونيّ, والتخلص من التعامل بالنقد تدريجياً, وقد شهد عام 2022 زيادة في انتشار (ATM),(POS),(POC) في عموم البلاد؛ إذ يلاحظ ارتفاع عدد ATM إلى مساحة العراق من (1.5) عام 2017 إلى نحو (5.1) عام 2022 ولكن ما زالت النسبة ضعيفة جدّاً ولا تلبي الطموح والهدف المنشود, أمّا أجهزة (POS) فإنّ انتشارها إلى مساحة العراق قد زادت من (2.1) عام 2017 إلى (27.5) عام 2022, أما (POC) فقد ارتفعت اعدادها من (11.7) عام 2017 إلى نحو (40.2) عام 2022, وهي أكثر مقارنة بأجهزة ATM و POSومن المتوقّع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع توجهات البنك المركزيّ العراقيّ والحكومة لتعزيز الشمول الماليّ في البلاد.

2- مؤشّر استخدام الخدمات الماليّة

« تؤلّف البطاقات الإلكترونيّة إحدى الأدوات المهمّة ضمن نظام المدفوعات الوطنيّ، وقد لاقت هذه البطاقات تطوّراً خلال فترة البحث ممّا يعكس أحد المؤشّرات المهمّة للشمول الماليّ (حجم وسائل الدفع الإلكترونيّة) ممّا ينعكس إيجاباً في إمكانيّة اعتمادها، وتبنّي استراتيجيّة وآليّات لتحقيق الشمول الماليّ.

يؤدّي نظام المدفوعات في أيّ اقتصاد دوراً حاسماً ومهماً؛ لأنّه القناة التي تتدفق من خلالها الموارد الماليّة، ومن هنا، فهو يمثّل القاعدة الرئيسة لاقتصاد السوق الحديث عبر توفير مجموعة من الآليّات التي يمكن في ضوئها تسوية المعاملات بسهولة, وتتمثّل قنوات الدفع المصرفيّ الإلكترونيّ في العراق بأشكالها وأنواعها المحدّدة, والمتمثّلة بأجهزة الصرّاف الآليّ وبنقاط البيع الإلكترونيّة المستعملة من قبل بعض الشركات التجاريّة والمؤسّسات التي اقتصر عملها على إجراء بعض العمليّات الإلكترونيّة البسيطة مثل: (دفع رواتب موظّفي بعض المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة, سداد فواتير بعض السلع في الأسواق ومحلات التسوق عبر تمرير بطاقات الدفع الإلكترونيّة على نقاط البيع وقد تكاد محدودة جدّاً, وسداد فواتير بعض الخدمات الإداريّة).

يعبّر هذا المؤشّر عن مدى تفاعل الأفراد والشركات مع الخدمات الماليّة، ومدى قدرة المؤسّسات المصرفيّة على توفير هذه الخدمات وتشجيع العملاء على استخدام هذه الخدمات، ويعد استخدام الخدمات الماليّة تغير جانب الطلب، وقد تمّ بناء هذا المؤشّر ليتم حساب الاشخاصّ الذين يستخدمون خدمة ماليّة رسميّة واحدة على الاقل، وهو يعني أيضا أن يكون لكل شخص حساب مصرفيّ سواء أكان حسابا مصرفيّا عبر الهاتف المحمول أم على شكل بطاقات ائتمانيّة[1] ويتضمّن ذلك ما يأتي:

أ- الدفع عن طريق الموبايل

تُعَدُّ تقنية الدفع الإلكترونيّ من أبرز المؤشّرات التي تعزّز الشمول الماليّ، وتشمل تطبيقات الدفع الرقميّ والمحافظ الإلكترونيّة التي تتيح للأفراد باستخدام المعاملات الماليّة وإرسال الأموال واستقبالها عبر هواتفهم المحمولة، كذلك يسهم في توفير وصول سهل وفعّال للخدمات الماليّة للفئات السكّانية المختلفة، والجدول (7) يوضّح المبالغ المحوّلة من شركات الدفع عبر الموبايل.

1- Camara, Noelia &Tuesta, David,(2018), op cit,

جدول 7. نسب المبالغ المحوّلة عن طريق شركات الدفع بالموبايل

السنة	تحويلات زين كاش %	تحويلات اسيا حوالة %	تحويلات محفظة ناس %
2018	51.2	48.8	---
2019	77.8	22.2	---
2020	67.4	32.6	---
2021	78.7	18.0	3.2
2022	84.5	8.3	7.3

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، تقرير الاستقرار الماليّ، 2022، ص130.

يلاحظ سيطرة شركة زين كاش على عمليّات التحويل الماليّ؛ إذ ارتفعت نسبة المبالغ المحوّلة من خلالها بوصفها جزءا من إجمالي المبالغ المحوّلة عن طريق شركات الدفع عبر الموبايل من (51.2 %) عام 2018 وصولاً إلى (84.5 %) عام 2022، بالمقابل انخفضت نسبة شركة آسيا حوالة من (48.8 %) عام 2018 إلى نحو (8.3 %) عام 2022. أمّا شركة محفظة الناس فبدأت عملها عام 2020، وبسبب حداثة نشاطها كانت نسبة المبالغ المحوّلة عبرها ضعيفة وتكاد لا تذكر، لكنها ارتفعت في عام 2021 إلى (3.2 %) وإلى نحو (7.3 %) عام 2022.

ب– خدمات شركات الدفع الإلكترونيّ

تشغل الشركات الماليّة دورا مهمّا في تعزيز الشمول الماليّ عن طريق خدماتها ومنتجاتها الماليّة الأساسيّة، وتتضمّن تلك الخدمات والمنتجات توفير حسابات مصرفيّة للأفراد وتسهيل التحويل الماليّ وتوفير وسائل الدفع الإلكترونيّ فضلا عن تقديم بطاقات الائتمان والقروض وتوفير خدمات التامين؛ إذ إنّ توفير هذه الخدمات يعزّز الشمول الماليّ من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات الماليّة واستخدامها بشكل فعليّ.

شهد عام 2022 ارتفاع عدد شركات الدفع الإلكترونيّ إلى 14 شركة لعام 2022 مقارنة بـ 11 شركة عام 2021؛ إذ يمكن ملاحظة أنّ شركة العرب تتصدّر شركات الدفع الإلكترونيّ بنسبة الحركات الماليّة المقدّمة، سواء أكانت في صورة خدمات ماليّة صادرة أم معالجة أو تحصيل؛ إذ بلغت نسبتها (75.2 %) من إجمالي حركات مزودي الخدمات الماليّة في عام 2022 تليها شركة بوابة عشتار بنسبة

(13.5 %)، في حين سجلت شركة بوابة العراق نسبة (6.6 %). هذا يشير إلى سيطرة شركة العرب على سوق الخدمات الماليّة. وفي عام 2021 كانت شركة بوابة العراق هي المسيطرة الأكبر على سوق الخدمات الماليّة بنسبة (69.1 %) من إجمالي حركات مزودي الخدمات، بينما كانت شركة العرب تمتلك نسبة (6.8 %) وهذا يشير إلى وجود تنافس بين الشركات الماليّة مع إمكانيّة دخول منافسين جدد، أما بالنسبة للشركات الأخرى فقد كانت منافستها ضعيفة داخل سوق الخدمات الماليّة طوال المدة (2018-2022)[1].

أمّا بالنسبة لتعدد شركات الدفع الإلكترونيّ فإنّه يمكن أن يشجّع على المنافسة ويوفّر خيارات أكثر للمستهلكين، ومن المرجّح أن يؤدّي ذلك إلى تحسين الجودة وخفض الأسعار، كما يمكن أن يشجّع تعدد الشركات على التطوّر التكنولوجيّ والابتكار في مجال الدفع الإلكترونيّ، لكن قد يتسبّب التعدد في تشتت السوق وتعقيد العمليّة التنظيميّة، ويمكن أن يُحدث صراعا في السوق يؤدّي إلى تدهور الخدمة وعدم استقرارها.

وإلى نهاية عام 2021 كان هناك عدد قليل من الشركات التي تقدّم خدمات الدفع الإلكترونيّ في العراق، والجدول (8) يبيّن أهمّ شركات الدفع الإلكترونيّ في العراق من حيث عدد المعاملات والإيرادات خلال تشرين الأوّل عام 2022 وتشرين الأوّل عام 2023:

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2202.

جدول 8. عدد المعاملات والإيرادات المتحققة لأبرز شركات الدفع في العراق

الشركة	عدد المعاملات اكتوبر 2022	عدد المعاملات اكتوبر 2023	نسبة النمو %	الإيرادات المتحققة اكتوبر 2022 (مليار دينار)	الإيرادات المتحققة اكتوبر 2023 (مليار دينار)	نسبة النمو %
كي						
زين كاش	565,279	1,225,880	117%	77,272,545,235	452,495,335,820	% 485
اسيا حوالة	5,169	55,284	969%	9,950,127,578	1,342,853,416	(% 86)
ناس بي	9,098	4,256	(53%)	14,056,484,918	3,156,670,360	(% 77)

المصدر: البنك المركزيّ، دائر الإحصاء، مؤشّرات نظام المدفوعات. النسب من استخراج الباحث.

يلاحظ أنّ الدفع عن طريق الموبايل قد بدأ في عام 2017 بالتزامن مع توطين الراتب لموظّفي الدولة من قبل شركة (كي وشريكها الأساسيّ مصرف الرافدين)، ونجد أنّ شركتي زين كاش وآسيا حوالة قد بدأت العمل في منتصف عام 2018، الأمر الذي أدّى إلى تعدد خدمات الدفع الإلكترونيّ، ومن بعدهم برزت شركة (ناس بي) عام 2021 وطرحت خدماتها وحققت إيرادات مهمّة، وعلى الرغم من أنّ الجدول (8) يبيّن نمو سالب للمعاملات والإيرادات خلال المدة المذكورة، فإنّها في المجمل حققت نمو وإيرادات كبيرة، بالتالي أبقت على حصتها في السوق المحلّيّة.

لكن بعد عام 2023 ودخول المنصة الإلكترونيّة لنافذة البنك المركزيّ حيز التنفيذ فضلا عن قرارات الحكومة العراقيّة بالتحول نحو الدفع الإلكترونيّ، فقد ارتفعت شركات الدفع الإلكترونيّ العاملة في العراق إلى نحو (17) شركة دفع الإلكترونيّ، أبرزها (شركة العرب، سويج، نيو، تبادل، فاست بي وغيرها)، وقد حققت إسهامات مهمّة ساعدت على زيادة نسب الدفع عن طريق الموبايل ومن ثم عززت من الشمول الماليّ في العراق، وكما موضح بالجدول (9):-

جدول 9. الدفع الإلكترونيّ عن طريق الموبايل في العراق خلال المدة (2017–2020)

السنة	مبلغ الدفع الإلكترونيّ عن طريق الموبايل (تريليون دينار) *	نسبة النمو السنويّ
2017	170,391	---
2018	386,395	% 126
2019	858,121	% 122
2020	1,402,295	% 63
2021	913,350	(% 35)
2022	1,069,694	% 17
2023	5,289,152	% 394

المصدر: البنك المركزيّ، دائر الإحصاء، مؤشّرات نظام المدفوعات. النسب من استخراج الباحث.

* تعبّر مبالغ الدفع الإلكترونيّ عن طريق الموبايل عن مجموع الإيرادات المتحققة لشركات الدفع الإلكترونيّ العاملة في العراق.

يبيّن الجدول (9) التحول المهم في الدفع الإلكترونيّ نتيجة لتعدد الشركات؛ إذ ارتفعت المبالغ إلى نحو (5) تريليون دينار، أيّ بنسبة (394 %) خلال عام 2023 بعدما كانت لا تشكل سوى (170) مليار دينار عام 2017.

بالنتيجة، فإنّ تعدد شركات الدفع الإلكترونيّ أسهم في خلق ثقافة الدفع الإلكترونيّ لدى المجتمع العراقيّ، ومن الضروريّ الآن التوجّه نحو خفض نسب العمولة من قبل الشركات وأفضل السبل لذلك هو التوجه نحو التكنولوجيا الماليّة التي تعمل على تقليل التكاليف مع طرح منتجات وخدمات (سواء للأفراد أم التجار) بجودة عالية، فضلا عن الالتزام بإجراءات السلامة الماليّة التي حددها البنك المركزيّ العراقيّ من أجل تعزيز الشمول الماليّ.

يلاحظ أنّ زيادة التنافسية بين شركات الدفع تسهم في التطوّر الماليّ وتعزّز تطوير الخدمات الماليّة التي تقدمها الشركات. هذا التنافس يحث الشركات على تحسين خدماتها وتوفير عروض أفضل للعملاء؛ ممّا يعزّز التنمية الاقتصاديّة والشمول الماليّ.

3- مؤشّر العمق المصرفيّ المعزز للشمول الماليّ

يُعَدُّ مؤشّر العمق المصرفيّ للقروض من المؤشّرات المهمّة، وله دور بالغ في الاقتصاد الوطنيّ؛ إذ يتوقّف عليه نمو الاقتصاد وتطوّره، فهو أداة حسّاسة قد يؤدّي إلى إحداث أضرار بالغة في الاقتصاد إن لم يحسن استخدامه الاستخدام الجيد، فهذا المؤشّر يقيس حجم القروض مقارنة مع الناتج المحلّيّ الإجمالي، كما يقيس مدى توفّر الخدمات المصرفيّة لدعم النمو الاقتصاديّ من خلال تمويل الاستثمارات. وتم قياس العمق المصرفيّ من خلال استخدام متغيرين أساسيّين هما: (نسبة الائتمان المقدّم للقطّاع الخاصّ إلى الناتج المحلّيّ الإجمالي) و (نسبة ودائع القطّاع الخاصّ إلى الناتج المحلّيّ الإجمالي)؛ إذ تستخدم النسبتين معاً لتقدير مدى عمق القطّاع المصرفيّ في دعم النشاط الاقتصاديّ وتمويل الاستثمارات، حيث تتأثر قدرة المصارف على تقديم الائتمان وتجميع الودائع بعوامل عدة مثل سياسات البنك المركزيّ والتنظيم المصرفيّ ومستوى التطوّر الاقتصاديّ. والجدول (10) يبيّن العمق المصرفيّ في العراق.

جدول 10. مؤشّرات مستوى الاستخدام الماليّ للخدمات في العراق للمدة ((2010–2019

الاعوام	القروض للقطّاع الخاصّ (مليار دينار)	الودائع للقطّاع الخاصّ (مليار دينار)	الناتج المحلّيّ الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	مؤشّر العمق المصرفيّ للقروض%*	مؤشّر العمق المصرفيّ للودائع%**
2010	8,527	13,711	162064	5.2	8.4
2011	11,365	18,199	217327	5.2	8.3
2012	14,650	21,115	254225	5.7	8.3
2013	16,947	24,450	273587	6.1	8.9
2014	17,745	24,702	266332	6.6	9.2
2015	18,070	23,636	194680	9.2	12.1
2016	18,180	23,708	196924	9.2	12.0
2017	19,452	26,093	221665	8.7	11.7
2018	20,216	27,364	268918	7.5	10.1
2019	21,042	30,708	276157	7.6	11.1
2020	25,866	35,920	215661	11.9	16.6
2021	29,578	43,243	301152	9.8	14.3
2022	35,016	54,976	383064	9.1	14.3

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ, قسم الاستقرار النقديّ والماليّ, التقرير السنويّ للاستقرار الماليّ لسنوات متفرقة.

* مؤشّر العمق المصرفيّ للقروض= (إجمالي القروض للقطّاع الخاصّ/ إجمالي الناتج المحلّيّ) × 100

**مؤشّر العمق المصرفيّ للودائع= (إجمالي الودائع للقطّاع الخاصّ/ إجمالي الناتج المحلّيّ الإجمالي)× 100

يبيّن الجدول (10) مؤشّر العمق المصرفيّ مقارنةً بحجم القروض والودائع إلى الناتج المحلّيّ الإجمالي؛ إذ ارتفعت نسبة قروض القطّاع الخاصّ إلى الناتج المحلّيّ الإجمالي خلال المدة (2010-2017) من (5.2) إلى نحو (8.7), اما عام 2018 بدا المؤشّر بالانخفاض بنسبة (7.5) بسبب زيادة معدل نمو الناتج المحلّيّ الإجمالي, وشهد عام 2019 ارتفاع بسيط في المؤشّر بنسبة (7.6), فيما شهد عام 2022 انخفاض النسبة من (9.1 %) بعدما كانت نحو (9.8 %) في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلّيّ الإجمالي بنسبة (27.1 %)، وهي نسبة أعلى من الزيادة في الائتمان المقدّم للقطّاع الخاصّ والبالغة (18.3 %) خلال المدة نفسها[1]، ومن الجدير بالذكر ماتزال هذه النسب ضعيفة؛ ممّا يكشف ضعف مساهمة القطّاع المصرفيّ وضعف الطلب على الخدمات المصرفيّة مثل خدمات الودائع أو خدمات القروض.

أمّا مؤشّر العمق المصرفيّ للودائع فلم يختلف عن مؤشّر العمق المصرفيّ للقروض فهو أيضا سجل معدلات نمو ضعيفة خلال مدة البحث إذ بلغت نسبته (8.4 %) عام 2010 وارتفع إلى نحو (12.0 %) عام 2016، لينخفض في عام 2013 إلى نحو (11.1 %) عام 2019 وذلك بسبب زيادة معدل نمو الناتج المحلّيّ الإجمالي بمعدلات تفوق معدلات نمو الودائع للقطّاع الخاصّ.

وشهد عامي 2021 و2022 استقراراً عند مستوى (14.3 %)، وبشكل عام، على الرغم من زيادة النمو الاقتصاديّ في البلاد، فإنّ نمو الائتمان المقدّم للقطّاع الخاصّ لم يتسارع بالقدر الذي زاد به الناتج المحلّيّ الإجمالي وذلك بسبب خصائص الدول الريعية ومنها العراق ومن جانب آخر، ارتفعت ودائع القطّاع الخاصّ بنسبة متقاربة مع النمو الاقتصاديّ؛ ممّا يشير ارتفاع المستوى العام لثقة القطّاع الخاصّ في وضع أمواله في النظام المصرفيّ.

4- المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ في العراق

توجد طرق كثيرة لقياس المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ، وتعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة البيانات المتوافرة، وبسبب عدم توافر البيانات لسنوات سابقة، ولاسيّما ما يخص مؤشّري عدد الحسابات المصرفيّة للقروض والودائع إلى عدد السكّان البالغين، لذلك سيتم الاعتماد على الأسلوب المستخدم من قبل منظّمة التحالف العالميّ للشمول الماليّ Alliance for Financial Inclusion؛ لأنّه الأسلوب الأقرب في التطبيق إلى حال العراق، من خلال اعتماد الخطوات الآتية[2]:

1 - البنك المركزي العراقي، المصدر السابق.
2 - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 6102.

1– تحديد القيم المستهدفة للمؤشّرات: إذ تمّ اختيار القيم المستهدفة استنادا إلى القيم الواجب تحققها في العراق لتعزيز الشمول الماليّ.

2– تحديد الأوزان للمتغيّرات: إذ إنّ الأوزان تعكس أهمّيّة المتغيّرات الداخلة في قياس المؤشّرات الفرعيّة للشمول الماليّ، وهي (الوصول والاستخدام)، ثم إعطاء أوزان متساوية للمؤشّرات الفرعيّة.

3– تجميع المؤشّرات الفرعيّة في مؤشّر واحد يمثل الشمول الماليّ في العراق، وتتراوح قيمة المؤشّر بين الواحد والصفر، وهذا يعني كلما اقتربت قيمة المؤشّر من الواحد فإنّ وجود مستوى عالٍ من الشمول الماليّ والعكس صحيح.

يهدف هذا المؤشّر إلى قياس التقدّم في مستوى الشمول الماليّ ويعكس درجة النجاح في تعزيز الشمول الماليّ وزيادة ثقة الأفراد في التعامل مع القطّاع الماليّ الرسميّ.

جدول 11. المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ في العراق للمدة (2017–2022)

السنة	المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ
2017	20.8
2018	22.0
2019	25.4
2020	25.8
2021	33.5
2022	41.6

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقديّ والماليّ، 2022.

وتشير النتائج الموجودة في الجدول (11) إلى زيادة في قيمة المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ من (20.8) عام 2017 إلى نحو (41.6) عام 2022، هذه الزيادة تعكس نجاح سياسات البنك المركزيّ العراقيّ في تشجيع الشمول الماليّ ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الحسابات المصرفيّة نتيجة لسياسة توطين الرواتب، فضلا عن زيادة عدد أجهزة الصرّاف الآليّ ونقاط البيع في المدة الأخيرة. هذه التطوّرات ساهمت في تعزيز الشمول الماليّ في العراق.

2. تجارب ناجحة للشمول الماليّ: التجربة الكينيّة انموذجا

ندرج بتركيز بعض التجارب الناجحة للشمول الماليّ حول العالم:

1– الهند: أطلقت الهند برنامج «جان دهان يوجانا» عام 2014 الذي يهدف إلى تزويد جميع البالغين بحساب مصرفيّ. وقد نجح البرنامج في فتح أكثر من 450 مليون حساب مصرفيّ جديد؛ ممّا أدّى إلى زيادة كبيرة في الشمول الماليّ في الهند.

2– المكسيك: طبقت المكسيك استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ عام 2012، وقد ركزت على زيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة للأفراد والشركات المهمشين، وأدّت الاستراتيجيّة إلى انخفاض كبير في عدد الأشخاصّ غير المتعاملين مع البنوك في المكسيك.

3– كينيا: أطلقت كينيا خدمة M–Pesa عام 2007، وهي خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول سمحت للمواطنين بإرسال واستقبال الأموال باستخدام هواتفهم المحمولة. أدّت خدمة M–Pesa إلى زيادة كبيرة في الشمول الماليّ في كينيا، حيث وفرت للناس طريقة سهلة وميسورة التكلفة لإدارة أموالهم.

4– الصين: نفذت الصين استراتيجيّة شاملة للشمول الماليّ منذ عام 2015، والتي ركزت على توسيع نطاق الخدمات الماليّة إلى المناطق الريفيّة والمهمّشة. وتشمل الاستراتيجيّة مزيجًا من السياسات والإجراءات، مثل التوسّع في الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول، وإنشاء بنوك ريفيّة، وتقديم الدعم الماليّ للأفراد والشركات ذات الدخل المنخفض.

5– البرازيل: أطلقت البرازيل برنامج «بولسا فاميليا» عام 2003، وهو برنامج تحويل نقديّ مشروط يوفّر المدفوعات للعائلات ذات الدخل المنخفض. وقد أدّى البرنامج إلى زيادة كبيرة في الشمول الماليّ في البرازيل، حيث تلقى المستفيدون بطاقات خصم يمكن استخدامها لسحب النقود أو إجراء المدفوعات.

تُظهر هذه التجارب أنّ الشمول الماليّ يمكن تحقيقه من خلال مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات، ومن ذلك:

- وضع السياسات الحكوميّة والاستراتيجيّات الوطنيّة.
- توسيع نطاق الخدمات الماليّة الرقميّة.
- تقليل تكلفة المعاملات الماليّة.
- زيادة حماية المستهلكين الماليّين.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ بين السكّان.
- دعم الابتكار في الخدمات الماليّة.
- معالجة الحواجز الاجتماعيّة والثقافيّة.

من خلال اتخاذ هذه الخطوات يمكن للحكومات والبنوك المركزيّة والمؤسّسات الماليّة المساعدة في ضمان أن يتمتع جميع المواطنين بالمزايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشمول الماليّ.

تجربة الشمول الماليّ في كينيا

1- المقدّمة

أطلقت حكومة كينيا استراتيجيّة الشمول الماليّ (FSI) عام 2019 بهدف ضمان حصول جميع الكينيين على مجموعة شاملة من الخدمات الماليّة عالية الجودة وبأسعار معقولة وملائمة ومستدامة. تهدف الاستراتيجيّة إلى زيادة نسبة الكينيين المتعاملين مع البنوك من 83 % عام 2019 إلى نحو 90 % عام 2024.

2- المبادئ التوجيهيّة

استندت استراتيجيّة الشمول الماليّ الكينيّة على المبادئ التوجيهيّة التالية:

أ- **الشمول:** يجب أن تتوفّر الخدمات الماليّة لجميع الكينيين، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم أو خلفيتهم.

ب- **التكلفة المعقولة:** يجب أن تكون الخدمات الماليّة ميسورة التكلفة حتى يتمكّن الجميع من الوصول إليها.

ج- **الملاءمة:** يجب أن تكون الخدمات الماليّة ملائمة وسهلة الاستخدام حتى يتمكّن الناس من استخدامها بانتظام.

د- **الاستدامة:** يجب أن تكون الخدمات الماليّة مستدامة حتى تتمكّن من الاستمرار في توفير الوصول إلى الخدمات الماليّة على المدى الطويل.

3- أهداف الاستراتيجيّة: حدّدت استراتيجيّة الشمول الماليّ الكينيّة الأهداف التالية:

- زيادة نسبة الكينيين المتعاملين مع البنوك من 83 % إلى نحو 90 % عام 2024.
- تقليل تكلفة المعاملات الماليّة بنسبة 50 % عام 2024.
- زيادة عدد نقاط الخدمة الماليّة في المناطق الريفيّة بنسبة 25 % عام 2024.
- زيادة مستوى الوعي الماليّ بين الكينيين بنسبة 20 % عام 2024.

4- مكوّنات الاستراتيجيّة: حدّدت استراتيجيّة الشمول الماليّ الكينيّة أربع مكوّنات رئيسة:

أ- الابتكار في الخدمات الماليّة الرقميّة: توسيع نطاق الخدمات الماليّة الرقميّة، مثل الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الرقميّة، لجعل الخدمات الماليّة أكثر سهولة وملاءمة.

ب- توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة: زيادة عدد نقاط الخدمة الماليّة في المناطق الريفيّة وإنشاء قنوات بديلة لتقديم الخدمات الماليّة، مثل الوكلاء المصرفيّين.

ج- حماية المستهلك الماليّ: تعزيز حماية المستهلكين الماليّين من خلال وضع لوائح لحماية حقوقهم وضمان معاملتهم بعدالة.

د- الوعي الماليّ والتعليم: زيادة مستوى الوعي الماليّ بين الكينيين وتمكينهم من اتخاذ قرارات ماليّة مستنيرة.

5- التنفيذ والرصد

أنشأت الحكومة لجنة وطنيّة للشمول الماليّ للإشراف على تنفيذ استراتيجيّة الشمول الماليّ. يتمّ رصد تقدّم الاستراتيجيّة بانتظام من خلال مجموعة من المؤشّرات، ومن ذلك:

- نسبة الكينيين المتعاملين مع البنوك.
- تكلفة المعاملات الماليّة.
- عدد نقاط الخدمة الماليّة في المناطق الريفيّة.
- مستوى الوعي الماليّ بين الكينيين.

6- التأثير

أحرزت كينيا تقدماً كبيراً في تحقيق أهداف الشمول الماليّ. منذ إطلاق الاستراتيجيّة في عام 2019، زادت نسبة الكينيين المتعاملين مع البنوك من 83 % إلى 87 %. كما انخفضت تكلفة المعاملات الماليّة بنسبة 20 %. فضلا عن إنشاء أكثر من 10,000 نقطة خدمة ماليّة جديدة في المناطق الريفيّة.

وقد أسهمت استراتيجيّة الشمول الماليّ في تحسين حياة الكينيين من خلال تمكينهم من الوصول إلى الخدمات الماليّة الضروريّة لإدارة أموالهم، وبدء الأعمال التجاريّة، والاستثمار في مستقبلهم

المصادر العربيّة

1. عبد النبي، وليد عيدي، الشمول الماليّ ودوره في تحقيق التطوّر المصرفيّ وتنمية الاقتصاد العراقيّ، بحث منشور في البنك المركزيّ العراقيّ، 2018.
2. علوان ندى عباس وأبو نايلة، أزهار حسن (2021) تحليل أثر الشمول الماليّ في التنمية البشريّة للعراق، بحث منشور، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
3. البنك المركزيّ العراقيّ، تقرير الاستقرار الماليّ, 2016 .
4. وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائيّة.

English Reference

1. Alliance for Financial Inclusion,(2011), The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Bringing the principles to life, Eleven country case studies.
2. Camara, Noelia &Tuesta, David,(2018) "Measuring Financial Inclusion: A Católica Lisbon School of Business and Economics.
3. Chakrabarty,(2011), Financial Inclusion and banks- issues and Perspectivies, MFIs and Communities, New Delhi,14October.
4. Gamito, Susana, (2011), (Financial inclusion in Africa), Master"s in Finance.
5. Helms,Brigit,(2006), " access for all: Building inclusive finance, systems washing ton, D.C, world Bank.
6. James, Princy ,(2017), "Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period", IOSR Journal Of Humanities And Social Science ,Volume 22, Issue 6.
7. Joshi, Deepali Pant (2011), Financial Inclusion & Financial Literacy, Bi Oecd Seminar –Roundtable on the updates on 34 and Inclusion programmers in India, June,.
8. Multidimensional Index,(2014), Working Paper, N° 14/26Madrid, September.

9. Singh, Nirvikar,(2017), Financial inclusion concepts, issues and policies forIndia, International growth center (IGC), Synthesis paper, University of California، Santa Cruze, July.

10. Varghese, George & Viswanathan, Lakshmi (2018), Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges Institute for Financial Management and Research (IFMR), Sri City, Chittoor (Dist), India.

11. World Bank, FATF(2011), Guidance, Anti-money laundering and terrorist

12. Yoshino, Naoyuki, and Morgan, Peter P. (2017), Overview of financial inclusion, regulation, and education-ADM Working paper 591,: Asian development bank Institute Available, Tokyo.

الباب الثاني: السياسات النقديّة والماليّة لتعزيز الشمول الماليّ في العراق

الفصل الأوّل: السياسات النقديّة للشمول الماليّ

أ.د. فلاح حسن ثويني

الفصل الثاني: السياسات الماليّة للشمول الماليّ

د. مهند منير السلمان

السياسات النقديّة للشمول الماليّ في العراق

أ.د. فلاح حسن ثويني/ كلّيّة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصريّة

مقدّمة

ينال الشمول الماليّ اهتماما كبيراً في السياسات النقديّة والاقتصاديّة من أجل تعزيز مستوى الاستقرار الاقتصاديّ والنقديّ وزيادة الرفاهية الاجتماعيّة وتحقيق المساواة؛ إذ تستطيع الخدمات الماليّة ذات الأسعار الميسرة أن تؤدّي دوراً مهمّاً في توفير الخدمات المصرفيّة لنسبة كبيرة من المواطنين الذين لا يستفيدون من الحسابات المصرفيّة الرسميّة، إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسميّ والمساهمة في التنمية المستدامة. وتكمن أهمّيّة الشمول الماليّ في أنّه يُساهم في دعم إجراءات السياسة النقديّة والحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز فرص النمو الاقتصاديّ وتحسين مستوى المعيشة وتمكين الأفراد والشركات من تحقيق أهدافهم.

والسياسة النقديّة عن طريق البنوك المركزيّة تدعم وتشارك في توسيع نطاق الشمول الماليّ من خلال استخدام المدفوعات الرقميّة بكافّة أنواعها، مثل دفع الأجور أو التحويلات الحكوميّة أو التحويلات المحلّيّة، ويحفز استخدام الخدمات الماليّة الأخرى، مثل تخزين الأموال وتوفيرها واقتراضها. لقد أصبحت الأموال المحمولة عاملاً مهماً في تمكين الشمول الماليّ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – وخاصّة بالنسبة للنساء – سواء كمحرك لملكيّة الحسابات أو لاستخدام الحسابات من خلال المدفوعات عبر الهاتف المحمول والتوفير والاقتراض.

أوّلا– مفهوم الشمول الماليّ:

الشمول الماليّ هو عمليّة تعتمد على عناصر تتمثّل في سهولة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة وتوافرها واستخدامها لجميع أعضاء المجتمع، أو هو حالة اقتصاديّة يتمكّن فيها الأفراد والشركات من استخدام أدوات الادّخار والاقتراض من خلال المؤسّسات الماليّة الرسميّة، والشمول الماليّ أيضا هو التطبيق الواسع للتكنولوجيات الماليّة في الخدمات الماليّة[1].

1- Phạm Hoang and Huqng,, The effect of Financial inclusion and Financial technology on monetary policy effectiveness: the case of Vietnam,S9(04) – 2021. P.4

وترجع نشأة وتطوّر مصطلح الشمول الماليّ Financial Inclusion إلى عام 1993 بعد ظهور مصطلح الاستبعاد الماليّFinancial exclusion عن طريق الدراسة التي قُدمت من قبل كلّ من Thrift and Leyshon التي تناولت تأثير إغلاق عدد من فروع احد المصارف على قدرة سكّان المنطقة في الوصول إلى الخدمات الماليّة؛ إذ عُرّف (الإقصاء أو الاستبعاد الماليّ) بأنّه يشير إلى الأشخاصّ الذين استبعدوا من الحصول على المنتجات والخدمات الماليّة مثل فتح حسابات الإيداع والادّخار أو الاقتراض وبطاقات الائتمان والتأمين وغيرها، وكان ذلك جزءا من المناقشات حول الفقر والاستبعاد الاجتماعيّ في تلك الفترة[1].

وبالتالي فإنّ عناصر الشمول الماليّ هي نفسها عناصر الإقصاء أو الاستبعاد الماليّ، ولكن بشكل معاكس؛ أيّ الشمول الماليّ هو حصول الاشخاصّ على المنتجات والخدمات الماليّة، في الوقت نفسه فإنّ عدم الحصول على تلك المنتجات والخدمات يعني استبعاد ماليّ وكما موضح في الشكل6 .

شكل 6. التسلسل الهرميّ للمنتجات والخدمات الماليّة

Source: Simon Blake, Financial exclusion A guide for donors and funders, Short changed, New Philanthropy Capital, 3 Downstream 1 London Bridge London SE1 9BG. July 2008, p.9

1- Simon Blake , Financial exclusion A guide for donors and funders , Short changed , New Philanthropy Capital , 3 Downstream 1 London Bridge London SE1 9BG. July 2008 . p. 9

ثانيا – اقتصاديّات الشمول الماليّ:

إنّ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصاديّة المختلفة المتاحة يتطلّب التركيز على المنافع والتكاليف في كيفيّة استثمارها ضمن إطار المعروض والنادر منها، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثّر في الحصول أو الاستبعاد للمنتجات والخدمات الماليّة؛ أيّ في العرض المتمثّل في المؤسّسات الماليّة الرسميّة والحكومة، والطلب على هذه المنتجات المتمثّل في الأفراد البالغين.

أوّلا – العوامل المرتبطة في جانب العرض وتتضمّن[1]:

- معوقات جغرافيّة: والتي تتمثّل في عدم توافر مؤسّسات ماليّة رسميّة أو خاصّة بالقرب من العملاء في المناطق الريفيّة والمناطق النائية ممّا يضطر أفراد هذه المناطق اللجوء إلى المصادر غير الرسميّة للحصول على التسهيلات والتمويل اللازم.
- تمييز الأفراد: حيث تفضل المؤسّسات الماليّة الخاصّة التعامل مع العملاء الاغنياء حيث تكون مخاطر عدم السداد أقلّ والارباح أعلى مقارنة بالفقراء.
- نقص المعرفة والمعلومات: عن طريق عدم تقديم المؤسّسات الماليّة المعلومات الكافية عن الخدمات والمنتجات الماليّة المتاحة والإجراءات والشروط المطلوبة للحصول على هذه الخدمات.

ثانيا – العوامل المرتبطة في جانب الطلب وتتضمّن:

- انخفاض مستوى الثقافة وغياب المعلومات: وخاصّة لذوي الدخل المنخفض والذين لا تتوافر لديهم المعلومات بوجود مؤسّسات ماليّة تقدّم لهم احتياجاتهم.
- عوامل نفسية: وتتمثّل في عدم ثقة الأفراد في المؤسّسات الماليّة وشعورهم بأنهم يستفيدون من أموالهم أكثر من ان يكونوا قناة لتربحهم وزيادة نمو أموالهم.
- تخوّف بعض الأفراد من المؤسّسات الماليّة لاستغلالهم.

1- See: - Antonia Grohmann and Lukas Menkhoff, The Relationship between Financial Literacy and Financial Inclusion, German Institute for Economic Research, Discussion Papers , 2020 ,Berlin, p.26.

– شيماء عادل محمّد المهدي، تقيم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب أبعاد الشمول المالي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الاكاديمية الحديثة لعلوم الحاسب وتكنولوجيا الادارة، 2023 . ص. 290

ثالثاً – أهداف الشمول الماليّ:

إنّ الغايات التي تسعى لها البلدان في تعزيز الشمول الماليّ تتركز في العديد من الأهداف التي تتمثّل في[1] :

الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة: سعيًا لتمكين الأفراد والشركات من الحصول على منتجات وخدمات ماليّة أساسيّة مثل الحسابات المصرفيّة، والتحويلات الماليّة، والقروض، والتأمين، بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم.

- تعزيز الادّخار والاستثمار: تشجيع الأفراد على الادّخار والاستثمار لتحسين مستقبلهم الماليّ، وخلق فرص جديدة للنمو الاقتصاديّ.
- دعم ريادة الأعمال: توفير التمويل اللازم لروّاد الأعمال لبدء وتطوير مشاريعهم، وخلق فرص عمل جديدة.
- الحد من الفقر: تمكين الأفراد من الخروج من دائرة الفقر من خلال تحسين قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الماليّة وإدارتها.
- تعزيز التنمية الاقتصاديّة: تحفيز النمو الاقتصاديّ من خلال زيادة مشاركة الأفراد والشركات في النظام الماليّ الرسميّ.
- تحقيق العدالة الاجتماعيّة: ضمان حصول جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم الاجتماعيّ، على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات الماليّة.
- تعزيز التعاون بين القطّاعين العام والخاصّ: العمل مع المؤسّسات الماليّة والمجتمع المدنيّ والحكومة لتنسيق الجهود وتعزيز الشمول الماليّ.
- تحسين مستوى المعيشة: يمكن للشمول الماليّ أن يساعد الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم من خلال توفير فرص أفضل للادّخار والاستثمار، والتعامل مع المخاطر الماليّة، وخلق فرص عمل جديدة.
- النمو الاقتصاديّ: يساهم الشمول الماليّ في تحقيق نمو اقتصاديّ مستدام من خلال زيادة الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة.
- تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ: يمكن للشمول الماليّ أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ من

1 – حنان الطيب، الشمول المالي، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات، ابو ظبي، 2020.
- South Indian Bank , Objective Of Financial Inclusion , An overview Definition , https://www.southindianbank.co

خلال زيادة مشاركة الأفراد والشركات في النظام الماليّ الرسميّ، وتحفيز النمو الاقتصاديّ.

رابعا – مؤشّرات قياس الشمول الماليّ:

منذ عام 2011 قام البنك الدَوليّ World Bank بإنشاء قاعدة بيانات المؤشّر العالميّ للشمول الماليّ Global Findex الذي يُعَدُّ مجموعة بيانات شاملة في العالم حول كيفيّة قيام البالغين بالادّخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر الماليّة وتصدر عن البنك الدَوليّ كلّ ثلاث سنوات منذ 2011.[1] ومؤشّرات قياس الشمول الماليّ هي مجموعة من المعايير التي تستخدم لتقييم مدى وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة، مثل الحسابات المصرفيّة، والقروض، والتأمين، والمدفوعات.

والأهمّيّة الأساسيّة لمؤشّرات الشمول الماليّ هي من أجل تحديد نقاط القوّة والضعف في منظومة الشمول الماليّ في بلد أو منطقة ما، وتتبع التقدّم المحرز في تحقيق أهداف الشمول الماليّ بمرور الوقت، وتوجيه السياسات والبرامج لتعزيز الشمول الماليّ، ومقارنة أداء البلدان المختلفة في هذا المجال.

وعلى الرغم من أهمّيّة مؤشّرات الشمول الماليّ فإنّه قد توجه بعض الانتقادات لها على سبيل المثال أنّها قد لا تأخذ دائمًا في الاعتبار جودة الخدمات الماليّة المقدّمة، وقد لا تعكس احتياجات جميع أفراد المجتمع بشكل كامل، وقد تكون البيانات المتعلقة بالشمول الماليّ غير دقيقة أو غير متاحة في بعض البلدان. مع وجود تباين نسبي في تبني المؤشّرات التي تُستخدم لقياس الشمول الماليّ الا انها لا تخرج عن المؤشّرات اللاحقة التي تهدف إلى إمكانيّة التعرف عن مدى سهولة حصول الأفراد والشركات على الخدمات الماليّة المفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ويمكن تصنيف هذه المؤشّرات إلى الفئات الرئيسة الآتية كما في الشكل 7.:

1- Asli Demirguç-Kunt Leora Klapper: The Global Findex Database 2021 Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19 , 2022 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. P.47. www.worldbank.org

شكل 7. مؤشّرات قياس الشمول الماليّ

Source: The World Bank, https://databank.worldbank.org

1. مؤشّرات الوصول الماليّ Financial Access Indicators:

- نسبة البالغين الذين لديهم حسابات لدى مؤسّسات ماليّة رسميّة.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفيّة بشكل فعال.
- نسبة الحسابات النشطة.
- المسافة إلى أقرب فرع مصرفيّ أو نقطة خدمة ماليّة.
- تكلفة الخدمات الماليّة.
- متطلّبات فتح الحسابات.

2. مؤشّرات الاستخدام للخدمات الماليّة: Use of Financial Services Indicators

- نسبة البالغين الذين يدخرون المال.
- نسبة البالغين الذين يقترضون المال.
- نسبة البالغين الذين لديهم تأمين.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون المدفوعات الرقميّة.
- فرص لتوسيع استخدام الحسابات.

3. مؤشّر القدرات: Capacity indicators

- نسبة البالغين الذين لديهم معرفة أساسيّة بالمفاهيم الماليّة.
- نسبة البالغين الذين لديهم مهارات إدارة الأموال.
- نسبة البالغين الذين يبحثون عن معلومات ماليّة.

4. بالإضافة إلى المؤشّرات الأساسيّة السابقة، يتمّ استخدام مؤشّرات فرعيّة أخرى لقياس جوانب محدّدة من الشمول الماليّ، مثل:

- حسب النوع الاجتماعيّ (الفرق بين فرص حصول الرجال والنساء على الخدمات الماليّة).
- حسب مستوى الدخل (الوصول إلى الخدمات الماليّة للأفراد ذوي الدخل المنخفض).
- حسب الموقع الجغرافيّ (فرص الحصول على الخدمات الماليّة في المناطق الحضرية والريفيّة).
- حسب المجموعات المهمّشة (مثل ذوي الإعاقة أو كبار السن).

مع العرض بأنّ تركيبة المؤشّرات المستخدمة لقياس الشمول الماليّ تتغير بمرور الوقت مع تطوّر الخدمات الماليّة واحتياجات المجتمع، مع التأكيد على أن تحقق مستوى مثالي من الشمول الماليّ ليس سهل المنال، ولكن معظم البلدان تسعى جاهدة لتحسين فرص حصول جميع أفرادها على الخدمات الماليّة.

خامسا– الشمول الماليّ والسياسة النقديّة:

قد يكون التأثير متبادل ومشترك بين الشمول الماليّ والسياسة النقديّة ممثلة بالبنك المركزيّ، لكن تبقى السياسات النقديّة الفاعلة هي ذات التأثير الأكبر لما تمتلكه من أدوات ووسائل وما تؤدّيه من مهام ووظائف عديدة هدفها التأثير على وسائل الدفع المتاحة في النشاط الاقتصاديّ، ومن أجل خلق ملائمة بين ما متاح (المعروض) من وسائل الدفع وبين الحاجة (الطلب) عليها، بهدف تغطية وشمول أكبر عدد من الجمهور، وهناك سلسلة من الاعتبارات التي يتمّ التركيز عليها ضمن هذا السياق.

1– تأثير السياسة النقديّة على الشمول الماليّ

تؤدّي السلطة النقديّة دورًا محوريًّا في تعزيز الشمول الماليّ في سبيل وصول الخدمات الماليّة الأساسيّة إلى جميع أفراد المجتمع؛ إذ تؤثّر السياسة النقديّة عن طريق البنك المركزيّ ومن خلال الأدوات الكمية (سعر إعادة الخصم، عمليّات السوق المفتوحة، متطلّبات الاحتياطيّ القانونيّ) والأدوات النوعية المختلفة والوظائف المتعددة كإصدار العملة وإدارة ووكالة حسابات الحكومة والاشراف والمراقبة على النشاط المصرفيّ والماليّ، وأيضا إدارة أنظمة تسوية المدفوعات، ومن بين ما يمكن أن تؤثّر به السياسة النقديّة من أجل دعم وتعزيز الشمول الماليّ الآتي:[1]

1. **أسعار الفائدة:** إذ يؤدّي تخفيض أسعار الفائدة إلى تشجيع المصارف والمؤسّسات الماليّة الأخرى على زيادة الإقراض؛ ممّا يزيد من وصول الأفراد والشركات إلى التمويل، وأيضا يؤدّي انخفاض أسعار الفائدة إلى تحفيز الاستثمار؛ ممّا يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من الدخل المتاح للأسر؛ ممّا يزيد من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الماليّة.

2. **متطلّبات الاحتياطيّ القانونيّ:** إذ يمكن تعديل متطلّبات الاحتياطيّ الإلزاميّ لدفع المصارف التجاريّة إلى زيادة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة، ثم التوسّع في الائتمان الذي تحتاجه المشروعات الصغيرة.

3. **عمليّات السوق المفتوحة:** إمكانيّة استخدام عمليّات السوق المفتوحة لضخ السيولة في النظام المصرفيّ وتسهيل الوصول إلى الائتمان، ويمكن للبنوك المركزيّة تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الائتمان؛ ممّا يزيد من الشمول الماليّ.

1– نظر: – سهير محمود معتوق واخرون، تأثير تقدير الشمول المالي على السياسة النقدية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجاريّة، المجلد 35، العدد 1، 2021. ص. 147.

- Powering the Digital Economy: Opportunities and Risks of Artificial Intelligence in Finance, IMF, 2021, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/087/2021/024/087.2021.issue-024-en.xml?cid=lk-com-elib-popular

4.تساهم السياسة النقديّة في الحدّ من تقلّبات أسعار الصرف؛ إذ تشكل هذه التقلّبات تحدّيات كبيرة لكل من متلقي التحويلات والمقترضين فمن الممكن أن يؤدّي ذلك إلى خفض قيمة التحويلات الماليّة، وتثبيط تدفقات التحويلات الماليّة، وزيادة مخاطر الائتمان، والحد من إمكانيّة الحصول على الائتمان.

5.الضمانات الحكوميّة: يمكن استخدام الضمانات الحكوميّة لتقليل المخاطر التي يتحملها المقرضون عند تقديم قروض للمشاريع عالية المخاطر، مثل وكالات التأمين على الودائع وضمان القروض.

6.دعم القطّاعات المهمّشة: حيث يتمّ دعم توجيه الائتمان نحو القطّاعات المهمّشة من قبل البنوك المركزيّة؛ ممّا يساهم في زيادة الشمول الماليّ في هذه القطّاعات.

7.تخفيف القيود: إذ يقوم البنك المركزيّ بدراسة العوائق التي تحول دون وصول الأفراد إلى الخدمات الماليّة، مثل نقص الفروع المصرفيّة في المناطق الريفيّة أو التكاليف المرتفعة للحصول على القروض.

8.إيجاد والبحث عن حلول مبتكرة: تعمل على التغلب على التحدّيات والقيود، مثل دعم الخدمات المصرفيّة الرقميّة أو تشجيع إنشاء فروع مصرفيّة في المناطق المحرومة. وتشجيع الابتكار ودعم التكنولوجيا الماليّة، حيث يساهم البنك المركزيّ في خلق بيئة تشجّع على الابتكار في مجال التكنولوجيا الماليّة (FinTech) التي تؤدّي إلى خفض التكاليف وزيادة الوصول وتنويع المنتجات والخدمات وتسهيل الإجراءات وزيادة الشفافيّة ممّا يؤدّي إلى ظهور منتجات وخدمات ماليّة جديدة تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع.

9.تسهيل الوصول إلى المدفوعات الرقميّة: يعمل البنك المركزيّ على تسهيل انتشار المدفوعات الرقميّة؛ ممّا يقلّل من الاعتماد على النقد ويوفّر خدمات ماليّة أكثر شمولية.

10.دعم المشاريع الصغيرة والمتوسّطة: من خلال برامج الإقراض الميسرة، يشجّع البنك المركزيّ البنوك التجاريّة على تقديم قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة؛ ممّا يساهم في خلق فرص عمل ودفع عجلة النمو الاقتصاديّ.

11.ضمان الاستقرار النقديّ: والحفاظ على الثقة في النظام الماليّ من خلال استمرار تقديم الخدمات الماليّة بشكل آمن وموثوق؛ ممّا يشجّع الأفراد على استخدام النظام الماليّ.

12.الشراكة مع الجهات المحلّيّة: يعمل البنك المركزيّ بالتعاون مع الحكومة على تطوير السياسات والقوانين التي تدعم الشمول الماليّ.

13.التعاون مع المؤسّسات الماليّة الدَوليّة: يتعاون البنك المركزيّ مع البنوك التجاريّة والمؤسّسات الماليّة الأخرى لتطوير منتجات وخدمات ماليّة مناسبة لجميع شرائح المجتمع.

مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ فاعليّة السياسة النقديّة وتأثيرها على الشمول الماليّ ترتبط بالعديد من الجوانب التي تتابين بين بلدان العالم من حيث التحدّيات والعوامل الأخرى المؤثّرة التي تتضمّن البيئة التنظيميّة وتوفير الإطار القانونيّ والرقابيّ المناسب، وأيضا البُنية التحتيّة الماليّة مثل أنظمة الدفع الإلكترونيّة والوسطاء الماليّون، والتوعية الماليّة التي تؤدّي دوراً هاماً في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات ماليّة سليمة والاستفادة من الخدمات الماليّة المتاحة.

2- تأثير الشمول الماليّ على السياسة النقديّة:

نظرا للتأثير المشترك بين الشمول الماليّ والسياسة النقديّة، فإنّ اتساع مساهمة الشمول الماليّ ستنعكس على عمل وأهداف السياسة النقديّة، وكما يلي[1]

زيادة فعاليّة السياسة النقديّة: إذ يؤدّي الشمول الماليّ إلى زيادة سرعة انتقال آثار السياسة وبالتالي ارتفاع فاعليّة السياسة النقديّة. فعندما يكون الشمول الماليّ مرتفعًا، فإنّ قرارات البنك المركزيّ بشأن أسعار الفائدة أو كمية النقود المتداولة تنتقل بشكل أسرع وأكثر فعاليّة إلى الاقتصاد الحقيقي. فكلما زاد عدد الأشخاصّ والشركات الذين يتعاملون مع النظام المصرفيّ، زادت سرعة استجابتهم للتغيرات في السياسة النقديّة.

1. تقليل التضخم: يؤدّي الشمول الماليّ إلى زيادة الودائع في المصارف؛ ممّا يساعد على امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد وبالتالي تقليل الضغوط التضخمية والارتفاع في المستويات العامّة للأسعار.
2. توسيع نطاق التأثير: مع زيادة الشمول الماليّ، تتسع قاعدة الأشخاصّ الذين يتأثرون بالسياسة النقديّة؛ ممّا يزيد من قدرة البنك المركزيّ على تحقيق أهدافه من هذه السياسة، سواء أكانت مختصّة بخفض التضخم أم بتحفيز النمو الاقتصاديّ.
3. زيادة كفاءة آليّة نقل الفائدة: مع زيادة الشمول الماليّ، تعمل آليّة نقل الفائدة بشكل أكثر كفاءة؛ ممّا يساعد على نقل آثار تغييرات أسعار الفائدة إلى أسعار الفائدة على القروض والاستثمارات، وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار.
4. تسهيل إدارة الديون: يوفّر الشمول الماليّ خيارات متنوعة للتمويل للأفراد والشركات؛ ممّا يساعدهم على إدارة ديونهم بشكل أفضل وتجنب الدخول في دورات ديون مستمرة.

1- المصدر السابق، المكان نفسه.

5. تعزيز الثقة في النظام الماليّ: يساهم الشمول الماليّ في زيادة الاستقرار الماليّ؛ ممّا يعزّز ثقة الأفراد والمؤسّسات في النظام الماليّ، وبالتالي يسهل على البنك المركزيّ تنفيذ سياساته.

ممّا تقدّم يتّضح وجود العلاقة التبادلية والتشاركية بين كلّ من الشمول الماليّ والسياسة النقديّة وهي عبارة عن دورة تكاملية وذلك لوجود أهداف مشتركة؛ إذ إنّهما يساهمان في تحقيق أهداف اقتصاديّة مشتركة مثل النمو المستدام، الاستقرار الماليّ، وتخيض الفقر، حيث يؤدّي زيادة الشمول الماليّ إلى زيادة فعاليّة السياسة النقديّة؛ ممّا يدفع بدوره إلى زيادة الشمول الماليّ من خلال توفير بيئة ماليّة أكثر استقرارًا وتشجيع الابتكار في مجال الخدمات الماليّة. كما في الشكل 8.

شكل 8. العلاقة التكامليّة والتشاركيّة بين الشمول الماليّ والسياسة النقديّة

Source: Powering the Digital Economy: Opportunities and Risks of Artificial Intelligence in Finance, IMF, 2021, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/087/2021/024/087.2021.issue-024-en.xml?cid=lk-com-elib-popular

سادسا – العلاقة بين الشمول الماليّ والسياسة النقديّة:

تم تناول موضوع العلاقة المتبادلة بين الشمول الماليّ والسياسة النقديّة في معظم بلدان العالم، وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال أبرز المناطق الاقتصاديّة في العالم والتكتلات الاقتصاديّة[1]:

1- في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليميّ (SAARC):

هذه البلدان هي تشكيل اقتصاديّ يضمّ ثمانية دول في جنوب آسيا هي الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا والنيبال وجزر المالديف وبوتان وافغانستان، مجال تأثيرها كبير من حيث عدد السكّان للدول الأعضاء الذي يبلغ 1.5 مليار نسمة، لذلك تنال العلاقة بين الشمول الماليّ والسياسة النقديّة فيها اهتمام كبير وذلك للحاجة الكبيرة للوصول واستخدام الخدمات الماليّة؛ إذ تعاني نسبة كبيرة من السكّان فيها من الاستبعاد الماليّ.

وفي الدراسات التي أُجريت على بلدان تلك الرابطة اتضح أنّ تأثير الشمول الماليّ على السياسة النقديّة مهم للغاية، ووجود ارتباط كبير بين الشمول الماليّ والتضخم؛ إذ أن زيادة إمكانيّة الوصول الماليّ (الشمول الماليّ) يؤدّي إلى تقليل معدل التضخم في الاقتصاد؛ ممّا يؤدّي إلى استقرار مستوى الأسعار، أيضا فإنّ معدل الفائدة على الإقراض من قبل المصارف التي تلبي عادةً الاحتياجات الماليّة القصيرة والمتوسّطة الأجل للقطّاع الخاصّ يرتبط سلبًا بتضخم البلدان، وإنّ المهمّة الأكثر أهمّيّة لحكومات بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليميّ هي تحسين كفاءة القطّاع الماليّ المحلّيّ ودفع الشمول الماليّ على مستوى القاعدة الشعبية، حيث يساعد الشمول الماليّ في استقرار مستوى الأسعار والسيطرة على التضخم في الاقتصاد وهو أمر ضروريّ للنمو الاقتصاديّ المستدام.

1- See: - Harkanwal S. Sharma ; Trends in SAARC: Achievements, Challenges and Future Prospects , international Journal of Novel Research and Development (www.ijnrd.org) , Volume 9, Issue 5 May 2024 .
Lenka, S. Kumar and Bairwa, A. Kumar : Does financial inclusion affect monetary policy in SAARC countries? Cogent Economics & Finance Provided in Cooperation, (2016) Cogent, Vol. 4, Iss. 1.

إنّ الأهداف الأساسيّة للسياسة النقديّة هي استقرار الأسعار وضبط السيولة؛ إذ لا يمكن أن تكون الأدوات التي يستخدمها البنك المركزيّ لتحقيق ذلك فعّالة إلّا إذا تمّ استخدام السوق الماليّة الرسميّة (المصارف والمؤسّسات الماليّة الأخرى، مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار المشترك، إلخ)، ومن الواضح أنّ الوجود المؤثر للقطّاع المصرفيّ يساعد في جمع وإعادة توزيع المدّخرات المتناثرة؛ إذ يستهلك الأفراد معظم دخلهم وإذا ادخروا جزءا منه فإنّهم يبقون مدّخراتهم خاملة وفي حال تمّ توفير تسهيلات الحساب المصرفيّ للفقراء والسكّان الريفيّين، فإنّ ذلك يمكنهم من الاحتفاظ بأموالهم في البنوك وبهذه الطريقة لن تظل الأموال خاملة، ومن الواضح أن الشمول الماليّ المعزز يحفز فعاليّة السياسة النقديّة، واتضح أن تكاليف التشغيل والمعاملات في المناطق الريفيّة مرتفعة للغاية، ويمكن حلّ هذه المشكلة من خلال الاستفادة من المنشآت المصرفيّة الحديثة التي تتمتع بتكاليف تشغيل ومعاملات منخفضة مثل الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت والخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصرّاف الآليّ. كما يتحكم الشمول الماليّ بشكل نشط في مستوى الأسعار في الاقتصاد من خلال التحكم في معدل التضخم.

2- في دول الاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ لغرب أفريقيا (WAEMU) [1]:

الاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ لغرب أفريقيا هو منظّمة إقليمية تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصاديّ بين الدول الأعضاء، تأسس في عام 1994 ويبلغ مجموع سكّان دول الاتحاد 350 مليون نسمة تقريبا، ويضم 15 دولة هي (بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاجل، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، نيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو)، وسكّان هذه البلدان هم أيضا بحاجة كبيرة للشمول الماليّ.

أكّدت الدراسات أنّ هناك محدّدات للشمول المالّي في دول الاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ لغرب أفريقيا، وتم أيضاح ان مجموعة من المؤشّرات التي تمّ تبنيها ضمن استراتيجيّة الشمول الماليّ الإقليمية من قبل البنك المركزيّ لدول غرب أفريقيا تؤكّد أنّ اتجاهات الناتج المحلّيّ الإجمالي الحقيقي هي نحو الانخفاض.

1- See: - Jeleta Kebede and others , Financial inclusion and monetary policy effectiveness in a monetary union: Heterogenous panel approach , Economics of Transition and Institutional Change, - - John Wiley & Sons, vol. 32(3) , July 2023. p.779-805. IMF , West African Economic and Monetary Union (WAEMU) , https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/WAEMU- 362#sort=%40imfdate%20descending Ibrahim Ch. Oumarou and M. Celestin ; Determinants of Financial Inclusion in West African Economic and Monetary Union (WAEMU) Countries , . Scientific Research Publishing Inc. , 2021, 11,p. 489-506 , https://www.scirp.org/journal/tel

وتعتمد فاعليّة السياسة النقديّة في تحقيق الأهداف المرجوّة على مدى قدرة آليّات انتقالها، مثل أسعار الفائدة وقنوات الائتمان، على توجيه السياسة للتأثير على قرارات الأسر والشركات مثل الادّخار والاقتراض والاستهلاك والاستثمار، وتعتمد استجابات الوكلاء الاقتصاديّين للسياسة النقديّة على عوامل مثل الشمول الماليّ والبنية الماليّة والجودة المؤسّسية وقد تؤثّر السياسة النقديّة أيضا على الشمول الماليّ؛ على سبيل المثال، قد تؤدّي السياسة النقديّة الانكماشية المتمثّلة في رفع سعر الفائدة إلى الاستبعاد الماليّ وبالتالي جعل تكاليف الاقتراض أكبر.

إنّ الشمول الماليّ يزيد من فعاليّة السياسة النقديّة في البلدان النامية؛ لأنَّ القطّاع الماليّ عادة ما يكون أقلّ تطوّراً وتهيمن المؤسّسات الماليّة الوسيطة على هذا القطّاع؛ لأنَّ الخدمات الماليّة القائمة على السوق مثل سوق الأوراق الماليّة إما تكون ضعيفة أو غير متوفّرة على الإطلاق، إضافة إلى ذلك تشهد مثل هذه الاقتصادات انتشارًا للاقتصاد غير الرسميّ وبالتالي فإنّ جزءًا كبيرًا من الأنشطة الاقتصاديّة يعمل خارج المؤسّسات الماليّة الرسميّة، ويكون لآليّات نقل السياسة النقديّة مثل قناة أسعار الأسهم دور محدود في توجيه السياسة النقديّة من خلال التأثير على القرارات الاقتصاديّة للأسر والشركات، لذا تكون فاعلية السياسة النقديّة في البلدان التي تتميز بانتشار الاستبعاد الماليّ (ضعف الشمول الماليّ) محدودة؛ لأنّ الأسر لا تحصل على الخدمات الماليّة الأساسيّة للاستجابة لصدمات السياسة النقديّة من خلال الادّخار والاقتراض.

ويتّضح أنّ فعاليّة السياسة النقديّة من خلال قناة الائتمان تكون محدودة في البلدان منخفضة الدخل، وأن الفاعلية المحدودة للسياسة النقديّة في مثل هذه الاقتصادات ترجع إلى عوامل مثل ضعف جودة المؤسّسات، وعدم تناسق المعلومات، وعيوب السوق، وإنّ النتيجة التي تشير إلى انخفاض مستوى الشمول الماليّ استجابة لصدمات التضخم الإيجابيّة تعني أنّ ضمان الاستقرار الاقتصاديّ الكلّيّ أمر بالغ الأهمّيّة لتحقيق نظام ماليّ شامل؛ لأنّ صدمات التضخّم تؤدّي إلى عدم الاستقرار الاقتصاديّ الكلّيّ الذي يغذّي مشاكل عدم تناسق المعلومات، ويدفع المؤسّسات الماليّة الوسيطة إلى حجب الائتمان، وخاصّة عن الأسر والشركات ذات السجل الائتماني الضعيف والضمانات الضعيفة؛ ممّا يؤدّي في النهاية إلى الاستبعاد الماليّ.

إنّ مراعاة درجة الشمول الماليّ أمر ضروريّ للسلطات النقديّة؛ لأنّ كفاءة وفعاليّة انتقال تأثيرات السياسة النقديّة تعتمد على قدرة الشركات والأسر على الوصول إلى الخدمات الماليّة واستخدامها، وأنّ السياسة النقديّة التي تهدف إلى تعزيز النظام الماليّ الشامل يتطلّب أن تكون محدّدة لأبعاد الشمول الماليّ ومؤشّراته، وأنّ التدخلات السياسيّة التي تأخذ في الاعتبار الطبيعة المحدّدة لأبعاد الشمول الماليّ ومؤشّراته ضروريّة للبنوك المركزيّة عند الاستجابة للخدمات الماليّة مثل الودائع والائتمانات.

3- في بلدان الأسواق الناشئة:

تبحث دراسة في تأثير السياسة النقديّة على مستوى الشمول الماليّ في بلدان الأسواق الناشئة الخمس الكبرى أو ما يعرف ببلدان (بريكس)[1] BRICS، وهي كلّ من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا من عام 2004 إلى عام 2020 ، وقد تمّ استخدام العديد من مؤشّرات الشمول الماليّ وسعر الفائدة للبنك المركزيّ في التحليل. وقد وجد أنّ سعر السياسة النقديّة له تأثير مختلط على الشمول الماليّ، ويعتمد التأثير على بُعد أو مجال الشمول الماليّ المدروس، والنتيجة المترتّبة على السياسة هي أنّ كلّ من السياسات النقديّة الانكماشية والتوسّعية تؤدّي إلى تحسينات إيجابيّة في مؤشّرات محدّدة للشمول الماليّ؛ لأنَّ زيادة سعر الفائدة تؤدّي إلى توسّع فروع المصارف، وهو ما يفيد الشمول الماليّ وانخفاض سعر الفائدة يؤدّي إلى زيادة عدد المودعين في المصارف التجاريّة، وهو ما يفيد أيضا الشمول الماليّ. كما وجد أنّ ارتفاع سعر السياسة النقديّة له تأثير سلبيّ على جميع مؤشّرات الشمول الماليّ في فترة ما بعد الأزمة الماليّة بشكل عام، يبدو أن تأثير السياسة النقديّة على الشمول الماليّ يعتمد على أداة السياسة النقديّة التي تستخدمها السلطة النقديّة وأبعاد الشمول الماليّ، لذلك على السلطات النقديّة الانتباه إلى كيفيّة تأثير خيارات السياسة النقديّة على مستوى الشمول الماليّ.

4 – تجارب من عدد من دول العالم[2]:

إنّ الشمول الماليّ يساعد على النمو الشامل والتنمية الاقتصاديّة والتعميق الماليّ، ومن الناحية العمليّة يمكن أن يزيد من قدرة الفقراء على الوصول إلى الخدمات الماليّة، والحد من الفقر وخفض التفاوت في الدخل؛ إذ إنّ امتلاك حساب مصرفيّ سوف يزيد من المدّخرات، كما أنّه يعمل على تمكين المرأة، ويرفع من القدرة الاستهلاكية للأسر، ويزيد من الاستثمار الإنتاجيّ؛ لذلك يسعى صناع السياسات في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق الشمول الماليّ بوصفه هدفا اقتصاديّا وسياسيّا رئيسا؛ إذ تمّ الاعتراف باعتباره أحد الركائز الأساسيّة لأجندة التنمية العالميّة.

1- Ozili, Peterson ; Impact of monetary policy on financial inclusion in emerging markets, Munich Personal RePEc Archive , 19 June 2023 , Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/117804/ MPRA Paper No. 1178. P.P. 8-17.

2- See: - Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr , Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impac t Assessment, ASIAN DEVELOPMENT BANK, adb economics working paper series, NO. 539 March 2018 . p.23

Franklin Allen et al ; The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts , The World Bank ,Development Research Group, , W.P.6290 ,Dec. 2012 . p. 34

وتشكّل الخدمات الماليّة جزءًا من المقوّمات اللازمة لاستيفاء مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة ويُعتبر من العوامل التمكينية الرئيسة لتحقيق العديد منها، وتوجد سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة تؤكد بشكل صريح على الشمول الماليّ من بين مستهدفاتها في الهدف الأوّل القضاء على الفقر، والهدف الثاني القضاء التام على الجوع، والهدف الثالث الصحّة الجيدة والرفاه، والهدف الخامس المساواة بين الجنسين، والهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسيّة، والهدف العاشر هو الحدّ من أوجه عدم المساواة[1].

وقد تمّ إنجاز دراسة شملت اقتصادات 151 دولة مختلفة، وباستخدام قاعدة بيانات مؤشّر Findex العالميّ للبنك الدَوليّ وتم استخدام مؤشّر للشمول الماليّ وتحليل المكونات الرئيسة لحساب الأوزان لتجميع تسعة مؤشّرات للوصول والتوافر والاستخدام ثم تمّ تقييم تأثير الشمول الماليّ على الفقر وعدم المساواة في الدخل، وأوضحت النتائج دليلاً على أن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والمتوسّط المرتفع ذات الشمول الماليّ المرتفع لديها فقر أقلّ بشكل ملحوظ، في حين لا توجد مثل هذه العلاقة للاقتصادات ذات الدخل المتوسّط والمنخفض، أيّ بمعنى أنّ هناك علاقة دالية بين الفقر والشمول الماليّ، فكلّما تمّ تحقيق قدر أعلى من الوصول إلى التمويل كلّما ساهم ذلك في خفض معدلات الفقر.

وهذا يعني وجود تأثيرات غير خطية للنمو الاقتصاديّ وتنمية القطّاع الماليّ على الشمول الماليّ، وقد يكون ذلك عائد إلى جودة المؤسّسات العالية في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع التي تساعد على العمل الإيجابيّ للنمو الاقتصاديّ وتنمية القطّاع الماليّ على الشمول الماليّ. ان التوسّع الذي تقوده الدولة في المصارف الريفيّة في الهند ساعد في الحدّ من الفقر، وأيضا أن زيادة الوصول الماليّ من خلال حسابات التوفير في المناطق الريفيّة في دولة ملاوي قد عملت على تحسين رفاه الأسر الفقيرة، كما ساهمت المصارف التجاريّة في المساعدة في تحسين وصول الأفراد والأسر من التي تعيش تحت خط الفقر من القدرة على الوصول إلى التمويل في كينيا.

وبالمقابل فإنّ التقلّبات الاقتصاديّة، وضعف سيادة القانون، وارتفاع التفاوت في الدخل، والتخلف الاجتماعيّ والقيود التنظيميّة تؤدّي إلى انخفاض كبير في الشمول الماليّ. وتشير الإحصاءات إلى أن 1.2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم كان لديه حساب مصرفيّ بين عامي 2011 و2017. حتى عام 2017، كان لدى 11 % من البالغين حول العالم حساب مصرفيّ. وتم الآن إطلاق الخدمات الماليّة الرقميّة التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة في أكثر من 80 بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع.

1- FindDev gateway, financial Inclusion. https://www.findevgateway.org/financial-inclusion

ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا، والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقديّة إلى الخدمات الماليّة الرسميّة باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقميّة الأخرى للحصول على هذه الخدمات.

وبين عامي 2011 و2017، ظلت الفجوة بين الجنسين في ملكيّة الحسابات عالقة عند 9 نقاط مئوية في البلدان النامية؛ ممّا يعوق قدرة النساء على التحكم بفعاليّة في حياتهن الماليّة. أما البلدان التي لديها ملكيّة عالية لحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول فقد كانت أقلّ تفاوتا بين الجنسين. ومنذ عام 2010، قدم أكثر من 55 بلدا التزامات بالشمول الماليّ، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجيّة وطنيّة. وقد حققت البلدان التي سجلت أكبر قدر من التقدّم نحو الشمول الماليّ، على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت نسبة ملكيّة حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول من 12 % إلى 21 %. وهناك بلدان عديدة تبنت التركيز على دعم وتعزيز الشمول الماليّ عن طريق وسائل عديدة على سبيل المثال لا الحصر:

في الهند نفذ البنك المركزيّ الهندي، بنك الاحتياطيّ الهندي (RBI)، معايير إقراض القطّاعات ذات الأولويّة (PSL)، حيث كلف المصارف التجاريّة بتخصيص جزء معين من قروضها للقطّاعات ذات الأولويّة مثل الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسّطة والصناعات واسعة النطاق. وتقديم إعانات لأسعار الفائدة لفئات محدّدة من القروض لجعل الائتمان في متناول الفئات المهمّشة، وقد أدّى هذا إلى توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان بشكل كبير إلى السكّان المحرومين.

وفي الأمارات العربيّة المتّحدة تمّ اعتماد حلول التكنولوجيا الماليّة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة. وتفعيل برامج التثقيف الماليّ لتمكين المواطنين والمقيمين من اتخاذ قرارات ماليّة هادفة، ودعم التركيز على الأبعاد التنظيميّة.

أمّا في البرازيل فقد تمّ ربط برنامج الدعم الاجتماعيّ Bolsa Família بحسابات مصرفيّة؛ ممّا شجع ملايين البرازيليين على فتح حسابات مصرفيّة لأول مرة، واستثمرت البرازيل بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفيّة الرقميّة؛ ممّا ساهم في زيادة الشمول الماليّ. وفي ماليزيا تمّ اعتماد الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الرقميّة؛ ممّا أدّى إلى زيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة، وفي مجال التمويل الإسلاميّ لتعزيز الشمول الماليّ بين السكّان المسلمين وقد أدّت مؤسّسات التمويل الأصغر الإسلاميّة دوراً حاسماً في الوصول إلى الشرائح المحرومة،

وتقديم المبادرات والبرامج المتنوعة المدعومة من الحكومة لدعم الشمول الماليّ، مثل الاستراتيجيّة الوطنيّة للمحيط الأزرق التي تهدف إلى خلق فرص اقتصاديّة جديدة وتحسين حياة الماليّزيين. ومساهمة بنك نيجارا ماليزيا بتحديد الإطار الشامل لاستراتيجيّات تعزيز المعرفة الماليّة والوصول إليها واستخدامها.

في كينيا تمّ التركيز على خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وشجع البنك المركزيّ الكيني (CBK) على توسيع نطاق الخدمات المصرفيّة المقدّمة بدون فروع مصرفيّة للوصول إلى المناطق النائية؛ ممّا أدّى إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الماليّة. وفي المكسيك تمّ التركيز من قبل البنك المركزيّ على خلق مناخ ملائم لازدهار مؤسّسات التمويل الأصغر، وفي الصين تمّ تطوير تعاونيات الائتمان الريفيّة وتوسيع التمويل الأصغر الذي يعزّز الشمول الماليّ، ومساهمة مصرف الادّخار البريدي الصيني في زيادة وصول واسع النطاق بفضل تواجده في جميع أنحاء الصين تقريبًا، بما في ذلك العملاء في المناطق الريفيّة والنائية، يتمّ توزيع جزء كبير من قروض البنك على الأسر الفقيرة؛ ممّا يدل على التزامه بالشمول الماليّ.

وفي راوندا تم بدعم من الحكومة، تشجيع جمعيات الادّخار والقروض القروية (VSLA) المبني على نهج مجتمعيّ للادّخار والائتمان. وفي بنغلاديش منحت حوافز للنساء في تقديم القروض الصغيرة الموجهة اليهن، وبالنتيجة ساهم ذلك في الحدّ من الفقر لدى النساء. وفي بوتسوانا نفذت الحكومة استراتيجيّة لتعميق الشمول الماليّ من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة وتعزيز المعرفة الماليّة وتعزيز الاستقرار الماليّ، من خلال دعم نمو مؤسّسات التمويل الأصغر لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة[1].

1- البنك الدولي، الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، 29 اذار 2022 .https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

سابعا – الشمول الماليّ والسياسة النقديّة في العراق:

نظرا لأهمّيّة الشمول الماليّ في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والنقديّ؛ لأنّه يعبّر عن جميع الجهود التي تسعى إلى نشر وتحسين إمكانيّة وصول معظم شرائح المجتمع التي لا تتمكّن من الحصول على الخدمات والمنتجات الماليّة من المصارف التجاريّة التقليديّة بسهولة، وذلك لانخفاض مستوى الدخول، ومن أجل إدماجهم في الأنظمة المصرفيّة خلال استخدام وسائل الدفع الإلكترونيّ والتكنولوجيا الرقميّة ممّا يعزّز التنمية الاقتصاديّة ويقلّل من الفجوات الماليّة بين الفئات المختلفة في المجتمع. وتجنبا لمخاطر الاستبعاد الماليّ عمل البنك المركزيّ العراقيّ وعن طريق سياسته النقديّة على تبني العديد من الاستراتيجيّات والمبادرات والإجراءات التي تستهدف الاشتمال الماليّ لأكبر عدد من الجمهور، فضلا على وجود قسم الشمول الماليّ الذي يرتبط بالإدارة العليا للبنك المركزيّ، ويعمل العراق، مثل العديد من البلدان النامية على تعزيز الشمول الماليّ، وعلى الرغم من التقدّم الذي تمّ إحرازه، ما تزال هناك تحدّيات كبيرة تواجه إنجاز عمليّة الشمول الماليّ.

1. أهداف قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ

يسعى القسم إلى تحقيق أهداف السياسة النقديّة في العراق ضمن قانونه رقم 56 لسنة 2004 وخاصّة ما يتعلّق بالاستقرار النقديّ ورفع معدلات النمو، وتتركز أهداف قسم أهداف قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ في تعزيز الوصول والاستخدام وجودة الخدمات الماليّة لجميع شرائح المجتمع وصولا إلى الفئات المهمّشة ماليّا لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصاديّة، تعزيز التحول الرقميّ للخدمات الماليّة وتشجيع الابتكارات الماليّة الحديثة وتبني التكنولوجيا لتحسين الاستخدام وسهولة الوصول وتقليل الكلف عن طريق استخدام تطبيقات الهاتف النقال والخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت ووسائل الدفع الإلكترونيّ مع التركيز على تحسين الأمان وتعزيز الشفافيّة في المعاملات الماليّة. ووضع السبل الكفيلة في توجيه التمويل اللازم لبناء مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسّطة بشكل رسميّ، والحد من مشاركتهما في الاقتصاد غير الرسميّ بما يضمن تعزيز التمويل المصرفيّ وتطوير صناديق الضمان وتشجيع الشركات الحكوميّة والخاصّة والمنظّمات الدَوليّة. وتعزيز التنمية والاستدامة الاقتصاديّة ودعم النمو الاقتصاديّ من خلال تفاعل المجتمع مع الأنظمة الماليّة لتحسين إمكانيّة الاستثمار والتوسيع ودعم الاستدامة الاقتصاديّة من خلال تشجيع التوجه نحو الاقتصاد الرقميّ والاعتماد على التكنلوجيا[1].

1- البنك المركزي العراقي، https://www.ibc.iq/

شكل 9. أهداف قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ

Source: figure has been prepared by author based on: Central Bank of Iraq, https://www.cbi.iq

2. مهام قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ

يؤدّي قسم الشمول الماليّ الذي يكون ارتباطه مباشر بمحافظ البنك المركزيّ العراقيّ العديد من المهام لضمان تحقيق أهداف الشمول الماليّ الذي تسعى السياسة النقديّة للبنك المركزيّ لتحقيقه، ومن خلال هيكليته التي تتكوّن من عدد من التشكيلات المتخصّصة في الشمول الماليّ الرقميّ وآليّات التمويل للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة والتوعية الماليّة وحماية المستهلك الماليّ واستراتيجيّات ومبادرات الشمول الماليّ وإحصاءات واعلام الشمول الماليّ، وتتمثّل هذه المسؤوليّات في الآتي[1]:

1- المصدر السابق، المكان نفسه

- المساهمة بتحديد وتوفير وتطوير التقنيات الماليّة الحديثة والبنى التحتيّة التكنولوجيّة الضروريّة لتطبيق وتعزيز الشمول الماليّ الرقميّ.
- البحث عن أفضل السبل اللازمة لتوفير الحسابات المصرفيّة الأساسيّة والخدمات الماليّة الأخرى للفئات غير المصرفيّة والمجتمعات المهمّشة، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير الأساسيّة والمحافظ الإلكترونيّة والبطاقات الإلكترونيّة وأجهزة الدفع الإلكترونيّ.
- إصدار تعليمات بخصوص الخدمات والمنتجات الماليّة والمصرفيّة والضوابط الخاصّة بها وحماية حقوق المستهلك استناداً إلى المعايير الدَوليّة وأفضل الممارسات في هذا المجال.
- تطوير حملات توعية تستهدف جميع شرائح المجتمع لزيادة الوعي الماليّ وأهمّيّة الخدمات الماليّة.
- وضع وتطوير استراتيجيّة الشمول الماليّ والخطط التشغيلية المتكاملة التي تحقق أهداف الشمول الماليّ.
- جمع البيانات وتحليلها لقياس تقدّم الشمول الماليّ وتقييم الأثر والنتائج المتحققة.
- العمل مع القطّاع الماليّ المصرفيّ وغير المصرفيّ والجهات الحكوميّة والخاصّة الساندة لتطوير الابتكارات الماليّة التقنية الحديثة (FinTech) لجذب الفئات التي لا يوجد لديها تعاملات بنكية أو حسابات ماليّة من خلال ابتكار منتجات ماليّة جديدة تعتمد على الادّخار والتأمين ووسائل الدفع الحديثة وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- تعزيز التكنولوجيا المطلوبة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة لتشجيعها على تحسين عمليّاتها وتوفير وسائل دفع إلكترونيّة.
- تسهيل الوصول إلى التمويل عن طريق تطوير أنظمة التمويل سهلة الوصول للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة والحصول على قروض ذات فوائد منخفضة.
- إدارة وتطوير التوسّع في تقديم الخدمات الماليّة الرقميّة. عن طريق الدفع عبر الهواتف المحمولة ونقاط البيع والمحافظ الإلكترونيّة للتحصيل والجباية للجهات الحكوميّة والخاصّة وتنظيم مبيعات الجملة والتجزئة للقطّاع الخاصّ عبر أنظمة الدفع الإلكترونيّ المختلفة.

- وضع وتطوير استراتيجيّة الشمول الماليّ والخطط التشغيلية المتكاملة التي تحقق أهداف الشمول الماليّ، من طريق التعاون مع الجهات الداخليّة ذات العلاقة في البنك المركزيّ العراقيّ والجهات الخارجيّة وتحديد المبادرات التي تشمل البرامج الخاصّة بتعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة والتمويل.

أيضا في حزيران 2024 واستنادا إلى قانون البنك المركزيّ العراقيّ رقم 56 لسنه 2004، والمادة 26 من قانون المصارف العراقيّ رقم 94 لسنه 2004، قرّر البنك المركزيّ العراقيّ ولجميع المصارف العاملة (الحكوميّة والأهليّة) دمج التشكيلات السابقة لأقسام التوعية المصرفيّة وحماية الجمهور وشعب الشمول الماليّ فيها، ضمن هيكل إداريّ جديد تحت اسم (قسم الشمول الماليّ) يضاف إلى الهياكل التنظيميّة والإداريّة في المصارف كافّة، ويرتبط التشكيل الجديد لقسم الشمول الماليّ في المصارف برئيس الإدارة التنفيذية في المصارف الحكوميّة والمصارف الخاصّة.

ويتم اعتماد ضوابط قسم الشمول الماليّ التي صادق عليها البنك المركزيّ العراقيّ لتحقيق مبدا الشمول الماليّ وتنفيذ مبادراته وتعزيز الدور الفاعل للمؤسّسات الماليّة والمصرفيّة في إطار تطوير الخدمات المصرفيّة والمنتجات الماليّة وتحسين جودتها، وتتركز ضوابط قسم الشمول الماليّ في هذه المصارف على تشكيل إداريّ لقسم الشمول الماليّ في كلّ مصرف وتحديد مهام هذا القسم من حيث الإطار العام ومتطلّباته واعداد تقرير الشمول الماليّ وتحديد استراتيجيّات الشمول الماليّ والمبادرات وأيضا وضع الخطط التشغيلية والمشاركة في الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ وأيضا متابعه الشمول الماليّ الرقميّ من خلال التنسيق مع الأقسام المعنية في المصرف لضمان استخدام الخدمات الماليّة الرقميّة واستخدام التطبيقات الرقميّة وأيضا التوعية المصرفيّة وحماية الجمهور من خلال تحديث المعلومات والخدمات والمنتجات التي يقدمها للزبائن وأيضا حماية الجمهور من خلال أقسام الشمول الماليّ في المصارف فيما يتعلّق بجميع الشكاوي الخاصّة التي تتعلّق بالزبائن وأيضا فيما يتعلّق في فتح الحسابات وغلقها وغيرها من المهام.

ويتم ذلك من خلال متابعة البنك المركزيّ العراقيّ حيث يقوم بأعمال الفحص والمتابعة والتفتيش على المنتجات والخدمات المصرفيّة للتأكد من عدم مخالفتها للوائح وتعليمات البنك المركزيّ، وعلى المصارف كافّة أن تمنح الصلاحيات الكافية لقسم الشمول الماليّ لتأدية مهامه بما فيها استجابة الأقسام المتعددة داخل المصرف.

ولقسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ الصلاحية لتوجيه سياسة المصارف بشأن الوصول والانتشار لجميع الخدمات المقدّمة للجمهور وضرورة قيام المصارف بتقديم الكشوفات التي توضح مسارات العمل.

ثامنا – استراتيجيّات وسياسات البنك المركزيّ العراقيّ في الشمول الماليّ:

1. تمّ تبنّي الشمول الماليّ في السياسة النقديّة في العراق بشكل منهجي منذ الاستراتيجيّة الأولى للبنك المركزيّ العراقيّ (2016 – 2020)، وضمن الهدف الاستراتيجيّ الأوّل الذي يركّز على دعم وتحقيق الاستقرار الماليّ؛ إذ تمّ التأكيد على تعزيز الشمول الماليّ من خلال التمويل الاصغر لما يساهم به من تحسين الدخول الفرديّة وتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين المستويات المعيشية، وأيضا من خلال حماية المستهلك لما يساهم فيهم تعزيز الأهداف الرقابيّة الداعمة للاستقرار الماليّ عن طريق اعداد الاطر القانونيّة وترسيخ ثقافة حماية العملاء وتعزيز الممارسات لدى مزودي الخدمة المصرفيّة، والعمل على الوصول إلى الخدمات المصرفيّة وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسيّة التي يقدمها النظام الماليّ الرسميّ – توطين رواتب موظّفي ومتقاعدي الحكومة، وزيادة عدد الشركات للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكترونيّ عن طريق الهاتف النقال من قبل البنك المركزيّ، ودعم محاور الشمول الماليّ عن طريق مبادرة البنك المركزيّ لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسّطة والكبيرة[1].
2. وفي الخطّة الاستراتيجيّة الثانية للبنك المركزيّ العراقيّ(2021 – 2023) وضمن الهدف الاستراتيجيّ الأوّل، ونظرا لأهمّيّة الشمول الماليّ في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ وتجنبا لمخاطر الاستبعاد الماليّ عملت إدارة البنك على تشكيل اللجنة العليا للشمول الماليّ في عام 2018 تتولى اعداد الاستراتيجيّة الوطنيّة طويلة الاجل للشمول الماليّ، وأيضا الانضمام إلى فريق العمل الإقليميّ لتعزيز الشمول الماليّ في الدول العربيّة برعاية صندوق النقد العربيّ والانضمام إلى منظّمة التحالف العالميّ للشمول الماليّAFI بوصفه عضوا رئيسا، فضلا عن ما تمّ إنجازه في الخطّة الاستراتيجيّة الأولى. ويتّضح ومن خلال مؤشّرات الشمول الماليّ أنّه لغاية شهر أيلول 2020 قد بلغ عدد المحافظ الإلكترونيّة 4,381,816، وعدد المنافذ 61,691،
وعدد نقاط البيع 11,219,367، وعدد الصرّافات الآليّة 1,170، وعدد البطاقات 3,918، وعدد الحسابات 12940[2].

1- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، 2017. ص. 7 sptth://:qi.ibc/pu/citats-pu/sdaol/pu/elif-1451606627033754.fdp

3. وفي الخطّة الاستراتيجيّة الثالثة للبنك المركزيّ العراقيّ 2024 –2026 كان الهدف الاستراتيجيّ الثالث هو تعزيز الشمول الماليّ من بين سبعة أهداف رئيسة للخطّة، حيث يسعى البنك لتحقيق تطوّر في مجال الشمول الماليّ من خلال إعداد الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ بالتعاون مع المنظّمات الدَوليّة، من أجل ضمان وصول الخدمات الماليّة لجميع المواطنين ويتضمّن هذا الهدف هدفين فرعيين هما: تعزيز الشمول الماليّ وتحسين مؤشّراته والتثقيف الماليّ.

4. وفي عام 2019 تمّ الاتفاق بين البنك المركزيّ العراقيّ ومنظّمة العمل الدَوليّة ILO على إطلاق مبادرة استراتيجيّة منظّمة العمل الدَوليّة للشمول الماليّ في العراق، وستقوم كلّ من منظّمة العمل الدَوليّة والبنك المركزيّ العراقيّ بإطلاق المبادرة المشتركة للشمول الماليّ في عام 2021، وتم تطويرها في إطار شراكة فيما بين برنامج آفاق ومبادرة واحد تريليون الممولة من الحكومة العراقيّة، بعد مناقشات ومشاورات مكثفة مع البنك المركزيّ العراق، والشركة العراقيّة للكفالات المصرفيّة والمصارف الشريكة، من أجل تطوير نموذج شمول ماليّ جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم العراق. وتحقيق الهدف الاستراتيجيّ وهو تحسين بيئة العمل لإدماج الأفراد المستبعدين من الوصول إلى الخدمات الماليّة في العراق وعن طريق الشريك الأساسيّ وهو البنك المركزيّ العراقيّ. ويتم ذلك على ثلاثة مستويات: هي المستوى الجزئيّ (جانب الطلب) وتقوم منظّمة العمل الدَوليّة بتدريب الفئات المستهدفة من الشباب وروّاد الأعمال الراغبين ببدء وتطوير أعمالهم، أمّا المستوى الوسيط (جانب العرض) فستقوم منظّمة العمل الدَوليّة بعمليّة بناء للقدرات، وعمليّات التدريب لمساعدة المصارف ومؤسّسات التمويل الأصغر في تصميم المنتجات والخدمات التي تتناسب بشكل مستدام مع احتياجات زبائنهم، والمستوى الثالث، وهو المستوى الكلّيّ (الجانب التنظيميّ)، عن طريق التعاون الوثيق مع البنك المركزيّ العراقيّ والشركة العراقيّة للكفالات المصرفيّة، بهدف تفعيل مبادرة الواحد تريليون التي أطلقها البنك المركزيّ العراقيّ. كما يوضّحها الشكل 10.

شكل 10. آليّات استراتيجيّة الشمول الماليّ للبنك المركزيّ العراقيّ بالتعاون مع منظّمة العمل الدَوليّة

المصدر: منظّمة العمل الدَوليّة (ILO)، استراتيجيّة منظّمة العمل الدَوليّة للشمول الماليّ في العراق 2020 – 2023، ص 4.

5. في عام 2024 أطلق البنك المركزيّ العراقيّ وبالتعاون مع منظّمة GIZ الألمانيّة، الاستراتيجيّة الوطنيّة للإقراض المصرفيّ في العراق 2024 -2029، لدعم المشروعات الاقتصاديّة في العراق، حيث اعتمد البنك المركزيّ الشمول الماليّ كعنصر رئيس في تعزيز الاستقرار الماليّ من خلال الاعتماد على العديد من المبادرات، وعلى الرغم من ذلك فإنّ شمول الماليّ في العراق ما يزال يواجه تحديا كبيرا؛ إذ إنّ 16 % من البالغين لديهم حسابات في مؤسّسات ماليّة وهو أقلّ بكثير من المتوسّط الإقليميّ لمنطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 47 % في عام 2021 أيضا يتبع البنك المركزيّ العراقيّ العديد من المؤشّرات الرئيسة المتعلقة بالشمول الماليّ مثل عدد الفروع عدد العدد فروع المصارف لكل 100,000 شخص بالغ في العراق انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ بين السكّان ومعدلات النمو في احجام الحسابات المصرفيّة والبطاقات الإلكترونيّة والمحافظ الرقميّة وفي كلّ هذه المجالات يخطئ العراق خطوات لتحسين وضعه مقارنه بالدول الإقليمية مع العمل على زياده حجم الائتمان للقطّاع الخاصّ[1].

1- البنك المركزي العراقي، الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق 4202 -9202، 4202، ص 12.

تاسعا– واقع مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق:

على الرغم من التطوّر النسبي في مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق، فإنّ البُنية التحيّة للشمول الماليّ ما زالت تحتاج إلى المزيد من العمل من قبل الجهات ذات العلاقة كافّة، وخاصّة السلطة النقديّة والمؤسّسات الماليّة والمصرفيّة من أجل تقليص أعداد المستبعدين من الحصول على الخدمات والمنتجات الماليّة بشكل ميسور وزيادة اعداد المشمولين بها.

1. الفجوة بين الجنسين في ملكيّة الحسابات:

تمثل الفرق بين نسبة النساء والرجال الذين يملكون حسابات مصرفيّة أو حسابات في مؤسّسات ماليّة أخرى بمعنى آخر، هي مقارنة بين مدى وصول النساء والرجال إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة، ويتّضح من الشكل 11، فملكيّة الحسابات في العراق ما زالت منخفضة للرجال والنساء على حدٍّ سواء مقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضا مع بلدان العالم، فعلى الصعيد العالميّ في عام 2021، كان لدى 78 % من الرجال و74 % من النساء حسابات مصرفيّة، أيّ أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية، اما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للسنة نفسها كانت الفجوة كبيرة نسبيا بلغت 12 نقطة مئوية بالرغم من ارتفاع ملكيّة الحسابات للرجال والنساء، وفي العراق وللعام 2021 أيضا، كانت الفجوة 7 نقاط مئويّة، ولكن مع انخفاض واضح في ملكيّة الحسابات 15 % للنساء و22 % للرجال.

شكل 11. الفجوة بين الجنسين في ملكيّة الحسابات

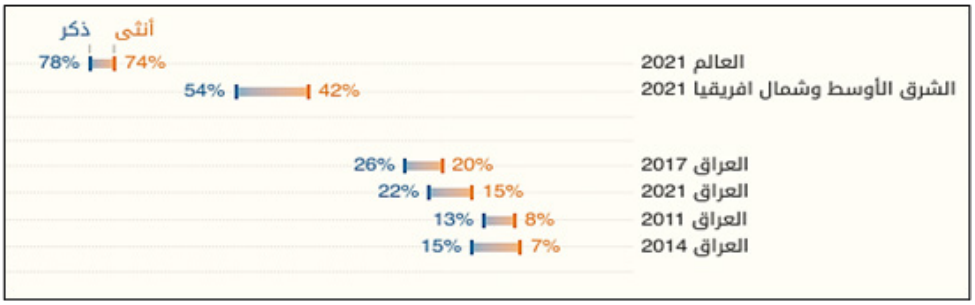

Source: World Bank Data, https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

2. البطاقات الإلكترونيّة والحسابات المصرفيّة والمحافظ الإلكترونيّة

يتم تعزيز مستويات الشمول الماليّ في العراق من خلال توفير الوصول الشامل والعادل للخدمات الماليّة لجميع أفراد المجتمع، وتؤدّي البطاقات الإلكترونيّة والحسابات المصرفيّة والمحافظ الإلكترونيّة دورا حاسما في تحقيق الشمول الماليّ؛ إذ تسمح البطاقات الإلكترونيّة للأفراد بأجراء عمليّات الدفع والسحب النقديّ بسهوله وأمان سواء أكان ذلك عبر الصرّافات الآليّة أم عبر الإنترنت، ويوفّر وسيلة سهلة للتعامل مع الأموال والتحكم فيها، ويمكن من خلال الحسابات المصرفيّة أن يتمّ استلام الرواتب للأفراد والمدفوعات وتوفير الأموال والوصول إليها، في حين توفّر المحافظ الإلكترونيّة نوعا من الأمان والحماية ووفقا للشكل التالي الذي يوضّح ارتفاع عدد المحافظ الإلكترونيّة بنسبه 67.7 % في عام 2023 مقارنة بعام 2022 كما ارتفع عدد الحسابات المصرفيّة بنسبه 51.1 % ضمن المدة نفسها، وكذلك ارتفع عدد البطاقات الإلكترونيّة بنسبه 21.9 % في عام 2023 مقارنه في عام 2022، وإنّ الارتفاع الحاصل في المؤشّرات المذكورة يعزّز من الشمول الماليّ كما في الشكل الآتي.

شكل 12. نسبة نمو الحسابات المصرفيّة والبطاقات الإلكترونيّة والمحافظ الإلكترونيّة

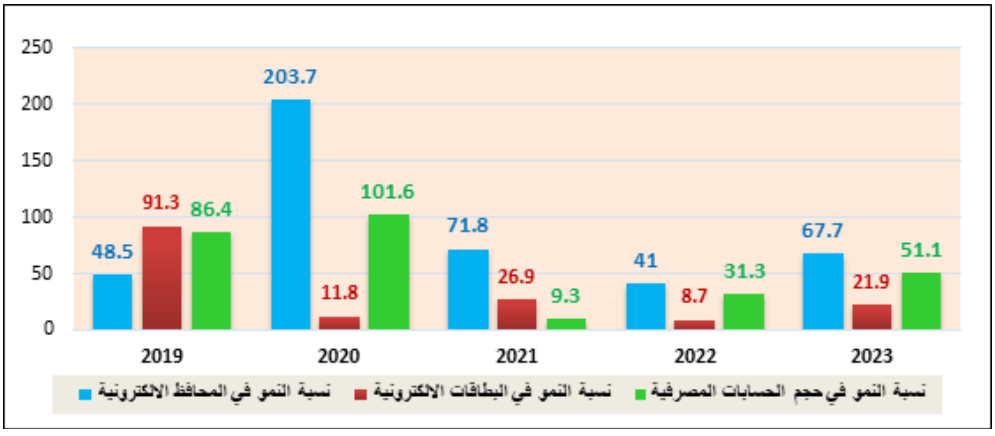

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2023، ص 44.

3. مشروع توطين رواتب موظّفي الدولة:

هذا المشروع يساهم في تعزيز البنية الماليّة للمصارف العاملة في العراق وزيادة دورها في التمويل الخارجيّ؛ إذ يساهم هذا المشروع أو يقدّم فرصا للمصارف المحلّيّة لأجل تقديم خدمات مصرفيّة متنوعة، ويتّضح ارتفاع أعداد موظّفي القطّاع العام الذين تمّ توظيف رواتبهم داخل المصارف إلى 9.3 مليون موظّف ومتقاعد في عام 2023 بعد أن كان 6.6 مليون موظّف في عام 2022، وهذه الزيادة أدّت إلى زيادة في عدد الحسابات المصرفيّة، وكذلك زيادة عدد البطاقات الإلكترونيّة. كما في الشكل 13.

شكل 13. عدد الموظّفين الذين تمّ توطين رواتبهم للمدة 2019– 2023 مليون نسمة

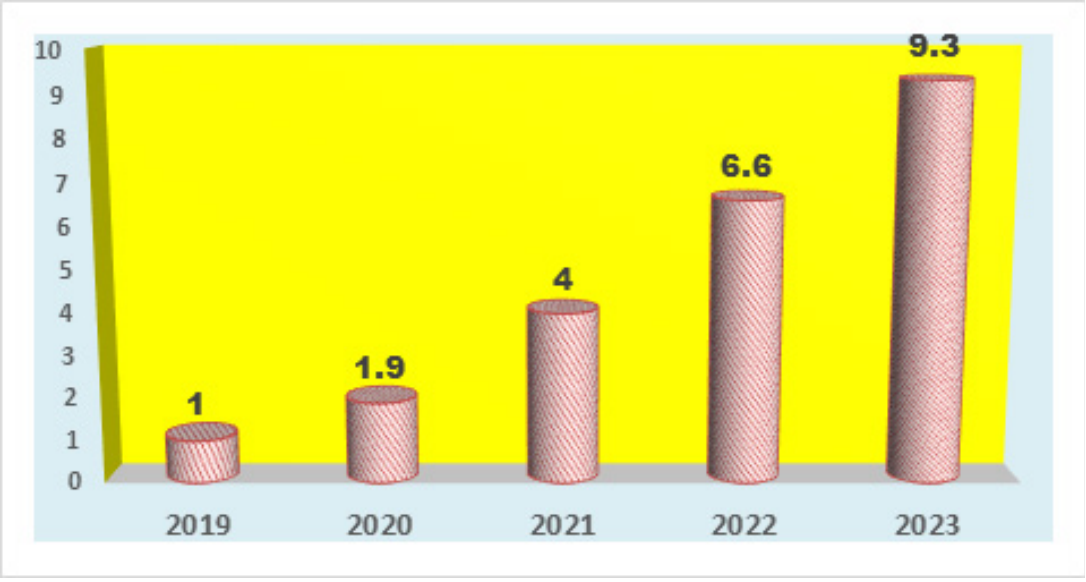

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2023، ص 44.

4. مؤشّر الكثافة والانتشار المصرفيّ:

يُعَدُّ هذا المؤشّر أحد المعايير الهامّة لقياس وتحديد مستوى الشمول الماليّ؛ إذ يعتمد هذا المؤشّر بشكل رئيس على عدد فروع المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العراق التي تسعى لتوفير الخدمات الماليّة للجميع، في عام 2023 شهد القطّاع المصرفيّ انخفاضا في عدد الفروع المصرفيّة؛ إذ بلغ عدد الفروع 843 بالمقارنة مع 876 فرع في عام 2022، وبلغ مؤشّر الكثافة المصرفيّة 38.54,000 نسمة

لكلّ فرع مصرفيّ بالمتوسّط في عام 23 بعد أن كان يغطّي 27,000- 25,000 نسمة لكلّ فرع مصرفيّ عام 2022 بالمقابل حدث انخفاض في مؤشّر الانتشار المصرفيّ؛ إذ بلغ 2.59 % في عام 23 بعد أن كانت 3.67 % في عام 2022، ويعود هذا الانخفاض إلى غلق بعض فروع المصارف الأجنبيّة كما في الجدول الآتي.

جدول 12. الانتشار المصرفيّ والكثافة المصرفيّة في العراق للمدة 2019 – 2023

السنة	عدد السكّان النشطين اقتصاديّا (15–64) الف نسمة	عدد الفروع المصرفيّة	الكثافة المصرفيّة	الانتشار المصرفيّ
2019	22,091	888	24.88	4.02
2020	22,668	891	25.44	3.93
2021	23,255	904	25.72	3.89
2022	23,870	876	27.25	3.67
2023	32,493	843	38.54	2.59

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2023، ص 41.

والشكل 14. يوضّح أنّ العراق يحتل المرتبة الأخيرة بين البلدان العربيّة فيما يتعلّق بمؤشّر عدد الفروع المصرفيّة لكل 100 الف شخص بالغ لعام 2021، وهو ما يعني هناك استبعاد للكثير من الجمهور في الحصول على الخدمات الماليّة، وهذا يتطلّب جهود كبيرة من أجل شمولهم الماليّ المناسب.

شكل 14. عدد الفروع المصرفيّة لكل 100 ألف شخص بالغ لعام 2021

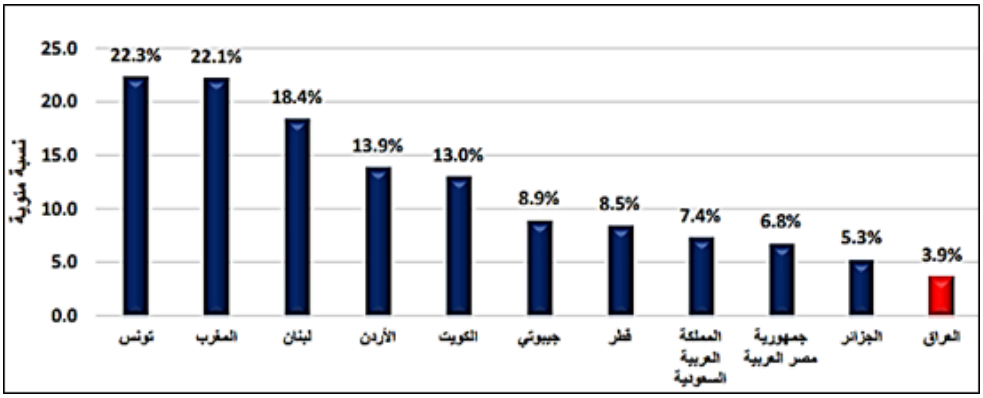

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2022، ص 129.

5. خدمات الدفع الإلكترونيّ نسبة إلى المساحة:

من بين القواعد الهامة لزيادة وتفعيل الشمول الماليّ هي الخدمات المصرفيّة والماليّة الإلكترونيّة التي تعمل على تسهيل وتسريع الوصول والانتشار لتلك الخدمات، ويعمل البنك المركزيّ العراقيّ على توسيع وانتشار هذه الخدمات ويعد من أهدافه الهامه لتحسين أنظمة الدفع الإلكترونيّ وتسهيل المبادلات الإلكترونيّة ؛ إذ يُعد هذا المؤشّر مقياسا لمستوى انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ، عن طريق أجهزة نقاط البيع (Point of Sales) POS، والدفع عبر الهاتف المحمول (Point of Collection) POC، والصرّاف الآليّ (Automated Teller Machine) ATM، ويتّضح من الشكل 15 أنّ هناك تزايدا مضطردا نسبيّا في اعداد كلّ أنواع هذه الأجهزة لكل مساحة 1000 كم ؛ إذ ارتفع عدد أجهزة POS من 5.1 جهاز لكل 1000 كم في عام 2019 إلى 52.6 في عام 2023، وأيضا ارتفع عدد POC إلى 40.2 عام 2023 بعد أن كان 26.6 في عام 2019، وكان ارتفاع ATM محدودا من 2.3 إلى 9.2 .

شكل 15. انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ إلى مساحة العراق لكل 1000 كم للمدة 2019 – 2023

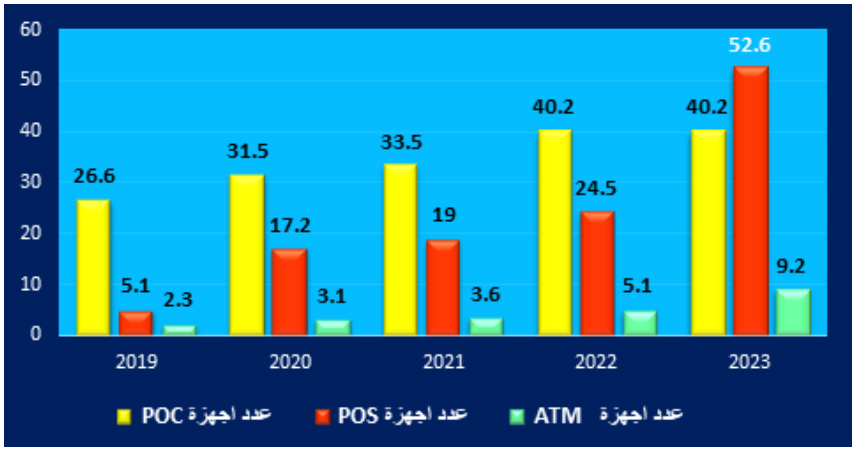

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2024، ص 131.

6. خدمات الدفع الإلكترونيّ نسبة إلى السكّان:

يلاحظ ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع إلى 71 جهاز لكل 100,000 نسمة أكبر من 15 في عام 2023 بعد أن كان 10.1 جهاز في عام 2019، كما ارتفع عدد أجهزة الصرّاف الآليّ ATM في عام 2023 إلى 12.4 لكل 100,000 بالغ بعد أن كان 4.6 في عام 2019، وازداد عدد أجهزة POC إلى 73.8 بعد أن كان 52.9 للسنوات نفسها، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في عدد أجهزه الدفع المذكورة فإنّها ما تزال ضعيفة الانتشار قياسا بعدد 100,000 بالغ، وهو قد يشكل تحدي يتطلّب مواجهته أمام توسّع الشمول الماليّ.

شكل 16. انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ إلى عدد سكّان العراق لكل 100 ألف بالغ (+15 سنة)

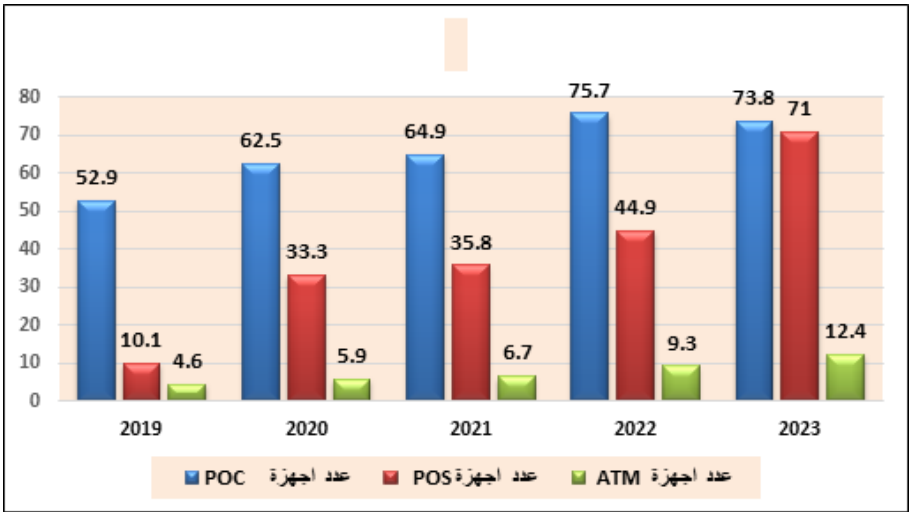

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2024، ص 131.

7. انتشار خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة Mobile:

يسهم هذا المؤشّر هاما للشمول الماليّ في توفير وصول سهل وفعّال للفئات المستهدفة، وقد تكون خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة من بين الخدمات الواسعة الانتشار لسهولة استخدامها وتوفّرها واتساع انتشارها، ويوضّح هذا المؤشّر مدى انتشار واستخدام تقنيات الدفع التي تعتمد على الهواتف المحمولة (الموبايل) وتشمل هذه التقنيات تطبيقات الدفع الرقميّ والمحافظ الإلكترونيّة التي تسمح للأفراد بأجراء المعاملات الماليّة وإرسال واستقبال الأموال عبر هواتفهم، ويتّضح من خلال الشكل 17 هيمنة نسبة المبالغ المحوّلة من خدمة (زين كاش) Zain Cash إلى إجمالي التحويلات خلال المدة 2019 -2023 إذ بلغت ادنى نسبة لها 67.4 % عام 2020، و98.9 % عام 2023، مع تواضع الأهمّيّة النسبية لخدمة (آسيا حوالة) Asia Hawala و(محفظة ناس) Wallet Nass.

شكل 17. نسبة المبالغ المحوّلة من شركات الدفع عبر الهاتف

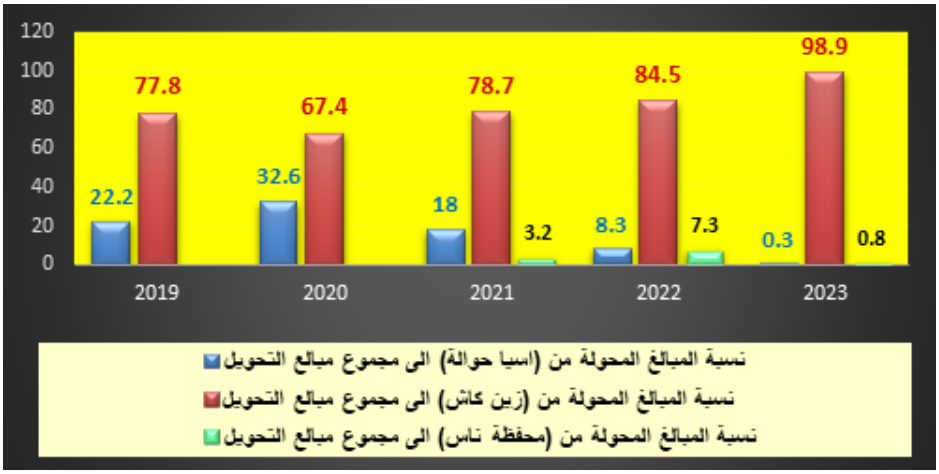

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2024، ص 131.

8. مؤشّر العمق الماليّ:

من المؤشّرات التي يسترشد بها في الشمول الماليّ هو مدى تطوّر عمليّات الإيداع والاقراض لدى الجهاز المصرفيّ والماليّ التي تعني اتساع عدد المستفيدين المشمولين بالحصول على الائتمان عن طريق زيادة حجم الودائع.

ا- **الائتمان والودائع:** يعتمد الشمول الماليّ على العديد من العوامل من بينها الإيداعات والائتمان، وقد ارتفع رصيد إجمالي الودائع إلى 131 ترليون دينار في عام 2023 كانت حصة القطّاع الخاصّة منها 55.5 ترليون دينار للعام نفسه، بعد أن كان الرصيد 129 ترليون دينار في عام 2022، وأيضا ارتفع إجمالي الائتمان إلى 69 ترليون بعد أن كان 60.5 ترليون دينار عام 2022، وارتفعت حصة القطّاع الخاصّ من الائتمان إلى 40 ترليون بعد أن كانت 35 ترليون للسنوات نفسها.

شكل 18. الودائع والائتمان (تريليون دينار عراقي) 2022–2023

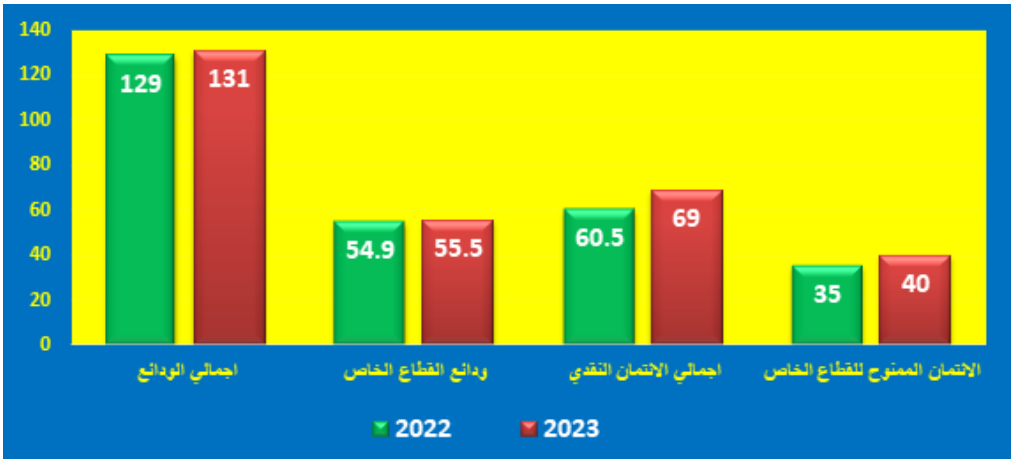

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2024، ص 133.

ب– نسبة الائتمان والودائع للقطّاع الخاصّ كنسبة من الناتج المحلّيّ الإجمالي GDP

يقيس هذا المؤشّر مدى توفّر الخدمات المصرفيّة ودورها في دعم النمو الاقتصاديّ وتمويل الأعمال والمشاريع، ويعتمد العمق الماليّ على مؤشّرين، الأوّل هو نسبة الائتمان إلى القطّاع الخاصّ كنسبة من الناتج المحلّيّ الإجمالي وان ارتفاع نسبة هذا المؤشّر يشير إلى زيادة تمويل القطّاع الخاصّ، والثاني هو نسبة ودائع قطّاع الخاصّ كنسبة من الناتج المحلّيّ الإجمالي، الذي يوضّح حجم ودائع القطّاع الخاصّ في القطّاع المصرفيّ، وكلما ارتفعت النسبة والتي تعطي دلالة على زيادة عمق القطّاع المصرفيّ في دعم النشاطات الاقتصاديّة وتمويل الأعمال.

الشكل 19 يوضح أنّ الائتمان المقدّم للقطّاع الخاصّ كنسبة من GDP قد ارتفع من 7.6 % في عام 2019 إلى 12 % في عام 2023 وكذلك في عام 2020 وهو أعلى مستوى وصلت اليه، ويعزى هذا الارتفاع إلى ازدياد الائتمان المقدّم للقطّاع الخاصّ بنسبه 12.9 %، وسجل رصيد الائتمان مبلغ 40 ترليون دينار في عام 2023 بعد أن كان 35 ترليون دينار عام 2022 مع انخفاض في الناتج المحلّيّ بنسبه 20.6 % للمدة نفسها متأثرا بانخفاض أسعار النفط، ولكن الاتجاه العام هو التذبذب والانخفاض مقارنة مع المعايير الدَوليّة. كما شهدت نسبة ودائع القطّاع الخاصّ إلى GDP

ارتفاع خلال عام 2023 لتسجل نسبة 17 % بعد أن كانت 13.2 % خلال عام 2022 نتيجة إلى ارتفاع الودائع لتبلغ 56 ترليون دينار بعد أن كانت 55 ترليون دينار، كما في الشكل 19.

شكل 19. نسبة كلّ من الائتمان والودائع للقطّاع الخاصّ إلى الناتج المحلّيّ الإجمالي GDP للمدة 2019 – 2023

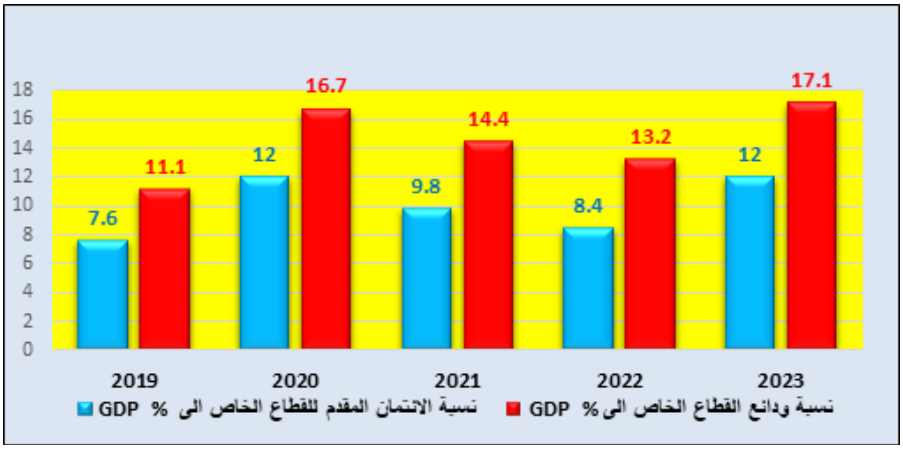

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2024، ص 134.

9. المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ في العراق

تمّ اعتماد المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ في العراق لقياس مدى وصول واستخدام الخدمات الماليّة ويتألف المؤشّر من مؤشّرين رئيسيين، هما الوصول والاستخدام حيث يهدف هذا المؤشّر إلى قياس التقدّم في مستوى الشمول الماليّ ويعكس درجه النجاح في تعزيز الشمول الماليّ وزيادة ثقة الأفراد في التعامل مع القطّاع الماليّ الرسميّ، ويتّضح من الشكل 20 زيادة قيمة المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ إلى 48.5 عام 2023، بعد أن كان 20.8 في عام 2017 وهذه الزيادة تعكس التطوّر النسبي لسياسات البنك المركزيّ العراقيّ في تشجيع الشمول الماليّ.

شكل 20. المؤشّر التجميعيّ للشمول الماليّ في العراق للمدة 2017 – 2023

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزيّ العراقيّ، تقرير الاستقرار الماليّ 2022– 2023، ص 134.

10. ترتيب العراق في بعض مؤشّرات الشمول الماليّ:

وكما ذكرنا سابقا، وعلى الرغم من الجهود التي تمّ بذلها في تطوير عمليّة الشمول الماليّ فإنّ وضع العراق يحتاج إلى المزيد من العمل في هذا الاتجاه، ويحتل العراق المرتبة قبل الأخيرة في عدد من مؤشّرات الشمول الماليّ التي تتعلّق في الفئات أكبر من 15 سنة، ضمن حساب في مؤسّسة ماليّة رسميّة، ومدّخر في مؤسّسة ماليّة، ومقترض من مؤسّسة ماليّة. كما في الجدول التالي.

جدول 13. ترتيب العراق ضمن البلدان العربيّة ضمن مؤشّرات الشمول الماليّ

الدولة	حساب في مؤسّسة ماليّة رسميّة (% من سن 15 سنة فأكثر)	مدّخر في مؤسّسة ماليّة (% من سن 15 عامًا فأكثر)	مقترض من مؤسّسة ماليّة (% من سن 15 عامًا فأكثر)
الأمارات	1	2	3
البحرين	2	1	1
الكويت	3	3	4
السعودية	4	5	6
الجزائر	5	6	13
لبنان	6	4	2
تونس	7	8	7
الاردن	8	12	5
فلسطين	9	10	10
موريتانيا	10	7	8
السودان	11	9	11
مصر	12	11	9
العراق	13	13	12
اليمن	14	14	14

المصدر: صندوق النقد العربيّ، كيفيّة احتساب مؤشّر مركّب للشمول الماليّ والتعرف على محدّداته، ابو ظبي، 2017، ص17.

التوصيات والمقترحات

على الرغم من قيام السياسة النقديّة في العراق بإيلاء موضوع الشمول الماليّ أهمّيّة كبيرة عن طريق الاستراتيجيّات والسياسات والمبادرات والإجراءات العديدة، مثل تأسيس قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ وفي المصارف العاملة، وإصدار تراخيص للبنوك الجديدة ومؤسّسات التمويل الأصغر وتشجيع المنافسة وتوسيع نطاق الخدمات الماليّة وتطوير اللوائح والتعليمات وخلق بيئة تنظيميّة مؤاتيه للمؤسّسات الماليّة للعمل والابتكار والإشراف على القطّاع المصرفيّ والتأكيد على استقرار وسلامة النظام المصرفيّ وتعزيز الثقافة الماليّة والتعاون مع أصحاب المصلحة لتعزيز الثقافة الماليّة بين السكّان، وذلك لانعكاس مخرجات ونتائج عمليّة الشمول الماليّ على فاعليّة السياسة النقديّة بتأثيراتها الإيجابيّة والسلبيّة؛ فإنّ هناك عوامل من شأنها إعاقة عمليّة الشمول الماليّ أو تأخيرها، وتتطلّب سياسات اقتصاديّة كلّيّة شاملة، وهذه العوامل تتمثّل في الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ ومعدلات النمو الاقتصاديّ، فضلا على العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة والتعليميّة والمؤسّسية والتكنولوجيّة، ومستويات الدخول الفرديّة، وانتشار الاقتصاد غير الرسميّ، جميعها تشكل عناصر أساسيّة في تعزيز أو فقدان الثقة في النظام الماليّ، ومن بين المقترحات التي يوصى بها:

1. دعم قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ وفي المصارف، وتعزيز قدراته في تحقيق أهدافه وأهداف البنك المركزيّ العراقيّ عن طريق توفير الكادر والبنية التحتيّة المناسبة.
2. تعزيز ودعم السياسات والتنظيمات الداعمة للشمول الماليّ، مثل القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المستهلكين وتعزّز ثقة الأفراد والشركات في النظام الماليّ ومؤسّساته. ودعم تأسيس صندوق ثروة سيادي يدعم المشروعات الصغيرة ويوفّر وسائل الشمول الماليّ.
3. على البنك المركزيّ العراقيّ أن يعمل على تطوير البنية التحتيّة لمؤسّسات الشمول الماليّ وتوفير منتجات وخدمات ماليّة مناسبة تلبّي احتياجات الأفراد والشركات وتسهّل الوصول والاستخدام، مثل الحسابات المصرفيّة، والتحويلات الماليّة، والقروض، والتأمين، وغيرها؛ لأنّه، عن طريق سياسته النقديّة، يشرف ويراقب القطّاع النقديّ والمصرفيّ وارتباط أهدافه بالشمول الماليّ.
4. يتطلّب من البنك المركزيّ العراقيّ والمصارف العاملة في العراق بأنواعها التجاريّة والمتخصّصة والإسلاميّة والمؤسّسات الماليّة الوسيطة غير المصرفيّة كافّة، مواجهة انخفاض الكثافة المصرفيّة والانتشار المصرفيّ التي تُعَدُّ منخفضة مقارنة مع البلدان الأخرى.

5. تبني واعتماد برامج للتوعية الماليّة للمجتمع والأفراد بأهمّيّة الشمول الماليّ وكيفيّة الاستفادة من الخدمات الماليّة المتاحة، عن طريق المؤسّسات الإعلامية والأكاديميّة والمصرفيّة كافّة.
6. دعم وتعزيز ومنح الأولويّة إلى الجمهور في المناطق الريفيّة والنائية التي يصعب عليها الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات الماليّة التي تقدّمها المؤسّسات المصرفيّة والماليّة في المدن والمناطق الحضرية، وذلك عن طريق توسيع شبكة الفروع المصرفيّة وأجهزة الصرّاف الآليّ وأجهزة نقاط البيع.
7. الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة لتقديم خدمات ماليّة ميسورة التكلفة وسهلة الوصول إليها، مثل الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول.
8. تكثيف جهود الشراكة والتعاون بين القطّاعين العام والخاصّ بالعمل مع المؤسّسات الماليّة والمجتمع المدنيّ والحكومة لتنسيق الجهود وتعزيز الشمول الماليّ. عن طريق التشاور والتنسيق مع مقدّمي الخدمات من القطّاع الخاصّ. وخاصّة المشروعات الصغيرة جدّا والصغيرة.
9. تبنيّ نهج استراتيجيّ من خلال وضع استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، وكافّة الجهات ذات العلاقة، تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية وسمات الاقتصاد والمجتمع العراقيّ. تتكوّن عناصر الاستراتيجيّة من المؤسّسات الماليّة الموجهة نحو الشمول والتمويل المدعوم وتطوير المنتجات والخدمات المبتكرة وتطوير تكنولوجيات التوصيل المبتكرة وتطوير أنظمة مبتكرة لتعزيز الوصول إلى الائتمان.
10. الاستفادة من تجارب البلدان في سياسات الشمول الماليّ التي حققت نجاحات متواصلة وساهمت بالوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة وساهمت في تقليل معدلات الفقر. ومن بين هذه البلدان إندونيسيا والفلبين وتايلاند والهند التي تُعَدُّ تجاربها متقدّمة نسبيًا؛ إذ طوّرت استراتيجيّات وطنيّة واسعة النطاق للشمول الماليّ، وركزت على ثلاث مرتكزات: هي التنظيم والإشراف على مؤسّسات التمويل الأصغر وحماية المستهلك والتعليم الماليّ.
11. تفعيل نشاط عمل الجهات والسلطات الرقابيّة كافّة، فضلا عن السلطة النقديّة من أجل حماية المنتجين والمستهلكين للخدمات الماليّة من أجل دعم الشمول الماليّ، وأيضا دعم الإفصاح والشفافيّة ومراقبة ومواجهة الفساد الماليّ.
12. يتطلّب من الجهات التنظيميّة والرقابيّة والبنك المركزيّ العراقيّ إعطاء أهمّيّة كبيرة لعمليّة توافر وإتاحة البيانات والمعلومات للاستفادة منها في التعرّف على المستبعدين والمشمولين بالخدمات الماليّة، من أجل إيجاد مؤشّرات قابلة لقياس الشمول الماليّ بشكل سليم.

13. تعزيز دور الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة في العراق بوصفها عاملا هامّا لزيادة إمكانيّة الوصول في تعزيز الشمول الماليّ وتلبية احتياجات القطّاعات المحرومة من السكّان في المجتمعات الريفيّة والنساء، وتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلاميّة.
14. تقديم الحوافز والدعم الضريبيّ للمصارف ومشغلي شبكات الهاتف المحمول الذين يقدّمون الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول من أجل تشجيعهم على الاستثمار في هذا القطّاع.
15. المتابعة والتقييم المستمر من قبل قسم الشمول الماليّ في البنك المركزيّ العراقيّ لمؤشّرات الشمول الماليّ، مثل الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة وملكيّة الحسابات وكثافة الفروع وأجهزة تقديم الخدمات الماليّة المتعددة وشبكات الوكلاء وجودة الخدمات الماليّة وغيرها، من أجل رصد نقاط القوّة والضعف.
16. تعزيز الاستفادة من نافذة بيع العملة الأجنبيّة لدى البنك المركزيّ العراقيّ للحفاظ على سعر صرف مستقر، ومعدل تضخم منخفض؛ إذ تساهم العملة المستقرة على تقليل حالة عدم اليقين بالنسبة للشركات والأفراد؛ ممّا يشجّعهم على التعامل مع الخدمات الماليّة الرسميّة، وهو أمر بالغ الأهميّة لتحقيق الشمول الماليّ.
17. دعم برامج شبكات الأمان الاجتماعيّ؛ إذ يمكن للتحويلات الحكوميّة من خلال برامج مثل معاشات التقاعد وإعانات البطالة والإعانات أن تؤثّر بشكل كبير على الشمول الماليّ من خلال زيادة عدد الأشخاصّ الذين لديهم حسابات مصرفيّة وتشجيع استخدام الخدمات الماليّة الرسميّة.

المصادر:

- البنك الدَوليّ، الشمول الماليّ يمثّل عاملا رئيسيا في الحدّ من الفقر وتعزيز الرخاء، 29 آذار 2022. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
- البنك المركزيّ العراقيّ، الاستراتيجيّة الوطنيّة للإقراض المصرفيّ في العراق 2024 -2029.
- البنك المركزيّ العراقيّ، التقرير السنويّ للخطّة الاستراتيجيّة لعام 2020.
- البنك المركزيّ العراقيّ، الخطّة الاستراتيجيّة 2016- 2020.
- البنك المركزيّ العراقيّ، الخطّة الاستراتيجيّة الثانية (2021-2023).
- البنك المركزيّ العراقيّ، الموقع الرسميّ، https://cbi.iq
- البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنويّ، 2017. https://:cbi.iq/file/uploads/static/iq-154166627075334-pdf.
- البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار الماليّ 2023.
- حنان الطيب، الشمول الماليّ، الدائرة الاقتصاديّة، صندوق النقد العربيّ، الأمارات، ابو ظبي، 2020.
- سهير محمود معتوق واخرون، تأثير تقدير الشمول الماليّ على السياسة النقديّة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجاريّة، المجلد 35، العدد 1، 2021.
- شيماء عادل محمّد المهدي، تقيم واقع الشمول الماليّ في مصر باستخدام مؤشّر مركب أبعاد الشمول الماليّ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الأكاديميّة الحديثة لعلوم الحاسب وتكنولوجيا الإدارة، 2023.
- صندوق النقد العربيّ، كيفيّة احتساب مؤشّر مرّكب للشمول الماليّ والتعرف على محدّداته، ابو ظبي، 2017.
- منظّمة العمل الدَوليّة، استراتيجيّة منظّمة العمل الدَوليّة للشمول الماليّ في العراق 2020 – 2023

- Antonia Grohmann and Lukas Menkhoff, The Relationship between Financial Literacy and Financial Inclusion, German Institute for Economic Research, Discussion Papers, 2020, Berlin.

- Asli D. Kunt and Leora Klapper, Measuring Financial Inclusion, The Global Findex Database, Policy Research Working Paper 6025, the World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team April 2012
- Asli Demirguç-Kunt Leora Klapper : The Global Findex Database 2021 Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19, 2022 International Bank for Reconstruction and Development, World Bank, www.worldbank.org
- Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr, Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact t Assessment, ASIAN DEVELOPMENT BANK, adb economics working paper series, NO. 539 March 2018.

- FindDev gateway, financial Inclusion. https://www.findevgateway.org/financial-inclusion

- Franklin Allen and others; The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts, The World Bank, Development Research Group, W.P.6290, Dec. 2012.

- Harkanwal S. Sharma, Trends in SAARC: Achievements, Challenges and Future Prospects, international Journal of Novel Research and Development (www.ijnrd.org), Volume 9, Issue 5 May 2024.
- Ibrahim Ch. Oumarou and M. Celestin; Determinants of Financial Inclusion in West African Economic and Monetary Union (WAEMU) Countries, Scientific Research Publishing Inc., 2021. https://www.scirp.org/journal/tel

- IMF, West African Economic and Monetary Union (WAEMU), https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/WAEMU-362#sort=%40imfdate%20descending

- Jeleta Kebede and others, financial inclusion, and monetary policy effectiveness in a monetary union: Heterogenous panel approach, Economics of Transition and Institutional Change, John Wiley & Sons, vol. 32(3), July 2023. p.779-805.

- Lenka, S. Kumar and Bairwa, A. Kumar, Does financial inclusion affect monetary policy in SAARC countries? Cogent Economics & Finance Provided in Cooperation, (2016) Cogent, Vol. 4, Issu. 1.

- Ozili, Peterson; Impact of monetary policy on financial inclusion in emerging markets, Munich Personal RePEc Archive, 19 June 2023, online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/117804/ MPRA Paper No. 1178.

- Phạm Hoang and Huqng, The effect of financial inclusion and financial technology on monetary policy effectiveness: the case of Vietnam, S9(04) – 2021.

- Powering the Digital Economy: Opportunities and Risks of Artificial Intelligence in Finance, IMF, 2021, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/087/2021/024/087.2021.issue-024-en.xml?cid=lk-com-elib-popular

- Simon Blake, Financial exclusion A guide for donors and funders, Short changed, New Philanthropy Capital, 3 Downstream 1 London Bridge London SE1 9BG. July 2008.
- South Indian Bank, Objective of Financial Inclusion, An overview Definition, https://www.southindianbank.co.

- World Bank Data, https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion
- World Bank, The Little Data Book on Financial Inclusion, 2022. www.worldbank.org

السياسة الماليّة للشمول الماليّ

د. مهند منير السلمان/ كلّيّة الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل

مقدّمة:

تُعَدُّ الخدمات الماليّة ذات أهمّيّة قصوى ومتعدّدة التأثير داخل الاقتصاد وخارجه، ومرتبطة بجميع القطّاعات الاقتصاديّة، وتسعى اقتصادات الدول إلى تطوير هذا القطّاع، وإيلاء الأهمّيّة له؛ للعديد من الأسباب التي تأتي في مقدّمتها على تعزيز النمو بشكل كبير وبفاعليّة عالية، ومن هذا المنطلق لجأت جميع الدول بدون استثناء إلى تقديم الخدمات الماليّة التي تعدّدت وتنوّعت، وحفزت جميع الأفراد ليكونوا جزءا من هذا النظام، وهو ما اصطلح عليه اسم الشمول الماليّ.

العلاقة بين السياسات الماليّة والشمول الماليّ هي مجال تركيز بالغ الأهمّيّة في السياسة الاقتصاديّة الحديثة، وهي تتضمّن فهم كيفيّة تأثير سياسات الحكومة واللوائح على قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات الماليّة واستخدامها. باعتبار أنّ السياسة الماليّة تبنى على مجموعة من الاستراتيجيّات واللوائح التي تضعها الحكومات والسلطات الماليّة لإدارة الأنشطة الاقتصاديّة، ومن ذلك السياسات الماليّة (الضرائب، والإنفاق الحكوميّ) والسياسات النقديّة (أسعار الفائدة ومعروض النقود). وعادة ما تهدف السياسات الماليّة إلى استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو وضمان نظام ماليّ مستقر؛ لأنّ الهدف النهائي للشمول الماليّ هو ضمان حصول جميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ، على المنتجات والخدمات الماليّة المفيدة وبأسعار معقولة، مثل حسابات التوفير والائتمان والتأمين وفرص الاستثمار، والشمول الماليّ أمر بالغ الأهمّيّة للتنمية الاقتصاديّة؛ لأنّه يساعد في الحدّ من الفقر وتعزيز النمو الاقتصاديّ وتعزيز الاستقرار الماليّ. وفي الغالب، تؤثّر الاطر التنظيميّة للسياسات الماليّة على قدرة الشمول الماليّ، فالأنظمة والتعليمات التي تعزّز المنافسة والابتكار داخل القطّاع الماليّ يمكن أن تزيد من توافر الخدمات الماليّة وبأسعار معقولة، وبالتالي تعزيز الشمول الماليّ.

ويمكن لسياسات الإنفاق الحكوميّ والضرائب أن تؤثّر على الشمول الماليّ من خلال توجيه الموارد نحو البرامج التي تدعم الوصول إلى التمويل. على سبيل المثال، يمكن للإعانات المستهدفة أو الاستثمارات العامّة في الجانب الماليّ والبنية التحتيّة أن تساعد السكّان المحرومين من الخدمات على الوصول إلى الخدمات الماليّة. كما يمكن أن تساهم التكنولوجيا الماليّة في دعم التكنولوجيا الماليّة، عبر تبنّي سياسات تشجّع على تطوير وتبنّي التكنولوجيا الماليّة (Fintech) التي تعمل على تحسين الشمول الماليّ.

على سبيل المثال، يمكن للسياسات التي تدعم الخدمات المصرفيّة الرقميّة وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول وغيرها من الحلول الماليّة المبتكرة أن تصل إلى السكّان الذين قد تتجاهلهم البنوك التقليديّة. كما تضمن السياسات الماليّة التي تتضمّن قوانين قويّة لحماية المستهلك أن تكون الخدمات الماليّة عادلة ويمكن الوصول إليها. إذ يساعد حماية المستهلكين من الاحتيال وضمان الممارسات الشفّافة في بناء الثقة في المؤسّسات الماليّة؛ ممّا يسهّل على الناس التعامل مع النظام الماليّ. كما يمكن للحكومات من استخدام السياسة الماليّة لتحفيز المؤسّسات الماليّة على خدمة المناطق أو المجموعات السكّانية المحرومة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدّي تقديم الإعفاءات الضريبيّة أو الإعانات للبنوك التي تقدّم خدمات للمجتمعات ذات الدخل المنخفض إلى تعزيز الشمول الماليّ على نطاق أوسع.

أوّلا: مفهوم الشمول الماليّ:

إنّ الشمول الماليّ مصطلح يدلّ على العمل على شمول جميع أفراد المجتمع في النظام الماليّ، بغض النظر عن دخلهم أو مدّخراتهم، بما في ذلك الفئات الضعيفة اقتصاديّاً التي تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات الماليّة التقليديّة بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفيّ، أو لعدم توفّر القدرة لديهم على فتح حساب مصرفيّ، وقد أشار البنك الدَوليّ إلى الشمول الماليّ على أنّه توفير الفرص وتكافؤها للوصول إلى الخدمات الماليّة، وتم الاعتماد على استراتيجيّة الشمول الماليّ لتحجيم الاستبعاد الماليّ Financial Exclusion الذي اظهر ارتباطا مباشرا بالفقر وفقا للتقارير التي أصدرها البنك الدَوليّ، كما أنّ الإصلاحات الماليّة التي حصلت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في معظم الاقتصادات لم تحقق النتائج المرجوّة من تحسين العمق الماليّ واستخدام الخدمات الماليّة الرسميّة مثل القروض والادّخار وخدمات الدفع وغيرها من الخدمات ذات الصلة، وبقيت درجة الحصول على الخدمات الماليّة الرسميّة واستخدامها متدنيّة جدّا[1]، فتم الاعتماد على استراتيجيّات وآليّات لتحقيق الشمول الماليّ، ومنها فتح الحسابات المصرفيّة وتوجيه مدّخراتهم وأموالهم اليها، والتعامل مع مشترياتهم ومدفوعاتهم مع الأفراد والمؤسّسات عبر هذه الحسابات، وتقليص التعامل بالنقود، وهو بحدِّ ذاته هدف للنظام الماليّ ومن قبله النظام الاقتصاديّ، فتساهم الخدمات الماليّة في تمكين الأفراد من إدارة مواردهم الماليّة من خلال نقل مدّخراتهم وما يستلموه من دخل أو مستحقات ماليّة إلى الأفراد والمؤسّسات التي تعمل على الاستفادة منها في المشاريع والاستثمارات التي يمكن من خلالها تحقيق الأرباح وإنشاء أعمال تعمل على القضاء على الفقر، وتخفيض البطالة، وتعزيز الاستقرار الماليّ، وتوفير فرص اقتصاديّة جديدة، وتحقيق النمو، وتعزيز الرفاهية. ان الشمول الماليّ مصطلح متعدد الأبعاد؛ إذ إنّ الشمول يرتبط بالسهولة في الوصول إلى الخدمات الماليّة التي يجب أن تتوفّر في اقتصاد دولة وهذا الوصول يجب أن يشمل جميع الأفراد بدون استثناء، فضلا عن توفّر بنية تحتيّة ترتبط بالخدمات

1-Arun, T., & Kamath, R. (2015). Financial inclusion: Policies and practices. IIMB Management Review, 27(4), p.2

الماليّة، وتعزيز التكنولوجيا الماليّة، وتطوير السياسات التي تدعم الوصول الشامل للخدمات الماليّة[1]

وإنّ العديد من المجتمعات الفقيرة والمنخفضة الدخل تعاني من الافتقار إلى البنية التحتيّة الماليّة والخدمات الماليّة على وجه التحديد، ويمكن أن يؤدّي نقص المعلومات المناسبة إلى الإضرار بالمجتمعات ذات الدخل المنخفض وتعريضها لمخاطر ماليّة. على سبيل المثال، تستهدف قروض يوم الدفع الأشخاصّ ذوي الدخل المنخفض الذين ليسوا على دراية كافية بأسعار الفائدة أو الفائدة المركبة. وقد يصبح هؤلاء الأشخاصّ محاصرين ومدينيّن للمؤسّسات المفترسة (Predator Institutions).

يزداد عدد الأدبيّات التي تبحث في أهمّيّة الشمول الماليّ ووجوب تطبيقه بشكل شامل بسبب ارتباطه بالجوانب الاقتصاديّة للمجتمع، وعلى الرغم من أنّ تحقيق هذه الأهداف لها أهمّيّة كبيرة، فإنّ الأهداف الثانوية (التي يمكن أن نطلق عليها أهدافا اجتماعيّة) لا تقلّ أهمّيّة، ومنها مراقبة القطّاعات الخفية التي تتضمّن التجارة غير المشروعة كالمخدرات والاتجار بالبشر والمنتجات والخدمات الممنوعة، وكذلك التحويلات التي تنطوي على تمويل الإرهاب وغسيل الأموال وكل ما يعمل على الاضرار بالاقتصاد والمجتمع والحد من القنوات غير الرسميّة للتعامل، فيقع الفرد أحيانا بسبب ضعف المعرفة الماليّة، أو نقص القدرة الماليّة، في قروض مفترسة (وهي القروض التي يقدمها شخص أو مؤسّسة بأسعار فائدة مرتفعة للغاية أو غير قانونيّة، ولديه شروط صارمة للتسديد، ويعمل بشكل عام خارج القانون، وغالبا ما يستخدم التهديد بالعنف أو غيره من الإجراءات غير القانونيّة واستخدام العنف والابتزاز عند السعي لفرض الوفاء بالديون، وترتبط معظم هذه القروض عموما بالجريمة المنظّمة وبالمنظّمات الإجرامية، فوجود الحسابات المصرفيّة للأفراد والمؤسّسات يجعل من الممكن إضفاء الصفة القانونيّة والرسميّة للتعامل، وتوثيق هذه التعاملات الماليّة وفرض العقوبات على من يتعامل خارج هذا النطاق، ويضفي جانب من الأمان والثقة بالنظام الماليّ.

ثانيا: الشمول الماليّ الرقميّ

ينطوي الشمول الماليّ الرقميّ على استخدام الوسائل الرقميّة الموفرة للتكاليف للوصول إلى الفئات السكّانية المستبعدة ماليّا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليّا من خلال مجموعة من الخدمات الماليّة الرسميّة التي تناسب احتياجاتهم، والتي يتمّ تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدّمي الخدمات، ويقصد بالشمول الماليّ الرقميّ تقديم الخدمات الماليّة من خلال الأجهزة الإلكترونيّة المتوفّرة لدى الأفراد كالهواتف المحمولة والحواسيب؛ إذ يتمّ توفير هذه الخدمات الماليّة من خلال تطبيقات مدعومة بجانب أمني يعمل على الحفاظ على معلومات المستخدمين ويوفّر تعاملا ماليّا ذا موثوقيّة عالية.

1- نجيم، بن منصور، 2022، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-، مجلّة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 28، المجلد 18، ص 261.

فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة لها القدرة على تحقيق منافع كبيرة من خلال التعامل في مجال النقود الإلكترونيّة، وخدمات التكنولوجيا الماليّة، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت. ويمكن أيضا أن يؤدّي الشمول الماليّ الناتج عن الخدمات الماليّة الرقميّة إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصاديّ. وفي معظم الدول، كما أنّ تطوّر خدمات الدفع الرقميّ ينشأ عنها عمليّات إقراض رقميّ، حيث تعمد الشركات إلى تجميع بيانات المستخدمين وتخرج بأساليب جديدة للإنتاج، فضلا عن إنتاج سلع جديدة تلبي حاجات المستهلكين بشكل أفضل. ومن عام 2015 إلى 2017، تضاعفت قيمة الإقراض المباشر من السوق الإلكترونيّة، وهو الذي يوصل المقرضين بالمقترضين مباشرةً باستخدام منصّات رقميّة. وعلى الرغم من أنه ما يزال مركزا حتى الآن في دول مثل الصين، والمملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة، فإنّه يبدو في ازدياد عبر أنحاء العالم الأخرى، كما هو الحال في كينيا والهند[1]

ويقاس الشمول الماليّ بعدد من المؤشّرات من ضمنها عدد الحسابات المصرفيّة لكل 1000 شخص بالغ، كما يتمّ قياسها بمؤشّرات الوصول الي الخدمات الماليّة وهي إجمالي عدد الفروع، البنوك القريبة، الكثافة المصرفيّة، إجمالي عدد العاملين، عدد ماكينات الصرف الآلي[2]، وكذلك بعض الدراسات اوردت المتغيرّات العامّة للقياس العام للشمول الماليّ والمتمثّلة في[3]:

- عدد حسابات الودائع لكل 1000 فرد.
- عدد حسابات الائتمان لكل 1000 فرد.
- عدد السكّان لكل مصرف.
- عدد أجهزة الصرّاف الآليّ لكل مليون فرد، فضلا عن أكثر من 80 مؤشّر أوردها التقرير السنويّ للبنك الدَوليّ للشمول الماليّ[4] ، ومثل هذه المؤشّرات تستخدم بصورة فرديّة أو لتقديم معلومات جزئية حول شمولية النظام الماليّ للاقتصاد.

1- Allmen, U. V., Khera, P., Ogawa, S., & Sahay, R. (2020). Digital financial inclusion in the times of COVID-19. IMF Blog.

2- عبد العزيز، احمد سيد طوخي، صبح، محمود عبدالهادي. (2202). تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية راس المال (بحث تطبيقي على القطاع المصرفي المصري). المجلة العلمية للبحوث التجاريّة (جامعة المنوفية). ص 773

3- Anand, S., & Chhikara, K. S. (2013). A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth. Management and Labour Studies, 38(1-2), 103-133. p. 112

4- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank Publications.

ثالثا: أبعاد الشمول الماليّ

يشمل الشمول الماليّ العديد من الأبعاد المترابطة التي تُشكل مفهومًا شاملًا لوصول الأفراد إلى الخدمات الماليّة، ونذكر من أهمّ هذه الأبعاد:

1. **الوصول:** من أهمّ شروط تحقيق الشمول الماليّ والعنصر الأساسيّ فيها هو سهولة الوصول إلى الخدمات الماليّة التي بدونها تفتقد لعنصر الشمولية؛ إذ يجب أن يكون للمصارف أكبر عدد من المستخدمين ليتضمّن اتاحة تقديم الخدمات بشكل أوسع والذي يمكن حسابه كنسبة عدد الحسابات المصرفيّة إلى عدد السكّان[1] ، وإتاحة الوصول يتضمّن التالي:

- **الحسابات الماليّة:** ويقصد به قدرة الأفراد على فتح واستخدام حسابات ماليّة رسميّة، مثل حسابات التوفير والحسابات الجارية.

- **الخدمات الماليّة:** وهي إمكانيّة الحصول على مختلف الخدمات الماليّة، مثل القروض والتحويلات الماليّة والتأمين.

- **منافذ الخدمات:** سهولة الوصول إلى منافذ الخدمات الماليّة، وبالتالي يجب توفير منافذ عديدة تعمل على تقديم الخدمات الماليّة وفتح الحسابات، مثل الفروع المصرفيّة وآلات الصرّاف الآليّ وأجهزة نقاط البيع.

2. **الاستخدام:** يضم الاستخدام عدة عناصر بما يحتويه من طبيعة وحجم واتجاه هذا النشاط وأيضا بما يؤدّي إلى تقليل هذا الاستخدام، وكالتالي:

- **النشاط الماليّ:** فيقترن النشاط الماليّ بمستوى استخدام الأفراد للخدمات الماليّة المختلفة فكلما انطوى استخدام الأفراد على نشاط ماليّ متزايد ازداد الشمول الماليّ ليضم جميع الأنشطة الاقتصاديّة.

- **التعاملات الماليّة:** للتنوع في التعامل الماليّ الذي يقوم به الأفراد دور كبير في زيادة الشمول الماليّ، والتعاملات الماليّة أشكال عديدة مثل المدفوعات المتعلقة بالبيع والشراء والتسديد، والتحويلات، والادّخار، والتامين.

1- Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion (No. 215). Working paper. P. 3

- **إدارة المخاطر**: يساهم استخدام النشاط الماليّ في زيادة قدرة الأفراد على إدارة مخاطرهم الماليّة واتخاذ قرارات ماليّة سليمة، وهذا الأمر يتمّ من خلال الممارسة المستمرة في استخدام التعاملات الماليّة وارتفاع الوعي في معرفة المخاطر الناجمة عن وكيفيّة تجنبها أو تحقيق اقصى استفادة.

3. **جودة الخدمات:**

- **تكلفة الخدمات**: معقولية تكاليف الخدمات الماليّة المقدّمة للمستخدمين.
- **جودة الخدمات**: مستوى جودة الخدمات الماليّة المقدّمة من حيث الكفاءة والفعاليّة والموثوقية.
- **سهولة الاستخدام**: سهولة استخدام الخدمات الماليّة وفهمها من قبل مختلف فئات المجتمع.

4. **تمكين الأفراد:**

- **المعرفة الماليّة**: مستوى الوعي والمعرفة الماليّة لدى الأفراد.
- **المهارات الماليّة**: قدرة الأفراد على إدارة أموالهم واتخاذ قرارات ماليّة سليمة.
- **الثقة بالنظام الماليّ**: ثقة الأفراد بالنظام الماليّ ومؤسّساته.

5. **تأثير الشمول الماليّ:**

- **النمو الاقتصاديّ**: مساهمة الشمول الماليّ في تحقيق النمو الاقتصاديّ من خلال زيادة الاستثمارات والمدّخرات.
- **الحد من الفقر**: دور الشمول الماليّ في خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- **التمكين الاقتصاديّ**: تمكين الأفراد من المشاركة في الاقتصاد وتحقيق استقلالهم الماليّ.
- **الاندماج الاجتماعيّ**: تعزيز الاندماج الاجتماعيّ من خلال توفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى الخدمات الماليّة.

شكل 21. أبعاد الشمول الماليّ

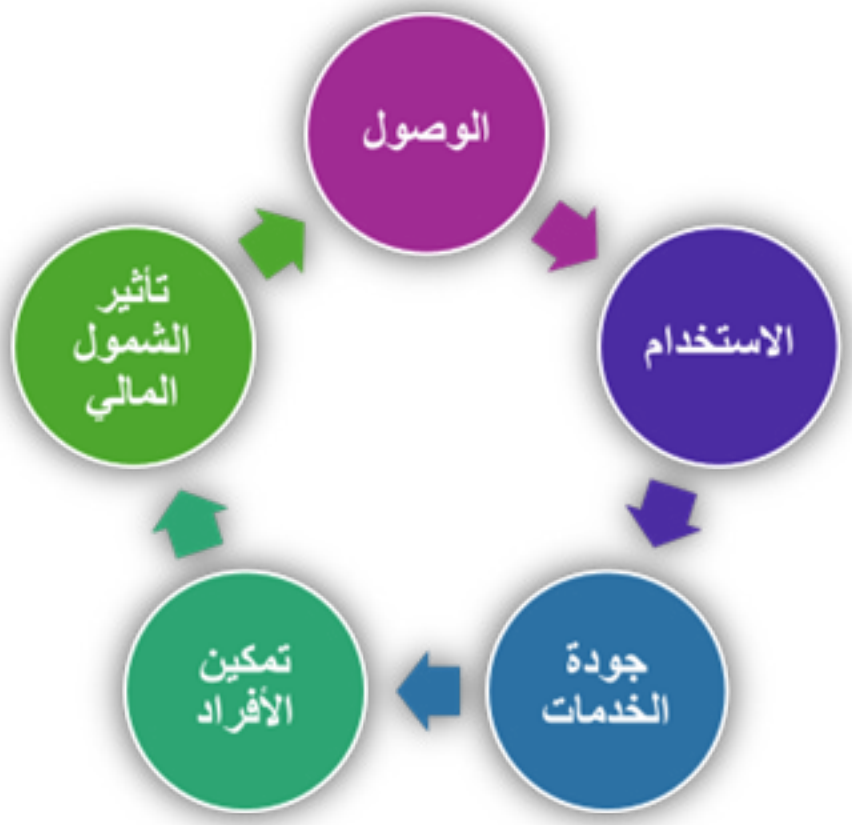

المصدر: من إعداد الباحث

رابعا»: الشمول الماليّ والتنمية المستدامة

إنّ الاهتمام بالشمول الماليّ بدأ يتزايد في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، فلجأت المنظّمات الدَولية والحكومات في التركيز على تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة للجميع كجزء من أهداف التنمية المستدامة التي أولت للشمول الماليّ أهمّيّة كبيرة في أنّه عامل مهم لتحقيق العديد من أهدافها، وهي:

1. **الهدف 1**: القضاء على الفقر في جميع أشكاله في كلّ مكان: يشمل ذلك تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة للفقراء والفئات الهشة اقتصادياً، وتوفير وسائل لتحقيق الأمن الاقتصاديّ والحماية من الفقر.
2. **الهدف 2**: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة: يمكن للشمول الماليّ أن يدعم الصغار في الزراعة من خلال توفير القروض والخدمات الماليّة لتحسين الإنتاج والمحافظة على الأمن الغذائي.
3. **الهدف 5**: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة، يمكن تمكين النساء من المشاركة بشكل أكبر في النشاطات الاقتصاديّة واتخاذ القرارات الماليّة المستقلة.
4. **الهدف 8**: تعزيز النمو الاقتصاديّ المستدام والشامل والذي يعزّز الإنتاجية ويحقق الاستثمارات: يمكن للشمول الماليّ أن يدعم إنشاء الأعمال الصغيرة والمتوسّطة وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد المحلّيّ.
5. **الهدف 10**: تقليل التفاوت في الدخل داخل الدول وبينها: من خلال توفير الوصول إلى الخدمات الماليّة للجميع، يمكن الحدّ من التفاوتات الاقتصاديّة وتعزيز التضامن الاجتماعيّ.
6. **الهدف 16**: بناء مؤسّسات فعالة وشاملة ومسؤولة على جميع المستويات: يمكن للشمول الماليّ أن يدعم التنمية المؤسّسية من خلال تعزيز النظم الماليّة المتناسقة والمستدامة والتي تعمل لصالح الجميع.

وبشكل عام، يؤدّي الشمول الماليّ دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة وتمكين الأفراد اقتصادياً؛ ممّا يسهم في خلق مجتمعات أكثر استدامة ومتانة اقتصادياً واجتماعياً.

خامسا: متطلّبات تحقيق الشمول الماليّ:

يُعَدُّ تحقيق الشمول الماليّ هدفًا هامًّا تسعى إليه العديد من الدول والمؤسّسات الدَوليّة، وهذا الهدف يتطلّب تحديد التوسّع الأفقيّ والعموديّ في مجال الخدمات الماليّة، فعلى المستوى الأفقيّ يجب تحقيق المتطلّبات التالية:

1. المتطلّبات الأساسيّة:

- **البنية التحتيّة الماليّة:** تُعَدُّ البنية التحتيّة الماليّة جوهر النظام الماليّ، وهي شرط مسبق لعمله، تتكوّن البنية التحتيّة الماليّة من أنظمة تقنية يتمّ من خلالها إجراء المدفوعات

ومعالجة المعاملات باستخدام الأدوات الماليّة، كما تتيح البنية التحتيّة الماليّة للأسر والشركات والسلطات الخاصّة إجراء المدفوعات واستلامها بأمان وكفاءة[1]، وبالتالي القدرة على الاعتماد على المدفوعات التي تمر بأقل تكلفة ممكنة، كما أنّه يجعل من الممكن دفع وتسليم الأسهم وسندات الدين والأدوات الماليّة الأخرى المتداولة في الأسواق الماليّة، تشتمل البنية التحتيّة الماليّة المحدّدة على نطاق واسع على اعتبارات النظام الماليّ للبلد، ويشمل جميع المؤسّسات والمعلومات والتكنولوجيات والقواعد والمعايير التي تمكن من الوساطة الماليّة، ويشكّل ضعف البنية التحتيّة الماليّة في العديد من الدول النامية عائقاكبيرا أمام المؤسّسات الماليّة لتوسيع نطاق خدماتها الماليّة الائتمان والادّخار وخدمات الدفع للقطّاعات المحرومة من السكّان والاقتصاد[2]، وتتشارك العديد من البنوك والمؤسّسات الماليّة الأخرى في أنظمة البنية التحتيّة الماليّة، وفي كثير من الحالات تتشارك هذه الأنظمة أيضا في التنظيم، إنّ هذا الترابط يعني أنّ هناك العديد من الروابط بين الأنظمة في البنية التحتيّة للأسواق الماليّة والبنوك والأسواق الماليّة. إنّ المشاكل التي تنشأ في البنية التحتيّة الماليّة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة وسلبيّة على النظام الماليّ، وبالتالي فمن المهم من أجل العمل على استقرار النظام الماليّ أن تعمل البنية التحتيّة بطريقة آمنة وفعالة، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال توفير شبكة واسعة من الفروع المصرفيّة ومنافذ الخدمات الماليّة، خاصّة في المناطق الريفيّة والمهمّشة.

- **الوصول إلى الحسابات الماليّة:** تسهيل فتح الحسابات المصرفيّة وتوفير حسابات ماليّة تناسب مختلف الفئات، ومن ذلك ذوي الدخل المنخفض.

- **المعرفة الماليّة:** نشر الوعي والمعرفة الماليّة بين أفراد المجتمع، وتمكينهم من مهارات إدارة الأموال واتخاذ القرارات الماليّة السليمة، وتوجيه حملات توعية للمواطنين حول أهمّيّة الشمول الماليّ وكيفيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة. يقود القطّاع العام التوعية والتعليم للبالغين لتلقي خدمات ماليّة مجانيّة مثل التعليم وإعداد الضرائب والمساعدة الاجتماعيّة. وبالإمكان الاستعانة بالمنظّمات غير الربحية لتثقيف الأفراد في نشر المعلومات حول أهمّيّة استخدام الخدمات الماليّة. وتشجيع سن قانون يعمل على تعليم التلاميذ ودروس محو الأميّة الماليّة في المدارس.

1 - Kasper Roszbach, 2017, Financial Infrastructure Report, Sveriges Riksbank p.10

2- Miller, M., Mylenko, N., & Sankaranarayanan, S. (2009). Financial infrastructure: building access through transparent and stable financial systems (No. 51757, pp. 1-31). The World Bank. p. 2

- **الأمان:** ضمان أمان المعاملات الماليّة وحماية البيانات الشخصيّة للمستخدمين.

2. المتطلّبات التنظيميّة:

- **الأنظمة والقوانين:** وضع أنظمة وقوانين داعمة للشمول الماليّ، وتشجيع المنافسة بين مقدّمي الخدمات الماليّة.
- **الرقابة والإشراف:** تعزيز الرقابة والإشراف على القطّاع الماليّ لضمان تقديم خدمات ماليّة عادلة وموثوقة.
- **حماية المستهلك:** سنّ قوانين لحماية المستهلك من الممارسات غير العادلة في تقديم الخدمات الماليّة.

3. المتطلّبات التكنولوجيّة:

- **استخدام التكنولوجيا:** الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات ماليّة مبتكرة، مثل الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والإنترنت.
- **البنية التحتيّة الرقميّة:** تطوير البنية التحتيّة الرقميّة لضمان الوصول إلى الخدمات الماليّة الإلكترونيّة بشكلٍ سهل وآمن.
- **الأمان الإلكترونيّ:** تعزيز الأمن الإلكترونيّ لحماية المعاملات الماليّة عبر الإنترنت من المخاطر.

4. المتطلّبات الاجتماعيّة والثقافيّة:

- **التوعية المجتمعيّة:** نشر الوعي بأهمّيّة الشمول الماليّ وفوائده على الأفراد والمجتمع.
- **مكافحة التمييز:** معالجة التمييز في تقديم الخدمات الماليّة، وضمان المساواة في الوصول إلى هذه الخدمات.
- **المشاركة المجتمعيّة:** إشراك مختلف فئات المجتمع في تصميم وتنفيذ برامج الشمول الماليّ.

5. متطلّبات أخرى:

- **التمويل:** توفير التمويل اللازم لدعم مبادرات الشمول الماليّ وبرامجها.

- **التعاون:** تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية بتحقيق الشمول الماليّ، مثل الحكومات والبنوك والمؤسّسات الدَوليّة.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكار في مجال الخدمات الماليّة وتطوير منتجات وخدمات جديدة تناسب احتياجات مختلف الفئات.

سادسا: التجارب الدَوليّة في الشمول الماليّ

إنّ تحقيق الشمول الماليّ مسؤوليّة مشتركة تتطلّب جهودًا متضافرة من مختلف الجهات، ولهذا يتطلّب سياسات للدولة تعمل على تنفيذيها، وهذه السياسات متعلقة بالشمول الماليّ بما تتضمّنه من شموليّة لجميع القطّاعات، من الدول التي اتجهت إلى تحقيق الشمول الماليّ:

1. الهند:

اتخذت الهند سياسات وبرامج شاملة لتعزيز الشمول الماليّ، بما في ذلك إطلاق حملة «Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana» لتوسيع وصول الخدمات الماليّة وتسهيل فتح الحسابات المصرفيّة للمزارعين الصغار وللسكّان الفقراء، الذي أصبح هدفا للحكومة الهندية منذ خمسينات القرن الماضي؛ إذ لجأت الهند إلى تأميم المصارف في حكومة انديرا غاندي ثم عملت على توسيع فروع هذه المصارف ولاسيّما في المناطق الريفيّة مع تقديم التسهيلات المصرفيّة جزئيا إلى الإصلاحات التي تمّ تبنيها استجابة لتوصيات لجنة مور في عام 2013.

ووضعت البنوك آليّات مبتكرة لتعزيز العادات المصرفيّة لسكّان الريف عن طريق توفير الخدمات الماليّة بشفافيّة وبتكلفة معقولة مع إدخال التطوّرات التكنولوجيّة في جودة الخدمات المصرفيّة مثل الصرّاف الآليّ والخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت[1]، وسجلت الهند أعلى الدرجات في مجال واحد فقط، وهو التأمين المتناهي الصغر؛ ممّا يعكس الاهتمام الطويل الأمد بالحاجة إلى توفير غطاء تأميني للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. منذ عام 2002، وجهت اللوائح الهندية شركات التأمين للاهتمام بالطرف الأدنى من السوق، وعلى مر السنين طور التأمين الأصغر الهندي خبرة عميقة لا مثيل لها في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اللوائح توجيهية للغاية، والتي قد يكون لها في هذه المرحلة اللاحقة من تطوير القطّاع تأثير على إبطاء الابتكار.

1- Chakravarty, S. R., & Pal, R. (2013). Financial inclusion in India: An axiomatic approach. Journal of Policy modeling, 35(5), 813-837. p. 13

وكانت أضعف درجة للهند في المجال الأساسيّ للإشراف التحوطيّ بسبب عاملين: أوّلهما استخدام التفويضات الموجهة إلى البنوك لتحقيق أهداف السياسة (بدلا من الاحتفاظ بنطاق التنظيم الاحترازي لضمان الملاءة والسيولة) وثانيهما الأفضليّة التنظيميّة الممنوحة للبنوك التجاريّة؛ ممّا يترك نقاط ضعف بين المؤسّسات الأصغر التي تلبي احتياجات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض. وفي حين أنّه من الصعب تغيير الأوّل سياسيّا، فإنّ الأخير هو موضوع عدد من مقترحات الإصلاح التي هي الآن في طور التنفيذ، مثل ادّخال بنوك الدفع المتخصّصة.

2. كينيا:

كانت كينيا من الدول الرائدة في استخدام التكنولوجيا الماليّة (Fintech)، مع إطلاق خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة مثل M-Pesa، التي ساهمت في زيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة بشكل كبير. حيث انطلقت الأموال عبر الهاتف المحمول لأول مرّة بطريقة كبيرة، أعلى درجة في المدفوعات الإلكترونيّة. قطعت كينيا شوطا طويلا في جيلها الثاني من الإرشادات التنظيميّة بشأن المدفوعات الإلكترونيّة، بناء على جيلها الأوّل الذي تسعى إلى تحسينه. وتشجّع التنظيمات الجديدة وتقديم شكلا جديدا من مشغلي شبكات الهاتف المحمول الافتراضية. يعزّز كلا الإجراءين سوقا أكثر تنافسية لمواجهة المركز المهيمن في السوق لخدمة الأموال عبر الهاتف المحمول MPesa من Safaricom. من ناحية أخرى، سجلت كينيا نتائج سيئة في حماية المستهلك، وخاصّة تنظيم سلوك السوق، اذ ليس لديها تشريعات مخصصة لحماية المستهلك الماليّ أو إشراف متخصص. ومع ذلك، في خطوة إيجابيّة، يعمل المنظمون على إدخال قواعد منهجية للإفصاح عن أسعار الفائدة من شأنها أن تمكن المستهلكين من مقارنة الأسعار بسهولة أكبر عبر المؤسّسات.

3. رواندا:

استخدمت رواندا التكنولوجيا الماليّة لتعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة في المناطق النائية، وأطلقت برامج لتعزيز التثقيف الماليّ وتحسين البنى التحتيّة.

وقد قُطعت خطوات كبيرة نحو الشمول الماليّ؛ إذ حصل 1.2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي 2011 و2017. حتى عام 2017، كان لدى 11 % من البالغين حول العالم حساب مصرفيّ. وتم إطلاق الخدمات الماليّة الرقميّة بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة في أكثر من 80 بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقديّة إلى الخدمات الماليّة الرسميّة باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقميّة الأخرى للحصول على هذه الخدمات.

4. الصين:

تُعَدُّ الصين وافدًا جديدًا نسبيًّا على الشمول الماليّ؛ إذ لم تحدّده بوصفه هدفًا رسميًّا للسياسة إلا في عام 2013، بعد إجراء عدد من الإصلاحات على مدار العقد الماضي لتوسيع ميزات اقتصاد السوق ليشمل السكّان ذوي الدخل المنخفض. وتحقق الصين نتائج جيدة نسبيا في مجال التأمين المتناهي الصغر، على الرغم من تجربتها الجديدة نسبيا في هذا المجال. وبدأت في اختبار لوائح التأمين الأصغر في العديد من المقاطعات في عام 2008، وفي عام 2012 طرحت خطّة لتشمل الدولة بأكملها؛ فيمكن لشركات التأمين الكبيرة المملوكة للدولة في الصين توسيع نشاطها بسرعة استجابة لمثل هذه التوجيهات السياسيّة، على الرغم من وجود العديد من الشركات الخاصّة الأصغر منها التي تقدّم أيضا عروضا لتقديم خدماتها للعديد من الأفراد.

إنّ أحد المجالات التي تسجل فيها الصين أداء متدنيا هو تنظيم قبول الودائع؛ إذ تفرض الصين سقفا منخفضا لأسعار الفائدة على الودائع، وهو ما يثبط الادّخار، وتفتقر إلى التأمين على الودائع، الذي يميل إلى تركيز المدّخرات في المؤسّسات الأكبر والأكثر أمانا. ومن أجل إنشاء سوق أكثر تنافسية، تمّ الإعلان عن خطط لإلغاء الحدّ الأقصى والتأمين على الودائع المركبة؛ ممّا سيشجّع على الادّخار ويجعل من الممكن للمؤسّسات الماليّة الأصغر من المنافسة. ومع تطبيق هذه الإصلاحات فإنّ مؤشّر الودائع يتوقّع أنّه سيزداد[1] ويمثل الانتقال من الوصول إلى استخدام الحسابات الخطوة التالية بالنسبة للدول التي يمتلك فيها 80 % أو أكثر من السكّان حسابات (الصين، وكينيا، والهند، وتايلند). واعتمدت هذه الدول على الإصلاحات، وابتكارات القطّاع الخاصّ، والدفع نحو فتح حسابات منخفضة التكلفة، ومن ذلك المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول والمدفوعات الرقميّة.

ومع ذلك، فإنّ ما يقرب من ثلث البالغين الذي يشكل عددهم 1.7 مليار شخص لم يكونوا قادرين على التعامل مع البنوك في عام 2017، وفقا لأحدث بيانات المؤشّر العالميّ للشمول الماليّ[2] ، وكان نحو نصف الأشخاصّ الذين لا يحصلون على خدمات مصرفيّة من الأسر الفقيرة في المناطق الريفيّة أو خارج القوى العاملة. وبين عامي 2011 و2017، ظلّت الفجوة بين الجنسين في ملكيّة الحسابات عالقة عند 9 نقاط مئوية في الدول النامية؛ ممّا يعوق قدرة النساء على التحكم بفعاليّة في حياتهن الماليّة.

1- Arun, T., & Kamath, R. Op. Cit, p.217

2- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank Publications. P. 4

أما الدول التي لديها ملكيّة عالية لحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول فقد كانت أقلّ تفاوتا بين الجنسين.

5. مصر:

بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول الماليّ بهدف تيسير حصول المواطنين على متطلّباتهم من الخدمات الماليّة دون تحميلهم أيّ أعباء إضافية واستهدفت منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونيّ توفير نحو 25 % من تكلفة طباعة النقود وتداولها، وما يقرب من 50 % من زمن أداء الخدمة وتقليص الإجراءات، واتخذت العديد من الإجراءات لتنفيذ وتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونيّ؛ إذ انضمت مصر للتحالف الدَوليّ للشمول الماليّ (Alliance for Financial Inclusion (AFI عام 2013 الذي أنشئ عام 2008 لنقل تجارب الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال، وللمساعدة في صياغة السياسات واستراتيجيّات وأدوات وآليّات التطبيق، ويمثل التحالف 119 مؤسّسة (وزارات ماليّة وبنوك مركزية) لـ 94 دولة من الدول النامية[1]

وتم توقيع مذكرات تفاهم واتفاقات مع شركات عالميّة لتطوير البنية التحتيّة التكنولوجيّة للمعاملات الماليّة والهادفة إلى تفعيل الاقتصاد الرقميّ متضمنة إنشاء وتشغيل شبكات محلّيّة لبرامج المدفوعات الحكوميّة وللمنظومات الداعمة للبطاقات الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التنظيميّة والبرامج التأهيلية والتدريبيّة لذلك، وكذلك تمكين البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكترونيّ وتوفير ماكينات ATM بها.

وكذلك أقرّ مجلس النواب المصري عام 2018 مشروع قانون «تطوير المعاملات الماليّة غير النقديّة» للحد من المعاملات النقديّة والتوجه نحو استخدام المدفوعات الإلكترونيّة، وإطلاق مبادرات لفتح حسابات مصرفيّة لجميع الأفراد «حساب لكل مواطن» من قبل البنك المركزيّ بدون تحمل أيّ مصروفات أو حدٍّ أدني مع العمل على خفض المصاريف السنويّة. كما تمّ وضع استراتيجيّة الشمول الماليّ للتعاون بين الجهات الماليّة في الدولة، وهي البنك المركزيّ المصري، هيئة الرقابة الماليّة، وزارة الماليّة، البنوك، البريد المصري، البورصة المصرية، وزارة الاستثمار، وزارة التخطيط، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الشباب والرياضة، والجهات المانحة[2]

1 – البكل، احمد سعيد؛ الحداد، ايمان فاروق، 2022، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلّة كلّيّة السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد14، ص 146.

2– المصدر نفسه، ص 146

6. العراق:

واجه الاقتصاد العراقيّ صعوبات كبيرة في العديد من المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة جعلته يتعرض للعديد من الأزمات الاقتصاديّة والتي انعكست بدورها على النشاط الاقتصاديّ للمؤسّسات والأفراد فضلا عن الأداء الاقتصاديّ للدولة على المستوى الدَوليّ، وفي مقدّمة هذه العوامل الحروب والصراعات وكذلك العقوبات الاقتصاديّة؛ ممّا حمل الجهاز المصرفيّ تحدّيات كبيرة للقيام بمهامه وإعادة الثقة بالنظام المصرفيّ لدى الأفراد، وتوفير الأمان لحساباتهم المصرفيّة.

ومن أجل تطوير النظام المصرفيّ والعمل على زيادة الشمول الماليّ عقد المصرف المركزيّ العراقيّ اتفاقية تعاون مع منظّمة العمل الدَوليّة في 2019 لتطوير القطّاع الخاصّ، لابتكار نموذج شمول ماليّ جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم (SMEs) في العراق مع التركيز على الشمول الماليّ وريادة الأعمال وخصوصا للشباب، وقامت منظّمة العمل الدَوليّة وبعد مناقشات ومشاورات مكثفة مع المصرف المركزيّ في العراق والشركة العراقيّة للكفالات المصرفيّة والبنوك الشريكة بإطلاق مبادرتهم المشتركة للشمول الماليّ في آذار من عام 2021 والتي تمّ تطويرها في إطار شراكة فيما بين برنامج آفاق ومبادرة واحد تريليون الممولة من الحكومة العراقيّة، لتعزيز أداء القطّاع الماليّ والدفع باتجاه مشاركته بفعاليّة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم مع محاولة إزاحة العوائق التي تحدّ من قدرة روّاد الأعمال من أجل الوصول إلى توظيف ذاتي لائق [1]

وأطلق البنك المركزيّ العراقيّ خطته الاستراتيجيّة لمرحلة 2016-2020 التي تُعَدُّ انعكاسا لخطّة النمو الوطنيّة. تضم خطّة البنك المركزيّ هدفا استراتيجيّا بشأن تعزيز الاندماج والشمول الماليّ وضمن أعمدتها الأساسيّة موضوع التثقيف الماليّ ودعم قطّاع التمويل الأصغر، بالإضافة إلى التحول الرقميّ في الخدمات الماليّة مع تطوير البنية التحتيّة ذات الصلة؛ إذ هدفت الخطّة إلى العمل ضمن المحاور التالية:

- تحديد الأهداف المستقبلية للشمول الماليّ.
- تحديد نقاط القوّة والضعف.
- حصر التحدّيات التي ستواجه عمليّة التطبيق وآليّات تجاوزها.
- ضمان التنسيق الفعّال بين الأطراف ذات العلاقة في بناء الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ وتوزيع الأدوار والمهام وضمان الالتزام بها.
- تحديد آليّات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز.

1- منظمة العمل الدولية، 2020، استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق 2020 –2023، ص 2.

ومن أجل تحقيق هذه الخطّة لجأ البنك المركزيّ لعدد من الإجراءات تمثّلت بالآتي[1]

1- دعم المشاريع الصغيرة: إذ قدّم البنك في عام 2015 تمويلا للمشاريع الصغيرة بقيمة 1 تريليون دينار عراقي.

2- طوير البنية التحتيّة الماليّة: من خلال إنشاء شبكات إلكترونيّة بين المصارف لزيادة سرعة التحويلات والمدفوعات فيما بينها، وكذلك اجراء عمليّات المقاصة بين الحسابات، وتفعيل برامج الهواتف التي يتمّ من خلالها دفع الفواتير والتسوق، فضلا عن إنشاء شبكات بين وزارات الدولة المختلفة لتقليل الاعتماد على الصكوك واستخدام أوامر الدفع بشكل مباشر والانتقال إلى الأنظمة الإلكترونيّة، هذا الأمر أدّى إلى تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والأمان، والتعاون مع البنك الدَوليّ لتقييم نظام المدفوعات العراقيّ، وكذلك تطبيق مبادئ البنية التحتيّة للأسواق الماليّة PFMIS.

3- تطوير الأسواق الماليّة: وذلك من خلال إنشاء الأسواق الثانوية للتعاملات الماليّة، وكذلك أسواق للسندات الحكوميّة، واضافة وحدات خاصّة للمتاجرة وتسوية الحسابات فيها.

4- فتح الحسابات المصرفيّة: عمل البنك المركزيّ على فتح حسابات مصرفيّة لجميع أفراد المجتمع ولاسيّما الموظّفين، من خلال برنامج توطين الرواتب في المصارف، مع توحيد أرقام الحسابات المصرفيّة في جميع المصارف العاملة في العراق، وبالتالي تحسين مستوى الخدماتالماليّة والمصرفيّة وخدمات المقاصة وتسوية المدفوعات محلّيّا ودَوليّا.

بالإضافة إلى هذه الخطّة قام البنك المركزيّ العراقيّ في 2021 وبالتعاون مع وزارة التعاون الاقتصاديّ والتنمية الفيدرالية الألمانيّة بمشروع الشمول الماليّ لإعادة التشغيل الاقتصاديّ والاندماج في العراق وبدعم من الوكالة الألمانيّة للتعاون الدَوليّ وبتمويل من الاتحاد الأوربي؛ إذ يهدف هذا المشروع إلى تحسين وصول الخدمات الماليّة بشكل مستدام، من خلال سياسة شاملة تركز على العرض والطلب للخدمات الماليّة وتقدّم إطار عمل متطوّر، وتعمل على تعزيز قدرات البنك المركزيّ العراقيّ وتقويتها لتنظيم الخدمات الماليّة ودعمها. هذا المشروع هو جزء من مبادرة الفريق الأوروبيّ Team Europe Initiative (TEL) لمشروع (الافاق الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة والشاملة للعراق للفترة 2021-2026)، وهذا المشروع يعمل مع المؤسّسات التالية[2]:

1- يسر برنيه، رامي عبيد، وحبيب اعطيه. 2019. الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي. ص 80- 82

2- Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2022, Financial

1 – وزارة التخطيط العراقيّة والجهات الحكوميّة الأخرى ذات الصلة.
2 – البنك المركزيّ العراقيّ (CBI).
3 – المصارف المملوكة للدولة والخاصّة.
4 – رابطة المصارف العراقيّة الخاصّة (IPBL).
5 – مقدّمو خدمات الدفع الرقميّ عبر الهاتف المحمول.
6 – مؤسّسات التمويل البالغ الصغر.
7 – شركات التكنولوجيا الماليّة.
8 – المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة.

ويركّز المشروع إلى تحقيق أهدافه من خلال المحاور التالية:

1. **تطوير الخدمات الماليّة الشاملة:** دعم تطوير وتكييف الخدمات الماليّة الشاملة مع الابتكارات في تصميم المنتجات الماليّة (القيمة المضافة، وسهولة الوصول، وتعزيز الثقة)، وأنماط التسويق. بالإضافة إلى تقديم المشورة والتدريب لمقدّمي الخدمات الماليّة بشأن تطوير وتسويق المنتجات الشاملة لصالح الفقراء لتطوير خدمات ماليّة جديدة أو تكييف الخدمات الماليّة الحاليّة.
2. **زيادة مستوى الوعي بشأن الخدمات الماليّة الشاملة:** دعم تطوير وتنفيذ برامج تدريبيّة مصمّمة خصّيصا لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة بشأن محو الأميّة الماليّة والخدمات الماليّة الشاملة وتمويل الطاقات المتجددة.
3. **تحسين ظروف العمل:** تحليل تأثير الأطر التنظيميّة القائمة وتحديد الثغرات، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنظيميّة للبنك المركزيّ العراقيّ والجهات التنظيميّة الأخرى. كما يدعم المشروع جهود الحكومة العراقيّة لتطوير استراتيجيّة وطنيّة شاملة للشمول الماليّ.
4. **تيسير الوصول إلى الخدمات الماليّة للشركات التي تقودها النساء:** تحسين الظروف المؤسّسية للشركات التي تقودها النساء للوصول إلى الخدمات الماليّة من خلال تقديم المشورة للبنك المركزيّ العراقيّ بشأن التغييرات التنظيميّة وتطوير المبادرات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تطوير وتنفيذ أنشطة زيادة الوعي للشركات التي تقودها النساء حول الوصول إلى الخدمات الماليّة الجديدة واستخدامها.

Inclusion for Economic Restart and Integration in Iraq, p. 2

سابعا: طرق وأساليب تنفيذ الشمول الماليّ

يمثّل اعتماد المدفوعات عبر المؤسّسات الماليّة الخطوة الأولى لتحقيق الشمول الماليّ التي عادة ما يكون هناك حصول على الدخل بشكل دفعات محدّدة (على سبيل المثال، تلقي الرواتب)، ومن المرجح أن يستخدم العميل المنتج على الأقلّ لتلبية هذه الحاجة. قد يكون استخدام المدفوعات أيضا بمثابة قناة للمستهلكين للحصول على منتجات ماليّة أخرى. يمكن أن توفّر معاملات الدفع الإلكترونيّة رؤى مفيدة حول المستهلكين (مثل الجدارة الائتمانية) وتمكن مقدّمي الخدمات من تقديم منتجات أخرى. وتنطوي جميع المنتجات الأخرى على المدفوعات واستخدام آليّات دفع إلكترونيّة فعالة لتحسين الاقتصاد لكل من المستهلكين ومقدّمي الخدمات. ويدعم هذا المفهوم وجود علاقة أعلى بين استخدام منتجات ماليّة كالمدفوعات (مقابل اعتمادها) واعتماد الإقراض والمدّخرات في الاستثمارات طويلة الأجل ومنتجات التأمين بين الدول.

بوصفها خطوة أولى نحو الشمول الماليّ تكون المدفوعات مثل خدمات مثل Alipay وPayPal و Pesa-M منتجات مدفوعات خالصة قبل أن تتحوّل إلى منصّات منتجات ماليّة أوسع، وبعيدا عن المدفوعات، يعتمد مسار الدولة على عوامل محلّيّة، على سبيل المثال، أنّ المدّخرات أي الاستثمارات طويلة الأجل تتبع المدفوعات ثم يتمّ الإقراض. يوضّح هذا التحليل أن الشمول الماليّ يحدث في خطوات مع المدفوعات عند نقطة الانتقال المثلى. وهذا يؤكّد أن الشمول الماليّ يتطوّر على طول التسلسل الهرمي للاحتياجات الماليّة للمستهلكين مع كون المدفوعات هي الخطوة الأولى (الشكل 22).

شكل 22. مسار للشمول الماليّ الكلي

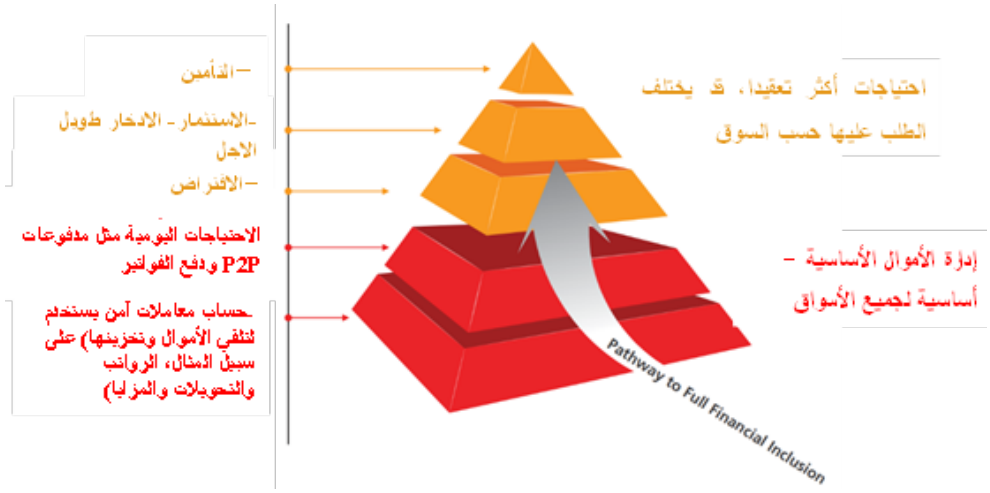

Source: Jain et al, A progress approach to Financial Inclusion, 2017. p.7

تبيّن دراسة (Thankom Arun 2015)[1] كيف يكون هذا التقدّم للشمول الماليّ في العالم الحقيقي، ويبيّن في 30 دولة، ويظهر أنّ الدول تتبّع أربع مراحل من التقدم. وبالنظر إلى أنّ المدفوعات هي نقطة الدخول المثلى للشمول الماليّ، فإنّ هذه المراحل الأربع تتميز في المقام الأوّل بمستوى اعتماد المدفوعات كما يلي:

المرحلة الأولى: تمثّل هذه المرحلة بداية التقدّم في جميع الدول، ويكون اعتماد المدفوعات أقلّ من 50 %، وعادة ما يكون اعتماد المنتجات الأخرى منخفضا جدا (أقل من 25 %). وبحسب المدّخرات التي لديها من خلال تركيزها على مؤسّسات التمويل الأصغر.

المرحلة الثانية: الانتقال، في هذه المرحلة، يبدأ اعتماد المدفوعات بأكثر من 50 % من التعامل. وفي العديد من الدول، يبدأ اعتماد منتج واحد أو أكثر أيضا في اكتساب الزخم واللحاق بركب اعتماد المدفوعات (على سبيل المثال، المدّخرات/الاستثمارات طويلة الأجل في الصين، والائتمان في إيطاليا).

1- Arun, T., & Kamath, op cit, p. 273

المرحلة الثالثة: المدفوعات الجاهزة، في هذه المرحلة، يصل اعتماد المدفوعات إلى عتبة حرجة من التبني الجماعي (أكبر من 75 %). ومن المتوقّع أن تكون الدول جاهزة من منظور المدفوعات (مثل البنية التحتيّة) لتمكين المستويات المتقدّمة من بعض المنتجات الأخرى. هنا تختلف المستويات المتقدّمة حسب المنتج وتستند إلى المستويات الحالية للاعتماد في 30 دولة، التي تكون محدّدة على أنها أكثر من 60 % للإقراض، وأكثر من 70 % للمدّخرات «الاستثمارات طويلة الأجل» وأكثر من 45 % للتأمين. وهذا يدل على السلوك المتوقّع، مع وصول الإقراض إلى مستويات متقدّمة واقتراب الاستثمارات والتأمين منه.

المرحلة الرابعة: الأكثر تقدما، في هذه المرحلة، يكون اعتماد المدفوعات في كلّ مكان، ومن المتوقّع أن يكون اعتماد جميع المنتجات الأخرى عند مستويات متقدّمة. في هذه المرحلة يمكن تمثيلها بأداء ألمانيا وبلجيكا والسويد، وفي هذا المستوى المتوقّع وبنسبة قريبة منهم تنضم اليابان وسنغافورة. بينما في المستويات المتقدّمة تكون المملكة المتّحدة في الإقراض والمدّخرات «الاستثمارات طويلة الأجل» لكنّها متخلفة قليلا في التأمين. قد تكون العوامل الخاصّة بالسوق هي التي تدفع هذا السلوك[1]

ثامنا: إطار السياسة الماليّة للشمول الماليّ في العراق

تشكّل التحدّيات الاقتصاديّة والبنية التحتيّة الضعيفة عقباتٍ كبيرةً أمام تحقيق الشمول الماليّ الشامل في العراق، وتعمل الحكومة والمؤسّسات الماليّة من خلال تعزيز هذا المفهوم على تحسينها والوصول إلى خدمات الماليّة تشمل جميع الأفراد وذات جودة ماليّة ملائمة.

ومن ضمن العوائق التي تقف أمام الشمول الماليّ في العراق البنى التحتيّة الضعيفة للخدمات الماليّة في المناطق الريفيّة، ونسبة عالية من السكّان غير المصرفيّين، وضعف التنظيم القانونيّ والتنظيميّ للقطّاع الماليّ، ولتعزيز الشمول الماليّ، تستخدم الحكومة والمؤسّسات الخاصّة وسائل متنوعة مثل التكنولوجيا الماليّة (FinTech)، والبنوك الرقميّة، والشراكات مع المؤسّسات الدَوليّة لتقديم خدمات ماليّة بأسعار معقولة وفعالة.

1- Jain, A., Zubenko, O., & Carotenuto, G. (2014). A Progressive Approach to Financial, Global Insights, Mastercard, 17, p. 7-8

إنّ تطبيق الشمول الماليّ في العراق يركّز في البداية على تحسين وصول الأفراد إلى الحسابات المصرفيّة، وتعزيز التثقيف الماليّ، وتطوير البنى التحتيّة التكنولوجيّة. وكذلك من خلال تعزيز الوعي الماليّ وتقديم الخدمات الماليّة الأساسيّة للفئات المهمّشة، يمكن أن يؤدّي الشمول الماليّ دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العراق، وتحقيق الاستقرار الماليّ للأفراد والمجتمع بشكل عام.

إنّ تطوير البنية التحتيّة الماليّة للعراق يجب أن يتمّ عبر تطوير وإنشاء شبكة من المؤسّسات التي تعمل على تسهيل وصول الفئات المنخفضة الدخل، وهذا الأمر يتمثّل بفتح منافذ تقديم الخدمات الماليّة بشكل واسع، وتشكّل التحدّيات الاقتصاديّة والبنية التحتيّة الضعيفة عقباتٍ كبيرةً أمام تحقيق الشمول الماليّ الشامل. الحكومة والمؤسّسات الماليّة تعمل على تعزيز هذا المفهوم من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الماليّة وتوفير منتجات ماليّة ملائمة.

إن وضع سياسة ماليّة للشمول الماليّ في العراق سيتطلّب تنفيذ مجموعة من السياسات الماليّة والتدابير التي تتماشى مع الوضع الاقتصاديّ والتحدّيات الخاصّة التي تواجه الاقتصاد العراقيّ، بما في ذلك التفاوتات الإقليمية، وعدم الاستقرار الاقتصاديّ، والبنية التحتيّة المحدودة، من الضروريّ اتباع سياسة مصممة خصيصا يمكن تكييفها للاقتصاد العراقيّ، وفيما يلي بعض السياسات الماليّة المناسبة التي يمكن أن تساعد العراق في تعزيز الشمول الماليّ.

أولا: تدابير السياسة العامّة

1. الإعانات والمنح:

أ. دعم توسيع الفروع: تقديم إعانات للبنوك ومؤسّسات التمويل الأصغر التي تفتح فروعا أو تنشئ نقاط خدمة في المناطق المحرومة من الخدمات، وخاصّة المناطق الريفيّة والمتأثرة بالصراع. وتوفير الحوافز والدعم للمؤسّسات الماليّة الصغيرة

ب. منح التمويل الرقميّ: من خلال تشجيع البنوك الرقميّة والتكنولوجيا الماليّة (Fin-Tech) ودعم الابتكار في القطّاع الماليّ لتقديم خدمات مصرفيّة رقميّة. ويشمل ذلك تطوير حلول الدفع عبر الهاتف المحمول، ونشر المنصّات والتقنيات الماليّة الرقميّة، والخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى أدوات الدفع الرقميّة، لاسيّما في المناطق ذات الوصول المحدود للخدمات الماليّة. وتقديم منح لشركات التكنولوجيا والشركات الناشئة التي تطوّر حلولا ماليّة رقميّة، مثل تطبيقات الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول لزيادة إمكانيّة الوصول.

2. الحوافز الضريبيّة

أ. حوافز للمنتجات الماليّة الشاملة: تنفيذ إعفاءات ضريبية للمؤسّسات الماليّة التي تقدّم منتجات مصرفيّة منخفضة الرسوم أو بدون رسوم مصممة تقدّم حسابات منخفضة التكلفة أو بدون رسوم ومنتجات ماليّة تستهدف الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمحرومين.

ب. المزايا الضريبيّة لبرامج محو الأميّة الماليّة: تقديم خصومات ضريبية للمنظّمات والمؤسّسات التي تجري ورش عمل وحملات تثقيفيّة لمحو الأميّة الماليّة.

ت. خفض تكلفة الخدمات الماليّة: العمل على تقليل الرسوم البنكية والتكاليف المرتبطة بالمعاملات الماليّة؛ ممّا يجعل الخدمات الماليّة أكثر جذباً للأفراد والشركات الصغيرة.

3. الإنفاق الحكوميّ المباشر

أ. الاستثمار في البنية التحتيّة الماليّة: ومن ذلك توسيع شبكات الخدمات المصرفيّة، والاستثمار في البنية التحتيّة التقنية وتطوير أنظمة الدفع الرقميّة، وتحسين الاتّصال بالإنترنت، ودعم إنشاء وتوسيع الفروع المصرفيّة، التي تدعم النظام الماليّ، وضمان الأمان السيبراني، وتشجيع المؤسّسات الماليّة على تقديم خدماتها في مناطق لا تتوفّر فيها خدمات ماليّة، فبإمكان

الحكومة تقديم إعانات للمؤسّسات الماليّة التي تقدّم خدمات للسكّان المحرومين أو ذوي الدخل المنخفض، أو تقديم حوافز ماليّة لتشجيعهم على فتح فروع أو تقديم خدمات في تلك المناطق.

ب. **تعزيز التعليم الماليّ**: إطلاق برامج توعية وتدريب للأفراد حول كيفيّة إدارة أموالهم، وكيفيّة استخدام الخدمات الماليّة. وتمويل البرامج الوطنيّة والمحلّيّة التي تركز على تحسين محو الأميّة الماليّة، بما يشمل ذلك تطوير المناهج التعليميّة في المدارس وتوفير ورش عمل ودورات تدريبيّة مجتمعيّة وحملات التوعية العامّة.

ت. **تشجيع الشمول الماليّ للنساء والفئات المهمّشة**: إطلاق برامج خاصّة لدعم النساء والفئات المهمّشة من خلال توفير خدمات ماليّة مخصصة لهم، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الماليّة.

4. **التحويلات النقديّة المشروطة**

أ. **التحويلات المرتبطة بالحساب**: تنفيذ برامج التحويلات النقديّة المشروطة حيث يتلقى المستفيدون المدفوعات مباشرة في الحسابات المصرفيّة. وهذا يمكن أن يشجّع على ملكيّة الحسابات والاستخدام المنتظم للخدمات المصرفيّة.

5. **دعم مؤسّسات التمويل الأصغر**

أ. **دعم التمويل الأصغر**: توفير التمويل والضمانات لمؤسّسات التمويل الأصغر التي تقدّم قروضا صغيرة وخدمات ماليّة لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفيّة التقليديّة. ويمكن أن يشمل الدعم قروضا منخفضة الفائدة أو تمويلا مباشرا المؤسّسات الماليّة الصغيرة والمتوسّطة التي يمكن أن تلبّي احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة.

ب. **بناء القدرات**: تقديم التدريب والدعم الماليّ والتقني لهذه المؤسّسات لتسريع نموها وزيادة قدرتها على تقديم خدمات ماليّة لتعزيز قدرتها على خدمة المجتمعات المحرومة بشكل فعال.

6. **عقد الشراكات المحلّيّة والعالميّة:**

أ. **الشراكات المحلّيّة:** إقامة شراكات بين الحكومة والقطّاع الخاصّ لتطوير وتنفيذ المشاريع التي تعزّز الشمول الماليّ، مثل الحلول المصرفيّة الرقميّة وبرامج التعليم الماليّ والتكامل بين المؤسّسات التعليميّة والمؤسّسات الماليّة الخاصّة والعامّة.

ب. **التعاون مع المنظّمات الدَوليّة:** العمل مع المنظّمات الدَوليّة مثل البنك الدَوليّ وصندوق النقد الدَوليّ للحصول على الدعم الفنّيّ والماليّ والخبرات اللازمة لتعزيز الشمول الماليّ في العراق.

7. **الجانب التنظيميّ والسياسيّ للشمول الماليّ**

أ. **تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا الماليّة:** خلق بيئة تنظيميّة تدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا الماليّة من خلال توفير الحوافز وتقليل الحواجز أمام الشركات التي تطوّر منتجات وخدمات ماليّة شاملة.

ب. **تبسيط اللوائح:** تبسيط المتطلّبات التنظيميّة للمؤسّسات الماليّة وشركات التكنولوجيا الماليّة لتسهيل تقديم الخدمات في المناطق المحرومة.

ت. **تحسين تنظيم القطّاع الماليّ:** تعزيز الإطار التنظيميّ للقطّاع الماليّ لضمان حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الشفافيّة، ويشمل ذلك تحسين قوانين تنظيم البنوك وشركات التأمين، ومراقبة الامتثال للمعايير الماليّة.

8. **الرصد والتقييم**

أ. **تقييم الأثر:** تنفيذ نظام لرصد وتقييم أثر تدابير السياسة الماليّة على الشمول الماليّ، من خلال جمع البيانات حول ملكيّة الحساب واستخدام الخدمة والنتائج الاقتصاديّة للسكّان ذوي الدخل المنخفض.

ب. **آلية التغذية الراجعة:** إنشاء آليّات للتغذية الراجعة من المؤسّسات الماليّة والمستخدمين من أجل التحسين المستمر لفعاليّة تدابير السياسة الماليّة.

ثانيا: استراتيجيّة التنفيذ

1. **إشراك أصحاب المصلحة:** إشراك أصحاب المصلحة الرئيسين، بما في ذلك البنوك ومؤسّسات التمويل الأصغر، وشركات التكنولوجيا، والمنظّمات المجتمعيّة، ووكالات التنمية الدَوليّة، في تصميم وتنفيذ السياسات.

2. **بناء القدرات:** توفير التدريب والدعم للمؤسّسات الماليّة ومجموعات المجتمع لضمان قدرتها على تنفيذ وإدارة الخدمات الماليّة الشاملة بفعاليّة.

3. **التوعية العامّة:** إطلاق حملات للتوعية بفوائد الشمول الماليّ، والخدمات المتاحة، وبرامج التثقيف الماليّ.

4. **جمع البيانات وتحليلها:** تطوير نظام قوي لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالشمول الماليّ لتتبع التقدّم المحرز وتحديد مجالات التحسين.

5. **مناهج مخصصة:** تخصيص السياسات لمعالجة الاختلافات الإقليمية والقطّاعية داخل العراق، مع مراعاة الاحتياجات والظروف المحدّدة لمختلف المناطق والمجتمعات.

الخاتمة:

يمكن أن تؤدّي السياسات الماليّة دوراً حاسماً في العراق في تطوير أدوات الشمول الماليّ في البلاد، سيتحتم على السلطات الماليّة في العراق تحديد، وتشخيص، واستكشاف الأدوات الفاعلة في التطوير الماليّ، ومن المهم جدا ان يتمّ اعداد خطط لسياسات الشمول الماليّ تتضمن حوكمة كبيرة من الأدوات الماليّة القابلة إلى التطبيق، من بينها سياسات التعامل ودوران النقود والتداول، بمعنى الاعتماد أكثر على الدفع الإلكترونيّ وتطوير أدوات الدفع الإلكترونيّ، والقدرة على الوصول للتمويل من خلال سهولة الوصول إلى المصادر التمويلية، والإعفاءات، والتوجيه، والمنح، ومنح التراخيص، وشروط السداد، وأسعار الفائدة. وإنّ القدرة التقييمية لهذه الأدوات تتوقف على المساعي في تطوير الأدوات التي لها القدرة على القياس المجتمعيّ، بمعنى كيفيّة وحجم التأثير الذي تولده السياسات الماليّة المقترحة في التأثير على القدرة على الوصول إلى التمويل بالنسبة إلى الفئات المجتمعيّة كافّة، ومن بينها، الفئات العمريّة الشابة، النساء، العاطلون عن العمل، حتى أولئك الأفراد الذين يصنّفون من ضمن الفئات العاجزة عن العمل. وبالنتيجة فإنّ ضمان تلك الاعتبارات من خلال تنفيذ هذه السياسات، سيمكن العراق من تعزيز الشمول الماليّ؛ ممّا سيساهم في تحسين الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلاد بشكل عام، ومعالجة عوامل جانب العرض وجانب الطلب للخدمات الماليّة؛ إذ تسعى السياسة إلى تعزيز فرص أكبر للحصول على الخدمات الماليّة، ودعم التنمية الاقتصاديّة، وتحسين الرفاه الماليّ العام للسكّان المحرومين.

المصادر:

1. منظّمة العمل الدَوليّة، 2020، استراتيجيّة منظّمة العمل الدَوليّة للشمول الماليّ في العراق 2020 –2023.
2. البكل، احمد سعيد؛ الحداد، ايمان فاروق، 2022، الشمول الماليّ وانعكاساته على معدل النمو الاقتصاديّ في مصر، مجلّة كلّيّة السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد14
3. عبد العزيز، احمد سيد طوخي، صبح، محمود عبدالهادي. (2022). تأثير الشمول الماليّ على مؤشّرات كفاية راس المال (بحث تطبيقي على القطّاع المصرفيّ المصري). المجلة العلمية للبحوث التجاريّة (جامعة المنوفية).
4. نجيم، بن منصور، 2022، أثر الشمول الماليّ على النمو الاقتصاديّ في دول شمال أفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة –2004، محلة اقتصاديّات شمال أفريقيا ، العدد 28، المجلد 18.
5. يسر برنيه، رامي عبيد، وحبيب اعطيه. 2019. الشمول الماليّ في الدول العربيّة، الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربيّ.

6. Allmen, U. V., Khera, P., Ogawa, S., & Sahay, R. (2020). Digital financial inclusion in the times of COVID-19. IMF Blog.
7. Allmen, Ulric Eriksson von, Purva Khera, and Sumiko Oga. 2020. Digital Financial Inclusion in the Times of COVID-19. IMF Blog.
8. Anand, S., & Chhikara, K. S. (2013). A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth. Management and Labour Studies, 38(1-2), 103-133.
.9 Arun, T., & Kamath, R. (2015). Financial inclusion: Policies and practices. IIMB Management Review, 27(4)
10. Arun, T., & Kamath, R. Op. Cit, p.217
11. Chakravarty, S. R., & Pal, R. (2013). Financial inclusion in India: An axiomatic approach. Journal of Policy modeling, 35(5), 813-837.

12. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank Publications.

13. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank Publications.

14. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2022, Financial Inclusion for Economic Restart and Integration in Iraq.

https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19.

15. Jain, A., Zubenko, O., & Carotenuto, G. (2014). A Progressive Approach to Financial, Global Insights, Mastercard,

61. Kasper Roszbach, 2017, Financial Infrastructure Report, Sveriges Riksbank

17. Miller, M., Mylenko, N., & Sankaranarayanan, S. (2009). Financial infrastructure: building access through transparent and stable financial systems (No. 51757, pp. 1-31). The World Bank.

18. Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion (No. 215). Working paper.

الباب الثالث

البرامج والأدوات والمتطلّبات التكنولوجيّة لتحقيق الشمول الماليّ والعدالة الاجتماعيّة

الفصل الأوّل: دور الشمول الماليّ في دعم ريادة الأعمال النسويّة

أ.د. وفاء جعفر المهداويّ

الفصل الثاني: المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ

سميح جرادات

الفصل الثالث: البرامج والأدوات المساعدة في خلق الوعي المجتمعيّ

أ.د. عدنان فرحان الجورانيّ

دور الشمول الماليّ في دعم مسارات ريادة الأعمال النسويّة

أ.د. وفاء جعفر المهداوي/ كلّيّة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

مقدّمة

يرتبط الشمول الماليّ والنمو الاقتصاديّ بعلاقة طرديّة من خلال تمكين ذوي الدخول المنخفضة من الرجال والنساء ماليّا بإتاحة الخدمات الماليّة والمصرفيّة لأبعد نقطة في البلد, وبالتالي يتمّ تهيئة المناخ الماليّ أمام ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسّطة لاسيّما الفئة المهمّشة غالباً في المنطقة العربيّة، وهم فئة النساء؛ إذ إنّ المرأة العربيّة بشكل عام والعراقيّة بشكل خاصّ ما زال دورها خجولا في المشاركة الاقتصاديّة، ويعزى ذلك لعدة أسباب ومبررات سيتم طرحها في هذا البحث, فعلى الرغم من الاهتمامات المحلّيّة التي قام بها البنك المركزيّ وخطط التنمية, فإنّه لابدّ من وضع منهاج سياساتي من شأنه القيام بتذليل ما يواجه تحقيق هذه الغاية لمواكبة الركب العالميّ نحو تعزيز النمو الاقتصاديّ من خلال رفد سوق العمل برائدات أعمال من ذوي المهن الاختصاصية وهو ما يسعى إليه هذا الفصل، تحقيقاً للتنوع الاقتصاديّ وتقليصاً للفجوة الماليّة بين الجنسين عبر توفير الإمكانيّات والتمويل والتدريب والتوجيه اللازمين لتمكينهن من تحقيق أفكارهن وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

أوّلاً / الشمول الماليّ... التغطية للجميع

لم يكن الاهتمام بمفهوم الشمول الماليّ وليد الصدفة، بل جاء نتيجة للأزمات الماليّة العالميّة في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي, وقد تعمّق هذا الاهتمام بفعل انتشار ظاهرة (الاستبعاد الماليّ) «Financial Exclusion» الأمر الذي جعل موضوع الشمول الماليّ من البنود المهمّة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدَوليّة، في وقت تتوحّد فيه جهود المجتمع الدَوليّ لتحقيق التنمية المستدامة.

أ. مراحل تبلور مفهوم الشمول الماليّ

يمكن متابعة تطوّر ظهور المفهوم من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى

بوادر الظهور الأوّل للمفهوم كان في بريطانيا عام (1993) من خلال دراسة قدمها (ليشون وترفت) على إثر إغلاق أحد البنوك لفرع في إحدى المناطق وانعكاس تأثير هذا الإغلاق على سكان المنطقة في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية واستخدم هذا المصطلح بعد ذلك بشكل أوسع في عام (1999).

المرحلة الثانية

بدأت هذه المرحلة مع بداية عام (1999)؛ إذ تمّ فيها تطبيق الشمول المالي لأول مرة، وجاءت هذه المرحلة متزامنة مع تطوّر التقنيات المستخدمة في نظم المدفوعات وظهور الشبكات الإلكترونيّة، وتم وصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتوافرة.

المرحلة الثالثة

بدأت هذه المرحلة عام (2003) عندما تبنته الدول المتقدمة؛ إذ كانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير الشمول المالي، وكشفت الأزمة المالية العالمية عام (2008) عن وجود خلل هيكلي في النظام المالي والمصرفي فبعد مرور أكثر من (700) عام على ظهور أول بنك في العالم وجد أكثر من نصف سكان العالم البالغين مستبعدين مالياً، ولم يتمكنوا من الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية.

المرحلة الرابعة

بعد نشوب الازمة العالمية عام (2008) تبلور مفهوم الشمول المالي وأصبح شائعاً، وبدأت الجهات الحكومية بتنفيذ سياسات لتعزيز وتسهيل وصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية لفئات المجتمع كافة، فضلاً عن توفير تلك المنتجات، والخدمات المتنوعة والمبتكرة بتكاليف منخفضه؛ لذا كان محط اهتمام الكثير من البنوك المركزية والمنظّمات الدَوليّة وأهمّها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي ومؤسسة التمويل الدولية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وصندوق النقد العربيّ؛ وذلك لانعكاسه على النمو الاقتصادي آنعكاساً كبيرا.

توجّت هذه المراحل في عام 2010 بإطلاق استراتيجيّة وطنيّة لتعزيز الشمول الماليّ في أكثر من (30) دولة في العالم، فضلا عن قيام مجموعة البنك الدَوليّ بإصدار هدف استراتيجيّ لتحقيق الوصول إلى الموارد الماليّة العالميّة بحلول عام (2020)، وإن الوصول للموارد الماليّة هو الخطوة الأولى نحو الشمول الماليّ, وتظهر قاعدة بيانات المؤشّر العالميّ للشمول الماليّ أنّ (515) مليون شخصٍ بالغٍ قاموا بفتح حسابات بمصرف أو من خلال شركات تقدّم الخدمات الماليّة عن طريق الهاتف المحمولً في المدة بين الأعوام (2014 – 2017)، وهذا يعني أنّ (69 %) من البالغين يمتلكون حسابات، في حين بلغت عام (2011) ما يقارب (51 %) و (62 %) عام (2014)، وتبلغ نسبة البالغين ممّن يمتلكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل (94 %) مقابل (63 %) في البلدان النامية. ((1))

ويلحظ من العرض السابق أنّ الشمول الماليّ قد مرّ بمراحل تطوّر كان التوجه نحو هذا المفهوم ناجماً عن انتشار تكنولوجيا الاتّصالات، ونظم المعلومات، والتقنيات الحديثة المستخدمة في نظم المدفوعات، فضلاً عن زيادة الوعي لدى الأفراد، والحكومات نحو تسهيل التعامل، والاتّصال بينها وبين مؤسّساتها، وعملائها لإنجاز خدماتها الماليّة المقدّمة بسهولة ويسر وبتكاليف مقبولة.

ب. الشمول الماليّ بين الاهتمامات الدَوليّة والإقليمية

منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي تولدت العديد من المبادرات في مجموعة من الدول العالميّة كانت الغاية منها تدعيم انسيابيّة عمل الشمول الماليّ بشكل عام وتوسيعها وتسهيلها، كما سنلاحظه في الجدول 14 الآتي:

1 – النعيمي، زهراء أحمد محمّد توفيق، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي القطاع المصرفي العربي , مجلّة كلّيّة العلوم الادارية والاقتصادية ,– المجلد 4 , العدد 04 , (7102) , ص 752 .

جدول 14. أهمّ المبادرات العالميّة والإقليميّة بشأن الشمول الماليّ

السنوات	الهيئات والتشريعات	الغرض
1996	القانون الطوعيّ الألمانيّ	القانون الطوعيّ لجمعية المصارف الألمانيّة السماح لكل شخص بفتح حساب جاري يستخدم في إنجاز الخدمات المصرفيّة الأساسيّة
1997	إنشاء وحدة SEU	وحدة الاستبعاد الاجتماعيّ للتحقق من مجالات الاستبعاد والإبلاغ عنها
1997	القانون الأمريكي لإعادة الاستثمار	قانون اعادة الاستثمار للتجمعات الذي يعمل على تقديم الائتمانات في مناطق العمل جميعها ويحظر عليها استهداف المناطق الغنية فقط لاغراض الاستثمارات
1998	فريق pat14	إنشاء فريق هيأة الخدمات الماليّة للنظر في التمويل الاصغر في الهند وذلك لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الماليّة في الاحياء المحرومة والفقيرة
1998	إنشاء مركز البحوث البريطانيّ	إنشاء مركز التمويل الشخصيّ في جامعة بريستول البريطانيّة يضطلع المركز بمجموعة واسعة من البحوث والتطوّرات في مجالات التمويل الشخصيّ جميعها.
1998	قانون الاستبعاد في فرنسا	صدور هذا القانون لغرض إعطاء الحق لكل شخص في امتلاك حساب مصرفيّ.
2004	حساب maznsi	الحساب المصرفيّ المنخفض الكلفة للوصول إلى الخدمات الماليّة للمستبعدين.
2004	وثيقة تعزيز الشمول الماليّ في انكلترا	الالتزام في معالجة إمكانيّة الحصول على القروض والائتمان وبأسعار معقولة وتقديم التوعية الماليّة المباشرة، واعلنت عن إنشاء الصندوق المخصص للشمول الماليّ بقيمة 21 مليون جنيه استرليني يغطي معظم انكلترا.
2005	إنشاء هيئة (الشمول الماليّ financial inclu–sion) في بريطانيا	تم إنشاء هذه الهيئة المستقلة من الخبراء في الخدمات الماليّة والشركات والقطّاعات الخيرية والأكاديميين والبرلمانيين ومن جميع الأحزاب الرئيسة في المملكة المتّحدة لدعم الشمول الماليّ ووضعه كأولوية في السياسة العامّة للهيئات العامّة والشركات والمجتمع المدنيّ ويتحدى الاستبعاد الماليّ أينما وجد.
2016	مبادرة مجلس محافظي المصارف المركزيّة ومؤسّسات النقد العربيّة	اعتماد تاريخ 27 ابريل نيسان كيوم عربيّ للشمول الماليّ تحت شعار (الشمول الماليّ نحو التنمية المستدامة) ويهدف إلى إحياء وتمكين القدرات ما زالت العقبات أمام تحقيق الشمول الماليّ في الدول العربيّة ويدعو المجلس إلى تطبيق المبادرة في الدول العربيّة جميعها.

المصدر:

1- Elaine Kempson & Others. Financial Inclusion Services Authority In or Out? Financial Inclusion Exclusion a Literature and Research Review.Pp.15.16. Available At: http://www.fsa.gov.uk/pubs/consumer-research/crpr03.pdf

2- إحسان عدنان عناوى، لورنس علي صالح، تحليل فاعليّة الشمول الماليّ لمعالجة الفقر في العراق مع السارة إلى التجربة النيجيرية، مجلّة دراسات محاسبية وماليّة، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والماليّة، 2018, ص 31.

3- اتحاد المصارف العربيّة، واقع الشمول الماليّ في العالم العربيّ، 2018, ص 11.

ج. الشمول الماليّ ليس للجميع.. فجوات جنسانيّة

على الرغم من جميع الاهتمامات العالميّة والعربيّة وتدعيم توسيع الوصول إلى الخدمات الماليّة بشكل مطلق، فإنّه ما زالت هنالك فجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الماليّة والمصرفيّة على الصعيد العالميّ والإقليميّ، فيمتلك الرجال نسبة 72 % من الحسابات مقابل 65 % من النساء أيّ مقدار الفجوة 7 % على مستوى العالم. [1]

أمّا على مستوى الدول العربيّة فقد بلغ نسبة الرجال الذين يمتلكون حسابات مصرفيّة 47.6 % مقارنة بالنساء 25.6 %، فإنّ مقدار الفجوة بن الجنسين 22 % وتُعَدُّ تلك الفجوة الأكبر مقارنة بالدول الأخرى[2]، كما موضّح في الشكل (23) وكالآتي:-

1-ياسمين عمرو سليمان، اية عصام سلامة، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، دراسة حال البنوك المركزية وبعض البنوك التجاريّة في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة 1102-9102، إدارة البحوث والتوعية المعهد المصرفي المصري، ص5.

2 – هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفادة من ابرز التجارب الاقلمية والدولية، موجز سياسات :العدد (81)،1202، ص4.

شكل 23. الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المصرفيّة لسنة (2019)

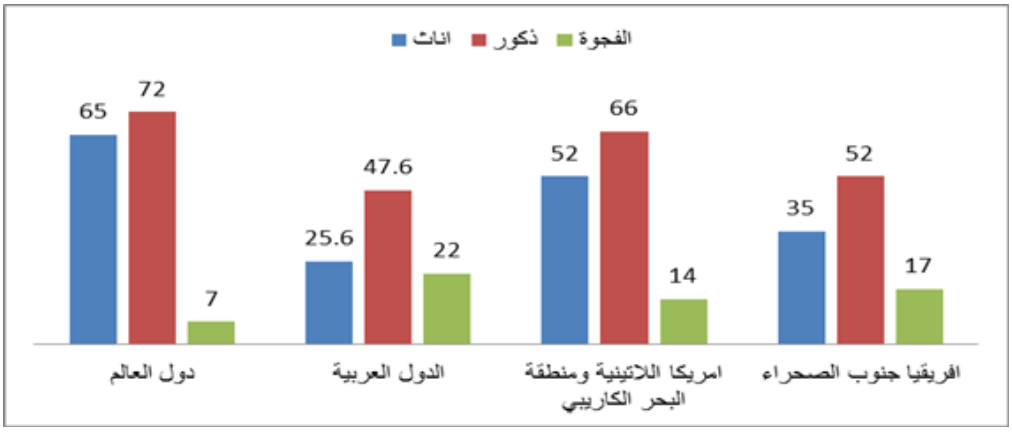

المصدر:

1- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، دور الشمول الماليّ في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقلمية والدَوليّة، موجز سياسات: العدد (18)، 2021، ص4.

2- ياسمين عمرو سليمان، آية عصام سلامة، دور القطّاع المصرفيّ في دعم الشمول الماليّ للمرأة، دراسة حال البنوك المركزيّة وبعض البنوك التجاريّة في مصر والأردن وفلسيطين ولبنان خلال الفترة 2019-2011 المعهد المصرفيّ المصري، ص5.

وهناك مجموعة من الأسباب والمعوقات التي تفسّر عدم وصول المرأة إلى الخدمات الماليّة وتحدّ من شمولها الماليّ في المنطقة العربيّة منها[1]

- عدم تطوّر النظام الماليّ والنقديّ.
- عدم المشاركة في صنع القرار الماليّ.
- محدوديّة الثقافة الماليّة.
- عدم توافر الأصول للضمانات الماليّة.
- انخفاض نسب امتلاك المرأة للهواتف النقّالة متأثّرة بالعامل الاقتصاديّ والعامل الاجتماعيّ المتمثّل بالعادات والتقاليد.
- انخفاض نسب حصولهنّ على الإنترنت.

وإنّ كلّ هذا ولّد أسباباً لعدم اندماج المرأة في صلب النظام الماليّ؛ فجعل من قوتها الاقتصاديّة ضعيفة في ظلّ بيئة تمكينية خاوية تدعمها حواجز الأعراف الاجتماعيّة التقليديّة؛ ممّا ساهم في التأثير على معدلات رائدات الأعمال للمرأة العربيّة بشكل عام والمرأة العراقيّة بشكل خاصّ[2]

ثانيا / الأدوار الاقتصاديّة والتنمويّة للشمول الماليّ من المنظور الجنسانيّ

بعد عرض مراحل ومفهوم الشمول الماليّ بشكل عام لابدّ من تسليط الضوء على أهمّيّة شمول فئة النساء من هذه الغاية لما تحمله هذه الفئة من فرص اقتصاديّة وتنمويّة؛ إذ إنّ المعنى العام لمفهوم (الشمول الماليّ من المنظور الجنسانيّ) يتجلى في وصول الخدمات الماليّة والموارد الاقتصاديّة إلى المرأة بشكل لا يختلف ولا يتمايز عن وصول هذه الخدمات إلى أقرانها من فئة الرجال، وانصب الاهتمام نحو هذا المفهوم بعد إدراك عوامل عدة منها[3]

- إنّ المرأة تمثّل نصف الموارد البشريّة لأيّ مجتمع، وتُعَدُّ عاملاً إنتاجيّاً مهمّا لتحقيق الأهداف التنمويّة في القطّاعات الاقتصاديّة المختلفة، ولأنّ زيادة إسهام المرأة في النشاطات الاقتصاديّة سيؤدّي إلى رفع معدلات النمو الاقتصاديّ فإنّه يسهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع.

1- عمرآيت مختار، جازية حسيني وآخرون، اليات تعزيز الشمول المالي الرقمي تمكين المرأة اقتصادية، مجلّة معهد العلوم الاقتصادية، العدد (1)، 1202، ص492.

2 – أيوب، رائدة, الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري , جامعة الدول العربية , منظمة المرأة العربية ,0102 , ص22 .

3- ياسمين عمرو سليمان، اية عصام سلامة، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

– أيوب، رائدة, الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري , جامعة الدول العربية , منظمة المرأة العربية ,0102 , ص22 .

- كما أنّ مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها ماليّا واقتصاديّاً يُعَدُّ أحد المؤشّرات التي يقاس عليها تقدّم الأمم ونهوضها، ومن المؤشّرات المهمّة في ترتيب الدول في التنمية البشريّة المختلفة.
- إنّ عمليّة الاستقلال الماليّ للمرأة تساهم في تعزيز النمو في البلدان ليس فقط من خلال إنشاء الأعمال التجاريّة أو المشاركة فيها فحسب، وإنّما من خلال تحسين إدارة الموارد الماليّة الشخصيّة والعائلية أيضا[1]

أ. أهمّيّة الشمول الماليّ للمرأة على المستوى الاقتصاديّ

1) العلاقة بين المرأة والنمو الاقتصاديّ على مستوى المحدّدات الاقتصاديّة تُعَدُّ فرضيّة المنحنى الذي يأخذ شكل الحرف (U) الذي أسهم في تطويرها كلّ من Pampel & Tanaka and Claudia Goldin من أهمّ الفرضيّات التي تشير إلى الارتباط بين مشاركة المرأة في سوق العمل، ومستويات التنمية الاقتصاديّة مقارنة بمستوى الدخل[2]؛ إذ أكّدت بعض الدراسات تحقق هذه العلاقة المعروفة بالمنحنى (U) على مستوى عينة تضم عدداً كبيراً من الدول بلغ (162) دولة خلال المدة (1990-2012)، ولخّصت إلى أنّ مشاركة المرأة في سوق العمل تنخفض مع ارتفاع مستويات النمو الاقتصاديّ (علاقة عكسية)، ويستمرّ ذلك حتى الوصول إلى مستوى معين من النمو الاقتصاديّ يصبح عندها الاقتصاد قائماً بشكل أكبر على قطّاع الخدمات بما يمثّل عتبة محدّدة من الدخل ترتفع عندها مشاركة المرأة في سوق العمل مجدداً, وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إثبات هذه العلاقة في عينة كبيرة من الدول المتنوعة من حيث مستويات الدخل، ولكن لم تثبت هذه العلاقة عندما تمّ تقسيم العينة على أربع مجموعات فرعيّة على وفق مستويات الدخل, فعلى سبيل المثال، لم تظهر العلاقة المحدّدة في منحنى (U) في الدول منخفضة الدخل، بل بالعكس انقلب المنحنى وظهرت علاقة موجبة ما بين النمو الاقتصاديّ ومشاركة المرأة في سوق العمل في هذه البلدان[3] على ضوء ما سبق يمكن القول إنه على الرغم من كون هذه الفرضيّة تفسر اتجاهات مشاركة المرأة في سوق العمل استناداً إلى نماذج البيانات المقطعية، فإنّها ما تزال غير قويّة ولا تُعَدُّ اتجاها ثابتا على

1 - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي, صندوق النقد العربي،7102، ص5.

2- Pampel F. C., Tanaka K. «Economic Development and Female Labor Force Participation A Reconsideration» Social Forces,(1986), vol. 64, n. 3, pp. 599-619. and Goldin, C (1995) «The U-Shaped female Labor Force Function in Economic Development and Economic History»

3- «Lechman E and Kaur H.. «Economic Growth and Female Labor Force Participation Verifying The U-Feminization Hypothesis. New Evidence For 162 Countries Over the Period 1990-2012, Economic Society (2015),p201.

مستوى الدول كافّة، وإنّ (العلاقة الطرديّة) بين مشاركة المرأة في سوق العمل والنمو الاقتصاديّ هي التي ثبتت صحّتها في البلدان منخفضة الدخل.

2) **الإدماج الماليّ في إطار الاقتصاد الرسميّ**: إنّ دمج المرأة في إطار الاقتصاد الرسميّ هو أمر فعّال لاقتصاد أيّ بلد؛ إذ إنّ اعتماد إطار مؤسّسي فعّال يدعم الإدماج الماليّ للمرأة ويزيل أشكال التمييز كافّة يُعَدُّ مؤشّراً قويّاً وإيجابيّاً لوجهة نظر دول العالم والمنظّمات الدَوليّة ممّا يعزّز الثقة في الاقتصاد [1]

3) **ضبط أواصر التعاون الماليّ وتقويته**: فعلى مستوى الأسواق العالميّة، يزيد من فرص الدولة للدخول في شراكات وتوقيع اتفاقيات مع المنظّمات والهيئات الدَوليّة الكبيرة للحصول على مساعدات ودعم ماليّ وفنّيّ في مختلف المجالات والقضايا الحيوية ممّا يحسن الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة بشكل عام[2]

4) **ضمان تكافؤ الفرص**: يحقق الشمول الماليّ للمرأة العدالة في إتاحة فرص العمل والدخول ضمن أيّ قطّاع من قطّاعات الاقتصاد بالمقارنة مع فئة الرجال.

5) **دعم رائدات الأعمال**: يعزّز الشمول الماليّ للنساء من قدراتهن الابتكارية والإنتاجية لتحقيق مشاركة أكثر إيجابيّة في الاقتصاد؛ إذ إنّ الشمول الماليّ للمرأة يدعم قيام المشاريع الصغيرة المملوكة للمرأة خصوصا لنساء الأرياف؛ ممّا يعزّز استقلالها اقتصاديّا والإسهام في الرفع من نسب مؤشّرات الناتج المحلّيّ الإجمالي للبلد.

ب. أهمّيّة الشمول المالي للمرأة على المستوى التنمويّ

هنا يمكن إيجاز الأهمّيّة عبر أهداف خطّة التنمية المستدامة؛ لأنّها تُعَدُّ من أفضل الإنجازات على الصعيد التنمويّ في العالم خلال العقدين المنصرمين؛ إذ أقرّت الخطّة في عام (2015) بسقف زمني ينتهي في عام (2030)، وقدّمت برنامج عمل من أجل الإنسان والأرض والازدهار, من خلال أهدافها الـ(17), وغاياتها الـ(169) ومؤشّراتها الـ(231) الفريدة, وتهدف هذه الخطّة إلى تحديد اتجاه السياسات العالميّة

1- المكتب الإقليميّ للدول العربية، « نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة»، تقرير،بيروت لبنان 5102, ص8

2- Alliance for Financial Inclusion, Declaration Progress Report: TODAY’S TARGETS, TOMORROW’S IMPACT. , 2018 Maya .p9

والوطنيّة المعنيّة بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية, كما أنّها تشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالميّ والوطنيّ.

وضع حينها التعريف العام للتنمية المستدامة، وهي (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها) , فهنالك تلازم وثيق بين الشمول الماليّ للمرأة وممكنات تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سنقتصر لإيجاز تساقط أثرها على ثلاثة أهداف، وكالآتي:

شكل 24. دور الشمول الماليّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دور الشمول الماليّ للمرأة في تحقيق (الهدف الثالث) الصحة الجيدة والرفاه

وفقا لتقارير البنك الدوليّ ومنظمة الصحة العالمية فإنّ من أسباب بقاء الأشخاص في دوامة الفقر في الدول النامية، هي المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية، وفي المقابل يعمل تعزيز الشمول المالي للمرأة على تحسين مستوى الصحة وذلك من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها إذ إن خدمة الادخار تساعد النساء على إدارة وترشيد نفقاتهن الطبية سواء المخطط لها أو الحالات الطارئة، كذلك خدمة التأمين الصحي (المدفوعة مسبقاً) التي تجعل الأفراد في حالة استقرار وعدم قلق أو خوف من المستقبل

الاثر التنموي

تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة

دور الشمول الماليّ للمرأة في تحقيق (الهدف الخامس) تحقيق المساواة بين الجنسين

لقد ظهرت أهمية الشمول المالي في تحقيق المساواة وفقًا للنوع الاجتماعي , من خلال شمولية النظام المصرفي لأفراد المجتمع جميعهم بما يؤدي إلى تمكين المرأة اقتصاديًا، إذ إن توفير القروض الميسرة لتمويل مشاريع خاصة بالنساء من شأنها أن تعمل على توفير مصادر دخل دائمة، كما أنّ زيادة الفرص الاستثمارية المتاحة للمرأة تساعد على تحقيق المساواة مع الرجل وتمكينها من وضع اقتصادي أقوى فعندما تودع الحكومة مدفوعات الرعاية الاجتماعية أو غيرها من الاعانات مباشرة في الحسابات المصرفية الرقمية للنساء يكون الاثر رائعاً فالنساء وبذلك يكتسبن سلطة اتخاذ القرار في بيوتهن ومع توفر المزيد من الأدوات المالية لهن فإنهن يستثمرن في رخاء عائلاتهن ويساعد ذلك على تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق، ونظراً لاستمرارية التمييز بين الجنسين على صعيد القوانين بسبب الاعراف والتقاليد الاجتماعية، لذلك تبقى المساواة مع الرجل مطلباً ضرورياً وملحاً

الاثر التنموي

نساء يمتلكن موارد مالية جعلت منهن رائدات أعمال مساهمات بشكل فعال ومضاعفة الناتج المحلي الاجمالي للبلد بشكل لا يختلف ولايتمايز عن أقرانهن من فئة الرجال

المصدر: التقرير العربيّ للتنمية المستدامة، الأمم المتّحدة، بيروت، 2015,ص 26.

ج. الاهتمامات الوطنيّة بالشمول الماليّ وتعزيز ريادة الأعمال للمرأة العراقيّة

إنّ أبرز الاهتمامات الوطنيّة نحو تعزيز الشمول الماليّ وتعزيز ريادة الأعمال للمرأة هو تفعيل برنامج (تمكين المرأة في المشرق 2022-2021) التي حصلت بتوجيه مباشر من الأمانة العامّة لمجلس الوزراء في عام 2021 وبقيادة البنك المركزيّ العراقيّ؛ إذ أخذ المجلس يهتم بجانبين أساسيّين للحد من اتساع فجوة التمييز الاجتماعيّ: الجانب الأوّل كان على وفق نظرة شاملة لأوضاع المرأة العراقيّة وبيئتها وبما يتلاءم مع بناء قدراتها الاقتصاديّة ليس فقط من خلال التمويل فحسب؛ بل من أجل إعدادها كمرأة قادرة على الانفراد بمشروعها الاقتصاديّ وضبطه من خلال تأهيلها رقميّاً وسوقياً لتكون قادرة على التخطيط واتخاذ قرارتها الاقتصاديّة بشكل جيّد؛ إذ أوفد فريق من البنك الدَوليّ إلى العراق في الثاني من تموز 2022 – أربيل، وفي الخامس – التاسع من تموز 2022 في بغداد؛ وذلك لتقديم الدعم للحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان العراق فيما يخص المشاركة الاقتصاديّة للمرأة العراقيّة والشمول الماليّ للمرأة على النحو الذي تمّ تحديده في خطّة عمل التمكين الاقتصاديّ للمرأة العراقيّة 2021- 2022.

ناقشت البعثة التقدّم المحرز في البرنامج على نطاق محورين (محور التمكين الاقتصاديّ للمرأة العراقيّة، ومحور الشمول الماليّ للمرأة العراقيّة) ضمن إطار الركائز المحدّدة في خطّة عمل التمكين الاقتصاديّ للمرأة العراقيّة 2022-2021, وسنقدم أهمّ ما جاءت به البعثة الداعمة ومن خلال محور الشمول الماليّ للمرأة العراقيّة ((1)):

تضمن هذا المحور ثلاثة اجتماعات كانت تهتم بقضيّة الشمول الماليّ، ومدى التغطية الماليّة الشاملة المتحققة للمرأة العراقيّة، ونتجت عنه توصيات مهمّة من الصعد كافّة، تمّ اخذ البعض منها بنظر الاعتبار عند إعداد الخطّة الوطنيّة لعام (2022) وسنبيّن أبرز مخرجات الاجتماعات الثلاثة كما مبين في الشكل (25) الآتي ((2)):

1 – ريتشارد عبد النور، الممثل الخاص للبنك الدولي في العراق، تقرير عن زيارة بعثة البنك الدولي للعراق , قسم الشرق الاوسط , منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا , 2022 , ص 6 .

2 – البنك المركزي العراقي , مقابلات شخصية , (ست ضحى) مدير عام دائرة المدفوعات .

شكل 25. مخرجات الاجتماعات المنعقدة المتعلقة بمحور الشمول الماليّ للمرأة العراقيّة للمدة (2021–2022)

المصدر: الأمانة العامّة لمجلس الوزراء العراقيّ, دائرة تمكين المراة, مقابلات شخصية, 2024.

من أبرز ما جاء من إجراءات مستجيبة للاجتماعات الثلاثة المنعقدة في مطلع عام (2022) هو قيام (الأمانة العامّة لمجلس الوزراء) بالإيعاز إلى إعداد خطّة وطنيّة مستجيبة لبرنامج تمكين المرأة في المشرق، وتم إعداد الخطّة الوطنيّة واجراء توزيع المهام على وفق ما مبين في الجدول (15) والشكل (26) الآتيين[1]:

1 – المذكرة الفنية للبعثة إلى 9 من حزيران، 2022 جمهورية العراق البنك الدولي – وحدة الحد من الفقر , ص 5.

جدول 15. خطّة العمل الوطنيّة الخاصّة بالشمول الماليّ للنساء للمدة (2021–2022)

ركائز خطّة المشرق	أنشطة الخطّة الرئيسة	وصف الأنشطة	المخرجات – النتائج المرجوّة
ا لبيا نا ت والمعرفة	استكشاف عوائق وصول المرأة إلى التمويل	البحث عن العوامل التي تعترض المرأة من الحصول على التمويل اللازم لها, كان تكون (عوامل مؤسّسية أو عوامل اجتماعيّة أو عوامل إداريّة...)	استنتاجات منطقية حول عوائق الوصول إلى التمويل، من خلال استهداف شريحة من النساء والمصارف
ا لا بتكا ر من أجل النتائج	تدريب النساء حول كيفيّة الحصول على التمويل	تدريبات حول رفع المعرفة الماليّة، واستهداف رائدات الأعمال، و بناء القدرات للاستجابة إلى الأزمات	ستة جلسات لبناء القدرات تستهدف رائدات الأعمال وصاحبات الأعمال من النساء، ومن ضمنها آليّات الاستجابة للأزمات
ا لا بتكا ر من أجل النتائج	اعداد برامج تدريبيّة ودعم فنّيّ لاستقطاب عدد أكبر من النساء وتحسين الشمول الماليّ لهن	تقديم الدعم الفنّيّ لتصميم منتجات وخدمات ماليّة للنساء بدون شروط، واجراء مناقشات حول تطوير استراتيجيّة ماليّة جندرية، وتطوير مواد ترويجية لتحسين الشمول الماليّ للنساء، والترويج لقصص النجاح	طاولة مستديرة مع ممثلي المصارف لتقديم نتائج الدراسة، برنامج تدريبيّ مباشر لممثلي المصارف والمؤسّسات الماليّة لتسويق المنتجات المصرفيّة للنساء وكيفيّة تقديم الخدمات للعملاء بالتركيز على النساء

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الأمانة العامّة لمجلس الوزراء العراقيّ, دائرة تمكين المراة, مقابلات شخصية, 2024.

أمّا الشركاء الرئيسون (على مستوى القيادة والمنفذين) فتمّ التكليف على وفق ما مبين في الهيكل المجسد بالشكل (4) الآتي, لتنفيذ ماجاء في الخطّة المبينة في الجدول (2) :

شكل 26. الجهات التنفيذية لخطّة العمل الوطنيّة الخاصّ بالشمول الماليّ للنساء

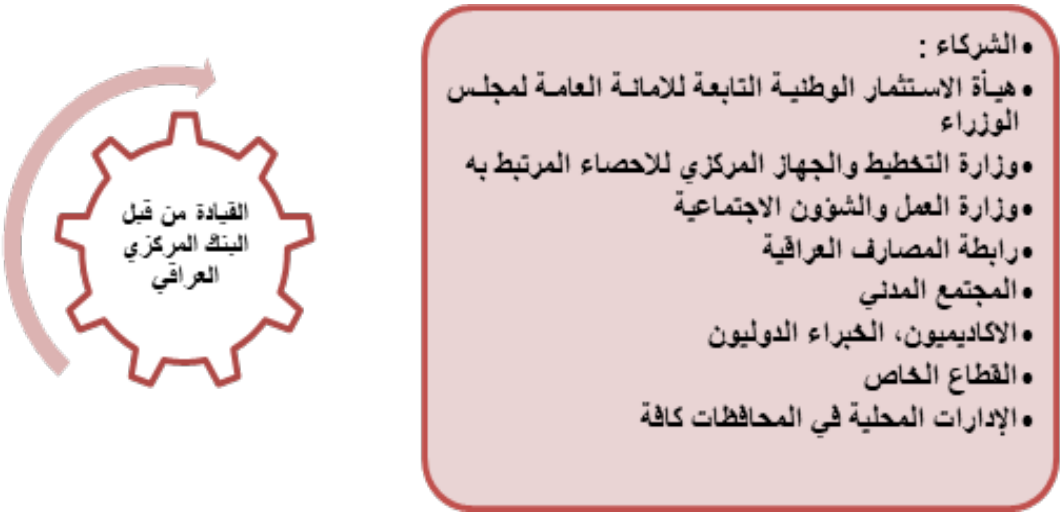

المصدر: الأمانة العامّة لمجلس الوزراء العراقيّ, دائرة تمكين المراة, مقابلات شخصيّة, 2022

يتّضح من الشكل (26) المتعلق بالاجتماعات المنعقدة بشأن الشمول الماليّ للمرأة العراقيّة, والجدول (15) خلو الخطّة من فكرة إنشاء مصارف متخصّصة (مناصرة) تعنى بالخدمات الماليّة المقدّمة للنساء أو على الأقلّ إجراء برامج تجريبية للعمل بهذه الفكرة, وعلى الرغم من تناول هذه الفكرة في الاجتماعيّن الأوّل والثاني الواردين في الشكل (24), ولكن بصورة عامة فإنّ الرغبة الجدية في النهوض بآليّات التمكين الماليّ والاقتصاديّ للمرأة العراقيّة متجسدة في مضامين هذه الخطّة التي تمّ إعدادها بشكلها الأخير في الربع ألاخير من عام 2022, ولكن يبقى التساؤل المهم على صعيد العموم، ألا وهو: ما نسبة النساء المهمشات فعليا اللاتي سيتم تغطية احتياجاتهن الماليّة؟ وهل بشمولهن ماليّا سيعمل على تعزيز المشاركة الاقتصاديّة كلا على وفق التوجه القطّاعي لهن؟

ثالثا / المرأة والدور الاقتصاديّ الخجول في العراق

ما تزال مشاركة المرأة مع الرجل في مختلف جوانب الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة تعاني من فجوة كبيرة؛ إذ إنّ نسبة مشاركة المرأة مقارنة بالرجل يمكن أن توضح بعبارة (إنّ من بين كلّ 10 أفراد يعملون امرأة واحدة)، وهذا الإنخفاض الكبير يعود إلى عدة أسباب ربما انضوت جميعها تحت "ظاهرة تأنيث الفقر متعدّد الأبعاد في العراق", تتفرع منها أسباب مؤسّسية مثل (التعليم والتدريب) وأخرى (تمويلية وتكنولوجيّة), أفضت جميعها إلى آثار اقتصاديّة تمثّلت بتدني مستويات مشاركتها في سوق العمل, ويُعَدُّ هذا إنخفاضا ملحوظا في مشاركة المرأة على الرغم من أنّ نسبة النساء في العراق تكاد تكون أكثر من (50 %) يتطلّب من المهتمين أن يضعوا الحلول الآنية والمستقبلية لتهيئة بيئة جاذبة لعمل النساء وتمكينهن من ريادة الأعمال, ولاسيّما بعد ارتفاع نسبة النساء غير نشطات اقتصاديّاً؛ إذ تجاوزت نسبتهن الـ (86 %) مقارنة بالرجال التي لم تتعدى الـ(26.4 %) وهذه الفجوة الكبيرة بين غير النشطين اقتصاديّاً تعتبر هي واحدة من المشاكل التي تسبب إنخفاض مشاركة المراة وسنتطرق في هذه الفقرة إلى استيضاح هذه الظاهرة وتحليل واقع المراة العراقيّة من النواحي المشار إليها أعلاه سعياً للوصول إلى مبررات دورها الخجول اقتصاديّاً في العراق وكالآتي:

أ. ظاهرة تأنيث الفقر:

تُعَدُّ قضيّة فقر المرأة من القضايا التي ازداد الاهتمام بها عالميّا وإقليميا لما تمثّله المرأة من مكانة متميزة في المجتمع؛ إذ إنّ تقدّم المجتمعات مرتبط بتقدّم المرأة ومشاركتها على إحداث التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وقد أخذ مصطلح تأنيث الفقر يصف حالة الفقر وتوسّعه بين النساء وخاصّة عند الأسر التي تترأسها تلك النساء[1]، وقد عُرفت ظاهرة تأنيث الفقر بأكثر من تعريف نتيجة لاختلاف الرؤى والأيدولوجيات والجهات المعنية التي تناولت دراسة الظاهرة, حيث عرفت منظّمة العمل الدَوليّة مصطلح تأنيث الفقر بأنّه «زيادة نسبة الفقر بين النساء أكثر عن مثيلها بين الرجال وان حدة فقر النساء أكبر مقارنة مع الرجال»؛ بسبب انشغال النساء في القيام بأدوار غير مدفوعة الأجر (الأمومة ورعاية الأسرة)، وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر؛ ممّا أدّى إلى تركز المال بيد الرجال في مقابل فقر النساء[2].

1 – خالد محمّد السيد حسانين، استخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، مجلّة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (15)، 2020، ص848.

2 – مشيرة العشري، تأنيث الفقربين الواقع الأقتصادي وغياب العدالة الأجتماعية، المركزالديمقراطي العربي، المانيا – برلين، العدد (2)، 7102،ص3.

وبالإمكان طرح الواقع المبرر لظاهرة تأنيث الفقر في العراق للمدة (2014-2021) عبر محورين أساسيين وهما: (محور التمكين ومحور التمويل)، وإنَّ ما يحكم تمكين المرأة العراقيّة هو (الجانب التعليميّ والجانب الصحّيّ والجانب الاجتماعيّ)، وبالمقابل ما يحدّد محور تمويل المرأة العراقيّة هو (النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات، وإمكانيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة)، وكما مبيّن بالمخطّط (1) الآتي:

مخطط 1. محاور تفسير ظاهرة تأنيث الفقر في العراق

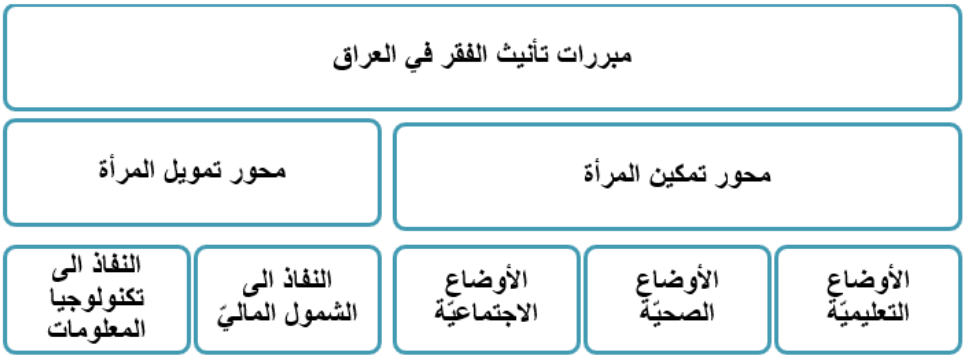

المصدر: أطياف عصام, ظاهرة تأنيث الفقر في العراق, الجامعة المستنصرية كلّيّة الإدارة والاقتصاد, العراق, 2023 ص64.

إنَّ هنالك ترابطاً مشتركاً ما بين المؤشّرات الواردة بالمخطط (1)؛ إذ إنَّ ضعف أيّ مؤشّر من تلك المؤشّرات سيكون له تأثيره على الآخر, وبالتالي فإنّ كلا المحورين ومؤشّراتهما يشكلان آثاراً مباشرة في مؤشّر المشاركة الاقتصاديّة للمرأة, وفيما يأتي سيتم تسليط الضوء على مبررات تأنيث الفقر عبر محور تمكين المرأة للواقع التعليميّ والتدريبيّ للمرأة ومحور تمويل المرأة لواقع الرفد التمويليّ والإتاحة التكنولوجيّة لهن التزاما لتوجه مسار البحث وكالآتي:

1) محور تمكين المرأة (الاوضاع التعليميّة والتدريبيّة):

تُعَدُّ عمليّة تمكين المرأة من خلال الجانب التعليميّ عاملاً أساسيّاً ومهماً يؤهلها للتمتع بمزايا حقوق الإنسان؛ لأنّ زيادة مستوى التعليم يمنحها فرصة التمتع بالحقوق والحريات الأخرى ويعزّز فرص المشاركة في العمل الاقتصاديّ من جانبها, وعلى الرغم من حملات مكافحة الأميّة التي تمّ تبنيها في العراق لمعالجة تلك المشكلة، فإنّه ما زال مستوى الأميّة مرتفعا بين السكّان نساءاً ورجالاً وذلك لعدة أسباب منها مرتبطة بالفرد نفسه ومنها الحروب، والحصار الاقتصاديّ في التسعينيات وسعي الأفراد وراء توفير المعيشة، فضلاً عن الأحداث التي تلت عام 2003

في العراق، ومنها الإرهاب ودخول الجماعات الإرهابيّة ومحاربتها التي أدّت إلى تردّي الوضع الاقتصاديّ للأسرة العراقيّة بصورة خاصّة، وللبلد بصورة عامّة، فضلاً عن نزوح العوائل إلى أماكن الإيواء وتعطّلها عن الدراسة، وهذه الأسباب اجتمعت وساعدت على زيادة نسب الأميّة في العراق، وأيضا على تسرّب التلاميذ من المدارس العراقيّة، وعدم الالتحاق بالمدارس في مراحلها المتنوعة, على الرغم من سعي الحكومة العراقيّة لرفع مستوى التعليم من خلال الاستراتيجيّات المطروحة، ومنها (الاستراتيجيّة الوطنيّة لمحو الأميّة للمدة 2016–2024)، الخاصّة بالتعليم، فإنّها لم تحقّق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمتجسد في (التعليم الجيد والمنصف لكافّة فئات المجتمع)[1]

وبالإمكان رصد مستوى الفئات التي لم تتح لها فرص التعليم وجعلهم في ضمن تصنيف غير المتعلمين عبر مؤشّر (معدل الأميّة في العراق) لكل من (الذكور والإناث) وحسب البيانات المبينة في الجدول (16) وكالآتي:

جدول 16. التوزيع النسبيّ للسكّان بعمر12 سنوات فأكثر حسب المستوى العلميّ والجنس لسنة (2020–2021)

التفاصيل	الحضر %			الريف %			المجموع %		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أمّي	6.7	15.3	11.0	12.7	28.5	20.5	8.2	18.5	13.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعيّة والصحّيّة للمرأة العراقيّة (I-WISH) لسنة 2021، ص45.

1 – زيدون الكناني، معالجة محو الامية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، برنامج سياسات العراق (الدورة الأولى)، 2020، ص5.

من الجدول (16) نلحظ أنّ مستوى تفشّي ظاهرة الأميّة بين صفوف النساء بشكل يفوق مستوى الرجال, ويوضّح ذلك مؤشّر مستوى الأميّة الذي بلغت نسبة النساء فيه (18.5 %) من إجمالي عدد الأميين البالغ (13.4 %) قياسا بنسبة الذكور البالغين (8.2 %), وتتفاوت توزيع تلك النسب جغرافيّا حسب البيئة (حضر وريف)؛ إذ سجلت نسب الأميّة ارتفاعا لدى الإناث في الريف بلغت (28.5 %), بينما بلغت نسبة الذكور (12.7 %) من مجموع نسبة الأميّة في الريف البالغة (20.5 %) لسنة (2020-2021)، بينما سجّلت معدلات الأميّة للإناث في الحضر للسنة نفسها (15.3 %) أمّا الذكور فبلغت (6.7 %) بسبب تردي الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة؛ ممّا يدل ذلك على أنّ معدلات الأميّة لكلا الجنسين في الريف هي أعلى مقارنة بالحضر, فضلاً عن أن معدلات الأميّة لدى النساء في الريف تعادل ضعف ماهي عليه لدى النساء في الحضر, ويجدر بالذكر أنّ هنالك أسبابا (مؤسّسية واجتماعيّة) كانت وراء تزايد نسب الأميّة بين صفوف النساء، وكالآتي: ((1))

- **الأسباب الاجتماعيّة:** تتجسد في وجود معتقدات تقليديّة أقوى في المناطق الريفيّة ترى عدم حاجة الفتيات للتعليم لقيامهن بالدور الرعائي والمشاركات في الأعمال المنزلية.
- **الأسباب المؤسّسية:** تعود إلى أنّ معظم الإناث يدرسن بمدارس ما تزال أغلبها مبنية من الطين وبعيدة عن أماكن سكناهن؛ ممّا يحمل الأسرة أعباء مادّيّة مؤدّياً إلى قلة التحاقهن بالمدارس.

ولا شك في أنّ ارتفاع نسب الأميّة بين النساء بهذا الشكل يؤدّي إلى انخفاض إمكانيّة دخول المرأة في سوق العمل خاصّة في ظلّ التطوّرات المتلاحقة باتجاه التحول إلى الاقتصاد الرقميّ؛ ممّا يجعلها تكاد معدومة الفرص أمام الدخول في سوق العمل، وهذا ما يتعارض مع مبادئ خطّة التنمية المستدامة.

فضلاً عن ما تقدّم يُعَدُّ مؤشّر معدل التحاق الشباب في التعليم والعمل والتدريب هو الآخر من مؤشّرات أهداف التنمية المستدامة، ولو حاولنا متابعة هذا المؤشّر وفقاً لمعطيات سوق العمل العراقيّ سنجد أنّ معدله حوالي 36.7 % من الشباب لم يلتحقوا في التعليم، ولا في العمل، ولا في التدريب، وكان المعدل بين الإناث أعلى من معدل الشباب الذكور بنسبة 52.3 % و 22.1 % على التوالي ممّا يفسر ضعف المؤهلات التي تتيح للمرأة التنافس الإيجابيّ والوصول للفرص المتكافئة مع الرجل فاستمرت الفجوة الجنسانيّة التأهيلية للعمل بالاتساع بين صفوف المرأة العراقيّة التي تبحث عن فرصة عمل، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الأميّة مع غياب التعلم من خلال التدريب ممّا يعمق من ظاهرة تأنيث الفقر

1 – تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان, الحق في التعليم , الجزء الثاني بغداد، العراق, 2021 , ص9.

وهذا ما نلاحظه من الشكل (27) الذي يوضّح نسبة الشباب الذكور والإناث غير الملتحقين بالتدريب والتعليم وكالآتي:

شكل 27. نسبة الشباب (الذكور والإناث) غير الملتحقين بالتدريب والتعليم لعام2021

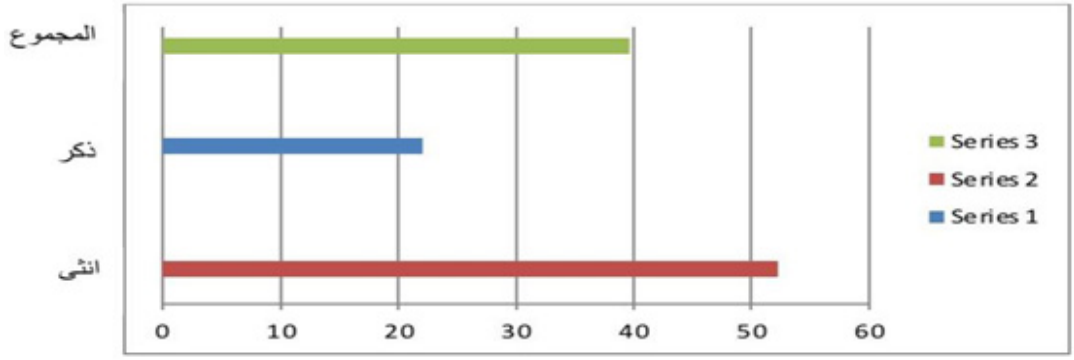

المصدر: بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزيّ للإحصاء، مسح القوى العاملة 2021، ص 54

2) محور تمويل المرأة العراقيّة:

تعاني المرأة العراقيّة في محور التمويل من معضلتين أساسيّتين وهما (النفاذ إلى الشمول الماليّ والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات) وسيتم تناولها تباعاً وكالآتي:

- **النفاذ إلى الشمول الماليّ**

يُعَدُّ تمويل المرأة ورفدها بالمتطلّبات الماليّة القناة الرئيسة التي من خلالها تستطيع المرأة الشروع بإقامة أيّ خط إنتاجيّ أو استثماريّ أو تطوير مشروعها القائم الذي غالبا ما يتمّ عبر توفّر فرص القروض الميسرة من المؤسّسات الماليّة الرسميّة.

من المعروف إنَّ مستوى الإدماج الماليّ في العراق يُعَدُّ منخفضاً؛ إذ يفضّل الناس تفضيلاً قويّاً للتعاملات النقديّة، وهذا يعود جزئياً لانخفاض الثقة في القطّاع المصرفيّ خلفته عقوداً من عدم الاستقرار الماليّ، فإنّ نسبة العراقيّين الذين لديهم حسابات مصرفيّة 11 % في عام 2014 ارتفعت إلى 23 % عام 2017 والى 34 % عام 2019 بينما كانت النسبة بين النساء 19.5 % فقط. ((1))

كما أكّد مسح I-Wish على انخفاض نسبة النساء اللواتي يطلبن قروضا؛ إذ تصل إلى 16 % مقارنة بـ 18 % للرجال، وغالباً ما ترتبط بأغراض سكنيّة أكثر من ارتباطها بإقامة مشاريع صغيرة تعزّز استقلالهن الاقتصاديّ وتوفّر لهن فرص العمل اللائق، فالمرأة العراقيّة تواجه صعوبات أكبر من الرجل في التمويل بنسبة 51 % وإنَّ عدم ولوج المرأة في ميدان العمل الخاصّ بإقامة مشاريع صغيرة أو أنشطة ذاتية تعود إلى مشكلة التمويل وبنسبة 40 % كما حدّدها المسح الخاصّ بأوضاع المرأة الاجتماعيّة والصحّيّة في العراق لعام 2021، وإلى فقدانها مهارات وإدارة واستدامة فرص العمل أيضا، الأمر الذي يكرّس بقاءهن بعيدات عن برامج التمكين، وبقاءهن تحت طائلة الفئات الفقيرة ((2)).

- **النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات**

يعاني العراق من ضعف في استخدام تقنيات التكنولوجيا المعاصرة التي تتمثّل بـ (أجهزة الحاسوب وأجهزة الهاتف النقال وشبكات الإنترنت)، وما تزال الفجوة مستمرة سواء أمن ناحية الاستخدام أم من ناحية الفرق بين الجنسين؛ إذ تتمتع النساء والفتيات بنفاذ أقلّ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات مقارنة بالرجال والفتيان، ولم تستفد بالشكل الكامل من هذه التقنيات الحديثة، مع العلم أنّ تقنية المعلومات والاتّصالات هي الأداة الرئيسة في سد الفجوة الرقميّة بما يساعد النساء المحرومات على زيادة مشاركتهن في العمليّة التنمويّة اجتماعيّاً وثقافيّاً، ولكن عند النظر لواقع النساء وتكنولوجيا المعلومات نلاحظ أنّ النساء يشكلن النسبة الأكبر من الفئات المهمّشة من حيث الأميّة الرقميّة والتعليميّة أو النفاذ إلى المعلومات، أو الخدمات الصحّيّة أو الماليّة، أو التمكين الاجتماعيّ والاقتصاديّ لغاية عام (2020), وكما يبينه الشكل (28) الآتي. ((3))

1 – هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية، موجز سياسات العدد (81)، صندوق النقد العربي، 2021، ص4.

2 – وفاء جعفر المهداوي، من التمييز الى المساواة بين الجنسين في سوق العمل العراقي والضمان الاجتماعي مقاربة وطنية لتدخلات وفرص واعدة، بحث مقدم الى منظمة العمل بالتعاون مع الجامعة الامريكية، 2022، ص13.

3 – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لسنة 2008، العراق، 2009، ص33.

شكل 28. نسبة الأفراد الذين يستخدمون (الحاسوب – الإنترنت – الهاتف النقال) لعام2020 (نسبة مئوية)

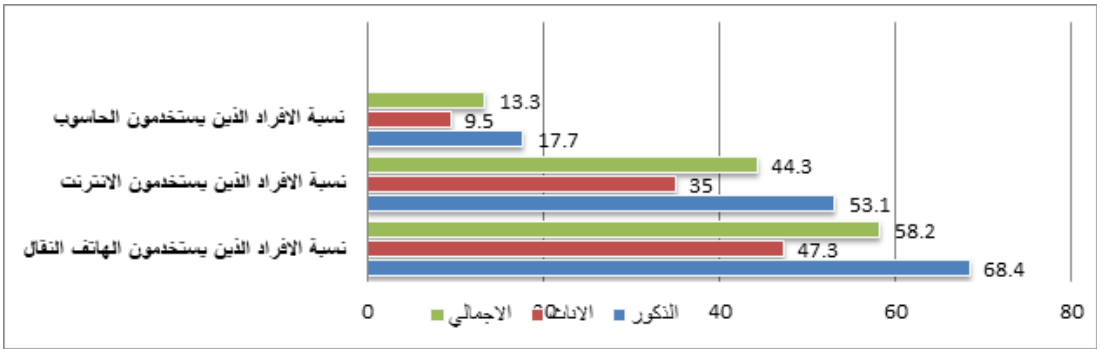

المصدر: اليونسكو، تقييم سوق العمل وتحليل مهارات العراق، المعلومات والاتّصالات، منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة، مكتب مجمع الأمم المتّحدة، بغداد، العراق، 2020، ص56.

ونلحظ من الشكل (28) هناك فجوة موجودة بين الإناث والذكور على مستوى استخدام الهاتف النقال؛ إذ بلغت نسبة استخدامه من قبل الإناث 47.3 % من إجمالي المستخدمين البالغة 58.2%, قياسا بنسبة الاستخدام من قبل الذكور بلغت 68.4 %, أمّا على مستوى استخدام الإنترنت فقد بلغت نسبة الاستخدام بين الإناث 35.0% من إجمالي مستخدمي الإنترنت البالغة 44.3 % قياسا بنسبة الذكور التي بلغت 53.1 %, بينما نجد أنّ نسبة الإناث في استخدام الحاسوب بلغت 9.5 % من إجمالي المستخدمين البالغة 13.3 % قياسا بالذكور التي بلغت نسبتهم 17.7 %.

من خلال ما تقدّم نجد أنّ نسبة الإناث هي الأقلّ على مستوى استخدام التكنولوجيا الرقميّة قياسا بالذكور، وتتباين مستوى الفجوة بينهما كلاً حسب نوع الاستخدام (النقال – الحاسوب – الإنترنت) وهذا مؤشّر يدل على انخفاض نسبة الاستفادة من الخدمات الرقميّة من قبل النساء في استخدام الإنترنت والهاتف المحمول والحواسيب بين الذكور والإناث لعام 2020.

ب. الآثار الناجمة عن ظاهرة تأنيث الفقر في العراق

لقد تركت النسب المتدنية لمستويات التعليم والتدريب والضعف الشديد في جانب التمويل والوصول إلى التكنولوجيا للمرأة العراقيّة اثارها المباشرة على أوضاع المرأة في سوق العمل، إلى أن جعلها تتسم بتدني مستوى إنتاجيتها بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب المهني وزيادة تشغيل الاحداث خاصّة في المناطق الريفيّة [(1)]، ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطّاع غير المنظم التي تتجاوز 60 % من إجمالي قوّة العمل النسوية خير دليل ومؤشّر للتمييز الجنسانيّ في سوق العمل العراقيّ.

ويرجع تواضع مشاركة المرأة في سوق العمل إلى رؤية البعض بإن الناتج الحدي للنساء أقلّ من التكلفة الحدية لعملهن، ولا شك إن المشاركة الاقتصاديّة للمرأة تتأثر بمجموعة من المحدّدات (اقتصاديّ واجتماعيّ)، والمتمثّلة بضعف المستويات التعليميّة والتمويلية للمرأة حسب المؤشّرات الواردة في مفسرات تأنيث الفقر بالعراق، كما وبالإمكان رصد الآثار المترتبة على ظاهرة تأنيث الفقر في العراق والتي تجسدت بمستويات تواجد المرأة في سوق العمل عبر معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصاديّ.[(2)]

إنَّ من خلال هذا المؤشّر يمكن الاستدلال على مدى الدخول الفعلي للنشاط الاقتصاديّ الرسميّ المسجل ضمن الناتج المحلّيّ الإجمالي للبلد الذي تمّ ذكره سابقاً، إنَّ الدخول في هذا النشاط تحدّده عوامل (اجتماعيّة وصحّيّة وتعليميّة) , واستناداً للبيانات المتاحة للأعوام (1014-2021) يمكن استعراض نسب المساهمة في النشاط الاقتصاديّ لكل من الذكور والإناث في العراق عبر الجدول (17) وكما في الآتي:

1 – ثائر محمود العاني، التنافسية الجديدة وأعادة هيكلّيّة سوق العمل العراقية، مجلّة الإدارة والاقتصاد، العدد (8)،5102، ص441.

2 – وفاء جعفر المهداوي، المرأة والتنمية وإعادة الاعمار في العراق، توطين سياساتي – دراسة ميدانية، دراسة مقدمة الى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2021، ص21.

جدول 17. نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصاديّ وعلى مستوى الحضر والريف للمدة (2014–2021)

السنة	حضر%		ريف%		المجموع%	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2014	72.0	14.0	73.7	12.0	72.4	13.5
2016	71.9	14.8	72.5	13.7	72.0	14.5
2018	72.3	13.9	74.1	8.6	72.7	12.6
2021	71.1	13.0	72.2	8.1	68.1	10.6

المصدر:إعداد الباحثة بالإعتماد على:–

1- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائيّة السكّانية 2019-2018.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ، تقرير المرأة والرجل،قسم إحصاءات التنمية البشريّة،2021، ص40.

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص17.

يبيّن الجدول(17) أنّ معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصاديّ مرتفع نسبياً مقارنة بمعدل مشاركة الإناث؛ إذ نلحظ الفجوة النسبية بين الذكور والإناث تتصاعد، ففي عام 2014 شكّلت نسبة مساهمة الذكور (72.4 %) من مجموع عدد الذكور في العراق بينما شكلت نسبة الإناث (13.5 %) [(1)]، أمّا معدل مشاركة النساء في القوى العاملة وهو مؤشّر دال على مستوى نشاط المرأة في سوق العمل، فإنّ المعدل الوطنيّ لمشاركة الإناث لم يتجاوز 20 % حسب نتائج مسح القوى العاملة لعام 2021 [(2)]، فهذا الانخفاض تفسره عوامل أهّمها:

- التحصيل العلميّ ورعاية الأمومة.
- محدوديّة خدمات الرعاية الاجتماعيّة.
- الصدمات التي تعرض لها العراق والتي انعكست بشكل كبير على حركة النشاط الاقتصاديّ.

1- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السكانية 2019-2018.

2- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص16.

- الوظائف المتاحة في أسواق العمل المحلّيّة لا توفّر عملا لائقًا للمرأة نتيجة التخلّف التكنولوجيّ.
- الأعراف الاجتماعيّة التي تحدّد دور المرأة في المجال العام والشكل (29) يوضّح هذه الحقيقة.

شكل 29. مقدار الفجوة بين الذكور والإناث لمعدل النشاط الاقتصاديّ للسكّان بعمر 15سنة فأكثر لعام 2021

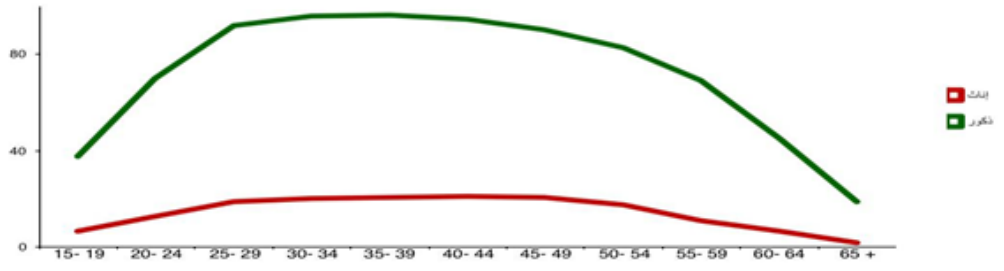

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزيّ للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص16.

على الرغم من أنّ التركيب النوعي للسكّان يؤكّد تقارب نسبة الإناث من نسبة الذكور وارتفاعها في حجم السكّان، وكذلك تقاربها في نسبة السكّان في سن العمل، فإنّ حجم الفجوة بارتفاع مستمر؛ إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصاديّ (72.7 %) عام 2018، في حين نسبة مشاركة الإناث كانت (12.6 %) للسنة نفسها[1]، فضلاً عن أنّ الفروق النسبية بين الذكور والإناث تتصاعد كلّما زادت أعمارهم؛ إذ وصل مقدار الفجوة بينهما إلى (76 %) في عمر30 سنة ثم تبدأ بالانخفاض بعد عمر 45 سنة كما مبين في الشكل (18)، الا إنَّ هذه الزيادة في نسبة مشاركة النساء عادت للانخفاض عام 2021؛ إذ بلغت (10.6 %) مقارنة بمعدل مشاركة الذكور (68.1 %) وكان لأزمة كوفيد- 19 دور في تفسير هذا الانخفاض[2]

من جانب آخر نلحظ أنَّ نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصاديّ في الحضر شكلت 13.0 % في عام 2021 مقابل 71.1 % للرجال، في حين لم تتجاوز تلك النسبة للنساء في الريف سوى 8.1 % مقابل 72.2 % للسنة نفسها.

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2021، 40.
2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق،2021، ص17.

ممّا تقدّم تُفسر حقيقة أنَّ سوق العمل هو سوق ذكوري في العراق على الرغم من أنّ النساء يشكلن أكثر من نصف السكّان في سن العمل؛ ممّا يدل على أنّ فرص التمويل والوصول إلى التكنولوجيا تميل لصالح الرجال على حساب النساء، كما أنّ ضعف مشاركة المرأة الريفيّة هو نتيجة لتعرضها لظروف الاضطهاد (الصحي، والتعليميّ، والمجتمعيّ) التي فرضها المجتمع بفعل عوامل منها العادات والتقاليد الموروثة، وهو دالة على واقع الفقر التمويلي للمرأة وبالتالي هشاشة جسر الوصول إلى ريادة الأعمال والشروع بمشاريعهن المتوسّطة والصغيرة.

رابعا / نحو منهج سياساتي لتعزيز الشمول الماليّ للمرأة في العراق

إنّ تمكين المرأة اقتصاديّاً يساعد على تحويل المرأة من فئة المعالين إلى فئة المشاركين اقتصاديّا لرفع مستوى الأداء الاقتصاديّ التشاركي (للرجل والمرأة) وتعزيز العمليّة التنمويّة في العراق وصولاً إلى رفاهية المجتمع والأفراد ولتحقيق ذلك يتوجب خلق بيئة تمكينيه عبر مراجعة دقيقة للأطر التمويلية المقيدة لعمل المرأة وتحديد سياسات وآليّات تمكينها الاقتصاديّ، ومن خلال تنسيق الجهود الحكوميّة والمشاريع والاستراتيجيّات المعدة لتمكين المرأة ومتابعة تنفيذه تلك الجهود.

يرتكز المنهج المقترح على ثلاثة مبادئ تُعَدُّ منطلقات يمكن أن تتخذها السلطات المحلّيّة عند تبنيه، وكما مبين في المخطط (2) الآتي:

مخطط 2. المبادئ التوجيهية للمنهج المقترح

المصدر: آية فاضل جبار, دور الشمول الماليّ للمرأة في تعزيز المشاركة الاقتصاديّة... دراسة خاصّة للعراق بعد عام 2004, الجامعة المستنصرية, كلّيّة الإدارة والاقتصاد, العراق, 2023, ص114.

المبدأ الأوّل: الاعتماد على تبادل الرؤى والآراء الخارجيّة لتحقيق شمول ماليّ متساوي ومستدام, ويُعَدُّ هذه المبدأ من المبادئ التي انتهجتها (الهند) حينما اتبعت سياسة الشمول الماليّ للمرأة وحققت نجاحاً واقعياً من خلالها عام 2016 عندما أدركت دور المرأة الريادي في قيادة الأعمال من خلال الاتّصال مع العالم الخارجيّ، فضلاً عن ان اعتماد هذا المبدأ سيحقق الهدف الأخير من أهداف التنمية المستدامة تلقائياً، والخاصّ بإعادة تنشيط الشراكة العالميّة، فإنّ وضع سياسة ناجحة لاقتصاد العراق يتطلّب إقامة شراكات بين الحكومات والقطّاع الخاصّ والمجتمع المدنيّ.

المبدأ الثاني: التطوير المستمر لشبكات الاتّصالات الرقميّة الشاملة للنساء والرجال، إن توفير شبكات اتّصالات رقميّة متقدّمة وكاملة ووصولها إلى أطراف المجتمع كله نساء ورجالاً هي ضرورة أساسيّة لازدهار الاقتصاد العراقيّ الرقميّ وغلق فجوة النوع الاجتماعيّ المستمرة وضمان اعتماد أحدث التقنيات وشمول الجميع.

مخطط 3. الإطار العام للمنهج السياساتي المقترح لتعزيز الشمول الماليّ للمرأة في العراق

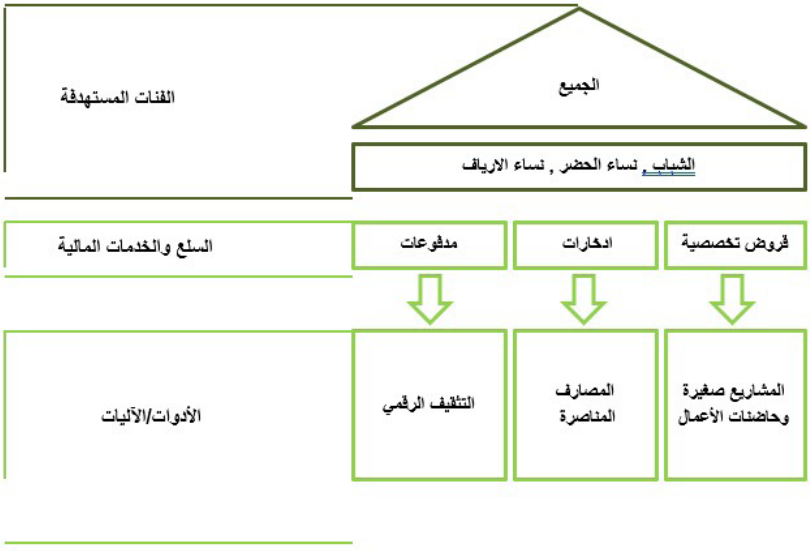

المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد، وحبيب اعطيه، 2019، الشمول الماليّ في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسّسات النقد العربية.

أ. القروض التخصصية للنساء لدعم المشاريع الصغيرة

إنّ من أكثر أسباب عدم تحقيق الأهداف المرسومة للسلطات الوطنيّة عند منح القروض الميسرة خصوصا للنساء، هي تخبط القرارات لدى المستفيدات من القروض في مرحلة ما بعد المنح, فالغالبية السائدة عند منح القروض الميسرة هو الاهتمام بالجوانب القانونيّة والكفلاء الضامنين للقرض, مع عدم إعطاء الأهمّيّة الأكبر للسبب الذي يمنح من أجله القرض؛ لذلك فإنّ اعتماد نهج يعتمد على تقسيم القروض من حيث التخصص كأن تكون (قروض زراعية, قروض تجاريّة, قروض صناعية) مع المتابعة الدورية للمرأة المستفيدة من القرض ما قبل وفي اثناء وما بعد إتمام عمليّة منح القرض, من شانه ان يعمل على إمكانيّة تبويب هذه القروض وتقييمها ممّا يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف التي تمنح من أجلها القروض لاسيّما في هدف حفز المشاركة الاقتصاديّة للمرأة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك تحرّكا من البنك المركزيّ العراقيّ يأخذ خطى الهدف المقترح نفسها، وعلى شكل مبادرة هي حاليّا قيد الدراسة تحت تسمية (كوني منتجة) بسقف ماليّ مقداره (1) ترليون دينار وهي مبادرة تدعم بشكل أساسيّ المرأة الريفيّة دون غيرها، ومن المرجح البدء بتطبيقها في منتصف عام 2023 وهي خطوة حتما ستحمل في طياتها العديد من المخرجات الجيدة ومن المتوقّع أن تليها مبادرات على باقي القطّاعات الأخرى ((1)).

ب. الادّخارات عبر مصارف المناصرة (2)*

إنّ التركيبة السيكولوجيّة للمرأة العراقيّة والأعراف السائدة تعمل على تحجيم حريّتها في التعامل مع موظّفي المصارف، لاسيّما أنّ أغلبهم من فئة الرجال، لذلك نرى أنّ أغلب المصارف تفتقر إلى تواجد العنصر النسوي من (مودعات – مقترضات – رائدات أعمال) ولاسيّما في المحافظات خارج العاصمة، الأمر

1 – بيداء شويطي، مقابلة شخصية، البنك المركزي العراقي , 4202.

2 * المصارف المناصرة (nemoW no gniknaB) هي مصطلح يشير إلى المصارف والمؤسسات المالية التي تركز على توفير الخدمات المالية والمنتجات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات النساء. تهدف هذه المصارف إلى تعزيز الشمول المالي للنساء وتمكينهن اقتصادياً من خلال توفير الحسابات الجارية وحسابات التوفير والقروض والتمويل والخدمات المالية الأخرى التي تتناسب مع احتياجاتهن وظروفهن الاقتصادية والاجتماعية. يمكن أن تكون هذه المصارف العاملة بشكل مستقل أو جزءًا من مؤسسات مالية أكبر. تعتبر المصارف المناصرة جزءًا مهمًا من جهود تعزيز المساواة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة

الذي يعرقل الحركة الماليّة أو قد يعمل على إيقافها نسبياً من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على حرمان مجموعة كبيرة من فئة النساء في المجتمع من الوصول للخدمات الماليّة.

إنّ قيام مصرف واحد في كلّ محافظة من محافظات العراق، يدار بكادر نسوي ويعمل على تقديم خدماته بشكل مباشر ومختص بفئة النساء يعمل على تجاوز الكثير من المعوقات للحركة الماليّة بشكلها العام، وشمول المرأة بالمتطلّبات الماليّة بشكل خاصّ، فمن أبرز مميزات إنشاء مصارف مخصصة للخدمات الماليّة للنساء الآتي:

- التركيز الدقيق على متطلّبات المرأة الماليّة في المجتمع.
- تشجيع فتح حسابات مصرفيّة للنساء بشكل أكبر وأكثر شمولاً.
- إنّ استجابة المرأة وتلقيها المعلومات الماليّة والمصرفيّة من أقرانهن من النساء يكون بشكل أكثر يسراً ومفهومية، كذلك تكتسب المرأة الحرية الأكبر عند التداول عن هذه المعلومات مع النساء.
- توسيع حلقة الاعتمادات مع دول الخارج.
- الدعم والتشجيع المباشر لسيدات الأعمال بإنشاء مشاريعهن المستويات كافّة (متوسّطة، صغيرة، متناهية الصغر)
- تسهم في خلق قاعدة بيانات أكثر وضوحا لمستويات الشمول الماليّ المتعلق بالمرأة.

ج. التثقيف الرقميّ للشباب (المرأة والرجل) للمدفوعات

تمثّل فئة الشباب في المجتمع العراقيّ العنصر الأساس في الاقتصاد الرقميّ والعامل الحاسم في النفاذ إلى المجتمع الرقميّ، ولاسيّما الحلقة الاضعف وهن فئة النساء؛ لذلك لابدّ من إعداد هذه الفئة على وفق آليّة تطوّر التعليم في الدول المتقدّمة، وبما يناسب الاقتصاد العراقيّ عبر ما يتطلّبه الاقتصاد العراقيّ، ولاسيّما أنّ العراق مقبل على الدخول في مرحلة الهبة الديموغرافية، وذلك من خلال:

1) **التدريب والتوعية:** تقديم دورات تدريبيّة وورش عمل توعويّة تهدف إلى تعريف النساء بأنواع الخدمات الماليّة الرقميّة المتاحة وفوائدها، وتوضيح كيفيّة استخدامها بطريقة آمنة وفعالة.
2) **التطبيقات والمنصّات التعليميّة:** تطوير تطبيقات ومنصّات تعليميّة رقميّة تسهل على النساء فهم مفاهيم الخدمات الماليّة الرقميّة وتعلم كيفيّة التعامل معها، ومن ذلك التطبيقات التفاعليّة والدوريات التعليميّة عبر الإنترنت.

3) **التوجيه الفرديّ**: توفير خدمات استشارية وتوجيه فرديّ للنساء لمساعدتهن في فهم الخدمات الماليّة الرقميّة وتحديد الحلول التي تناسب احتياجاتهن وظروفهن الشخصيّة.
4) **الشراكات المجتمعيّة**: التعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة والمؤسّسات الحكوميّة والقطّاع الخاصّ لتوفير برامج تثقيفيّة وتوعويّة متخصّصة تستهدف النساء وتعزّز معرفتهن بالخدمات الماليّة الرقميّة.
5) **اللغة والثقافة**: تصميم المواد التثقيفيّة والتوعويّة بطريقة تتوافق مع لغة وثقافة المستهدفات؛ ممّا يجعلها أكثر فعاليّة في الوصول إلى النساء وفهمهن للمفاهيم الماليّة الرقميّة.

تلك الآليّات وغيرها تساهم في تمكين النساء وتحسين فهمهن للخدمات الماليّة الرقميّة؛ ممّا يسهم في زيادة مشاركتهن في النظام الماليّ وتعزيز الشمول الماليّ لهن؛ لأنّ الشمول الماليّ لا تكتمل فاعليّة تحقيقه بوصول الخدمات الماليّة للفئات المستهدفة وحسب، بل ينبغي متابعة الآليّات المشار إليها آنفا لغرض ضمان انسيابيّة التعامل مع هذه الخدمات خصوصا مع الفئات المهمّشة رقميّاً.

الاستنتاجات

1) إنّ عدم وصول الخدمات الماليّة الموجهة للنساء في العراق بنسب مرتفعة هو ليس المبرر الوحيد لتدني نسب رائدات الأعمال الصغيرة أو المتوسّطة بالمجتمع؛ بل هناك قضايا أخرى منضوية تحت ظاهرة تأنيث الفقر متعدد الأبعاد (تعليميّ، تكنولوجيّ...) تفتقر إليها المرأة العراقيّة تحولها دون الاستفادة من الخدمات الماليّة التي تقدّم لها.
2) تركيز الاهتمامات الوطنيّة بإزاء الشمول الماليّ للمرأة نحو محور التمويل بشكل أكبر من محور التمكين كرائدة للأعمال الصغيرة أو المتوسّطة الأمر الذي يفضي إلى عدم فاعليّة التحرك من منظور المؤشّرات الاقتصاديّة والتنمويّة للبلد.
3) القروض الموجّهة إلى المشاريع النسويّة تفتقر إلى حاضنات أعمال ممّا يؤدّي إلى تراجع المشاريع وإخفاقها.

التوصيات

1) لغرض فاعليّة تحقيق الشمول الماليّ الموجه للمرأة لابدّ من وضع منهج سياساتيّ يأخذ الاهتمام بجانب كبير نحو النفاذ إلى التكنولوجيا والتثقيف الماليّ ولاسيّما فئة النساء المهمّشة في الحضر والمقصات ماليّا في الأرياف.

2) رفد المحافظات العراقيّة بحاضنات أعمال مهنيّة بواقع حاضنة أعمال واحدة في كلّ محافظة على أقلّ تقدير، تأخذ نهج مبادرة (ريادة) التي أطلقتها الأمانة العامّة لمجلس الوزراء في منتصف عام 2023، وذلك بغية رفع مؤشّرات التمكين قبل التمويل وصولاً إلى فاعليّة تحقيق الشمول الماليّ من وجهة نظر ريادة الأعمال.

3) تبني نهج القروض التخصصية للنساء مع متابعة كلّ قرض ممنوح (قبل وأثناء وما بعد) مرحلة المنح.

المصادر

أ. المصادر العربيّة

1) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزيّة ومؤسّسات النقد العربيّة، نشرة تعريفيّة حول مفاهيم الشمول الماليّ, صندوق النقد العربيّ،2017.
2) أيوب, رائدة, الجدوى الاقتصاديّة للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري , جامعة الدول العربيّة, منظّمة المرأة العربيّة ,2010.
3) تقرير بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق، مكتب مفوضية ألامم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان, الحق في التعليم, الجزء الثاني بغداد، العراق, 2021.
4) ثائر محمود العاني، التنافسية الجديدة وأعاده هيكلّيّة سوق العمل العراقيّة، مجلّة الإدارة والاقتصاد، العدد(8)،2015.
5) خالد محمّد السيد حسانين، استخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، مجلّة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة، العدد (51)، 2020.
6) ريتشارد عبد النور, الممثل الخاصّ للبنك الدَوليّ في العراق ,تقرير عن زيارة بعثة البنك الدَوليّ للعراق, قسم الشرق الأوسط, منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , 2022.
7) زيدون الكناني، معالجة محو الأميّة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، برنامج سياسات العراق (الدورة الأولى)، 2020.
8) عمر آيت مختار، جازية حسيني وآخرون، آليات تعزيز الشمول الماليّ الرقميّ تمكين المرأة اقتصاديّة، مجلّة معهد العلوم الاقتصاديّة، العدد(1)، 2021.
9) مشيرة العشري، تأنيث الفقر بين الواقع الاقتصاديّ وغياب العدالة الاجتماعيّة، المركزالديمقراطي العربيّ، المانيا – برلين، العدد (2)، 2017.
10) المكتب الإقليميّ للدول العربيّة، «نظرة جديدة إلى النمو الاقتصاديّ نحو مجتمعات عربيّة منتجة وشاملة»، تقرير، بيروت لبنان 2015.
11) النعيمي, زهراء أحمد محمّد توفيق, تحليل مؤشّرات الاشتمال الماليّ القطّاع المصرفيّ العربيّ, مجلّة كلّيّة العلوم الإداريّة والاقتصاديّة، المجلد 4, العدد 40, 2017.

12)هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، دور الشمول الماليّ في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدَوليّة، موجز سياسات: العدد (18)،2021.
13)وزارة التخطيط – الجهاز المركزيّ للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، قسم إحصاءات التنمية البشريّة، 2021.
14)وزارة التخطيط – الجهاز المركزيّ للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق 2021.
15)وزارة التخطيط – الجهاز المركزيّ للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق،2021.
16)وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزيّ للإحصاء، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لسنة 2008، العراق، 2009.
17)وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائيّة السكّانية 2019-2018.
18)وفاء جعفر المهداوي، المرأة والتنمية وإعادة الأعمار في العراق، توطين سياساتي – دراسة ميدانية، دراسة مقدّمة إلى هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، 2021.
19)وفاء جعفر المهداوي، من التمييز إلى المساواة بين الجنسين في سوق العمل العراقيّ والضمان الاجتماعيّ مقاربة وطنيّة لتدخلات وفرص واعدة، بحث مقدّم إلى منظّمة العمل بالتعاون مع الجامعة الأمريكية، 2022.
20)ياسمين عمرو سليمان، اية عصام سلامة، دور القطّاع المصرفيّ في دعم الشمول الماليّ للمرأة، دراسة حال البنوك المركزيّة وبعض البنوك التجاريّة في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة 2011-2019، إدارة البحوث والتوعية المعهد المصرفيّ المصري, 2020.

أ. المصادر الأجنبيّة

1- Alliance for Financial Inclusion, Declaration Progress Report: TODAY'S TARGETS, TOMORROW'S IMPACT, 2018.

2- „Lechman E and Kaur H.. "Economic Growth and Female Labor Force Participation Verifying The U-Feminization Hypothesis. New Evidence For 162 Countries Over the Period 1990-2012, Economic Society (2015).

3- Pampel F. C., Tanaka K. “Economic Development and Female Labor Force Participation A Reconsideration” Social Forces,(1986), vol. 64, n. 3, and Goldin, C (1995) “The U-Shaped female Labor Force Function in Economic Development and Economic History«

المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ

سميح جردات / خبير التمويل المصرفيّ للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة (MSME)

مقدّمة

تُعَدُّ التكنولوجيا الماليّة من المفاهيم الحديثة في القطّاع الماليّ والمصرفيّ على وجه الخصوص التي شكّلت ثورة في الاقتصاد العالميّ بما تقدّمه من خدمات وتقنيات حديثة ومتطوّرة مثل الذكاء الصناعي وتحليل البيانات والعملات الرقميّة والمدفوعات الإلكترونيّة التي ساعدت علي تمكين المؤسّسات الماليّة والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة (Fintech) من توسيع نطاق الوصول بخدماتها الماليّة إلى الفئات غير المشمولة ماليًا سواء أمن الأفراد أم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة (MSME)، وهو ما ساعد على تخفيض تكلفة تقديم الخدمات الماليّة وتحسين مستويات كفاءتها.

تُعَدُّ التكنولوجيا الماليّة من الحلول الرئيسة للنهوض بالقطّاع الماليّ والمصرفيّ وتعزيز الشمول الماليّ؛ إذ تساهم في توفير كافّة الاحتياجات الماليّة والمصرفيّة وتمهّد السبيل للوصول إليها بأسهل الطرق و بأقل تكلفة ممكنة لجميع فئات المجتمع ومساعدتهم على الاستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم. لقد ساهم التطوّر السريع في المنتجات والخدمات الماليّة وما أدّى إليه من توفير وتسهيل للمعاملات الماليّة داخل وعبر الحدود إلى قيام الحكومات والبنوك المركزيّة، وكذلك شركات التكنولوجيا الماليّة بإنتاج منتجات ماليّة ورقميّة لتلبيه احتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق الشمول الماليّ.

ويشكّل الشمول الماليّ أحد التحدّيات الرئيسة التي تواجه العديد من الدول، وخاصّة الدول ذات الاقتصادات الناشئة مثل العراق. كما يشكّل الشمول الماليّ أحد أهداف التنمية المستدامة التي تسعى العديد من الحكومات والمنظّمات الدَوليّة إلى تحقيقها؛ إذ يؤثّر بشكل كبير على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمعات وعلى وجه الخصوص في الدول النامية.

ويواجه العراق تحدّيات كبيرة في تحقيق الشمول الماليّ؛ إذ يواجه الكثير من الأفراد والشركات صعوبات في الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة مثل الحسابات البنكية والتمويل الصغير والمتوسّط. من هنا تُعَدُ التكنولوجيا والحلول الرقميّة فرصة لتعزيز وتوسيع الوصول إلى الخدمات الماليّة وتحسين فعاليّة الخدمات الماليّة المقدّمة بما يساعد على الاستخدام الفعّال لهذه الخدمات، وبالتالي تؤدّي دورًا حاسمًا في تحقيق الشمول الماليّ.

يتطلّب تطوير أدوات الشمول الماليّ في العراق فهمًا عميقًا للتحدّيات التكنولوجيّة والرقميّة التي يواجهها، بالإضافة إلى التوجه نحو حلول مبتكرة وفعالة تتناسب مع البيئة والاحتياجات المحلّيّة. ومن هذا المنطلق تأتي أهمّيّة إجراء دراسة شاملة لتحليل المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ في العراق.

أوّلاً: لماذا التكنولوجيا الماليّة؟

شكّلت التكنولوجيا الماليّة ثورة ماليّة في الآونة الأخيرة؛ نظرا للتقدّم التكنولوجيّ الهائل الذي يشهده العالم؛ إذ سمحت بتسهيل وصول الخدمات الماليّة إلى أكبر شريحة من المستهدفين بالشمول الماليّ، من خلال الشركات التي تنشط في سياقها، بما لديها من إمكانيّات الوصول لذوي الدخل المحدود وسكّان المناطق النائية والمهمشين اقتصاديّا بأصنافهم كافّة, ولغير المستفيدين من التمويل التقليديّ, وإعطائهم الفرصة للنفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي تُعَدُّ أكثر أماناً من التعامل الورقيّ للنقود بالإضافة إلى تعزيز الشفافيّة من خلال المراجعة والتيقّن الفوريّ وبالتالي تقليل الاحتيال.

لقد ساعد التطوّر الكبير في وسائل الاتّصال الحديثة كالهواتف الذكية والمرتبط بازدياد سرعة الإنترنت الذي ساهم في اتساع نطاق التجارة الإلكترونيّة التي تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليديّة باعتمادها على التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول الماليّ في العديد من الدول. إنّ دخول العديد من المؤسّسات الماليّة غير المصرفيّة مثل شركات التأمين وشركات الصيرفة وتحويل الأموال وشركات التأجير التمويليّ وشركات التمويل ومنافستها للبنوك؛ ممّا ساهم في ازدياد الاقبال من الشرائح المستهدفة على الخدمات الماليّة المدعومة تكنولوجيا وأصبحت العديد من هذه المؤسّسات يقدم مجموعة خدمات ماليّة وثيقة الصلة بعمل البنوك.

كلّ هذه العوامل ساعدت على تسريع وتعزيز دور التكنولوجيا الماليّة في قطّاع الخدمات الماليّة والمصرفيّة التي عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفيّة على أنّها تكنولوجيا أو ابتكار ماليّ ينتج عنه نموذج أعمال أو عمليّة أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسّسات الماليّة. بهذا المعنى ساهمت التكنولوجيا الماليّة في خلق آليّات جديدة للخدمات الماليّة بما تمتلكه من خصائص يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- المرونة والقدرة على تحمّل التكاليف؛ إذ توفّر الشركات التكنولوجيا الماليّة للعملاء مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الماليّة بتكلفة أقلّ على مزود الخدمات الماليّة والمستفيدين منها.
- القدرة على تصميم منتجات وخدمات ماليّة وفقا لاحتياجات الفئات المستهدفة.
- السرعة في إنجاز المعاملات الماليّة.
- توفير آليّات مبتكرة تتّصف بالكفاءة والشفافيّة لتلقّي المدفوعات العابرة الحدود مقارنة بآليّات البنوك التقليديّة أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة.

إشكاليّة العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة والشمول المالّي

تكمن الإشكاليّة الأساسيّة في العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ في القدرة على الموائمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات الماليّة في السوق المعني من خلال الإدراك التام والدقيق لمدى استعداد المستهدفين (جانب الطلب) من الشمول الماليّ لتبنّي الخدمات الماليّة الرقميّة واستخدامها بوصفها وسيلة لتعزيز الشمول الماليّ ومدى استعداد المؤسّسات الماليّة (جانب العرض) وقدرتها على تقديم الخدمات الماليّة الرقميّة التي يمكن أن تساهم في الوصول إلى شرائح السكّان التي تعاني من الإقصاء الماليّ.

يمكن الجزم بأنّ التكنولوجيا الماليّة وأدواتها لا تقيم بحجم المبالغ المستثمرة فيها، وإنّما بالقدرة على تطويعها واستخدامها لتساعد على تقديم خدمات ماليّة للفئات المستهدفة قادرة على الوصول لهم، وقابلة للاستخدام من قبلهم بتكاليف مناسبة، وفي المتناول لجميع الفئات المستهدفة من خطّة الشمول الماليّ للدولة المعنية. بغير ذلك تبقى الأنظمة وأدوات التكنولوجيا الماليّة مجرّد أدوات يستثمر فيها مبالغ ضخمة، ولكنّها تظلّ غير مفيدة إذا لم نستطِع معرفة كيفيّة التوظيف الفعّال لها.

إنّ هذا التناغم بين طرفي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات الماليّة المستند إلى استراتيجيّة واضحة وشاملة للشمول الماليّ من شأنه أن يعزّز من دور التكنولوجيا الماليّة بأن تؤدّي دورا حاسماً في زيادة نسبة الشمول الماليّ من خلال عدة أشكال مستحدثة للخدمات الماليّة والمصرفيّة التي يمكن إجرائها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، ومن هنا يمكن لخطّة الشمول الماليّ أن تبرز خصائص التكنولوجيا الماليّة التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في رفع كفاءة الخدمات الماليّة وتعزيز الشمول الماليّ في البلد المعني.

بهذا المعنى يمكن أن تساهم الخدمات الماليّة الرقميّة في الوصول إلى نسبة أكبر من المجتمع؛ لأنّها تتخطى عددا من العراقيل التي تواجهها شركات الخدمات الماليّة التقليديّة في الوصول إلى غير المشمولين بالخدمات. ومع ذلك يبقى الشمول الماليّ الرقميّ مرهونا بتقبل المستهدفين وانفتاحهم على التعامل مع مزودي الخدمات الماليّة من خال القنوات الرقميّة.

وعلى سبيل المثال، من المعروف أن القنوات الرقميّة تحظى بقبول فئة الشباب بسهولة، وكذلك الأفراد ذوي المستوى التعليميّ الأعلى. في بعض البيئات الثقافيّة، يبدي الرجال إقبالا كبيرا على القنوات الرقميّة مقارنة بالنساء اللواتي قد لا يحظين بفرصة الوصول إلى الأجهزة الرقميّة مثل الحاسوب أو الهاتف الذكي، أو في الأسر التي يتحكم فيها الرجال بالشؤون الماليّة للأسرة بأكملها. من هنا يصبح فهم التركيبة الديمغرافية لسكّان العراق مهما وأساسيّا في تحديد ما إذا كان السكّان مستعدين لتبني القنوات الرقميّة للخدمات الماليّة.

ثانياً: الإقصاء الطوعيّ والشمول الماليّ والتكنولوجيا

إنّ إحدى أهمّ العقبات التي تواجه التكنولوجيا الماليّة في المساهمة في خطّة الشمول الماليّ هي ما يمكن توصيفه بالإقصاء الذاتي أو الطوعيّ لبعض الفئات المجتمعيّة من برنامج الشمول الماليّ، وهذه تُعَدُّ من أبرز الإشكاليات بين التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ التي تحتاج إلى تدخل مباشر من الجهات التنظيميّة القائمة على خطّة الشمول الماليّ وبشكل خاصّ البنك المركزيّ العراقيّ.

يتشكل الإقصاء الماليّ الطوعيّ في الحالات التي يكون لدى الأفراد القدرة في الوصول إلى الخدمات الماليّة، سواء التقليديّة منها أم التكنولوجيّة، ولكنّهم يختارون طوعا عدم استخدامها أو التعامل معها والرغبة بالبقاء مستبعدين ماليّا بغض النظر عن شكل وطبيعة الخدمة المقدمة.

قد يرتبط الإقصاء الماليّ الطوعيّ بعوامل وأسباب مختلفة، كالأسباب الدينيّة أو الثقافيّة مثل أنّ الرجال هم من يتحملون مسؤوليّة إدارة الشؤون الماليّة لعائلاتهم، وبالتالي يتمّ استبعاد النساء من العمليّة الماليّة. قد يكون المستوى التعليميّ سببا آخر؛ إذ يجد الأمّيّون صعوبة في التعامل مع القطّاع الماليّ الرسميّ، وبالتالي يعتمدون على قنوات غير رسميّة لتلبية احتياجاتهم الماليّة.

غالبا ما يكون الفقر محرّكا رئيسا للإقصاء الماليّ الطوعيّ الناتج عن عدم وجود فائض ماليّ للادّخار لدى المؤسّسات الماليّة أو للاستثمار وبالتالي العمل مع المؤسّسات الماليّة للحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم كما هو الحال مع المشاريع الصغيرة والمتوسّطة، حيث يعيش الفقراء لتأمين قوتهم يوما بيوم، ونظرا لوضعهم الاقتصاديّ تُعَدُّ الرسوم المصرفيّة عالية التكلفة، كما أنّ عدم الثقة بالقطّاع الماليّ يمكن أن يكون من أحد أسباب الإقصاء الماليّ الطوعيّ. ومن هنا يمكن القول إن الطلب هو المحرك الرئيس للشمول الماليّ فلا يمكن عمل الكثير لمن لا يريد طوعا، وبغض النظر عن الأسباب أن يكون مشمولا بالخدمات الماليّة، سواء من خلال القنوات التقليديّة أم الرقميّة.

ثالثاً: دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول الماليّ

لقد ساهم انتشار حلول التكنولوجيا الماليّة المرتبط بالتطوّر التكنولوجيّ الهائل وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، في تنظيم وإدارة العمليّات الماليّة في مكوناتها كافّة، وبالأخص القطّاع المصرفيّ الذي يُعَدُّ الأساس في تطوير وشموليّة القطّاعات الماليّة المختلفة المرتبطة بالشمول الماليّ، كما ساهم التطوّر التكنولوجيّ في تسهيل الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة من قبل الفئات المستهدفة.

إنّ انتشار حلول التكنولوجيا الماليّة سيؤدّي مستقبلا دورا رياديّا ومتزايدا في تسريع عجلة الشمول الماليّ؛ إذ تشير التقديرات إلى أنّ الشمول الماليّ القائم على الحلول التكنولوجيّة عمل على إدراج حوالي 57 % من الأفراد غير المشمولين ماليّا في النظام المصرفيّ العالميّ، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسّطة التي يعمل الكثير منها في القطّاع غير الرسميّ في الدول النامية[1].

كذلك هناك ما يقدر بـ 2.5 مليار شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات الماليّة الرسميّة؛ بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفيّ[2]، ومن هذا الواقع أصبحت الحاجة ضروريّة وملحّة لتبني نظام قوي للتكنولوجيا الماليّة من قبل الدول وخاصّة الدول النامية لتمكين روّاد الأعمال، وأصحاب المشروعات من الخدمات الماليّة.

إنّ استخدام التكنولوجيا الماليّة كإحدى أدوات الشمول الماليّ والمرتبطة بالمعرفة بطريقة استخدامها من قبل غير المشمولين ماليّا يضع على عاتق البنوك تحديدا تعزيز برامج التثقيف الماليّ، وبناء القدرات للمستهدفين على اختلاف تنوّعهم بما يساهم في الحدّ من مظاهر الفقر الذي يشكل الهدف الأوّل من أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية على وجه الخصوص. كما يمكن أن يساهم التحول المنظم نحو الشمول الماليّ التكنولوجيّ في تعزيز عدد من جوانب برنامج الحماية الاجتماعيّة مثل وصول مبالغ الضمان الاجتماعيّ لمستحقيه عبر التكنولوجيا الماليّة.

إنّ تسريع وتوسيع أدوات الشمول الماليّ تحتاج إلى تكنولوجيا وحلول رقميّة فعّالة لتمكين وصول أوسع نطاق ممكن من الأفراد والشركات إلى الخدمات الماليّة. إنّ هدف تسريع وتطوير أدوات الشمول يستلزم بعض المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة الأساسيّة التي يمكن أن تسهم في تطوير هذه الأدوات وتوسيع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات الماليّة:

1- World Bank (2018), "The Little Data Book on Financial Inclusion

2 - Claiming Human Rights, Guide to International Procedures Available in Cases of Human Rights Violations in Africa, Article (6).

1. **التكنولوجيا الماليّة المبتكرة (Fintech)**: تطبيقات Fintech لتوفير منصّات رقميّة للتمويل والمدفوعات الإلكترونيّة، مثل التطبيقات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونيّة التي تجعل الخدمات الماليّة متاحة للأفراد في أماكن بعيدة وبتكلفة منخفضة.
2. **تقنيات البيانات الضخمة (Big Data)**: استخدام تقنيات البيانات الضخمة يمكن أن يساعد في تحليل البيانات الماليّة الكبيرة لاكتشاف أنماط السلوك الماليّ والاحتياجات التمويلية؛ ممّا يمكن المؤسّسات الماليّة من تطوير منتجات ماليّة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الفئات المهمّشة.
3. **تطبيقات الدفع الإلكترونيّ**: توفير وسائل دفع إلكترونيّة مثل البطاقات الائتمانيّة والخدمات الماليّة الرقميّة، بالإضافة إلى تطوير محافظ رقميّة آمنة وسهلة الاستخدام، تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة.
4. **تكنولوجيا الهواتف المحمولة** التي تمكّن من استخدام التطبيقات المحمولة والرسائل النصيّة لتقديم الخدمات الماليّة إلى الأفراد في المناطق النائية؛ إذ يكون لديهم وصول محدود إلى البنوك التقليديّة.
5. **التشفير والأمن السيبرانيّ**: تطبيق التشفير وتبني معايير الأمان السيبراني يمكن أن يسهم في زيادة الثقة بين المستخدمين وتشجيعهم على استخدام الخدمات الماليّة الرقميّة.
6. **التعلّم الآليّ والذكاء الصناعيّ**: استخدام التعلم الآليّ والذكاء الصناعيّ في تحليل البيانات الماليّة وتوجيه القرارات الاستثمارية يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة الخدمات الماليّة وزيادة فعاليّة التكنولوجيا الماليّة.

رابعاً: مكونات التمكين اللازمة للخدمات الماليّة التكنولوجيّة

إنّ التناغم بين مجموع الأطراف من ذوي المصلحة التي تشكل المنظومة البيئية اللازمة لتمكين خدمات التكنولوجيا الماليّة يشكّل العمود الفقري لأصحاب المصلحة في اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحفز الشمول الماليّ في أيّ بلد وتساهم في الحيلولة دون الإقصاء الماليّ.

تتكوّن المنظومة البيئية اللازمة لتمكين الخدمات الماليّة الرقميّة من تحفيز الشمول الماليّ، من ثلاث مكوّنات رئيسة:

1. **مكوّن جانب العرض الذي يتشكّل من:**
   - شركات الخدمات الماليّة التقليديّة.
   - شركات التكنولوجيا الماليّة الجديدة.
   - شركات التكنولوجيا الكبيرة.
2. **مكوّن جانب الطلب الذي يتشكّل من:**
   - الأفراد ذكورا وإناثا.
   - كبار السن.
   - الريف.
   - المدن.
   - الأميين.
   - المتعلمين (طلاب المدارس والمعاهد والجامعات).
   - أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة.
   - الشركات الكبيرة.
3. **مكوّن البنية التحتيّة:**
   - الحكومة وسياستها.
   - السياسات التنظيميّة (الأطر التنظيميّة والقوانين والتشريعات).
   - دعم ريادة الأعمال.
   - مسرعات أو حاضنات الأعمال.
   - المهارات والموارد البشريّة.

مكوّن جانب العرض:

يتطلّب وجود مقدّمي خدمات ماليّة مستعدون ولديهم القدرة على اعتماد تكنولوجيّة ماليّة جديدة وتبنيها؛ لتجاوز المعوقات التي تحول دون الوصول للفئات غير المشمولة ماليّا وإزالتها، واستخدام فعّال للتكنولوجيا الماليّة للوصول إلى الأسواق التي لم تكن في دائرة الاستهداف أو كان من الصعب الوصول إليها سابقا من خلال الوسائل التقليديّة، وذلك بالاستناد إلى:

- بالإضافة إلى المسؤوليّة الاجتماعيّة التي تفرض على الشركات الماليّة خدمة الفئات المستهدفة إلّا أنّ الإدراك والقناعة لدى الجهات المقدّمة للخدمات الماليّة القائمة على مدى وقيمة الفوائد التجاريّة القابلة للتحقيق من خدمة الفئات التي تُعَدُّ غير مشمولة ماليا، والتي تشمل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة الذين لم يتمكّنوا أو يعانون من الوصول إلى بعض المنتجات أو الخدمات الماليّة. إنّ هذا الإدراك التجاريّ لدى مقدّمي الخدمات الماليّة لن يتحقق بدون قيام هذه الشركات بوضع استراتيجيّات استثماريّة تستفيد من التحوّل التكنولوجيّ في خفض التكاليف، وجعل الخدمات الماليّة في متناول الفئات المقصات ماليا، وتساعد في الوصول إلى أسواق جديدة غير مطروقة من خلال قنوات رقميّة قليلة التكلفة.
- إنّ تقديم الخدمة لوحدها بدون مساهمة هذه الشركات في نشر وتعزيز المعرفة والثقافة الماليّة لدى الفئات والأسواق المستهدفة وغير المستغلة يبقى هدف وصول غير فعّال وقليل الجدوى للشركات الماليّة.
- في حال أنّ أصحاب الشركات الماليّة العاملة في السوق لا يرغبون (إقصاء طوعيّ من جانب العرض) أو غير قادرين على خدمة الفئات المقصات ماليّا بسبب ضعف الإقبال التجاريّ أو ارتفاع التكاليف أو نقص المهارات اللازمة لخدمة وتقييم المخاطر في مثل هذه الفئات. في هذه الحالة ولتحقيق أهداف الشمول الماليّ لابدّ من خلق بيئة مواتية تتيح لشركات التكنولوجيا الماليّة الناشئة دخول النظام الماليّ، وإيجاد طرق لخدمة الفئات المقصات ماليّا يمكنها التغلّب على المعيقات التي يواجهها مقدّمي الخدمات، من خلال استخدام التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال المبتكرة.
- تدخل شركات التكنولوجيا الكبيرة، مثل شركات الاتّصالات السلكية واللاسلكية، حيز الخدمات الماليّة، واستخدام البنية التحتيّة للهواتف الأرضية والهواتف المحمولة كقنوات جديدة للوصول إلى الأفراد المقصيين ماليّا في المناطق الحضرية والنائية.

مكوّن جانب الطلب:

يُعَدُّ تحفيز الطلب على الخدمات الماليّة التكنولوجيّة مسؤوليّة جماعية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشمول الماليّ على مستوى البلد المعني، وليس حصرا على مقدّمي الخدمات من خلال مختلف المبادرات والتدخلات السياساتية داخل التجمعات التي يعاني سكّانها ومؤسّساتها من نقص الخدمات. ومع تعزيز المعرفة والثقافة الماليّة تتعزّز ثقة المجتمع بالمؤسّسات الماليّة وفي الخدمات التكنولوجيّة الجديدة، وقد تكون قادرة على تجاوز القنوات الماليّة التقليديّة تماما، مثل الاضطرار إلى فتح حسابات مصرفيّة. في حين أن التدخل الخارجيّ يمكن أن يساعد في تحفيز الطلب، ويتوجّب على الأفراد مساعدة أنفسهم واتخاذ خطوات استباقية نحو الشمول الماليّ بمجرّد أن يصبحوا ذوي معرفة ماليّة كافية.

هناك حاجة دائمة وملحّة واستراتيجيّة إلى تدخلات مختلفة لتحقيق الشمول الماليّ بين مختلف فئات المجتمع مثل الرجال والنساء، أو الشباب وكبار السن، أو ذوي المعرفة والثقافة الماليّة الجيدة وممن معرفتهم وثقافتهم الماليّة ضعيفة، وسكّان المناطق الحضرية وسكّان المناطق الريفيّة وغيرها من الفئات.

إنّ هذه التدخلات لا يمكن أن تكون مجدية، وتأخذ طابع الاستمرارية إذا لم تستند إلى خطّة وطنيّة شاملة للشمول الماليّ، وعدم تركها رهينة المبادرات الجزئية والمتناثرة بدون رابط استراتيجيّ وطنيّ يوحد الجهود ويضعها في بوتقة واحدة تحت اشراف ورقابة الجهات التنظيميّة المعنية بالشمول الماليّ على مستوى الدولة.

مكون البنية التحتيّة:

لا يمكن خلق التناغم الإيجابيّ بين احتياجات الطلب وقدرات وإمكانيّات العرض إلا بوجود بيئة ممكنة تساعد على التغلّب على الحواجز والعقبات الخارجيّة بما يوفّر البنية التحتيّة اللازمة لتمكين الشمول الماليّ الرقميّ بعيدا عن العقبات الفرديّة والخاصّة التي تحد من العرض أو الطلب.

تشكّل الحكومة والهيئات التنظيميّة للخدمات الماليّة الذراع الرئيس التي ترسي وتقود المحفزات الرئيسة لمكونات البنية التحتيّة في السياسات والمبادرات المناسبة لهذا الغرض. إنّ الحكومة مطالبة بتبني السياسات المناسبة والفعّالة التي تؤدّي إلى تحقيق الشمول الماليّ التكنولوجيّ من خلال الجمع بين السياسات وبرامج الدعم والتشريعات لتشجيع مؤسّسات وشركات التكنولوجيا الماليّة القائمة أو الجديدة على خدمة الفئات المقصات ماليّا وتعزيز المعرفة الماليّة لدى الأفراد أو المشاريع الصغيرة لتشجيعهم على اعتماد الخدمات الماليّة التكنولوجيّة بما يساهم في توسيع نطاق انتشارها.

بهذا المعنى وعلى وفق الخطّة الوطنيّة للشمول الماليّ تصبح الهيئات التنظيميّة أطر عمل تمكينية وتشريعية ذات صلة لجعل النظام الماليّ أكثر انفتاحا على الابتكار والانتشار ويساعد على دخول الشركات الجديدة، التي يمكنها الوصول إلى الفئات المقصات ماليا، عبر قطّاع التكنولوجيا الماليّة. كما تسهل وتراقب الهيئات التنظيميّة اختبار الأفكار الجديدة في بيئة آمنة ومراجعة التشريعات لاستيعاب نماذج أعمال جديدة.

إنّ تنسيق الجهود من قبل جميع أصحاب المصلحة في تعزيز التكنولوجيا الماليّة ومساهمتها في تعزيز الشمول الماليّ يتطلّب تطوير بنية تحتية داعمة، كالإنترنت السريع وخدمات الهاتف المحمل، وبوابات الدفع الإلكترونيّ الوطنيّة، وإيجاد حلول للهوية الرقميّة الوطنيّة بما يسهل الانضمام للخدمات الإلكترونيّة الماليّة.

كما أنّ تطوير وبناء نظام تصنيف ائتماني إلكترونيّ وطنيّ يساعد في دفع عجلة التمويل والاقراض وتقديم كافّة أنواع الخدمات الماليّة الإلكترونيّة على اختلافها وتشعبها للفئات المستهدفة ويحدّ من المخاطر أو يساعد على فهمها وتقديرها من قبل مقدّمي الخدمات الماليّة يُعَدُّ أمرا بالغ الأهمّيّة لضمان قدرة الشركات التكنولوجيّة الماليّة القائمة أو الناشئة على توفير الاستثمار في تقنيات التكنولوجيا الماليّة لتعزيز قدراتها على تطوير حلول خاصّة بالشمول الماليّ.

لضمان نجاح هذه المنظومة البيئية لابدَّ من توفير برامج تدعم تطوير وتشجيع مسرعات الأعمال والمستثمرين على اكتشاف مشاريع التكنولوجيا الماليّة الواعدة وتسريع نموها؛ لأنّه ليس بمستطاع شركات التكنولوجيا الماليّة الجديدة أن تزدهر وتؤدّي دورا مؤثّرا في انتشار الشمول الماليّ ما لم تتلقَّ الدعم الفنّيّ والماليّ اللازمين من المسرعات والمستثمرين.

إنّ الحكومات والهيئات التنظيميّة والمؤسّسات التعليميّة والمؤسّسات الماليّة يقع على عاتقها تنفيذ برامج لبناء قدرات الموارد البشريّة ومهاراتها التي بدونها لن يكون تحقيق الشمول الماليّ التكنولوجيّ ناجحا، فبدون موارد بشريّة موهوبة تطرح أفكارا تكنولوجيّة جديدة تعنى بالتصدي للتحدّيات التي يواجهها الشمول الماليّ أو لمساعدة الشركات القائمة والجديدة في قطّاع التكنولوجيا الماليّة على تطوير عروضها وتوسيع نطاقها لن يكون الشمول الماليّ ناجحا حتى إذا تناغمت مكونات التمكين الثلاثة من العرض والطلب والبنية التحتيّة.

خامساً: التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ في العراق

إذا كان الشمول الماليّ يعنى بتعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافّة للخدمات والمنتجات الماليّة من القنوات الرسميّة التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها الماليّة بما يمكنها من اتخاذ القرار الماليّ المناسب. فإنّه بهذا المعنى يتكوّن من ثلاثة أبعاد مترابطة يمكن تكثيفها بالوصول للخدمات الماليّة واستخدامها بجودة عالية وبتكلفة عادلة.

إنّ الأبعاد الثلاثة للشمول الماليّ (الوصول، والاستخدام، والجودة) ترتبط بشكل مباشر بجانبي العرض والطلب اللذين يرتبطان جدليا بالتكنولوجيا الماليّة. فلا يكفي أن نتحدث عن الوصول من جانب العرض ليكون كافيا للاستخدام من قبل المستهدفين؛ فالاستخدام لن يكون محققا من جانب الطلب إذا لم تكن الجودة عالية وبتكلفة عادلة لجانبي العرض والطلب. ولكن حتى لو توفّرت التكنولوجيا الماليّة وتحققت الموائمة بين شقي العرض والطلب فلابُدَّ من توفّر البنية الداعمة والسياسات العامّة على مستوى البلد من قبل الهيئات التنظيميّة لجوانب الشمول الماليّ لتدعم استخدام التكنولوجيا الماليّة عبر إلزام طرفي العرض والطلب بسياسات محدّدة لتشجيع استخدام التكنولوجيا الماليّة كإلزام الطرفين مثلا بدفع الضرائب وتسديد الفواتير المختلفة عبر تقنيات إلكترونيّة كاستخدام خدمات شركات الهاتف المحمول.

سادساً: واقع الخدمات المالية في العراق وأبعاد الشمول الماليّ

الوصول للخدمات الماليّة

إنّ القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدّمها المؤسّسات الماليّة الرسميّة ترتبط بشكل وثيق ببعض المؤشّرات كعدد نقاط الوصول بالنسبة لعدد البالغين في منطقة جغرافيّة محدّدة سواء أكانت فروعا أم مكاتبَ أم صرّافاتٍ آليّةً، ويمكن أن تكون على المستوى الوطنيّ أو مناطق جغرافيّة محدّدة أو نسبة مئوية من إجمالي السكّان البالغين.

إنّ محدوديّة توافر الخدمات الماليّة قد يكون بسبب المشاكل المتعلقة بالوصول، فمثلاً عدم توافر الفروع المقدّمة لخدمات المؤسّسات الماليّة في المناطق الريفيّة أو النائية يحدّ من الوصول لهذه الخدمات من قبل السكّان، وفي بعض الأحيان توافر قنوات الوصل، ولكن بمتطلّبات معقدة ومكلفة، وليست في متناول فئات معينة من السكّان.

يعمل في العراق 74 مصرفا أهليّا، بالإضافة إلى 7 مصارف مملوكة للدولة [1]، وقد بلغت فروع المصارف بواقع 3.84 فرعا مصرفيّا لكلّ 100,000 بالغ عراقيّ (فرع مصرفيّ واحد لكل 26,000 بالغ) في العام 2021[2]. إنّ هذه المعطيات تُعَدُّ أقلّ بكثير مقارنة بالأرقام الواردة من البلدان المجاورة، على سبيل المثال، هذا الرقم يعادل 16.1 في تركيا و31.1 في إيران و13.6 في الكويت[3].

إنّ هذه النسب المتدنية بطبيعتها قد تزداد سوءاً في حال دراسة توزيع هذه الفروع جغرافيّا ومدى مساهمتها في تحقيق مؤشّر الوصول للسكّان، فمن الواضح أنّ الفروع تتركّز في المراكز والمدن الكبيرة مع القليل من التواجد في المناطق الريفيّة والنائية التي تُعَدُّ إحدى مكوّنات الاستهداف للشمول الماليّ إذا ما تمّ ربط هذه الأرقام بمؤشّر آخر وثيق الصلة بعدد الفروع، وهو عدد الصرّافات الآليّة الذي يُعَدُّ من أساسيّات الاستخدام للتكنولوجيا الماليّة؛ إذ تشير إحصائيات البنك الدَوليّ إلى أنّ أجهزة الصرّاف الآليّ

1 – كابيتا، موجز تقرير : لمحة عامة عن القطاع المصرفي العراقي والبنية التحتية المالية، https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-almsrfy-alaaraky-oalbbny-althty-almaly

2- Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector

3 – كابيتا، موجز تقرير : لمحة عامة عن القطاع المصرفي العراقي والبنية التحتية المالية، https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-almsrfy-alaaraky-oalbbny-althty-almaly

بلغت بواقع 6.07 صرّاف الي لكل 100,000 بالغ عراقي (جهاز صرّاف الي واحد لكل 16474 بالغ) في عام 2021[1].

إنّ مقاربة سريعة لعدد الفروع بالنسبة لعدد الصرّافات الآليّة مقابل كلّ 100,000 بالغ عراقي تشير إلى أنّ كلّ فرع مصرفيّ يقابله 1.5 صرّاف آليّ فقط (أي مقابل كلّ فرعين مصرفيّين يوجد جهاز صرّاف الي واحد خارج مواقع الفروع). إنّ هذه النسبة تعني أنّ انتشار الصرّافات الآليّة شبه محدود بمواقع الفروع، وبالتالي فإنّ الوصول للخدمات الماليّة عبر استخدام الصرّافات الآليّة يتطلّب الوصول بنسبه عالية جدا للفروع، وهذا يفقد هذه الخدمة من الهدف الأساسيّ منها بتوفير الوصول في أماكن التجمّعات السكّانية والتجاريّة.

إنّ هذا الضعف في الوصول من قبل جانب العرض في السوق العراقيّ ينعكس بشكل مباشر (بالإضافة لأسباب أخرى كما ذكرنا سابقا) في مجموعة من الجوانب التي تُعَدُّ أساسيّة للشمول الماليّ من حيث الاستهداف، وللدلالة يمكن الحديث عن:

الحسابات المصرفيّة

تُعَدُّ الحسابات المصرفيّة لدى المؤسّسات الماليّة في أيّ بلد بمثابة القاعدة وحجر الأساس للحديث عن الخدمات الماليّة والقدرة على الوصول إليها. فلا يمكن الحديث عن الشمول الماليّ مثلا بدون وجود حسابات مصرفيّة في جانب الطلب، وبالتالي لا يمكن الحديث عن دور للتكنولوجيا الماليّة في تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة إذا لم تكن قاعدة الحسابات المصرفيّة واسعة بما يؤهّل جانب العرض من الاستهداف الواسع عبر التكنولوجيا الماليّة. إذا لم يكن هناك طلب كافٍ سيكون من الصعب على مزودي الخدمات الماليّة وشركات التكنولوجيا الماليّة تسويق حلول الخدمات الماليّة التكنولوجية، حتى إذا كانت لديهم الإرادة والقدرة اللازمة. إنّ امتلاك حساب مصرفيّ للأفراد والمؤسّسات يُعَدُّ خطوة أولى نحو تعميم الخدمات الماليّة على نطاق أوسع؛ لأنّ الحساب المصرفيّ يسمح للناس بادّخار الأموال وإرسال المدفوعات وتلقيها، كما يمثّل الحساب المصرفيّ بوّابة إلى الخدمات الماليّة الأخرى.

إنّ قاعدة الحسابات المصرفيّة تُعَدُّ من أهمّ مؤشّرات الانتشار والاختراق لدى المصارف بما تساهم فيه من خلق قاعدة بيانات ضخمة لدى المصارف، ويتم تحديثها سنويّا استنادا لمتطلّبات اعرف عميلك (KYC) واستخدامها لدراسة الاحتياجات والميول لدى أصحابها، وبالتالي تصميم خدمات ماليّة مناسبة لتلبية هذه الاحتياجات.

1- Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector

سجّل النظام المصرفيّ في العراق درجات متدنية للغاية من حيث الوصول إلى الخدمات الماليّة على المستوى الدَوليّ، ومقارنة بالدول الأخرى في المنطقة فيما يخصّ عدد الحسابات المصرفيّة بالقياس لعدد السكّان؛ إذ تشير قاعدة بيانات FinDex للعام 2017 إلى أنّ 23 % فقط من سكّان العراق يمتلكون حسابات مصرفيّة وتشير البيانات إلى تفاوت توزيع الحسابات على أساس الذكور والإناث، (26 %) للرجال و (20 %) للنساء[1].

وعلى وفق إحصائيّات البنك الدَوليّ فإنّ نسبة الحسابات المصرفيّة للبالغين في العراق فوق سن 15 عام بلغت 15.76 % في العام 2021.[2]

تشير المعطيات في أعلاه إلى مستوى متدنٍّ من التعاملات المصرفيّة من جانب الطلب؛ إذ يصبح من المهم فهم المبررات المنطقية للأفراد الذين ليس لديهم أيّ شكل من أشكال حسابات الخدمات الماليّة فيما إذا كان ذلك ناتجا عن قرار اختياريّ، فلا يمكن فعل الكثير لمعالجة إقصائهم ماليّا «الإقصاء الطوعيّ»، ولكن إن كان ذلك بسبب حواجز معينة، فيمكن معالجتها حال معرفة أسباب الإقصاء الماليّ في الحالة العراقيّة.

وبشكل عام يمكن إرجاع أسباب الإقصاء الماليّ غير الطوعيّ في العراق إلى أسباب عديدة منها:

- عدم امتلاك الأموال الفائضة التي يمكن ادّخارها أو إيداعها لدى المؤسّسات الماليّة أو إنّهم ليس لديهم دخل أصلا.
- عدم الانتشار والوصول من جانب العرض عبر شبكات الفروع أو المكاتب المصرفيّة.
- الجوانب الدينيّة التي ترتبط ببعض القيود.
- عدم الثقة بالقطّاع المصرفيّ.
- صعوبة إجراء فتح الحسابات المصرفيّة.
- ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفيّة فيما يخص فتح الحسابات المصرفيّة.
- ارتفاع تكاليف إدارة الحسابات المصرفيّة.

1- Findev Gate Way, Financial Inclusion in Iraq, https://www.findevgateway.org/country/financial-inclusion-in-iraq

2- Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector

بطاقات الائتمان

تشير معطيات البنك الدَوليّ إلى أنّ بطاقات الائتمان (Credit card) الصادرة من البنوك العراقيّة بلغت ما نسبته 1.6 % من إجمالي البالغين فوق سن 15 سنة للعام 2021. وبلغت بطاقات الخصم Debit card ما نسبته 9.8 % للفئة نفسها للعام 2021[1]، وتشير الأرقام في أعلاه إلى حالة متدنية جدّا من تقديم الخدمات الماليّة المرتبطة بالتكنولوجيا الماليّة، وهذا مؤشّر جدّي على وجود مشكلة حقيقية في جانب العرض ليس فقط في الاستخدام للتكنولوجيا الماليّة المتاحة لدى القطّاع المصرفيّ العراقيّ، وإنّما إلى الضعف الشديد في تقديم الخدمات الماليّة في أبسط صورها.

إنّ استخدام البطاقات الائتمانية بأنواعها يُعَدُّ واحدا من مؤشّرات عمل البنوك في الاستخدام الكفوء للتكنولوجيا المتاحة، والمستوى المتدني في نسبة البطاقات يحتاج إلى بحث جدّي عن أسبابه؛ فالبنوك في الدول النامية تسعى لاستخدام هذا النوع من البطاقات بوصفه مولّدا للدخل، وعاملا مساعدا على تقليل التكاليف التشغيلية اليوميّة وإشغال الفروع بالزبائن. وإذا كان ضعف الاستخدام لبطاقات الائتمان يرتبط بمخاطر ممكنة لدى المصارف فإنّ الضعف في إصدار بطاقات الخصم يمكن أن يكون لها دور في تخفيف التكاليف التشغيليّة، ويحدّ من القدرة على الوصول إلى التمويل خاصّة إذا ارتبط بمؤشّر وصول آخر ومهم للوصول إلى الشمول الماليّ، وهو مؤشّر الانتشار.

تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة

على الرغم من ازدحام السوق العراقيّ بالمصارف وعلما أنّ هذه المشاريع تشكّل إحدى أهمّ الشرائح الأساسيّة المستهدفة لتعظيم الشمول الماليّ (بالإضافة إلى الأطفال والشباب والمرأة ورائدي الأعمال)، وبحكم علاقة هذا القطّاع بالمشاريع الريادية والابتكارية حتى في جانب التكنولوجيا الماليّة، فإنّ المصارف التجاريّة الخاصّة ضعيفة ومحدودة للغاية فيما يخص التمويل بشكل عام في استخدام الأدوات التكنولوجيّة، والإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة بشكل خاصّ؛ بسبب انعدام السياسات الاستراتيجيّة لدى معظم المصارف لاستهداف هذه المشاريع، وقلّة المعرفة بخصائص هذا القطّاع الذي ينتج عنه ضعف وعدم كفاية المنتجات الماليّة الخاصّة المستهدفة لهذا القطّاع الواسع وعمليّات إدارة المخاطر غير الكافية؛ إذ يقدر البنك الدَوليّ أنّ أقلّ من 5٪ من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في القطّاع الرسميّ لديها إمكانيّة الوصول إلى الإقراض المصرفيّ.

1 - Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+secto

استخدام الخدمات المصرفيّة والتكنولوجيا الماليّة

لا يشكل امتلاك الخدمة المصرفيّة التقليديّة منها أو المعتمدة على التكنولوجيا مؤشّرا حقيقيا على مستوى الاندماج الماليّ؛ فإذا كان امتلاك الخدمة أساسيّا، فإنّ وتيرة الاستخدام الذي يقاس بعدد مرات الاستخدام شهريا أو ضمن أيّ فترة زمنية محدّدة، وتحديد ماهية الاستخدام يُعَدُّ أمراً مهمّا، وهذا المؤشّر يمكن أن يكون صالحا لقياس وتحديد الفئات الأكثر نشاطا في الاستخدام الماليّ بأشكاله كافّة. بلغت نسبة الحسابات المصرفيّة التي استخدمت لتحويل الرواتب والأجور في السوق العراقيّ للبالغين فوق سن 15 عام للعام 2021 ما نسبته 2.3 % فقط من الحسابات المصرية المفتوحة.

وهذا مؤشّر حقيقيّ على مدى ضعف استخدام التكنولوجيا الماليّة في المصارف العراقيّة أو حتى لدى القطّاع الخاصّ ضمن الحسابات المصرفيّة المتدنية اصلا[1]. وبلغت المدفوعات الإلكترونيّة المستخدمة لإجراء المدفوعات ما نسبته 10.2 % للفئة العمريّة نفسها للعام 2022، وهي أيضا نسبة متدنية تؤشّر مدى استخدام التكنولوجيا لدى القطّاع الماليّ بكل مكوناته في العراق[2].

أمّا عن نسبة استخدام الهاتف النقال لدفع الفواتير التي يفترض أن تكون شائعة بحكم تواجد شركات الاتّصالات بشكل قوي، وخاصّة في المدن والمحافظات الكبرى، وحيث تتوفّر خدمات الإنترنت إلّا أنّ النسبة لاستخدام الهاتف النقال لدفع الفواتير لم تصل إلى 1 %؛ إذ بلغت0.6% للعام 2021 للفئة العمريّة نفسها[3]. وبلغ إجمالي الائتمان الممنوح للقطّاع الخاصّ 11.2 % فقط من الناتج المحلّيّ الإجمالي للبلد وهو الأدنى في الشرق الأوسط[4].

أمّا فيما يخص الائتمان بأنواعه كافّة التي تشكّل خطَّ الإنتاج الأساسيّ للمصارف وتفتح الأفق لتسويق خدمات تقاطعية (البيع المتقاطع) متعددة للعملاء، ويكون للتكنولوجيا الماليّة دور هام ومساعد على

1- Trending Economics, Account used to receive wages +15 in Iraq. https://trading-economics.com/iraq/account-used-to-receive-wages-percent-age-15-wb-data.html
2- Trending Economics, Iraq - Electronic Payments Used To Make Payments (% Age 15+). https://tradingeconomics.com/iraq/electronic-payments-used-to-make-payments-percent-age-15-wb-data.html
3- Trending Economics, Mobile phone used to pay bills +15 in Iraq. https://trading-economics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
4- Trending Economics, Iraq- Domestic credit to private sector (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-percent-of-gdp-wb-data.html

بيع تلك الخدمات، وتعظيم نسبة الحصة السوقية للمصارف، وخلق ميزة تنافسية للمصارف على قاعدة التنافس المِهْنِيّ.

بشكل عام تشير إحصائيّات البنك الدَوليّ إلى الآتي:

- إجمالي الإقراض المحلّيّ المقدّم من المؤسّسات الماليّة العراقيّة بشكل فقط 7 % من إجمالي الناتج المحلّيّ الإجمالي (GDP) للعام 2018.
- إجمالي الإقراض والتمويل المحلّيّ للقطّاع الخاصّ العراقيّ بلغ ما نسبته 13.07 % و11.3 %[1] من الناتج المحلّيّ الإجمالي (GDP) للعام 2020 و2021 على التوالي.

إنّ هذه النسب تُعَدُّ الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصّة إذا علمنا أنّ السوق العراقيّ لديه نسبة معقولة من المصارف الحكوميّة والأهليّة والأجنبيّة التي بلغت 74 مصرفا أهليّا وأجنبيّا بالإضافة إلى 7 مصارف حكوميّة.

إنّ مقاربة سريعة مع الأردن التي تحوي 20 بنكا موزّعين على النحو التالي: 15 بنكاً أردنيّاً و5 بنوك غير أردنيّة، منها 4 بنوك إسلاميّة و16 بنكًا تجاريّاً على وفق إحصائيّات جمعيّة البنوك الأردنيّة[2]؛ إذ بلغت نسبة الائتمان المحلّيّ للبنوك الخاصّة الأردنيّة 74.4 % من الناتج المحلّيّ الإجمالي، بينما بلغت في العراق 9.5 % على وفق معطيات البنك الدَوليّ للعام 2017[3].

ويظهر الشكل.1 ترتيب العراق بهذا الخصوص بالقياس إلى مجموعة من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علما أنّ المعدل الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافّة بلغ 55.3 %: [4]

1- Trending Economics, Iraq- domestic credit to private sector by banks (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-by-banks-per-cent-of-gdp-wb-data.html

2 جمعية البنوك في الاردن، البنوك الرئيسية في الاردن. srebmem-jba/ra/oj.gro.jba//:sptth

3- World Bank data, https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&start=1961

4- https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&name_desc=false&start=1961

شكل30. نسبة إجمالي الإقراض والتمويل المحلّيّ من الناتج المحلّيّ الإجمالي (GDP) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لعام 2017

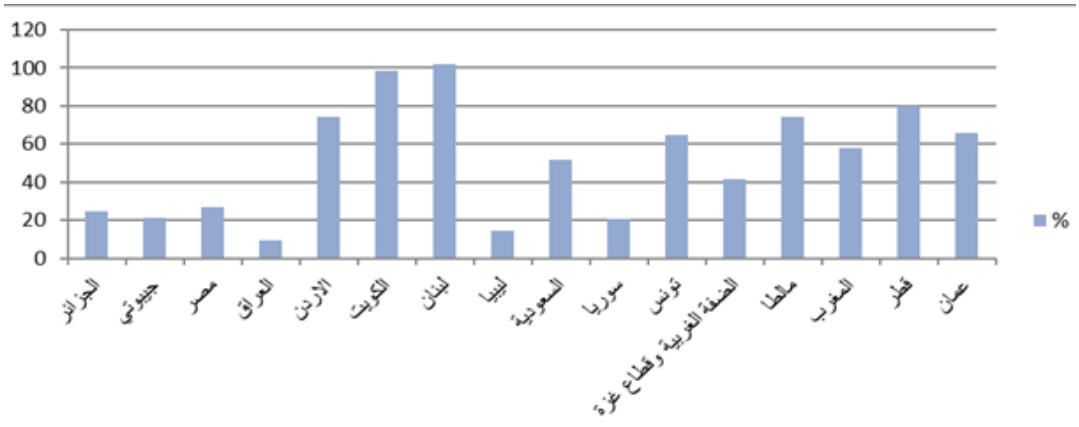

Source: World Bank data, 2017, https://data.worldbank.org

جودة الخدمات الماليّة

إنّ الترابط بين أبعاد الشمول الماليّ وعلاقته بالتكنولوجيا الماليّة على قدر من الأهمّيّة، فلم يَعُدْ الوصول إلى التكنولوجيا الماليّة لوحدها كافيا، ولابدّ أن يترافق مع الاستخدام الذي بدوره يرتبط بالجودة في تقديم الخدمة بحكم المنافسة الشديدة في هذا القطّاع في الدول المختلفة. إنّ الجودة في تقديم الخدمات الماليّة تُعَدُّ تحدّيا كبيرا في الدول النامية، والعراق جزء منها لتحقيق أهداف الشمول الماليّ، وفي ظلّ الضعف الواضح في استخدام التكنولوجيا الماليّة في السوق العراقيّ فإنّ على الهيئات المنظّمة للقطّاع الماليّ أن تفرض رقابة على هذا الموضوع عبر مجموعة من أدوات القياس والرقابة والمتابعة لها، والعمل على برامج وطنيّة للتثقيف الماليّ بهدف زيادة وعي المستهلكين بأهمّيّة تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلّب مزيدًا من الترويج لهذه الخدمات والإعلان الدائم عن أهمّيّة الوصول لها.

إنّ فرض الرقابة على مقدّمي الخدمة بما يضمن الشفافيّة العالية في عرض الخدمات المالية ليساهم في جودتها ويضمن حصول جميع العملاء على معلومات دقيقة وواضحة وشفّافة حول الخدمات الماليّة لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات الماليّة يُعَدُّ أمرا مفصليّا في سياسة الشمول الماليّ.

سابعاً: النهوض بالشمول الماليّ والتكنولوجيا الماليّة في العراق

إنّ النهوض بحالة الشمول الماليّ المستند إلى التكنولوجيا الماليّة في العراق يصبح مهمّة ملحّة ملقاة على عاتق الهيئات التنظيميّة المعنية بالشمول الماليّ في ظلّ المؤشّرات التي تمّ إبرازها والتي لا تؤشّر على ضعف الاستخدام للتكنولوجيا الماليّة فحسب، بل أيضا في عدم الاستخدام للخدمات الماليّة بالطرق الماليّة التقليديّة.

ويبدو أنّ الخروج من هذه الحالة والبدء في تصحيح المسار يتطلّب مجموعة هائلة من الإجراءات والمهمات والأعمال المستعجلة للنهوض بالشمول الماليّ المستند على التكنولوجيا الماليّة؛ لأنَّ المبادرات الفرديّة أو المؤسّساتية المرتبطة بظروف خاصّة ولا تستند إلى أجندة وطنيّة شاملة تبقى ـ على الرغم من أهمّيّتها ـ مجرّد نشاطات منقطعة عن السياق الوطنيّ الشامل والاستمراريّة والتواصل ضمن رؤية شاملة.

وعليه تصبح عمليّة النهوض بالشمول الماليّ التقليديّ والمستند على التكنولوجيا أمرا حيويّا وأساسيّاً، الأمر الذي يتطلّب تنفيذ مجموعة الخطوات بشكل فعّال؛ ليساعد في تعزيز الشمول الماليّ وتطوير التكنولوجيا الماليّة في العراق، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصاديّ وتحسين جودة حياة المواطنين ويساعد الأسر والشركات على التخطيط لكلّ شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقّعة والتي يمكن إدراجها على النحو التالي:

تطوير السياسات الحكوميّة التي تهدف إلى الشمول الماليّ

- وضع سياسات حكوميّة تعزّز الشمول الماليّ وتضمن الوصول المتساوي للجميع إلى الخدمات الماليّة.
- تعزيز دور الهيئة العليا للشمول الماليّ في العراق باعتبارها الجهة المسؤولة عن تعزيز الشمول الماليّ وتوسيع الوصول إلى الخدمات الماليّة بهدف تعزيز التنمية الماليّة والاقتصاديّة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعيّة من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات ماليّة متنوعة ومناسبة لاحتياجاتهم. وتشمل مهام الهيئة تنظيم القطّاع الماليّ تطوير السياسات والإجراءات الماليّة، تعزيز الوعي الماليّ بين الجمهور وتقديم الدعم والإرشاد للمؤسّسات الماليّة والبنوك لتعزيز خدماتها وتوسيع نطاقها لتشمل شرائح أوسع من السكّان.

- وضع استراتيجيّة وطنيّة شاملة للشمول الماليّ تستند إلى العوامل الرئيسة التي تؤثّر في تعزيز الشمول الماليّ في المجتمع وهي العامل الاجتماعيّ، والعامل التكنولوجيّ، والعامل الاقتصاديّ، والعامل السياسيّ. وتشير التجارب إلى أنّ البلدان التي تتبع نهجا استراتيجيّا وتضع استراتيجيّات وطنيّة للشمول الماليّ مبنية على استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ تجمع بين الجهات التنظيميّة الماليّة، والوزارات المعنية منها التعليم، فإنّ هذه البلدان تزيد من وتيرة الإصلاحات وتأثيرها. وتشير معطيات البنك الدَوليّ مثلا إلى أنّ أكثر من 55 بلداً، منذ عام 2010، قدّم التزامات بالشمول الماليّ، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجيّة وطنيّة أو بصدد وضعها حاليا[1].
- إنّ وضع الاستراتيجية الوطنيّة الشاملة للشمول الماليّ يتطلّب إنجاز دراسة تشخيصيّة شاملة لحالة الشمول الماليّ في العراق على مستوى المحافظات جغرافيّا، ومستوى النوع الاجتماعيّ، وتحديد مسارات تطوّره وواقعه الحالي من حيث دراسة مكونات الشمول الماليّ من جانب العرض والطلب، والمنظومة البيئية وبما يشمل تحليلاً شاملاً وتفصيليا للفئات المهمّشة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول الماليّ. كما تستكشف الدراسة قدرة القطّاع الماليّ الرسميّ واستعداده لتقديم خدمات للفئات المقصات مالياً، وتقدّم توصيات وتدخلات عاجلة وضروريّة لتعزيز الشمول الماليّ، وتحقيق أهداف استراتيجيّة الشمول الماليّ ضمن إطار زمنيّ محدّد.
- إنّ هذه الدراسة يجب ألّا تغطي القطّاع الماليّ العراقيّ المصرفيّ فحسب، بل يجب أن تبحث في القطّاع غير المصرفيّ والمشارك في عمليّة النهوض بالشمول الماليّ كقطّاع التامين، ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة، وشركات الصرّافة، وشركات خدمات الدفع الإلكترونيّ، والتأجير التمويليّ، وتمويل الرهن العقاريّ، والأوراق الماليّة وما يتّصل بذلك.
- تقديم سياسات محدّدة وحوافز لزيادة الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة والتكنولوجيا الماليّة للفئات التي تعاني من الإقصاء الماليّ بأسبابها كافّة.

تحسين البنية التحتيّة التكنولوجيّة

- تطوير شبكات الإنترنت عالية السرعة وتوفيرها بأسعار معقولة في جميع أنحاء العراق.
- تعزيز الوصول إلى الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة التي تمكن المواطنين من استخدام التطبيقات الماليّة.

1- البنك الدولي، weivrevo/noisulcnilaicnanif/cipot/ra/gro.ilwadlaknabla.www//:sptth

تشجيع الابتكار في التكنولوجيا الماليّة

- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الماليّة من خلال الحوافز الضريبيّة والقوانين التشريعية الملائمة.
- توفير دعم ماليّ وموارد للشركات الناشئة والمبتكرة في هذا المجال من خلال البرامج الحكوميّة أو الشراكات مع القطّاع الخاصّ.
- إنشاء مساحات للاختبار والتجارب للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة.

حماية حقوق المستهلكين

بسبب ضعف خبرة المستهلك الماليّ العادي الذي يواجه تحدّيات لفهم المنتجات والخدمات الماليّة، وبخاصّة تلك الخدمات المبتكرة، إضافة إلى حقوقهم ومسؤوليّاتهم بوصفهم مستهلكين ماليين؛ لذلك يحتاج هذا المستهلك للحماية القانونيّة لأجل حمايته وحماية النظام الماليّ من انهيار الثقة، وفي هذا السياق لابدّ من توافر:

- إطار للإفصاح والشفافيّة الخاصّة بالخدمات المصرفيّة ويوجب على مقدّم الخدمة الإفصاح عن جميع المعلومات والعمولات والرسوم الخاصّة بالحسابات المصرفيّة.
- تشريعات في مجال التأمين تُلزِم مزودي الخدمة بدقة المعلومات المقدّمة للمستهلك.
- تعليمات المعاملة العادلة في المعاملات ما بين المصرف وطالب خدمة الحسابات المصرفيّة، وعدم تركها لمقدّم الخدمة بسبب التفاوت في مستوى الوعي والثقافة والقوّة التفاوضيّة ما بين الطرفين.
- تعليمات واضحة خاصّة بالقروض المصرفيّة وتحديدا في مجال تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة بما يساهم في تعزيز أطر الحماية لطالبي التمويل.

تعزيز التعليم والثقافة الماليّة

- تقديم برامج تعليميّة وتدريبيّة للفئات المستهدفة حول الخدمات الماليّة المتاحة وكيفيّة استخدام التكنولوجيا الماليّة.
- توفير الموارد التعليميّة عبر الإنترنت أو من خلال ورش العمل والدورات التدريبيّة.
- إدراج التعليم الماليّ والثقافة الماليّة بوصفهما أحد المقررات في المدارس الحكوميّة والخاصّة.
- تحديد مساق تعليميّ حول الشمول الماليّ والثقافة الماليّة بوصفه مقررا إلزاميّا ومتطلّبا جامعيّا عامّا في الجامعات والمعاهد التعليميّة كافّة.

تعزيز التعاون الدَولي

- الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة في مجال التكنولوجيا الماليّة من دول أخرى.
- تبادل المعرفة والخبرات من خلال الشراكات الدَوليّة مع الدول والمؤسّسات الدَوليّة ذات الخبرة في هذا المجال.

تطوير البنية التحتيّة الماليّة

- تعزيز شبكات الدفع الإلكترونيّ لتيسير عمليّات التحويل والتداول الماليّ.
- تطوير السوق الماليّة وتوفير آليّات التمويل المتنوعة لدعم الأعمال والمشاريع.

تعزيز الشمول الماليّ للشرائح الضعيفة

- توجيه الجهود والموارد نحو توفير الخدمات الماليّة للفئات الأقلّ وصولا واستخداما مثل النساء والشباب والطلاب والمناطق الريفيّة.
- تطوير حلول ماليّة مبتكرة تلبي احتياجات هذه الفئات وتسهل عليهم الوصول إلى الخدمات الماليّة.
- تطوير حلول لتوفير التمويل والخدمات المرافقة له كقطّاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة عبر منتجات تمويلية خاصّة
- إنشاء سياسات خاصّة بفتح الحسابات المصرفيّة بدون تكلفة للفئات المستهدفة بالشمول الماليّ وتحديدا الطلاب بكافّة شرائحهم.
- تبني سياسات إلزاميّة للمصارف بحدٍّ أدنى من التسهيلات المحلّيّة بالقياس إلى حجم الودائع الموجودة في البنوك
- فرض نسبة حدٍّ أعلى للاستثمار الخارجيّ من قبل البنوك العراقيّة الخاصّة.

المراجع

1. أبو فارة يوسف، ابوكرش شريف، المتطلّبات الإداريّة والماليّة والتكنولوجيّة لنجاح صناعة التكنولوجيا الماليّة، في الدول العربيّة
2. اضاءات، نشرة توعويّة يصدرها معهد الدراسات المصرفيّة «دور التكنولوجيا الماليّة في تطوير أداء القطّاع المصرفيّ» دولة الكويت - يوليو 202، السلسله 14 عدد 6
3. البنك الدَوليّ، https://www.albankaldawli.org/topic/ar/financial-overview/inclusion
4. جمعية البنوك في الأردن، البنوك الرئيسة في الأردن. https://www.abj.org.jo/ar/members-abj
5. حرفوش سعيدة، التكنولوجيا الماليّة صناعة واعدة في الوطن العربيّ، مجلّة آفاق علمية، مجلد: 11 العدد: 03 السنة 2019
6. د. رضا مصطفي البدوي الشمول الماليّ في مصر التحدّيات والفرص- مجلّة التجارة والتمويل- جامعة طنطا- كلّيّة التجارة- العدد الثاني- يونيو 2019.
7. د. طلحة الوليد، دراسة حول دور الهوية الرقميّة في تعزيز الشمول الماليّ، صندوق النقد العربيّ 2019
8. د.صابر محمد، التكنولوجيا الماليّة و دورها في تعزيز الشمول الماليّ: د راسة تحليلية لمجموعة من الدول العربيّة 2023
9. عبدالرضا مصطفى، جواد محمد، الكريم حيدر، دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز استراتيجيّة الشمول الماليّ بحث استطلاعي لعينة من موظّفي مصرفيّ بغداد التجاريّ والخليج التجاريّ
10. عطية أشرف، تعزيز الشمول الماليّ والتكنولوجيا الماليّة بين الفرص والتحدّيات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر، المجلة الدَوليّة للفقه والقضاء والتشريع المجلد 2، العدد 2، 202
11. كابيتا، موجز تقرير: لمحة عامة عن القطّاع المصرفيّ العراقيّ والبنية التحتيّة الماليّة، https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-alms-rfy-alaaraky-oalbny-althty-almaly
12. موجود: عبد الرضا, مصطفي سلام & عبد الكريم, حيدر محمّد (2020) دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز استراتيجيّة الشمول الماليّ.

13. ناجحة ,وهيبة عبد الرحيم & اشواق بن قدور،2018 توجهات التكنولوجيا الماليّة على ضوء تجارب شركات ناجحة
14. ناصر عبد الحميد، مصداع راضية، دور التكنولوجيا الماليّة في- عزيز لشمول الماليّ، وانعكاساتها على القطّاع المصرفيّ، 2022، مجلع المبدر، مجلد 9، رقم 3
15. Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG) ،Measuring Financial Inclusion ،Core Set of Financial Inclusion Indicators, 2013.
16. World Bank (2018), "The Little Data Book on Financial Inclusion
17. Claiming Human Rights, Guide to International Procedures Available in Cases of Human Rights Violations in Africa, Article (6).
18. Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
19. ،https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alk-taaa-almsrfy-alaaraky-oalbny-althty-almaly
20. Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
21. Findev Gate Way, Financial Inclusion in Iraq, https://www.findevgateway.org/country/financial-inclusion-in-iraq
22. Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
23. Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+secto
24. Trending Economics, Account used to receive wages +15 in Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/account-used-to-receive-wages-percent-age-15-wb-data.html
25. Trending Economics, Iraq - Electronic Payments Used

To Make Payments (% Age 15+). https://tradingeconomics.com/iraq/electronic-payments-used-to-make-payments-per-cent-age-15-wb-data.html
26. Trending Economics, Mobile phone used to pay bills +15 in Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
27. Trending Economics, Iraq- Domestic credit to private sector (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-percent-of-gdp-wb-data.html
28. Trending Economics, Iraq- domestic credit to private sector by banks (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-by-banks-percent-of-gdp-wb-data.html
29. World Bank data, 2017, https://data.worldbank.org
30. World Bank data, https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&start=1961
31.https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&name_desc=-false&start=1961

البرامج والأدوات المساعدة في خلق الوعي المجتمعيّ بأهمّيّة الشمول الماليّ

أ.د. عدنان فرحان الجورانيّ /كلّيّة الإدارة والاقتصاد/ القرنة – جامعة البصرة

أوّلا: مفهوم الوعي الماليّ:

تشير التركيبة السكّانية العالميّة إلى عدم كفاية فهم العديد من المواطنين لاحتياجاتهم الماليّة أو الأدوات/ المنتجات الماليّة المتاحة وكيفيّة الوصول إليها بشكل مفيد، إنّ الثقافة الماليّة هي معرفة كيف؟ وأين؟ ومتى؟ يتمّ اتخاذ قرارات ذكية بشأن المال، وبالقرب من المال، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعداد الميزانيّة، والمدّخرات، والاستثمارات، وشروط القروض المواتية واستراتيجيّات تخفيف تأثير الائتمان وخطط التقاعد المتنوعة؛ لذا فإنّ امتلاك المهارات والمعرفة والأفعّال هو الذي يسمح للأفراد باتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلّق بالمال ومشتقاته، إنّ أحد المقاييس أو الأدلة على أنّ الشخص مثقف ماليّا هو اتخاذ الخطوات الصحيحة لتحقيق النتائج الماليّة الصحيحة، وليس مجرّد فهم الحقائق المتعلقة بالمال.

تم استخدام مفهوم الوعي الماليّ لأوّل مرّة عام 1992 من قبل المؤسّسة التعليميّة للبحوث البريطانيّة (NFER)، وقد عرفته هذه المؤسّسة على أنّه «القدرة على اصدار أحكام واعية واتخاذ قرارات فاعلة فيما يتعلّق باستخدام وإدارة الأموال»، ويعرف البعض الوعي الماليّ على أنه « أساسيّات إدارة الأموال مثل اعداد الميزانيّة والاستثمار، الادّخار والتأمين»، ويستخدم البعض مفاهيم أخرى مرادفة لمفهوم الوعي الماليّ كمفهوم «الإدراك الماليّ»، ومفهوم «المعرفة الائتمانية»، ومفهوم « المعرفة الاقتصاديّة».[1]

إنّ الشمول الماليّ يشمل جميع المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على الخدمات الماليّة الرسميّة متاحة، ويمكن الوصول إليها، وبأسعار معقولة لجميع شرائح السكّان؛ ولذلك فإنّ المعرفة الماليّة تثير حماسة الكثير من أفراد المجتمع، الذين عادة لا يحصلون على الخدمات الماليّة الرسميّة كاستجابة مباشرة لصفاتهم الشخصيّة وظروفهم الاقتصاديّة.

لذا يؤدّي الوعي المجتمعيّ دورا إيجابيّا كبيرا في زيادة الشمول الماليّ؛ إذ إنّ الوعي المجتمعيّ من قبل الأفراد والشركات والمؤسّسات المختلفة في التعامل مع التقنية الماليّة والخدمات الرقميّة يسهم في تعزيز الشمول الماليّ بشكل كبير.

1- عبد الله، كيلان إسماعيل، عبد، نهى صافي. دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد19-، مجلّة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 1، العدد5، 2021. ص 214.

وعليه تُعَدُّ الثقافة الماليّة حجر الأساس لتحقيق الشمول الماليّ؛ إذ باتت مسألة ضروريّة لاتخاذ القرارات الماليّة السليمة، فغياب الثقافة الماليّة يؤدّي إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد القروض وغيرها من المخاطر، أو إلى حالات الاعسار والإفلاس، ينطبق هذا بصفة خاصّة على النساء والفقراء والشباب والاشخاصّ الأقلّ تعليما؛ لذلك لابدّ من أن تستهدف برامج التعليم الماليّ جميع فئات المجتمع، خصوصا النساء، والشباب، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة، والفئات محدودة الدخل، والبعيدين جغرافيّا (مثل المقيمين في الأرياف والقرى البعيدة)، كما أنّ التركيز على تعزيز الثقافة الماليّة لطالب المدارس، يساعد على تنشئة جيل واعٍ ماليّا يعرف حقوقه وواجباته.

وتنبع أهمّيّة دور الثقافة الماليّة من كونها باتت أحد أهمّ روافد ومتطلّبات الارتقاء بمؤشّرات الشمول الماليّ؛ إذ تُعد أحد أهمّ محاور الشمول الماليّ، فضلا عن أن الثقافة الماليّة تُعَدُّ ركناً أساسيّاً لما يعرف بـ»التمويل المسؤول»، الذي يستند إلى دور المؤسّسات الماليّة والسلطات التنظيميّة، للتأكد من أنّ التمويل الذي يُمنح للعملاء، يكون سبباً في زيادة رفاهيتهم وليس عبئاً عليهم، ويعود بالنفع على الاقتصاد.

وفي هذا الإطار، يقوم التمويل المسؤول بتوعية المستهلك الماليّ بشكل خاصّ إلى جانب التوعية الماليّة على المستوى الوطنيّ ومن هنا يبرز دور التوعية الماليّة في زيادة الشمول الماليّ وحماية المستهلك الماليّ، بهدف تعزيز الثقة بالنظام الماليّ الرسميّ بالتالي ضمان الاستقرار الماليّ.

وقد أدركت العديد من الدول أهمّيّة الثقافة الماليّة؛ لذا فإنّ بعضها قامت بتقديم مجموعة متنوعة من برامج الثقافة الماليّة من خلال مواد المعلومات والتعليم ووسائل الاتّصال المناسبة، في حين قامت أخرى بتنسيق السياسات والاستراتيجيّات الوطنيّة وتوجيه برامج التثقيف الماليّ لتحقيق النتيجة النهائية المتمثّلة في الشمول الماليّ.

لذا أصبح من الضروريّ اليوم القضاء على ما يعرف بالأميّة الماليّة (Financial Illiteracy) التي تتمثّل أبعادها الرئيسة في الميزانيّة، والادّخار، وإدارة الديون، والاستثمار، وإدارة الائتمان.

إنّ الجوهر الأساسيّ لمحو الأميّة الماليّة هو تعلم كيفيّة إدارة الشؤون الماليّة بحكمة، والتخطيط للمستقبل، واتخاذ خيارات ماليّة ذكية، والازدهار في الأوقات المضطربة من خلال استكشاف فرص الاستثمار بحكمة، وفهم المخاطرة، واتخاذ الإجراءات بما يتماشى مع هذا الفهم لتأمين مستقبلنا. في وقتنا الحاضر، فان الزمن يتّسم بقدر كبير من عدم اليقين الاقتصاديّ، وعلى الصعيد العالميّ، تواجه البلدان آثار التضخم

وتحدّيات أخرى، ولهذا السبب فمن الضروريّ إعطاء الأولويّة لمحو الأميّة الماليّة: أوّلا كنافذة للشمول الماليّ، وفي نهاية المطاف، للاندماج الاقتصاديّ والتنمية[1].

وتُعَدُّ التكنولوجيا الماليّة ركنا أساسيّا في فهم وتطبيق الشمول الماليّ، ويطلق مفهوم التكنولوجيا الماليّة على استخدام التقنيات في المعاملات الماليّة التي من شأنها الإسهام في تحسين الخدمات الماليّة التقليديّة وتقديمها للمستفيدين كلّ بحسب طبيعة عمله وبيئته وقدرته الماليّة، فالمصارف التي تستخدم التكنولوجيا الماليّة تعمل على نشر ثقافة التكنولوجيا الماليّة في جميع المعاملات الماليّة التي يستخدمها المستهلك لخدماتها، وعلى هذا فإنّها تسهم بانتشار الوعي بالشمول الماليّ وبالتالي اكتساب ثقة المستفيدين من تلك المنتجات والخدمات بأقل كلفة ومخاطرة[2].

ثانيا: مبادئ وأهداف الوعي الماليّ:

هناك أربع قواعد لبناء الثقافة الماليّة، وهي إعداد الميزانيّة، وتتبع النفقات، وإدارة الديون، والتخطيط للتقاعد. وبالتالي يمكن القول إن مبادئ الثقافة الماليّة تتمثّل بشكل أساسيّ في ثلاثة مبادئ هي:

1. تحقيق وزيادة الأرباح بما يتجاوز مستوى الإنفاق.
2. تحقيق النجاح الماليّ والحرية التي تجعل المال يعمل لصالح المثقفين مالياً.
3. الوصول إلى الاستعداد للتحوّل غير المتوقّع للأحداث، الناشئ عن التغيرات في الظروف المعيشية و/أو مقدار الدخل المتاح.

1- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). Multivariate data analysis, (8th Ed.). Boston: Cengage.

2 – الصانع، وجد رفيق (2016). أثر المعرفة المالية على مشاركة القطاع العائلي في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلّيّة الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق، ص. ص. 23 22-.

أمّا أبعاد الوعي الماليّ فتتركز في ثلاثة أبعاد هي[1]:

1. **الإدراك:** الذي يمثل القاعدة الأساسيّة للوعي الماليّ، فمن أجل أن يتمكّن الفرد من إدارة أمواله بشكل صحيح يجب أن يكون لديه المعرفة والالمام بأساسيّات التقنيات الماليّة، كالمعرفة بأساسيّات الاقتراض المتمثّلة باستخدام البطاقات الرقميّة للائتمان والرهون العقارية، والمعرفة بأساسيّات الاستثمار الرقميّ مثل الاستثمار في حسابات التوفير وفهم آليّة المنتجات الماليّة الرقميّة.

2. **المهارات:** يجب أن يمتلك الفرد مجموعة من المهارات الرقميّة المحدّدة، مثل جمع المعلومات الرقميّة والقدرة على تحليلها، واعداد الميزانيّة واجراء مقارنات بين المنتجات الماليّة الرقميّة المتنافسة من حيث العائد والمخاطرة، فضلا عن ذلك تشمل المهارات القدرة على تتبع الموارد النقديّة والتزامات الدفع الإلكترونيّ، والقدرة على فتح حساب إلكترونيّ للادّخار، وكيفيّة التقدّم بطلب للحصول على القروض المختلفة التي توفّرها المصارف والمؤسّسات الماليّة، والتخطيط للحاجات الماليّة المستقبلية.

3. **اتخاذ القرار:** إنّ امتلاك الفرد الإدراك بالتقنيات الماليّة والمهارات الرقميّة لا يكفي لتكوين الوعي الماليّ الرقميّ للفرد، بل على الأفراد الاستعداد لاتّخاذ ما يلزم من خطوات لتطبيق معارفهم واستخدام مهاراتهم وهذا ما يعنيه اتّخاذ القرار.

ويتطلّب هذا معرفة القراءة والكتابة حول التأمين أو خطط التحوط الأخرى المتاحة ضد مثل هذه التحولات السلبيّة. وبناء على ذلك، لوقف وعكس الأميّة الماليّة، يجب على الشخص الالتزام بما يلي[2]:

1. المشاركة في الأدبيّات الماليّة، وخاصّة النشرات الإخبارية المجانيّة عبر الإنترنت، من مصادر موثوقة.

2. المشاهدة أو الاستماع إلى وسائل الإعلام الرئيسة عبر الهاتف/البث الماليّ والبودكاست والميزات التي تتيحها.

1- Ibor, Bassey (2023), Financial Inclusion and Financial Literacy, Op cit,

2- مختار، عمر آيت، وحسيني جازية، وبلوطي، نبيل (2021). آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا – صندوق مشاريع المرأة العربية أنموذجا، مجلّة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد: 42، العدد: 10، ص 101.

3. الاعتياد على قراءة كتب التمويل الشخصيّ والعامّة والمواد التعليميّة حول التمويل.

4. استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ ومحركات البحث والمواقع الإلكترونيّة الخاصّة بالاتّصالات عبر الإنترنت بحكمة.

5. إعداد والاحتفاظ بميزانيّة ومفكرة بشأن الشروط الماليّة والتعلم الجديد، والعمل على استيعابها.

6. التعامل بشكل روتيني مع أحد المتخصصين الماليّين عندما تفشل كلّ الطرق الأخرى.

ثالثا: الحماية الماليّة للمستهلك:

نظرا لنمو القطّاع الماليّ وتطوّره وتعقيد المنتجات والخدمات الماليّة المقدّمة للعملاء، والتطوّر الذي شهدته الأدوات الماليّة الإلكترونيّة، والتوسّع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليّا باهتمام كبير مؤخرا، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطّاع المصرفيّ والماليّ بهدف تعزيز مبدأ الشمول الماليّ، وذلك من خلال[1]:

1. التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفّافة، فضلا عن حصوله على الخدمات والمنتجات الماليّة بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

2. توافر المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدّمي الخدمات الماليّة، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافيّة، وبما يكفل اطّلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج.

3. حماية بيانات العملاء الماليّة ووضع آليّات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

4. توفير آليّات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعّالة وفقا لأفضل الممارسات الدَوليّة، وفي التوقيت المناسب.

1- صندوق النقد العربي (2020). الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية (1)، أبو ظبي، ص 15.

أهداف الوعي بالشمول الماليّ:

1. إيجاد نظام تعليم ماليّ متكامل للوصول إلى مجتمع مثقّف ماليّا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لفئات الشعب كافّة.
2. مساعدة المواطنين على اتّخاذ قرارات استثماريّة سليمة ومدروسة فيما يتعلّق بتعاملاتهم الماليّة المختلفة بأدنى درجات المخاطرة.

الأفراد المتعلمون ماليّا هم مستنيرون ''رياضيًا'' و ''عاطفيًا'' وقادرون على إدارة الأموال بشكل فعال، وفهم إدارة الائتمان/الديون، وتقييم الحاجة إلى التأمين والتعويض، وتقييم المخاطر والتعويضات المختلفة المتعلقة بالمدّخرات وفرص الاستثمار، وفهم الاعتبارات الأخلاقيّة الأوسع متأصلة في الاختيارات التي يقومون بها.

ان الثقافة الماليّة لم تعد رفاهية ولكنها ضرورة لتشجيع المواطنين على التخطيط والادّخار من أجل مستقبلهم، وحماية أنفسهم من الأزمات أو حالات الطوارئ التي تحدث في أيّ وقت، بجانب تنمية قدراتهم الماليّة لمعايشة التطوّر العالميّ الهائل في مجال التكنولوجيا الماليّة.

يتم تنفيذ برامج التعليم الماليّ من خلال عدد من القنوات أهمّها[1]:

أ- إعداد استراتيجيّة وطنيّة للتثقيف الماليّ لزيادة الوعي والمعرفة الماليّة خاصّة أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة، والشباب، والنساء، وروّاد الأعمال، والأميين، واللاجئين، وسكّان المناطق الريفيّة، وذوي الدخل المحدود.

ب- إدخال مادة التثقيف الماليّ في مناهج التعليم قبل الجامعيّ، والمرحلة الجامعيّة، إلى جانب برامج محو الأميّة

ج- استخدام وسائل الاعلام مثل التلفزيون، والراديو، والصحف، ووسائل التعلم الإلكترونيّ، وتطبيقات الهاتف المحمول، وشبكات التقنيات الحديثة (التواصل الاجتماعيّ) كمنصّات لتوسيع نطاق الاستفادة من برامج التعليم الماليّ.

1 البنك المركزي العراقي https://www.cbi.iq/

د- **تعزيز الوعي الشمول الماليّ:** يمكن تعزيز الوعي بالشمول الماليّ من خلال عدة قنوات أهمّها:

1. التوسّع في شبكة فروع مقدّمي الخدمات الماليّة والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.
2. زيادة عدد الصرّافات الآليّة، وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفيّة.
3. تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية.
4. العمل على تطوير وتحسين الاتّصال وتبادل المعلومات من خال التوسّع في تقديم الخدمات الماليّة الرقميّة (Financial Digital Services) وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.

الخطوات الواجب اتّخاذها للنهوض بالوعي الماليّ:

1. وضع استراتيجيّة وطنيّة تستهدف تعزيز مستويات التعليم والتثقيف الماليّ ومتابعة خطوات تطوّرها وتقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكيد على إشراك الجهات الحكوميّة والقطّاع الخاصّ والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف الماليّ.
2. التركيز على تعزيز الوعي والمعرفة الماليّة لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسّطة.
3. مراعاة قلّة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلّق باستخدام الخدمات الماليّة لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤوليّاتهم.
4. توفير برامج توعية للمستهلك الماليّ من خلال حملات التوعية العامّة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتّخاذ قرارات ماليّة تلائم احتياجاتهم.
5. تضمين مناهج جديدة للتثقيف الماليّ بدءا من المراحل الإعدادية والثانوية حتى الجامعيّة.
6. إطلاق منصّات إلكترونيّة للتثقيف الماليّ لتقديم الوعي والتعليم الخاصّ بالثقافة الماليّة لمختلف الفئات، وتشمل الأطفال والشباب والعاملين ورواد الأعمال؛ إذ تتضمّن شرح المحتوى المتعلّق بالمفاهيم الماليّة وإدارة الأموال الشخصيّة بما يتناسب مع طبيعة كلّ فئة.
7. التمكين الاقتصاديّ لفئات المجتمع كافّة من خلال نظام ماليّ شامل يتيح منتجات وخدمات بجودة وتكلفة مناسبة لتحقيق النمو المستدام، ويجب أن ترتكز محاور استراتيجيّة الوعي بالشمول الماليّ على أربعة عناصر، وهي التثقيف الماليّ وحماية حقوق الأفراد، والتنوّع في المنتجات والخدمات الماليّة، وتهيئة بيئة العمل للمشروعات الصغيرة ورواد الأعمال، ونشر الخدمات الماليّة الرقميّة.

رابعا: الوعي المجتمعيّ بأهمّيّة الشمول الماليّ في العراق:

أ- واقع الوعي بالشمول الماليّ في العراق وتحدّياته:

استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم (313، لسنة 2016، 281 لسنة 2017) وانطلاقا من تعزيز الشمول الماليّ في العراق والذي يتضمّن تعميم الخدمات المصرفيّة إلى جميع شرائح المجتمع، يحرص البنك المركزيّ العراقيّ على تلبية المتطلّبات كافّة لتطبيق عمليّة توطين الرواتب في المصارف، وتطبيق نظام الجباية الإلكترونيّة تنفيذا للتوجيهات الحكوميّة بخصوص ذلك يتضمّن القرار الوزاريّ فتح حسابات مصرفيّة لموظّفي الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة، وقد تمّ اختيار عدد محدّد من المصارف ضمن معايير محدّدة ، وتصدر بطاقات على وفق معايير دَوليّة مرتبطة بالحساب المصرفيّ إضافة إلى تقييمها ماليّا وفنيّاً على وفق الخدمات المصرفيّة الحديثة التي سوف تقدّمها للموظّف وبصورة سليمة وآمنة بما يساهم في خلق بيئة تنافسية قويّة لتقديم أفضل الخدمات للجمهور، وقد تمّ إصدار عدد من الاعمامات التي تنظم عمليّة دفع الرواتب وقد تمّ توطين رواتب موظّفي البنك المركزيّ بفرعيه (بغداد- البصرة) ليكون تجربة نموذجية يتمّ تعميمها على باقي العراق[1].

وقد أطلق البنك المركزيّ العراقيّ الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ للمدة (2018-2020)، وحقّق فيها نتائج ربما تكون مقبولة لكنها ليست بالمستوى المطلوب التي وصلت إليه دول الجوار، وبالتأكيد فإنّ كلّ مشروع جديد يواجه العديد من التحدّيات للوصول إلى نتائج مقبولة، وهناك تجربة ناجحة للشمول الماليّ وهي توطين رواتب أكثر من 3 ملايين موظّف في المصارف، ما أدّى إلى زيادة نسبة الأمان والسهولة بالتعامل بين الأفراد من جهة والمؤسّسات من جهة أخرى، لكن هذه التجربة، على الرغم من نجاحها، لا تعبّر عن المعنى الحقيقيّ للشمول الماليّ.

ثم أطلق البنك خطّته الاستراتيجيّة الثانية (2021-2023)، وضمن سعيه لتطبيق استراتيجيّته لنشر الوعي بالشمول الماليّ أصدر البنك المركزيّ العراقيّ 17 ترخيصاً لمنصّات الدفع الرقميّ، وتتعاون شركات التكنولوجيا الماليّة مع مزودي خدمات الاتّصالات في العراق لتزويد المستهلكين بتجربة رقميّة سلسة وآمنة لتسهيل الدفع الرقميّ. وقد تعاونت شركة فيزا Visa مع شركائها لإطلاق مجموعة متنوعة من منتجات الدفع لخدمة سكّان العراق الذين يعانون من نقص الخدمات المصرفيّة. وتؤكد هذه الجهود إمكانيّة توسيع نطاق الخدمات المصرفيّة وإدراج المستهلكين تحت مظلّة الشمول الماليّ.

1- البنك المركزي العراقي https://www.cbi.iq/

في أوائل عام 2021، أطلق البنك المركزيّ العراقيّ خدمة التسجيل في الخدمات المصرفيّة الرقميّة، ووفقًا للبنك المركزيّ، يعد البرنامج «نظامًا ماليًا رقميًا متكاملًا» يعزّز الاستقلال عن الأنظمة التقليديّة، وأن هذا «سيحول العراق إلى دولة أقلّ اعتمادًا على السيولة ما سيمكن الدولة من محاربة الفساد والتهرب والبيروقراطية»[1].

وتُعَدُّ القدرة على إجراء المدفوعات الإلكترونيّة جزءًا ضروريًا من أيّ نظام مصرفيّ رقميّ في الوقت الحاضر، والشكل الأكثر شيوعًا لمثل هذه التحويلات التي يعاني منها العراقيّون هو في الواقع استخدام الحكومة للبطاقات الذكية لتوزيع رواتب القطّاع العام، لكن ينتهي الأمر بمعظم الناس بسحب رواتبهم نقدًا، ما يؤدّي إلى إخراج الأموال من النظام المصرفيّ الرقميّ.

عوائق تعميم الخدمات الماليّة في العراق: إنّ الوضع الحالي للشمول الماليّ في العراق أبعد ما يكون عن المثاليّة، ووفقاً للبنك الدَوليّ، فإنّ 23 % فقط من العراقيّين لديهم حساب مصرفيّ، و7 % فقط لديهم إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة، ومن أهمّ الأمور التي تعيق تعميم الخدمات الماليّة في العراق هي كالآتي[2]:

1. **الوصول المحدود إلى الخدمات الماليّة:** تُعَدُّ محدوديّة الوصول إلى الخدمات الماليّة أحد التحدّيات الرئيسة التي تواجه الشمول الماليّ في العراق، ولاسيّما في المناطق الريفيّة وبين السكّان ذوي الدخل المنخفض. ووفقاً لتقرير البنك الدَوليّ، فإنّ 11 % فقط من العراقيّين يحصلون على الخدمات الماليّة الرسميّة، وتتركز غالبية هذه الخدمات في المناطق الحضرية. وهذا يجعل من الصعب على الناس في المناطق الريفيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين، فضلا عن أن نسبة الكثافة المصرفيّة منخفضة جدا؛ إذ إن كلّ فرع مصرفيّ يغطي (35000) نسمة، وهي تدل على انخفاض عدد الفروع وخصوصاً في المناطق ذات الدخل المحدود، علماً أنّ المعايير الدَوليّة تشير إلى أن كلّ فرع واحد يجب أن يغطي (10) آلاف نسمة، ويشير الجدول الآتي إلى مؤشّر الكثافة المصرفيّة في العراق.

1- World Bank, https://data.worldbank.org/country/iraq

2- حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة (2017 -2022)، مجلّة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4، ص 161.

جدول 18. مؤشّر الكثافة المصرفيّة والانتشار المصرفيّ في العراق للمدة (2017–2021)

السنة	عدد السكّان (مليون نسمة)	فروع المصارف	الكثافة المصرفيّة	الانتشار المصرفيّ
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.20

المصدر: حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول الماليّ في العراق ومتطلّبات تعزيزه للفترة (2017– 2022)، مجلّة اقتصاديّات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4، ص 160.

يشير الجدول إلى ارتفاع طفيف في الكثافة المصرفيّة إلّا أنّها ما زالت دون المستوى المطلوب.

وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد (ATM) في العراق من 656 جهاز عام 2017 إلى 1566 جهاز عام 2021، كما ارتفع عدد أجهزة الدفع الإلكترونيّ (P.O.S) من 918 جهاز عام 2017 إلى 8194 جهاز عام 2021 [1].

2. يُعَدُّ الطلب هو المحرّك الرئيس للشمول الماليّ، ومن المعلوم أنّه لا يمكن إلزام شخص لا يريد أن يكون مشمولا بالخدمات الماليّة، سواء من خلال القنوات التقليديّة أم الرقميّة، وهنا يحدث ما يعرف بالإقصاء الماليّ الطوعيّ وهي عندما يكون بمقدور الأفراد الوصول إلى الخدمات الماليّة سواء أكان ذلك ماديّا أم رقميّا، ولكنهم يختارون عدم استخدامها، وقد تعزى رغبتهم بالبقاء مستبعدين ماليّا إلى عوامل مختلفة، مثل الأعراف الاجتماعيّة والثقافة السائدة في المجتمع

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (2023). إحصاءات الاتّصالات والبريد لسنة 2022، بغداد، ص13.

(مثل وجود عادات أو تقاليد موروثة، أو عوامل دينيّة أو ثقافيّة)، فضلا عن أنّ المستوى التعليميّ قد يكون سببا آخر؛ إذ يجد الأفراد الأميون صعوبة في التعامل مع القطّاع الماليّ الرسميّ، بالتالي يعتمدون على قنوات غير رسميّة لتلبية احتياجاتهم الماليّة، وغالبا ما يكون الفقر محركا رئيسا للإقصاء الماليّ؛ إذ يعيش الفقراء لتأمين قوتهم يوما بيوم، مستخدمين ما يكسبونه، وبالتالي فإنّه لا يتبقى ممّا يكسبونه أموال للادّخار أو الاستثمار.

3. **تدني مستويات الثقافة أو المعرفة الماليّة:** التحدي الآخر الذي يواجه الشمول الماليّ في العراق هو انخفاض مستوى الثقافة الماليّة بين السكّان؛ إذ يفتقر العديد من العراقيّين إلى المعرفة والمهارات اللازمة لفهم المنتجات والخدمات الماليّة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن شؤونهم الماليّة، وينطبق هذا بشكل خاصّ على النساء والشباب، الذين غالبا ما يتمّ استبعادهم من برامج التثقيف الماليّ.

4. **انعدام الثقة في المؤسّسات الماليّة الرسميّة:** يفتقر عدد كبير من العراقيّين إلى الثقة في المؤسّسات الماليّة الرسميّة، مثل البنوك ومؤسّسات التمويل الأصغر، ويرجع ذلك جزئياً إلى تجارب الفساد وسوء الإدارة السابقة في القطّاع المصرفيّ؛ ممّا أدّى إلى تآكل الثقة في هذه المؤسّسات. ونتيجة لذلك، يعتمد العديد من العراقيّين على الخدمات الماليّة غير الرسميّة، مثل مقرضي الأموال والحوالات التي يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة.

5. **البنية التحتيّة الرقميّة المحدودة:** تشكل البنية التحتيّة الرقميّة المحدودة في العراق تحدياً آخر أمام الشمول الماليّ؛ إذ تتمتع البلاد بمستويات منخفضة من انتشار الإنترنت ومحدوديّة الوصول إلى الهواتف المحمولة؛ ممّا يجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الخدمات الماليّة الرقميّة، فضلا عن أن هناك نقصا في قابلية التشغيل البيني بين مختلف مقدّمي الخدمات الماليّة الرقميّة؛ ممّا يعيق تطوير نظام بيئي ماليّ رقميّ قوي.

6. **عدم الاستقرار السياسيّ:** يُعَدُّ عدم الاستقرار السياسيّ في العراق تحدّيا آخر أمام الشمول الماليّ، فلقد تأثّرت البلاد بالصراع وعدم الاستقرار لسنوات عديدة؛ ممّا كان له تأثير كبير على الاقتصاد والقطّاع الماليّ. وقد جعل هذا من الصعب على المؤسّسات الماليّة العمل بفعاليّة وعلى الناس الوصول إلى الخدمات الماليّة.

عند النظر إلى عدد مشتركي الهاتف النقال في العراق نجد أن هناك ارتفاعا مستمرا في عددهم حتى وصلت الكثافة الهاتفية إلى نسبة (104.5 %) وكما في الجدول الآتي:

جدول 19. إجمالي عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في العراق والكثافة الهاتفيّة للمدة (2017–2022)

السنة	إجمالي عدد المشتركين لخطوط الهاتف النقال (مليون شخص)	الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لخطوط الهاتف النقال
2017	40.001	107.7
2018	39.150	102.7
2019	39.671	101.4
2020	39.281	97.8
2021	40.727	98.8
2022	44.146	104.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء (2023). إحصاءات الاتّصالات والبريد لسنة 2022، بغداد، ص13.

يتّضح من الجدول أنّ الكثافة الهاتفية تجاوزت عدد السكّان، وتشير البيانات إلى ما نسبته (92.1 %) من عدد السكّان يستخدمون الهواتف الذكية، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون جهاز الحاسوب ممّن أعمارهم فوق الخمس سنوات بلغت في عام 2022 ما نسبته (62.9 %) من السكّان[1]، تُعَدُّ هذه البيانات واعدة على صعيد تعزيز الخدمات الماليّة الرقميّة، شريطة تلقى الناس الدعم والتدريب للاستفادة الكاملة من هذه الأجهزة لإجراء معاملاتهم الماليّة.

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، https://cosit.gov.iq/ar/

وهذا يدلّ على أنّ العراق لديه القدرة على زيادة وتوسيع نطاق الوصول للخدمات الماليّة من خلال خدمات الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول أو التي يمكن توفيرها وإتاحتها عن طريق التحسينات في البنية التحتيّة التكنولوجيّة والتنظيميّة.

في حين يبذل البنك المركزيّ العراقيّ جهودا كبيرة لتعزيز الشمول الماليّ في البلاد، ما تزال هناك تحدّيات كبيرة تحتاج إلى معالجة وأهمّها:

1. **الوضع الديموغرافيّ:** قدر عدد سكّان العراق في عام 2023 بـ (43.324) مليون نسمة، مثل الذكور نسبة (50.3 %) ومثل الإناث (49.7 %)، وبلغت نسبة السكّان بعمر (15-24 سنة) حوالي (20.7 %) في حين مثلت نسبة السكّان بعمر (25 سنة فأكثر) حوالي (43 %)، وبلغت نسبة النشيطون اقتصاديّا بعمر 25 سنة فأكثر ما نسبته (78.2 %) الأمر الذي يعني أنّ المجتمع العراقيّ مجتمع شاب، ويشكل سكّان الحضر ما نسبته (70 %) تقريبا في حين يمثل سكّان الريف ما نسبته (30 %) [1]، غير أنّ ارتفاع نسبة الأميّة التي تتجاوز (12.5%) التي تعني أنّ أكثر من ستة ملايين عراقيّ لا يعرفون القراءة والكتابة تُعَدُّ عائقا كبيرا أمام نشر الثقافة الماليّة.
2. **هيكل النظام الماليّ في العراق:** يضم هيكل النظام الماليّ العراقيّ 76 مؤسّسة ماليّة مصرفيّة منها سبع مصارف حكوميّة و (69) مصرفا خاصّا، فضلا عن تسع مؤسّسات ماليّة غير مصرفيّة. ويمكن توضيح هيكل النظام الماليّ في العراق من خلال الشكل رقم1

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017، للمزيد ينظر: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154219109164399.pdf

شكل 31. هيكل النظام الماليّ في العراق لعام 2020

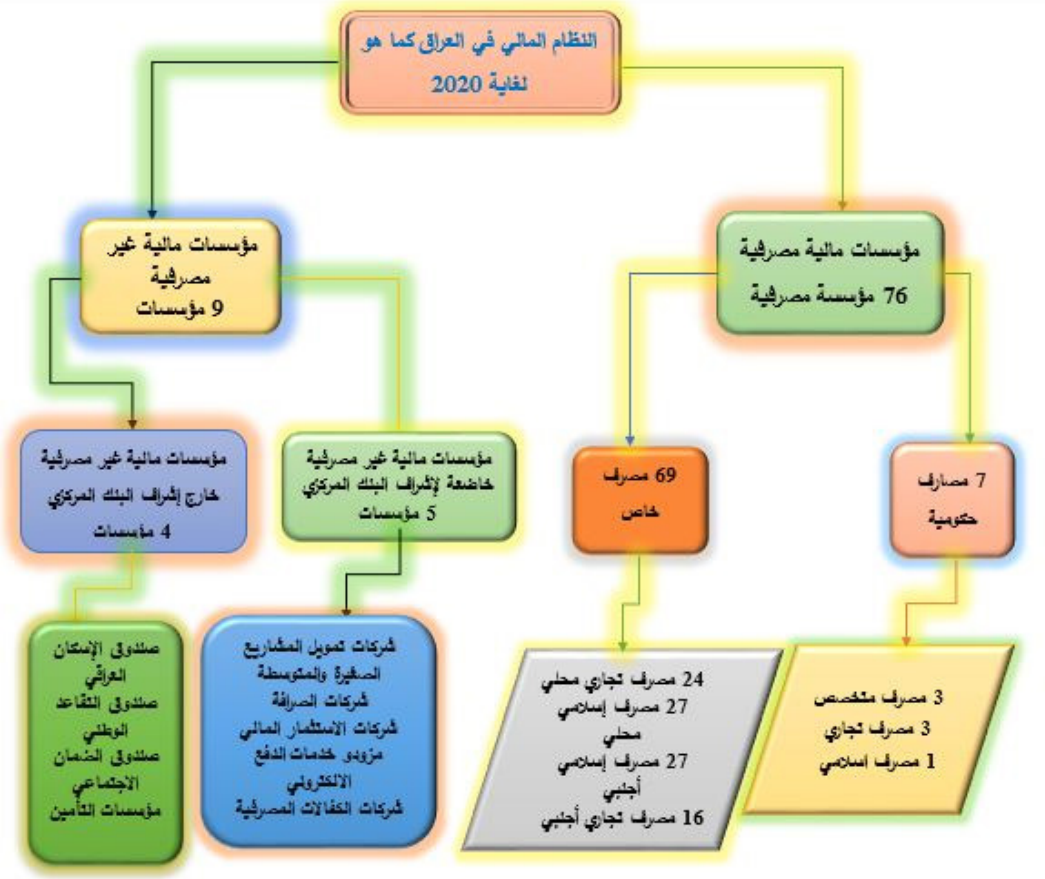

المصدر: النصراويّ، سلطان جاسم (2022). واقع القطّاع الماليّ غير المصرفيّ في العراق.. قراءة في تقرير الاستقرار الماليّ لعام 2020، متوافر على الموقع الإلكترونيّ:

https//:fcdrs.com/economical1701/

تسيطر المصارف الحكوميّة على القطّاع المصرفيّ العراقيّ؛ إذ تمثّل الجزء الأكبر من الودائع والائتمان خاصّة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقيّ للتجارة (TBI)؛ إذ بلغ مستوى تركز الودائع لأكبر خمسة مصارف حسب مؤشّر (هيرفندال- هيرشمان) (2.975) درجة عام 2017 وهو مؤشّر منخفض يشير إلى سوق شديد التركز، أما بالنسبة لتركز الائتمان المصرفيّ فقد بلغ حسب مؤشّر)هيرفندال_هيرشمان) (2.133) درجة في المصارف الحكوميّة ليعكس دورها المسيطر على القطّاع المصرفيّ وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في كافّة أنحاء العراق وسهولة الوصول إلى خدماتها ونتيجة لثقة الجمهور بها كونها تابعة للقطّاع العام ومضمونة[1]

أمّا نسبة الائتمان النقديّ المقدّم من قبل المصارف الحكوميّة في عام 2021 فقد بلغت ما نسبته (87 %) من إجمالي الائتمان النقديّ في القطّاع المصرفيّ العراقيّ، في حين بلغ الائتمان التعهديّ ما نسبته (69 %) من إجمالي الائتمان التعهديّ، أمّا نسبة الودائع لدى المصارف التجاريّة فقد بلغت نهاية كانون الأوّل 2017 (87 %) لدى المصارف الحكوميّة، تشكل الإيداعات الحكوميّة أكثر من (61.9 %) من مجموع الودائع في المصارف، ولاسيّما الحكوميّة منها[2]

ويتميّز النظام الماليّ في العراق بالآتي:

1. **ضعف الوعي المصرفيّ**: إذ سجّل العراق إحدى ادنى المستويات في المنطقة العربيّة والعالم فيما يخصّ الشمول الماليّ، فقد بلغت نسبة من يمتلكون حسابات مصرفيّة نحو (11 9%) فقط من البالغين، وتنخفض هذه النسبة لدى النساء إلى (7.4 %) مقابل (14.6 %) لدى الرجال حسب بيانات البنك الدَوليّ، وتنخفض نسبة الشمول الماليّ إلى (7.6 %) في الأرياف بسبب ضعف الانتشار المصرفيّ لفروع المصارف العراقيّة، وكذلك ضعف مستوى الثقافة المصرفيّة في العراق؛ إذ إنّ نسبة (27 %) فقط من السكّان البالغين يمتلكون معرفة ماليّة مناسبة، وكذلك أنّ السوق المصرفيّة ذات التركز العالي تؤدّي إلى زيادة القوّة السوقية المصرفيّة التي تستحوذ على نسب عالية من العمليّات المصرفيّة وكذلك أنّ نسبة التسرب النقديّ في العراق تصل إلى (60 %) وهي تمثّل نسبة العملة خارج الجهاز المصرفيّ من إجمالي العملة المصدرة[3] كما أنّ نسبة السيولة المصرفيّة للقطّاع المصرفيّ عالية جدّا تصل إلى (70 %)، وهي تزيد عن النسبة

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2022. Www.cbi.iq

2-المصدر السابق

3- Qatar Central Bank, https://www.qcb.gov.qa/en/Pages/default.aspx

المعيارية (30–35 %)، وتعني عدم قدرة المصارف، ولاسيّما الخاصّة على توظيف أموالها، والنتيجة أنّ قوّة التركّز لدى بعض المصارف دون غيرها تسمح لها بفرض أسعار فائدة أعلى على المقترضين، وهذا ما يزيد المخاطرة عليهم ويؤشّر سلباً على توسيع تعاملاتهم المصرفيّة.

2. **ضعف الثقافة الماليّة للجمهور**: إنّ خدمة الزبائن لا تنحصر فقط في تلبية احتياجاتهم سواء في إرجاع حقوق أم حل خلاف بل تتعداها إلى أفكار عديدة والتي ترتقي إلى مفهوم خلق زبائن تعي جميع حقوقها المصرفيّة وذلك بزيادة الوعي بالثقافة المصرفيّة لدى الجميع، والتأكيد على أن معرفة المعاملات المصرفيّة ليست احتكاراً على العاملين في القطّاع المصرفيّ، ومن الواجب المصرفيّ تقديم بعض المعاملات والمفاهيم المصرفيّة لجميع الزبائن تعلمهم بكل شيء عن اية عمليّة مصرفيّة، وعليه لابدَّ من وجود قسم خاصّ بالتعليم الماليّ والثقافة الماليّة[1] ، ويعاني واقع المصارف العراقيّة إهمالا من الجهات المسؤولة حول الثقافة مع المصارف العالميّة الأخرى.

3. **التأمين**: وتهيمن عليه ثلاث شركات تأمين عامّة مملوكة للدولة: (شركة التأمين الوطنيّة، شركة التأمين العراقيّة، وشركة إعادة التأمين العامّة)، فضلا عن 38 شركة تأمين أهليّة، إن قطّاع التأمين صغير جدا بسبب ضعف الوعي التأميني، ولا يزال الوعي بالتأمين منخفضا، فضلا عن الوضع الأمني خلال السنوات (2007–2017)، وارتفاع نسب الجريمة لدى المواطنين والتجار، كما أنّ أغلب التجار يستوردون بضاعة مؤمن عليها من دول المنشأ، ويتم دفع أقساط تامين كبيرة تضاف على قيمة البضاعة إلى أن تصل العراق ولا يقومون بالتأمين عليها فلا يوجد من يتابعها أو بالأحرى لا يقومون بدفع مبالغ إضافية عكس دول المنشأ التي تجبرهم على التأمين[2]

4. **قطّاع التمويل الأصغر في العراق MFI**: تعد صناعة التمويل الأصغر في العراق صناعة حديثة جدا؛ إذ أنها بدأت في بداية عام 2004 وتوسّعت بعد ذلك، تمثّل مؤسّسات التمويل الأصغر إحدى الآليّات التي لها دور كبير في مساعدة الفقراء وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة بقروض متوسّطة، وتوصف بأنها مؤسّسات ماليّة غير حكوميّة تدعم من جهات مانحة والتي تقوم بدورها بتزويد العائلات الفقيرة جدا لمساعدتها في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم المتناهية الصغر والذين لا يستطيعون الحصول على التمويل من المؤسّسات الماليّة الرسميّة[3]

1– لفتة، محمّد طارق (2019). دراسة ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلّة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، ص. 8.

2– المصدر السابق، المكان نفسه.

3– البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة (2022). اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي، البنك المركزي العراقي، بغداد. https://cbi.iq/news/view/2277

وللتغلب على هذه التحدّيات، من المهم تطوير تدخلات مستهدفة تلبّي الاحتياجات المحدّدة لمختلف الفئات السكّانية، مثل المجتمعات الريفيّة والنساء والشباب، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز على تطوير البنية التحتيّة الرقميّة، وتعزيز الثقافة الماليّة لتحسين الوصول إلى الخدمات الماليّة، وزيادة الثقة في المؤسّسات الماليّة الرسميّة.

ب–جهود نشر الوعي بالشمول الماليّ:

وفي إطار جهود البنك المركزيّ لتعزيز الوعي بالشمول الماليّ فقد أصدرت دائرة مراقبة الصيرفة في عام 2022 «اللائحة التنظيميّة لحماية المستهلك الماليّ»، التي أوضحت حقوق المستهلك الماليّ، وأهم سلوكيات وأخلاقيّات العمل وحماية سرية بيانات المستهلك، فضلا عن توضيح واجبات المستهلك الماليّ والعقوبات التي تتعرّض لها المؤسّسات الماليّة في حال ورود أية شكوى من المستهلك الماليّ[1]

كما أصدر البنك المركزيّ كتيبا بعنوان «دليل التوعية الماليّة والمصرفيّة للشباب ولروّاد الأعمال» في عام 2022، يهدف هذا الكتيب إلى زيادة المعرفة الماليّة والمصرفيّة لدى روّاد الأعمال بهدف تطوير الأفكار والمواهب لتحويلها إلى شركات تجاريّة مثمرة ومن ثم الحفاظ على استمرارية هذه الشركات عبر الإدارة الماليّة السليمة، وتمّ في هذا الكتيب توعية القارئ حول كيفيّة تطوير الفكرة إلى مشروع تجاريّ، ثم إعداد الجدوى الاقتصاديّة للمشروع، وكيفيّة إدارة الشؤون الماليّة للمشروع[2]

وفي عام 2023 أصدر البنك المركزيّ «دليل حماية المستهلك»، ويحتوي هذا الدليل على المبادئ والقواعد التي يتعين على المصارف الالتزام بها ومراعاتها لدى تقديمها لمنتجات أو لخدمات مصرفيّة لزبائنها، ولدى تقديم النصح والمعلومات الماليّة لهم، وعند الإعلان والدعاية عن تلك المنتجات أو الخدمات، فضلا عن معالجة حالات الشكاوى والتظلمات وتسوية النزاعات والخلافات[3]

ويمثّل هذا الدليل التعليمات المعتمدة من إدارة البنك المركزيّ التي تمّ اعمامها على جميع المصارف وشركات التحويل الماليّ وشركات مزودي خدمات الدفع الإلكترونيّ ليتم تطبيقها في إطار تعاملها مع جميع زبائنها من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين.

1- البنك المركزي العراقي، دليل التوعية المالية والمصرفية للشباب ولرواد الاعمال، 2022 https://cbi.iq/static/uploads/up/file-159912298499915.pdf

2- البنك المركزي العراقي، دليل حماية المستهلك، بغداد، 2023. ص. 5

3- سلطة النقد الفلسطينية (2023). خارطة طريق الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية. https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/05/31/digital-financial-services-roadmap-to-enhance-arb-1685525870.pdf

خامساً: أدوات نشر الوعي بالشمول الماليّ

يمكن زيادة نشر الوعي الماليّ في العراق من خلال عدة وسائل أهمّها:

1. هناك حاجة ملحّة لدور حكوميّ بارز في تطوير القوانين والسياسات المناسبة لخلق بيئة مؤاتيه تشجّع على الشمول الماليّ وإدماج المواطنين والمؤسّسات، وأن تعمل الهيئات التنظيميّة، بشكل أكبر لفتح السوق أمام اللاعبين الجدد في مجال التكنولوجيا الماليّة الذين باستطاعتهم تقديم حلول مبتكرة قادرة على تجاوز الحواجز التقليديّة التي تواجه الشمول الماليّ، وأن يؤدّي المستثمرون وروّاد الأعمال دورا محوريّا في دعم مشاريع التكنولوجيا الماليّة الجديدة لبدء مسيرة عملها والنمو؛ إذ يمكن لهذه الشركات الجديدة التأثير بخلق بيئة تنافسية تشتد الحاجة إليها في النظام الماليّ العراقيّ، ويجب على مزودي التكنولوجيا تطوير حلول تكنولوجيّة ماليّة يسهل دمجها في الأنظمة والعمليّات الحالية في شركات التكنولوجيا الماليّة القائمة أو الجديدة بما يسمح لهم بإنشاء منتجات وخدمات ماليّة مبتكرة قادرة على شمول أفراد أكثر.
2. دعوة المنظّمات العالميّة العاملة في العراق مثل البنك الدَوليّ وصندوق النقد الدَوليّ وبرنامج الأغذية العالميّ وغيرها إلى دعم حملة الوعي بالشمول الماليّ لما تمتلكه هذه المنظّمات من خبرة وكوادر إداريّة كفوءة.
3. تنظيم لقاءات مستمرة مع التجار والباعة وأصحاب الشركات لخلق الوعي اللازم وتشجعيهم على استخدام الأدوات والتقنيات الرقميّة.
4. إعطاء حوافز للشركات والتجار الذين يتعاملون بالتقنيات الرقميّة مثل تخفيض الضريبة عليهم أو منحهم جوائز تقديرية من خلال مؤتمرات إعلامية تعقد لهذا الغرض.
5. القيام بإلقاء محاضرات وعمل ندوات في المدارس والجامعات لخلق الوعي بأهمّيّة العمل بالتقنيات الرقميّة وفوائد استخداماتها.
6. تنظيم مسابقات رياضية وفنيّة وثقافيّة بمشاركة المصارف والمؤسّسات الماليّة في المحافظات تكون تحت شعارات تتعلّق بخلق الوعي الماليّ بالتقنيات الرقميّة.
7. إنشاء فرق تطوعيّة من الشباب والطلبة، وفرق من منظّمات المجتمع المدنيّ تتولى خلق الوعي الماليّ بين صفوف مختلف فئات المجتمع.
8. تنظيم معارض متخصّصة للمصارف والمؤسّسات الماليّة في الأماكن العامّة لتعريف الناس بأهمّيّة الشمول الماليّ ومدى الفائدة المتحققة منه للمواطنين وطبع كتيبات صغيرة توضح ذلك توزع في هذه المعارض.

9. أفضل وسيلة لتشجيع الناس على الاندماج ماليّا هي جعلهم يدركون الفوائد التي سيعكسها ذلك حياتهم وحياة عوائلهم، المعرفة الماليّة هي عنصر أساسيّ في استراتيجيّة الشمول الماليّ. كما أنّ التمويل المدمج (finance embedded) هو مسار آخر لتسريع الشمول الماليّ، على سبيل المثال، تمّ منح المزارعين في أفريقيا تأمينا مجانيّا على المحاصيل لمدة عام واحد عند شراء البذور عند قيامهم باستخدام الخدمات الماليّة عبر أجهزة الهاتف المحمول، وتمول الشركة المشغلة للهاتف المحمول أقساط التأمين للسنة الأولى ضمن برنامج المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات. فنجاح المزارع في الاستفادة من مطالبات التأمين، سيجعله يقدر قيمة التأمين وعلى الأرجح سيرغب في الاندماج في النظام الماليّ الرسميّ.

10. إذا كان عدم امتلاك الأموال يحول دون استفادة الأفراد من الخدمات الماليّة، يمكن أن تؤدّي تطبيقات الهاتف المحمول التي تساعد الأفراد على إدارة شؤونهم الماليّة، دورا في تحفيزهم على الادّخار والتأهل للاستفادة من منتجات ماليّة أخرى كالقروض. كما يمكن للحكومة أن تلزم الناس بالاندماج ماليا، بإجبارهم على قبول منح أو المستردات الضريبيّة عن طريق التحويلات المصرفيّة (بدلاً من النقد). كما يمكن تشجيع المدفوعات الرقميّة للمؤسّسات الحكوميّة مثل دفع الضرائب، والغرامات والرسوم الحكوميّة من خلال خصم مبالغ صغيرة أو فرض رسم جزائي صغير على استخدام النقد لثني السكّان عن هذا النوع من التعاملات الماليّة.

في الختام يمكن القول إن الوعي بالشمول الماليّ والثقافة الماليّة سيكون عاملا مساعدا في فهم وقبول الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة المهمّة، فضلا عن أنّه يرفع مستوى الثقة بالاقتصاد الوطنيّ، الأمر الذي يحفز النمو ويخفض من معدلات الفقر، كما يؤدّي التفاعل الاجتماعيّ عبر الإنترنت دورا مهما في نشر الوعي بالشمول الماليّ؛ إذ يعزّز المشاركة في التمويل الرقميّ واستخدام التكنولوجيا الماليّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ استخدام التقنيات الماليّة التكنولوجيّة يحد بشكل كبير من انتقال العدوى والأمراض بين الناس؛ إذ إنّه يحدّ من التلامس كما حدث أثناء أزمة (كوفيد -19)، ففي دراسة أجرتها شركة ماستر كارد حول تغيّر سلوك المستهلكين أثناء الأزمة، بيّنت أنّ (70 %) من المشاركين في الدراسة من الشرق الأوسط يستخدمون أساليب الدفع غير التلامسيّ لأسباب تتعلّق بالأمان والنظافة.

وتظهر أهمّيّة الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ في مبادئ الشمول الماليّ الرقميّ التي أصدرتها مجموعة العشرين في عام 2016، وكما في الآتي[1]

المبدأ الأوّل: دعم تطوير بنية تحتية رقميّة آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني وضمان تنافسية المؤسّسات الماليّة. في هذا المبدأ نجد أن تطوير بنية تحتية رقميّة آمنة ومسؤولة سيسهم بشكل كبير في نشر الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ نتيجة سهولة الوصول لهذه البنية التحتيّة الرقميّة.

المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات الماليّة الرقميّة للاحتياجات ذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلّبات الدَوليّة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن هذا المبدأ نجد أنّ نشر الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ سيساعد العراق في تقليص أحجام غسيل الأموال، والأموال التي تذهب لتمويل الإرهاب.

المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات الماليّة الرقميّة واستخداماتها. وهذا المبدأ يسهم في تعزيز الوعي بالشمول الماليّ.

المبدأ الرابع: عدم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول الماليّ الرقميّ في الاستراتيجيّات الوطنيّة.

المبدأ الخامس: دعم الاصلاحات التنظيميّة والقانونيّة التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الماليّة الرقميّة، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وهذا المبدأ يدعم المساواة في نشر الوعي بالشمول الماليّ بين جميع المواطنين.

المبدأ السادس: تطوير إطار تنظيميّ يدعم الابتكار الرقميّ في القطّاعين العام والخاصّ. من خلال هذا المبدأ سيتم تطوير الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ وزيادة استخدام التقنيات الرقميّة في القطّاعين العام والخاصّ.

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة الماليّة والتجاريّة والرقميّة وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول الماليّ الرقميّ بالاستفادة من انتشار التقنيات. هذا المبدأ يدعم بشكل مباشر نشر الوعي المجتمعيّ بالشمول الماليّ.

المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء مالياً، نحو حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسّطة، من خلال هذا المبدأ يمكن توفير الطمأنينة لمستخدمي أدوات الشمول الماليّ بأن أموالهم ومشروعاتهم الماليّة محميّة بشكل فائق ولا خوف عليها.

1- See: « What is the financial inclusion» on the link: https://www.business-standard.com/about/what-is-financial-inclusion

المصادر:

1. البنك المركزيّ العراقيّ (2017). تقرير الاستقرار الماليّ، بغداد.
2. البنك المركزيّ العراقيّ (2022). تقرير الاستقرار الماليّ، بغداد.
3. البنك المركزيّ العراقيّ (2022). دليل التوعية الماليّة والمصرفيّة للشباب ولروّاد الأعمال، بغداد.
4. البنك المركزيّ العراقيّ (2023). دليل حماية المستهلك، بغداد.
5. البنك المركزيّ العراقيّ، دليل التوعية الماليّة والمصرفيّة للشباب ولروّاد الأعمال، https://2022 cbi.iq/static/uploads/up/file-159912298499915.pdf
6. البنك المركزيّ العراقيّ، دليل حماية المستهلك، بغداد، 2023.
7. جازية، حسيني (2020). تعميم الخدمات الماليّة الرقميّة لدعم الشمول الماليّ في الدول العربيّة، مجلّة اقتصاديّات شمال أفريقيا، المجلد 16، العدد 23.
8. حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول الماليّ في العراق ومتطلّبات تعزيزه للفترة (2017– 2022)، مجلّة اقتصاديّات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4.
9. دائرة مراقبة الصيرفة (2022). اللائحة التنظيميّة لحماية المستهلك الماليّ، البنك المركزيّ العراقيّ، بغداد.
10. سلطة النقد الفلسطينية (2023). خارطة طريق الخدمات الماليّة الرقميّة لتعزيز الشمول الماليّ، معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة.
11. الصانع، وجد رفيق (2016). أثر المعرفة الماليّة على مشاركة القطّاع العائلي في سوق دمشق للأوراق الماليّة، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلّيّة الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق.
12. صندوق النقد العربيّ (2020). الشمول الماليّ، سلسلة كتيبات تعريفيّة (1)، أبو ظبي.
13. عبد الله، كيلان إسماعيل، عبد، نهى صافي. دور الوعي الماليّ الرقميّ في تحقيق الشمول الماليّ في ظلّ جائحة كوفيد-19، مجلّة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافيّة، المجلد 1، العدد5.
14. لفتة، محمّد طارق (2019). دراسة ضرورات النهوض بالشمول الماليّ في العراق الفرص والتحدّيات، مجلّة دراسات محاسبية وماليّة، المؤتمر الوطنيّ الرابع لطلبة الدراسات العليا.
15. مختار، عمر آيت، وحسيني جازية، وبلوطي، نبيل (2021). آليّات تعزيز الشمول الماليّ الرقميّ لتمكين المرأة اقتصاديّا – صندوق مشاريع المرأة العربيّة أنموذجا، مجلّة معهد العلوم الاقتصاديّة، مجلد: 42، العدد: 10.

16. النصراوي، سلطان جاسم (2022). واقع القطّاع الماليّ غير المصرفيّ في العراق.. قراءة في تقرير الاستقرار الماليّ لعام 2020، متوافر على الموقع الإلكترونيّ: https://fcdrs.com/economical/1701
17. وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء (2023). إحصاءات الاتّصالات والبريد لسنة 2022، بغداد.
18. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). Multivariate data analysis, (8th Ed.). Boston: Cengage.
19. https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/05/31/digital-financial-services-roadmap-to-enhance-arb-1685525870.pdf.
20. Ibor, Bassey (2023), Financial Inclusion and Financial Literacy, from the website: https://www.intechopen.com/online-first/1168741
21. Qatar Central Bank, https://www.qcb.gov.qa/en/Pages/default.aspx
22. World Bank, https://data.worldbank.org/country/iraq

الباب الرابع: الشمول الماليّ في بناء هيكل الأعمال والعدالة الاجتماعيّة في العراق

الفصل الأوّل: الشمول الماليّ وقطّاع الأعمال: التحدّيات وآليّات التنفيذ

أ.د. عبد الصمد سعدون عبد الله

الفصل الثاني: الشمول الماليّ وتحقيق العدالة الاجتماعيّة

أ.د. حيدر نعمة بخيت

الثقة المصرفيّة... مدخلا إلى الشمول الماليّ

أ.م.د. أحمد عبد الزهرة حمدان

الشمول الماليّ ومشاريع قطّاع الأعمال: التحدّيات وآليّات التنفيذ

أ. د. عبد الصمد سعدون عبد الله / أستاذ العلاقات الاقتصاديّة الدَوليّة المتمرّس/ قسم العلاقات الاقتصاديّة– كلّيّة العلوم السياسيّة – جامعة النهرين

مقدّمة

ما يزال القطّاع المصرفيّ العراقيّ يحتاج إلى مزيد من التطوّر وآليّات التحديث للتعاملات المصرفيّة والماليّة، على أنّ اعتماد آليّات الشمول الماليّ يُعَدُّ من أبرز مسارات النمو المصرفيّ والماليّ؛ لأنّه يعزّز من ثقة المواطن في عمليّة الإيداع، واعتماد الصرّاف الآليّ أو بطاقات الدفع الإلكترونيّ (الفيزا والماستر كارد) للحساب الجاري والتوفير، حتى الماستر كارد المعتمد لدفع رواتب الموظّفين والعاملين في قطّاعات الدولة بوصفها وسيلة يمكن أن تسهّل عمليّة الشراء واقتناء متطلّبات وحاجات استهلاكيّة وخدميّة، فضلا عن اختصار الوقت والجهد إن صحّ التعبير.

ويشكل العميل بالنسبة للمؤسّسات المصرفيّة المورد الماليّ أو الممول للبنوك والمصارف الحكوميّة والأهليّة والمرتبط بآلية الاقراض واستثمار الأموال المصرفيّة ضمن توجهات التنمية والبناء ممّا يعطي بالمقابل فائدة على المال المودع أو المستثمر.. وما زالت هناك عقبات تقف أمام تطوّر هذا المسار المصرفيّ وبخاصّة ما يتعلّق بضعف إدارة القطّاع الماليّ وعدم الاهتمام والجدية في التعامل مع تفاصيل هذا القطّاع ومواكبة التطوّر التقني للمحيط الإقليميّ والدَوليّ ممّا يجعل المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة بمعزل عن محيطها مخلّفةً وراءها صعوبات ومشاكل، بل وتحدّيات يمكن أن تواجه العملاء والشركات وقطّاعات الأعمال فيما يتعلّق بموضوع الاستيرادات والصادرات قدر تعلّق الأمر بالإجراءات أو بتكاليف التحويل والائتمان المصرفيّ.. ومنذ أزمة الرهن العقاريّ عام 2008 التي اجتاحت الولايات المتّحدة وتأثّرت من جرائها دول أوروبيّة وعربيّة، وقدر تعلّق الأمر بالالتزامات الماليّة والمصرفيّة فضلا عن آليّة الصرف التي تضرّرت لهبوط قيم الأسهم والسندات في أسواق المال؛ ممّا حفز العديد البلدان على أن تتّخذ إجراءات سريعة وشفّافة، وذلك من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسميّة في تنفيذ سياسات يتمّ من خلالها تعزيز وتسهيل وصول الخدمات الماليّة إلى شرائح المجتمع كافّة.

وقد اهتم البنك المركزيّ العراقيّ بهذا الموضوع من خلال تبني استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ في العراق بمشاركة الأطراف ذات العلاقة بالقطّاع الماليّ والمصرفيّ، فضلا عن تعزيز قاعدة النظام الماليّ الرسميّ لتشمل التعاملات ضمن نطاق شرائح المجتمع عموما وقطّاع الأعمال بوجه خاصّ.

فكان من أولويات تبنّي هذه الاستراتيجيّة هو الاهتمام بكفاءة الجهاز المصرفيّ العراقيّ لوجود علاقة دالية موجبة بين تطبيق معايير الشمول الماليّ وبين كفاءة وجودة الجهاز الماليّ والمصرفيّ في ظلّ جملة من التحدّيات التي تواجه قطّاع الأعمال العراقيّ، وآليّات تنفيذ معايير الشمول في ظلّ ضعف في كفاءة الجهاز المصرفيّ.

ويتضمّن الفصل افتراض مفاده «أنّ هناك علاقة دالية موجبة ومؤثّرة ما بين نفاذ معايير الشمول الماليّ وكفاءة الجهاز المصرفيّ وانعكاس تلك العلاقة على مشاريع قطّاع الأعمال في ظلّ جملة من التحدّيات التي تحاول أن تضعف من نمط تلك العلاقة وتقلّل من ثقة شرائح مختلفة من المجتمع، ومن تلك التحدّيات ما يتعلّق بضعف إدارة القطّاع المصرفيّ، أو ما يرتبط بموضوعة الفساد الماليّ، أو تلك التي تتضمّن ضعف الخبرة الماليّة والمصرفيّة في إدارة معايير الشمول وتطوير القطّاع المصرفيّ...»

واعتمد الفصل منهجًا بحثيًّا للتقصّي عن مضامين العلاقة بين معايير الشمول الماليّ وكفاءة الجهاز المصرفيّ العراقيّ وما ترتّب عن تلك العلاقة من انعكاسات على نشاطات قطّاع الأعمال الإنتاجي والخدمي، فكان المنهج الاستقرائيّ خيار هادف من أجل تحليل المدخلات بما يتطابق والمنطوق الفرضيّ، على أنّ أساليب منهجيّة تبعت اعتماد مثل هذا المنهج كالأسلوب الوصفيّ والأسلوب النظميّ والمقارن، وبما يتوافق ومفاصل تحليل الموضوع وبلوغ النتائج.

ومن أجل خوض غمار البحث في ملف معايير الشمول الماليّ في ظلّ التحدّيات التي تواجه القطّاع المصرفيّ، لابُدَّ من هيكلّيّة من أجل تقسيم سير اتجاهات الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسة، وكالآتي:

المحور الأوّل: الشمول الماليّ وكفاءة الجهاز المصرفيّ العراقيّ.

المحور الثاني: التحدّيات المواجهة لمعايير تطبيق الشمول الماليّ ولقطّاع الأعمال العراقيّ.

المحور الثالث: قطّاع الأعمال وآليّات تنفيذ الشمول الماليّ في ظلّ كفاءة الجهاز المصرفيّ.

المحور الأوّل: الشمول الماليّ وكفاءة الجهاز المصرفيّ العراقيّ.

أولا: الشمول الماليّ: المفهوم – الأهمّيّة – الأهداف، ركائز تطبيقه في القطّاع المصرفيّ

1. **مفهوم الشمول الماليّ:** هو وسيلة لتقديم الخدمات المصرفيّة والماليّة للأفراد. ويهدف إلى تضمين الجميع في المجتمع من خلال منحهم الخدمات الماليّة الأساسيّة بغض النظر عن دخلهم أو مدّخراتهم. ويركّز على تقديم الحلول الماليّة للمحرومين اقتصاديّا.

ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع لوصف تقديم خدمات الادّخار والقروض للفقراء بشكل غير مكلف وسهل الاستخدام، ويهدف إلى ضمان أنّ الفقراء والمهمّشين يستفيدون من أموالهم على أفضل وجه ويحصلون على التعليم الماليّ. ومع التقدّم في التكنولوجيا الماليّة والمعاملات الرقميّة، تعمل المزيد والمزيد من الشركات الناشئة الآن على تسهيل تحقيق الشمول الماليّ[1]

كما ويعرف الشمول الماليّ على انه عمليّة ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة التي تحتاجها الفئات الضعيفة بتكلفة معقولة وبطريقة شفّافة من قبل الجهات الفاعلة المؤسّسية [2]

أهمّيّة الشمول الماليّ

الشمول الماليّ يعزّز توافر الموارد الاقتصاديّة، ويبني مفهوم الادّخار لدى المجتمع، ويُعَدُّ خطوة رئيسة نحو النمو الشامل، فهو يساعد في التنمية الاقتصاديّة الشاملة للسكّان المحرومين، وفي العراق هناك حاجة إلى الشمول الماليّ الفعّال لرفع مستوى الفقراء والمحرومين من خلال تزويدهم بالمنتجات والخدمات الماليّة المعدلة وتسهيل عمليّة الإيداع والسحب المصرفيّ.

1- I bid

2- ماجد محمّد محمود ابو دية، دور الانتشار المصرفي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلّيّة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر –غزة، 2016، ص 13 . كذلك ينظر : زينة سامي العبيدي، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2004 –2016)، رسالة ماجستير، كلّيّة الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2018، ص49.

2. أهداف الشمول الماليّ والمصرفيّ

تتضمّن أهداف الشمول الماليّ في عموم القطّاعات المصرفيّة الآتي[1]:

أ- وجود حساب مصرفيّ لغرض الإيداع المصرفيّ في البنوك والمؤسّسات الماليّة.

ب- السحب والتحويل عبر الحساب المصرفيّ، مثل إجراء واستلام المدفوعات أو منتجات الادّخار (ومن ذلك الاستثمار والرواتب التقاعديّة).

ج-إجراء العمليّات الائتمانيّة البسيطة من دون التحويل أو معاملات مصرفيّة معقدة.

ح- التأمين على الحياة وغير الحياة.

هـ-يوصف بأنّه أداة للحدّ من الفساد الماليّ، وغلق الفجوات والتسريبات في تسوية المدفوعات الحكوميّة، كما هو الحال في الرواتب أو التحويلات الماليّة المباشرة إلى حسابات المستفيدين بدلا من الدفع النقديّ.

و- الحدّ من نسبة التفاوت في الدخل والثروات ومعالجة نسبة من البطالة والفقر وتحقيق فرص التكافؤ.

ز-تمويل المشاريع التنمويّة ضمن قطّاع الأعمال سواء الصغيرة أم المتوسّطة لدعم العمليّة التنمويّة في المجتمع.

ح- تقليل الفوارق الثقافيّة في مجال التعاملات الماليّة عبر التثقيف الماليّ وفسح اطر التعاون بين كافّة الأطراف ضمن استراتيجيّة مثلى لتعزيز الشمول الماليّ.

وعليه لابدّ أن تعتمد تلك استراتيجيّة من منطلق تلك الأهداف تتضمّن زيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة عالية الجودة، بالإضافة إلى تحسين رفاهية الأسرة ودعم النمو الاقتصاديّ من خلال الأنشطة ذات الأولويّة التالية[2]

1- See more details National Financial Inclusion Strategy 2019- 2025 in Cambodia, on the link :
https://www.nbc.gov.kh/download_files/publication/blueprints_eng/Final_NFIS_in_English.pdf

2- يمثل مركز المعرفة والتعلم الذي انشأه بنك نيغارا الماليزي عام 2011 ويهدف الى التزام البنك بتطوير القيادة الفكرية والمواهب

– تشجيع الادّخار في المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة.

– تشجيع المنتجات الائتمانية بالنسبة لقطّاعات الأعمال وبخاصّة المشاريع الصغيرة والمتوسّطة.

– توسيع نطاق وقدرات نظام الدفع الإلكترونيّ وتمكينه في التعاملات اليوميّة.

– تعزيز القدرات الماليّة والإداريّة للهيئات التنظيميّة للقطّاع الماليّ والمصرفيّ.

– حماية المستهلك، وتمكين الوصول إلى الشفافيّة في مفاصل القطّاع الماليّ.

ويُعَدُّ الشمول الماليّ من المفاهيم الواسعة والمتداخلة مع الكثير من المفاهيم الاقتصاديّة والماليّة المصرفيّة، وبحسب بيان «ساسانا كجيانغ[1] «في الاجتماع الدَولّي حول مناقشة مؤشّرات الشمول الماليّ تحت رعاية بنك التسويات الدَوليّ "Bank of International Settlements"؛ إذ بيّن فيه هذا التداخل ممّا زاد في مستوى اعتماد معايير الشمول الماليّ في كلّ أشكاله وجوانبه كالاستقرار والتثقيف الماليّ وحماية المستهلك والمودعين ضد ما يعرف بالاستبعاد الماليّ نحو تبني موضوعة العمق الماليّ[2]

والتعاون الإقليميّ والدولي على نطاق الخدمات المالية والمصرفية المركزية عبر طرح مبادرات التعلم الفاعلة لخلق بيئة مناسبة لتعزيز افضل الممارسات والتعاملات في مجال الخدمات المالية والمصرفية..

More details see :Financial Inclusion by Negara Malaysia on the link : https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion

1–ويتضمن الاستبعاد المصرفي والاستبعاد التاميني والادخاري والائتماني بسبب الاستبعاد الجغرافي الناتج عن قلة انتشار موزعي الخدمات المالية والمصرفية في المدن والارياف الناتج عن اغلاق الفروع المصرفية بسبب عد تأهيل المودعين لشروط الايداع المصرفي كحد ادنى والمطلوب للإيداع او بسبب سجل الائتمان التاريخي او متطلبات الهوية، فضلا عن الاستبعاد السعري بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية او الاستبعاد التسويقي لعدم استهداف بعض العملاء الأقل ربحية من قبل مقدمي الخدمات المصرفية (ظاهرة التهميش) وهو ما يجعلهم قليلي الادراك بثقافة الخدمات المالية وتطوراتها،على ان الاستبعاد الذاتي يدخل ضمن هوامش الاستبعاد المالي نتيجة لعوامل نفسية ومعنوية وثقافية ..ينظر :

Sonu Garg, Parul Agarwal , Financial inclusion in India – a Review of initiatives and Achievement, journal of business and management , India , 2014. Also See : Mitton lavinias, Financial Inclusion in the UK review of policy and practice, York : Joseph Rowntree foundation University of Kent Edition first , 2008 , P 2. Look at the link: http://witnessed.its.pus.edu/views

2– وهو عملية تحسين الخدمات المالية والمصرفية عبر مجموعة واسعة من الخدمات الالكترونية التي تعمل على رفع مؤشرات النمو

ويُعَدُّ الشمول الماليّ أحد التطوّرات التي برزت في أوروبا بسبب تميزها في التعاملات الماليّة والمصرفيّة منذ تطوّر النظام الرأسمالي، ثم انتقل إلى العالم خلال العقدين الماضيين ومنه العالم العربيّ النامي لما له من فاعليّة في مجال الاستثمار والإقراض من خلال معاملات (الائتمان، الادّخارات، الدفع والتامين)[1]

وفي السباق نحو الشمول الماليّ الكامل، يتخلف العالم العربيّ عن العالم؛ إذ أفاد ما يقرب من 70 % من البالغين (168 مليون شخص) ومن خلال استطلاع أجرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP أنّهم ليس لديهم أيّ حساب. ويصل هذا الرقم إلى 80 % في البلدان النامية عموما؛ ممّا يشكل أكبر منطقة للاستبعاد من الخدمات الماليّة الرسميّة. وعلى نحو مماثل، فإنّ القدرة على الوصول إلى الائتمان الرسميّ أقلّ من نصف المتوسّط العالميّ

ويرجع انخفاض مستويات الشمول الماليّ في المنطقة إلى عدم تلبية الطلب، في ظلّ غياب العرض الرسميّ الكافي (ويتجلى هذا بشكل خاصّ في الاستخدام الواسع النطاق للائتمان غير الرسميّ من قبل ما لا يقل عن 92 مليون مقترض، وتُعَدُّ النساء وذوو الدخل المنخفض والشباب هم الأكثر استبعادا[2]

وفي استراتيجيّات تبني الشمول الماليّ في المنطقة العربيّة وفي العراق بوجه خاصّ تتمتع البنوك المركزيّة عادة بالصلاحيات والمهارات التي تسمح لها بدعم وتنسيق العمليّة نحو استراتيجيّات وطنيّة فعالة للشمول الماليّ، على الرغم من أنّها ليست مسؤولة دائمًا عن جميع الجوانب المتعلقة بالشمول الماليّ[3]

الاقتصادي والمالي، وان العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين في الاسواق المالية، فضلا عن قدرته على قياس نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد القومي كون ان النقود تعتمد لغرض سداد الالتزامات المالية وكرصيد من المدخرات مقابل متطلبات الاستثمار ..يُنظر : احمد سعيد البكل، ايمان فاروق الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلّة كلّيّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، المجلد 15، العدد 14، 2022، ص 174 . كذلك ينظر :

Bakang Marlyse,(2015, Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce , No 4 (7), P 9.

1- في ظل عالم مالي متزايد التعقيد، أصبح التعليم المالي عاملا هاما في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية. وهذا هو السبب وراء تأكيد المنظمات الدولية لأكثر من عقد من الزمان على أهميتها وحاجة السلطات العامة إلى اعتماد استراتيجيات وطنية بشأن الشمول المالي والتعليم. وقد أتاحت هذه المنظمات للهيئات الحكومية شبكات واسعة من الخبراء وتقارير تحليلية مفصلة.

See: CGAP & Arab Monetary Fund, Financial Inclusion Measurement the Arab World, Working Paper 2017. on the link: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-education-in-the-arab-world.pdf

2- I bid.

3- For more details See : Financial Inclusion Measurement in the Arab World, (CGAP) working paper, January 2017, P.2. on the link: https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-Arab-World_1.pdf

وقد ورد في تقرير التنمية الماليّة في عام 2014 أنّ الشمول الماليّ هو أكثر آليّات العمل المصرفيّ أهمّيّة في تحسين أداء الجهاز المصرفيّ، وكذلك تسهيل الخدمات من حيث الجهد والوقت، فضلا عن تحسين وتنظيم مستوى أداء التعامل بين المجتمع والمؤسّسات المصرفيّة والماليّة[1]

لقد تمّ تبنّي قضيّة الشمول الماليّ عالميّا من قبل البنوك المركزيّة وهيئات وضع المعايير الدَوليّة لتأثيرها على اقتصاد أيّ بلد؛ إذ أن دعم النمو الاقتصاديّ من خلال تطوير القطّاع الماليّ، أو تحسين استقرار القطّاع الماليّ، أو تقليل مخاطر مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب من خلال زيادة إضفاء الطابع الرسميّ على الاقتصاد، هي بعض من الفضائل الملموسة العديدة لمعدلات الشمول الماليّ المرتفعة، ومن هنا، فقد التزمت منظّمات مثل مجموعة العشرين والأمم المتّحدة والبنك الدَوليّ بتعزيز الشمول الماليّ على مستوى العالم[2]

وفي هذا السياق يمكن لمعايير الشمول الماليّ ان تكون حافزا لتنمية وتطوير القطّاع الخاصّ وقطّاعات الأعمال المختلفة ومنها الشركات الصغيرة والمتوسّطة؛ إذ من شأنه أن يحقّق عدة فوائد منها (التوظيف، الاستخدام الأمثل للموارد المحلّيّة، خلق فرص عمل متنوعة، المساهمة في زيادة معدلات الناتج المحلّيّ). فقد ركزت الجهود نحو تنمية وتطوير قطّاع المشاريع الصغيرة والمتوسّطة والتي أصبحت متداولة بشكل ملفت في العديد من البلدان النامية والمتقدّمة نظرا لأهمّيّته وارتباطه في النموّ الاقتصاديّ والماليّ لها، وعلى هذا الأساس تمّ إنشاء هيئات ودوائر متخصّصة للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة، فضلا عن تأسيس صناديق لتوفير القروض الميسرة والضمانات لدعم تلك المشاريع[3]

4- ركائز تطبيق الشمول الماليّ في القطّاع المصرفيّ

ترتكز معايير تطبيق الشمول الماليّ في أيّ مؤسّسة ماليّة ومصرفيّة على الآتي: [4]

حماية المستهلك (العملاء والمودعين) كدالة للادّخار: ويتم باعتماد التعاملات الشفّافة والعادلة عبر تسهيل عمليّة الحصول على الخدمات الماليّة بجودة عالية وكلفة منخفضة مع ضرورة افهام العميل أو المستهلك بالمعلومات الكافية وبطريقة الاستخدام، مع توفير وسائل الأمان ضمن شفافيّة عالية فضلا عن وسائل التثقيف الماليّ وبخاصّة للشريحة الفقيرة والمهمّشة ماليّا.

1- I bid.

2- I bid.

3-الزدجالي حمود بن سنجور، الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة، مجلّة الدراسات المالية والمصرفية، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثالث، مجلّة دورية تصدر عن الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، 2015، ص 21.

4- تغريد مختار سيد معوض، مي محمّد علم الدين، مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجاريّة في ظل جائحة كورونا Covid 19 على الرابط: https://journals.ekb.eg/article_166074_79e5b944b2dc595f-780b56eb8adfcf9c.pdf

أ- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** من خلال التطوّر التقني والرقميّ يمكن تنفيذ العمليّات الماليّة وتسويتها بين المؤسّسات الماليّة والمودعين في الوقت المناسب، كاستخدام الهواتف للدفع الإلكترونيّ، توفير بيانات شاملة تتضمّن البيانات الائتمانية للأفراد وقطّاعات الأعمال، توفير قاعدة بيانات لتسجيل الأصول المنقولة، توفير المعلومات المطلوبة لضمان الشفافيّة وحماية حقوق الزبائن.

ب-**دعم البنية التحتيّة للمؤسّسات الماليّة والمصرفيّة:** من أهمّ متطلّبات تطبيق معايير الشمول الماليّ مع توفير بيئة ملائمة وقويّة متزامنة مع تحقيق الآتي:

- وجود بيئة تشريعية تتضمّن كافّة التعليمات واللوائح القانونيّة التي تعزّز من تطبيق الشمول الماليّ
- التأمين الجغرافيّ لانتشار شبكات وفروع مقدّمي الخدمات الماليّة بمختلف اتجاهاتها وأنواعها من فروع البنوك مثل (خدمة الهاتف البنكي، نقاط ومراكز البيع، الصرّاف الآليّ، خدمات التأمين...).

ج-**توفير الحماية للزبائن والمودعين من مخاطر النصب والاحتيال الماليّ:** من خلال وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية وتامين التعاملات الماليّة في إطار متكامل من الشفافيّة والإفصاح من شانه أن يوفّر الحماية من المخاطر الماليّة الناجمة عن الاحتيال الماليّ، فضلا عن وضع آليّة فاعلة للرقابة الداخليّة من شانها حماية المعلومات الماليّة الشخصيّة إلكترونيّا.

د- **جودة العمليّة الماليّة والحصول على الخدمات الماليّة بأسعار مناسبة:** كما تعتمد جودة العمليّة الماليّة على مدى قدرة المؤسّسة الماليّة على إنجاز الخدمة بفاعليّة وسرعة واستجابة لطلب العملاء وبحسب احتياجاتهم وتوقّعاتهم، وهو ما يعني أنّ هذه الركيزة تعبّر عن مدى العلاقة المعنوية وذات الدلالة الإحصائيّة المؤثّرة ما بين تطبيق معايير الشمول وبين كفاءة اداء الجهاز المصرفيّ.

هـ- **سهولة وصول الخدمات الماليّة** إلى جميع الفئات سواء أكانوا أفرادا أم شركات قطّاع الأعمال الصغيرة والمتوسّطة: في ظلّ جائحة كورونا أثبتت معايير تطبيق الشمول الماليّ أنّها ركيزة مهمّة في إيصال الخدمات عبر استخدام الهواتف واعتماد ماكينات الصرّافة لتقليل التزاحم بين المواطنين وتخفيض معدل الإصابات بكوفيد 19، فضلا عن إتاحة جميع الخدمات البنكية دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنوك والمؤسّسات المصرفيّة.

ثانيا: كفاءة الجهاز المصرفيّ (المفهوم – الأهمّيّة ومميزات الأداء المصرفيّ – العوامل المؤثّرة)

1. **المفهوم**: تُعرف كفاءة الجهاز المصرفيّ بأنها إنجاز الكثير باستخدام أقلّ ما يمكن من الموارد المتاحة ماديا وبشريا وماليا، وتُعرف أيضا على أنّها معيار الرشد في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأداء الأكفأ، كما تعرف على أنّها قدرة ونجاح المؤسّسة الماليّة والمصرفيّة على استخدام المدخلات من أجل تعظيم المخرجات المستهدفة.. (أيّ تعظيم مستوى الإنتاج عند مستوى معين من التقنيات والموارد المتاحة[1]

كما أنّها تعبير عن مدى نجاح المشروع الاقتصاديّ في تعظيم مخرجاته وتخفيض مستوى المدخلات الإنتاجية، أيّ تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى محدود من التكنولوجيا والموارد الاقتصاديّة المتاحة ماديا وماليا[2]

ويتّضح من تلك التعاريف أنّ الكفاءة تعبير عن كيفيّة استخدام المشروعات الاقتصاديّة لمدخلاتها بشكل عقلاني ورشيد، واختيار استخدام أكفأ الموارد المتاحة بما يحقق أفضل الإنتاج نوعًا وكمًّا، ومن دون التأثير على التكاليف الإنتاجية.

وتتفاوت طبيعة المصارف من حيث إدارة التدفقات الماليّة الخارجة والداخلة إليها من خلال تحسين الخدمة المصرفيّة باعتماد التكنولوجيّة والموارد المتاحة، وبما يميزها عن أداء المصارف الأخرى؛ إذ تمتلك البعض من المصارف القدرة على السيطرة على الجوانب التقنية للوساطة الماليّة والوظيفية خلال وقت محدّد؛ ممّا يكسبها الكفاءة في الأداء المصرفيّ كأفضل خدمة يمكن أن تقدمها للزبون وشركات الأعمال.

1- ينظر: محمّد الجموعي فريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية : دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية للمدة (1994-2003) اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، مجلّة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية –الجزائر، 2006، ص 8 .
كذلك يُنظر :
Svend Rasmussen , Production Economics: The Basic Theory of Production Optimi-zation , Springer, New York 2011,P59.

2- Eric R. Dodge , 5 Steps to a 5 AP Microeconomics/ Macroeconomics ,The Mc-Graw-Hill Companies، Inc. New York, 2005 , P 318

2. الأهمّيّة ومميزات الأداء المصرفيّ: تدخل أهمّيّة كفاء الجهاز المصرفيّ من خلال الآتي[1]

أ- كفاءة ملائمة يمكن من خلالها تجنب المخاطر المتعلقة باستخدام الأموال المتاحة.

ب- تسهيل التواصل الفعّال بين قطّاعات الأعمال والمؤسّسات الماليّة وصانعي السياسات وإنشاء آليّات قويّة لإعداد التقارير وتحسين كفاءة اداء سياسات الرقابة في ظلّ التقنيات المتاحة.

ج- الالتزام بمعايير الإقراض المصرفيّ بشكل كفوء يمكن أن يقلّل من القروض المتعثرة والتي تؤثّر على جودة الأصول وكذلك الربحية.

د- توفير فرص جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنوك واستثمارها بما يحقّق الأرباح وبأقل التكاليف.

هـ- إدارة الجهاز المصرفيّ بشكل كفء من شأنه أن يؤدّي إلى تخفيض تكاليف التشغيل وهو ما سيؤول بالمحصلة إلى رفع صافي الدخل للمصارف والبنوك.

و- مساعدة قطّاعات الأعمال من لمشاريع الصغيرة والمتوسّطة في بناء التكنولوجيا الماليّة وتحقيق قدر من الأداء المستدام داخلها لتسهيل التعاملات الماليّة والمصرفيّة خطوة بخطوة..

ز- تحقيق قدرا من الثقافة الماليّة والوعي الوظيفي للمدراء العامين وإدارات القطّاع المصرفيّ عموما حول أهمّيّة التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ والجدارة الوظيفيّة في نجاح الخدمات المصرفيّة ضمن نطاق الوعي الوظيفي وعلى أكمل وجه.

ح- المساعدة في تحديد الأنشطة الرئيسة والفرعيّة للمؤسّسات وقطّاعات الأعمال، والتي يلزم القيام بها في مجالات الأنشطة المختلفة وبالقدر الممكن من تحقيق الأهداف ذات الأولويّة في الفترات الزمنية الممتدة[2]

1- محمّد ممدوح طاهر الشناوي، غنام، عادل عبدالهادي، غريب جبر، تقييم أثر العلاقة بين الشمول المالي والجدارة الوظيفية في البيئة المصرفية المصرية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة السادات، ٢٠٢١ على الرابط :
https://jesr.journals.ekb.eg/article_282833_d1cea94cc325bf0fd3412280d3150c77.pdf

2- Mcclure, K. R, Building the innovative and Functional merit university: An institutional case study of administrative academic capitalism. Journal of Higher Education, 2017 , (4), p.87

أمّا مميزات الأداء المصرفيّ فيمكن حصرها بالآتي[1]:

بناء الشراكات المصرفيّة: وتُعَدُّ من بين أهمّ المهارات القابلة للتحويل التي تتمتّع بها كفاءة الجهاز المصرفيّ استراتيجيّا أيّ إقامة الشراكات من أجل جذب العملاء والحلفاء.

- نشر الروح الوظيفية لدى المؤسّسات المصرفيّة والماليّة من خلال استخراج الروح الإبداعيّة داخل الجهاز المصرفيّ.
- تحمل المخاطرة: وهي النزعة الوظيفية التي تتمتع بها عادة الأجهزة المصرفيّة الكفوءة عند التعامل الماليّ وبشكل اعتباري، على الرغم من أنّها لا تكون على قدر عالٍ، وهو ما يتطلّب لتحقيق مثل هكذا مزايا.
- حسن الاختيار للكوادر البشريّة العاملة في ظلّ التدريب وإكسابهم المهارة الكافية كلّ بحسب اختصاصه، توفير الحوافز بما ينسجم مع طبيعة الداء والإنجاز الفرديّ من منطلق الشخص المناسب بالمكان المناسب.
- تشجيع عامل الابتكار وتبني الأفكار الإبداعية واغتنام الفرص بالسرعة الممكنة عبر مواكبة عمليّة التغيير للأنظمة والقوانين واللوائح الائتمانيّة والاستثماريّة.
- استخدام أسلوب المشاركة في اتّخاذ القرار بين مختلف المستويات الإداريّة ضمن القطّاع المصرفيّ على أن يكون مبنيّا وبشكل فعّال على الأسلوب الإداريّ السليم من تخطيط ورقابة ماليّة فاعلة ومستمرة.
- تبنّي وسائل الإبداع والابتكار وإجراء تحسينات مستمرة وعدم الرضوخ للأعمال الروتينية، من خلال استثمار التكنولوجيا الحديثة ومواكبة تطوّرات القطّاعات المصرفيّة في العالم وبشكل مستمر.
- اعتماد الأساليب الحديثة للبحث والدراسة للسوق وبشكل مستمرّ، وبما يتوافق أو ينسجم مع مهارات وقدرات العاملين المبدعين، لما له من أثر إيجابيّ على مدخلات الإدارة الماليّة، ونجاحها في اكتشاف الفرص واغتنامها بشكل متواصل.

1- Vlok .Daniel, «, «An Assessment of the Knowledge Processing Environment in an Organization. A case Study « Master dissertation of Business Administration, Rhodes University,(2016) . on the link :
https://vital.seals.ac.za/vital/access/manager/Repository/vital:721?site_name=-GlobalView&view=grid&f0=sm_creator%3A%22Vlok%2C+Dani%C3%ABl%22&sort=ss_dateNormalized+asc%2Csort_ss_title+asc

3. العوامل المؤثّرة في كفاءة الجهاز المصرفيّ[1]

لمعرفة العوامل المؤثّرة في أيّ جهاز مصرفيّ لابدّ من معرفة أنواع الأجهزة المصرفيّة وطبيعة عملها مع الزبائن وقطّاع الأعمال؛ إذ يمكن تحديد هذ الاتجاه على وفق الآتي:

أ- الكفاءة التقنية Technical Efficiency): في ظلّ ثبات العامل التقني، فإنّه يمكن معرفة قدرة المصرف أو البنك في إنتاج أكبر مستوى من المخرجات بأقلّ مستوى من المدخلات؛ أيّ أنّ نسبة التغير وحدة واحدة من المدخلات كمتغيّر تابع سوف يتبعه تغير في المخرجات كمتغير مستقل بنسبة أكبر من الوحدات الإنتاجية.

ب- الكفاءة التخصصية أو الوظيفية Specialized competence): وهو يشير إلى حالة الجهاز المصرفيّ من حيث تخصيص أفضل ما يمكن من الموارد المادّيّة والوظيفية في ظلّ الأسعار والتكاليف النسبية لتلك الموارد؛ أي إنتاج أفضل توليفة من المخرجات باعتماد أقلّ التكاليف للعناصر الوظيفية أو التخصصية للجهاز المصرفيّ.

هـ- الكفاءة الحجمية (Scale Efficiency): وتشير إلى مقدار التغير في مخرجات الإنتاج كنتيجة لتغير في عناصر الإنتاج كمدخلات، وهنا تأخذ الكفاءة الحجمية ثلاث اتجاهات من حيث الكفاءة الإنتاجية وهي:

- **كفاءة ذات الحجم الثابت:** وهي عندما تتغيّر مدخلات الإنتاج بالقدر نفسه من التغيّر في مخرجات الإنتاج.

- **كفاءة ذات الحجم المتزايد:** تكون فيه نسبة الزيادة في الإنتاج كΔمخرجات أكبر من الزيادة في المدخلات.

1- For more details see: Gary Wollf , Economies of Scale & Scope in River Basin Management, Final paper for IDE, The pacific Institute, Oakland California, 2004, P.7.

Also see : Jacob A. Bikker and Jaap W.B. Bos, Bank Performance : A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency , Rutledge , New York , 2008, P. 41.

- **كفاءة ذات الحجم المتناقص:** تكون فيه نسبة الزيادة في الإنتاج أقلّ من نسبة الزيادة في العناصر الإنتاجية أو الداخلة في الإنتاج. وهو ما يسمى بوفورات الحجم الإنتاجي EPS من خلال المقارنة بين نسبة المخرجات إلى نسبة المدخلات ووفق المعادلة الآتية:

$$/\frac{\Delta c}{c} EPS = \frac{\Delta y}{y}$$

وتتضمّن العوامل المؤثّرة في الجهاز المصرفيّ الآتي:[1]

العوامل الداخليّة: وهي العوامل التي تنبع من داخل الجهاز المصرفيّ سواء أكانت سياسات ماليّة ومصرفيّة وإداريّة ووظيفيّة متبعة من قبل المؤسّسة المصرفيّة، والتي تعتمد على مستوى أداء وكفاءة البنك في إطار المنافسة مع البنوك الأخرى. وتتضمّن تلك العوامل منها ما يرتبط بالسيولة في مواجهة طلب المودعين ومنها ما يتعلّق بالعائد على حقوق الملكيّة والعائد على الاستثمار وحجم الموجودات والأصول من الأسهم والسندات وسندات الخزينة، ومعدل الفائدة على الاستثمار.

1. **العوامل الخارجيّة:** وهي تمثّل السياسات الخارجيّة المفروضة على البنك بما فيها النظم والتشريعات واللوائح الماليّة والنقديّة المفروضة سواء من قبل الحكومة أم البنك المركزيّ أم مؤسّسات مصرفيّة أخرى مثل أسعار الفائدة، حجم الاحتياطيّات النقديّة كنسبة على وفق الاحتياطيّ القانونيّ، حجم الائتمان الممنوح من قبلها، فضلا عن التزامات المودعين ومتطلّبات قطّاعات الأعمال والشركات المتعاملة معها.

ممّا سبق يتّضح لنا مدى حالة التداخل ما بين تطبيق معايير الشمول الماليّ وبين كفاءة اداء الجهاز المصرفيّ على اعتبار أنّ معايير الشمول الماليّ يمكن أن تكون دافعا قويا لنمو شامل للقطّاع المصرفيّ بدلا من حالة الاستبعاد الماليّ التي تشكل خطرا على عمل الجهاز المصرفيّ، بل وتقلل من حجم منافسته بين المؤسّسات المصرفيّة الأخرى، فضلا عن ذلك أن الشمول الماليّ يمكن أن يوفّر الحماية الماليّة للمستهلك ولشركات قطّاع الأعمال المتعاملة معها وتعزيز الثقة بها.

1- للمزيد من التفاصيل ارجع الى : عبدالحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر، مجمع مدخلات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ن 2011، ص ص 140-139

كما يقلّل الشمول الماليّ المخاطر على الجهاز المصرفيّ من خلال إدارة عمليّة تنويع محافظ الأصول والخصوم. كذلك يزيد من استقرار الودائع ممّا يعطي مؤشّر ثقة متزايدة لدى الزبائن في التعامل ورفع معدلات الإيداع المصرفيّ، ويضاف إلى ذلك أهمّيّة الشمول الماليّ في رفع مستويات المعيشة لذوي الدخول المحدودة من خلال تشجيع بناء قطّاع عائلي وقطّاع أعمال صغير أو متوسّط يساهم في احداث تنمية ماليّة لدعم الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ بوجه خاصّ، وعلى أن ذلك سيصب بالمحصلة نحو تطوير كفاءة أداء الأجهزة المصرفيّة بوجه عام.

المحور الثاني: التحدّيات المواجهة لمعايير تطبيق الشمول الماليّ ولقطّاع الأعمال العراقيّ

لقد كان الشمول الماليّ منذ فترة طويلة أولوية بالنسبة للمؤسّسات الماليّة والحكومات والمنظّمات الملتزمة بالتنمية الاقتصاديّة؛ إذ إنّ إعطاء الأولويّة للشمول الماليّ يمكن أن يمهد الطريق إلى الأمام في كلّ مجتمع من خلال توفير الموارد الماليّة والأدوات التي يمكنها تسريع الحراك الاقتصاديّ الفرديّ وتعزيز النمو الاقتصاديّ الجماعيّ.

فعلى النطاق العالميّ، اثرت المعايير التنظيميّة العالميّة على الشمول الماليّ؛ إذ انشأت تلك المعايير التنظيميّة العالميّة في الأصل لغرض توفير المبادئ ومعايير أفضل الممارسات التي يتعين على البلدان المتقدّمة اتباعها، كما أنّ هذه المعايير قدمت أساسا كغرض توجيهي للهيئات المعيارية بشأن التنظيم والإشراف على المؤسّسات والقطّاعات القائمة وعملائها التقليديّين، من غير الفقراء عادة، دون إيلاء الكثير من الاهتمام للعواقب غير المقصودة المحتملة والتي قد تترتب على هذه المعايير الحديثة والمبتكرة. كما أنّ الهدف الرئيس لهذه المعايير هو ضمان استقرار النظام الماليّ وليس الشمول.

وقد تبيّن أنّ الاستبعاد الماليّ لا يشكّل خطراً على استقرار النظام الماليّ (المحلّيّ والدَوليّ) فحسب، بل أيضا على نزاهته وأمنه وكفاءته. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنجم الاضطرابات السياسيّة عن المخططات الهرمية المنظّمة التي تأخذ شكل مدّخرات غير رسميّة وفرص استثمارية، وهو ما يهدد الثقة في النظام المصرفيّ، بل يتمّ تسهيل تمويل الإرهاب عن طريق المعاملات النقديّة واستخدام الوسطاء غير الرسميّين، فضلا عن ذلك، قد يفرض مقدّمو الخدمات غير الرسميّين أسعارا أعلى مقابل إجراء الدفعات وتسهيل عمليّة إرسال الأموال، وتلك الحالات تحديدا هي من تمثّل المخاطر الناجمة عن الاستبعاد الماليّ، بل تشكل تحديًا أمام هيئات الرقابة الشرعية عند محاولتها إنجاز مهامها الأساسيّة[1]

1- See: Mariana Magaldi de Sousa, Financial Inclusion and Global (An Empirical Study across Developing Economies) Regulatory Standards, on the link: https://www.

وفي هذا الخصوص قد تراجعت المخاوف بشأن الركود الاقتصاديّ المحتمل، إلّا أنّ الاقتصاد ما يزال يواجه تحدّيات مثل التباطؤ وارتفاع أسعار الفائدة، فقد ظلّت الوكالة الفيدرالية لتمويل الإسكّان الأمريكية (FHFA) ثابتة في مساعيها المستمرة لضمان السكن للجميع؛ إذ إنّ هناك العديد من المبادرات التي تدعمها الحكومة لمعالجة عدم المساواة الاقتصاديّة[1] فعلى سبيل المثال، اتّخذت وزارة الخزانة الأمريكية العديد من الخطوات التي تضمنت الآتي [2]:

1. تخصيص أكثر من 1,73 مليار دولار لتحسين الوصول إلى رأس المال والخدمات الماليّة في المجتمعات المحرومة.
2. ما يقرب من نحو 8,4 مليار دولار من الاستثمارات في مؤسّسات التمويل المجتمعيّ من أجل تحفيز التعاملات في القطّاع الماليّ والمصرفيّ.

لقد واجه تطبيق معايير الشمول الماليّ العديد من التحدّيات في خطواته الأولى، ولعلّ أبرزها[3]

أ- الافتقار إلى التكنولوجيا والبنية التحتيّة القويّة Lack of robust technology and infrastructure

فالمناطق الريفيّة والمهمّشة تحتاج إلى خيارات أكثر موثوقية لإمكانيّة الاتّصال والتكنولوجيا وبأسعار معقولة، وبالمقابل فإنّ المدن الصغيرة والمناطق المحرومة من تلك الخدمات لديها تمثيل صفر أو منخفض لفروع البنوك المادّيّة المطلوبة كي تبدأ الخدمات الماليّة والمصرفيّة الأساسيّة. وهنا ينطبق الحال في العديد من البلدان النامية أو الصاعدة في الخطوات الأولى من تطبيق الشمول الماليّ وتحسين دور المؤسّسات المصرفيّة، ويأتي تطبيق الشمول الماليّ في القطّاع المصرفيّ العراقيّ من أوليات تحسين كفاءة الأداء للبنوك والمصارف الحكوميّة والتجاريّة من خلال تكنكة (Tech) المؤسّسات المصرفيّة والماليّة وتعزيز البناء التحتيّ للقطّاع الماليّ ومفاصل التعاملات الماليّة باستخدام آليّات الشمول الماليّ المعتمدة على النطاق الإقليميّ والدَوليّ.

---

cigionline.org/static/documents/new_thinking_g20_no7.pdf

1-More details of article ,See : Bridging the financial inclusion divide digest in USA, on the link: https://www2.deloitte.com/us/en/pages/financial-services/articles/regula

2- I bid .

3- See: «Challenges to Financial Inclusion» on the link: https://www.intelligenthq.com/challenges-to-financial-inclusion/

ب- التفاوت في الدخل Income disparities: أو عدم تساوي الأجور والرواتب بين دخول شرائح كبيرة من المجتمعات يمكن تؤثّر بشكل غير مباشر على نشاطات تطبيق معايير الشمول الماليّ في القطّاع المصرفيّ العراقيّ.

فهناك من يحتاج من الأفراد ذوي الدخل المنخفض إلى المساعدة للتغلب على التحدّيات الماليّة مثل الرسوم المرتفعة، ومتطلّبات الحدّ الأدنى للرصيد، والقيود الائتمانية.

وهذه العوامل تجعل من الخدمات المصرفيّة غير متوافرة أو ميسورة التكلفة أو لا يمكن حتى الوصول إليها، الأمر الذي سوف يزيد من دائرة الفقر والتهميش المجتمعيّ. فعلى الرغم من انتشار الخدمات الماليّة في البلدان المتقدّمة والنامية مثل الأموال عبر الهاتف المحمول والعملات الافتراضية المصممة لتوسيع التحدّيات التي تواجه الشمول الماليّ، فإنّ هناك في بعض من تلك البلدان نقصًا في الثقة بين المستهلكين فيما يتعلّق بأمان وموثوقية هذه المنصّات المنشأة حديثًا.
والحديث هنا عن الوضع في القطّاع الماليّ والمصرفيّ العراقيّ الذي ما يزال يفتقر إلى تلك الموثوقية بوصفها إحدى التحدّيات التي تواجه المجتمع العراقيّ فيما يتعلّق بتفاوت الدخل بين شرائحه المتنوعة سواء أكان بين موظّفي القطّاع الحكوميّ أم موظّفي قطّاعات الأعمال والخاصّة، وهو ما يزيد من هامش عدم الثقة في مسالة الإيداع المصرفيّ أو اعتماد وسائل الصرف الآليّ والإلكترونيّ لشرائح واسعة من العراقيّين من ذوي الدخول المنخفضة والمحدودة أو شريحة الكسبة والعاملين بأجور يوميّة..
ومن أجل تعزيز الثقة في اعتماد هذه الأساليب الجديدة لخدمات الدفع، يجب على السلطات الحكوميّة من خلال البنوك المركزيّة إصدار مبادئ توجيهية ولوائح واضحة تضمن حماية المستهلكين بشكل كاف وإمكانيّة الوصول إلى المعلومات الرئيسة عن المنتج للسماح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. فضلا عن تقليل هامش التفاوت في الدخل بين أصحاب الدخول العالية، وبخاصّة من ذوي القطّاعات الخاصّة والأعمال قدر تعلق الأمر بضرورة وحاجة تعامل هذا القطّاع وعلى التماس المباشر والمستمر مع القطّاع الماليّ والمصرفيّ لتأمين النشاطات التحويلية والائتمانية على النطاق الداخليّ والخارجيّ.

ج- العوائق السياسيّة والتنظيميّة Political and regulatory obstacles

غالبًا ما تمنع اللوائح الحكوميّة وبعض الممارسات التجاريّة للشركات المؤسّسات الماليّة من خدمة العملاء ذوي الدخل المنخفض ودخول الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات. فالتدخل الحكوميّ في اعتماد

بعض من مؤشّرات التعامل الماليّ والمصرفيّ قد يشكل إرباكا لدى شرائح عدة من المجتمع التي قد لا ترى في تطبيق بعض من تلك المؤشّرات ما يتوافق مع طبيعة المستوى المعيشي واللائق في ظلّ تردّي الوضع الماليّ لها، أو إنّ تكاليف التعامل المصرفيّ قد يثقل من كاهلها. وهو ما يخلق حالة من النفور وعدم الرضى أو القناعة في تطبيق الشمول الماليّ، فمثلا في الولايات المتّحدة، تتداخل مجالات تغطية مختلف الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات لضوابط الشمول الماليّ؛ ممّا يؤدّي إلى حالة من التقاطع أو الصراع حول آليّة التعامل الماليّ والمصرفيّ، وهو ما يفسر الحاجة إلى اللا مركزية الإداريّة في التعاطي مع احتياجات الشمول الماليّ على المستويات المحلّيّة.

ح- الأميّة الماليّة Financial illiteracy

يُعَدُّ الافتقار إلى الوعي والمعرفة بالخدمات الماليّة الرسميّة أحد أهمّ الانتكاسات في الشمول الماليّ، وهو ما يجب على المجتمعات الريفيّة والمهمّشة أن تتعرف على الخدمات أو المفاهيم الموجودة. وفضلا عن ذلك، فقد تحتاج بعض المجتمعات إلى التعرف على المدفوعات الرقميّة والأنظمة الاقتصاديّة الرسميّة.

ولكن في ظلّ انعدام البنى التحتيّة والتقنية للقطّاع المصرفيّ في البلدان النامية عموما والعراق خاصّة، قد يعقد الأمور من حيث الجهد والوقت لغرض إعادة تأهيل المتعاملين مع الآليّات الجديدة للشمول الماليّ.

هـ – العوامل الثقافيّة والدينيّة Cultural and Religious Factors

قد تؤثّر الأعراف والتقاليد الاجتماعيّة والثقافيّة لبعض المجتمعات على سلوكياتهم وقراراتهم الماليّة. حيث يمكن أن تؤثّر الاختلافات في المعتقدات الدينيّة والقيم العائلية أيضا على استخدام الفرد للمال وإدارة الأمور الماليّة. فالمجتمعات الإسلاميّة وتطبيق الشريعة يلزم الأفراد أو بعض قطّاعات الأعمال التعامل مع البنوك والمصارف على أساس تحريم الفائدة وكذلك طبيعة الاستثمار ومواطئ المال المستثمر ونوعيته، فضلا عن آليّة الأرباح والخسائر المتحقّقة بين الأطراف.

غ- قضايا الأمن السيبراني Cyber security issues

يُعَدُّ هذا التحدّي من التحدّيات المؤثّرة فعلا في التعاملات الماليّة والمصرفيّة في وقتنا هذا مع التطوّر الرقميّ والإلكترونيّ، وفي ظلّ الذكاء الصناعيّ قد تشجّع هذه التحدّيات المخاوف بشأن خصوصيّة البيانات وأمنها الأفراد على اعتماد الخدمات الماليّة الرقميّة، خاصّة في المناطق النائية؛ إذ لا توجد أطر كافية لحماية البيانات (ينظر الشكل رقم31)، وفي هذا الجانب من الدراسة، يمكن تناول أربعة تحدّيات رئيسة تتطلّب المواجهة ووضع الحلول المكنة من خلال معالجة الطلب المتزايد من قبل

الشركات وقطّاعات الأعمال على الخدمات الماليّة الرقميّة، وبرامج التعليم الماليّ، والتمويل الأصغر والإقراض، والاستفادة من البيانات البديلة :[1]

1. عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الماليّة

يُعَدُّ الشمول الماليّ أمرًا حيويًّا في توفير وزيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة الموثوقة والميسورة التكلفة، وينطبق هذا بشكل خاصّ على الأفراد والشركات وقطّاعات الأعمال المحرومين أو المستبعدين من النظام المصرفيّ التقليديّ، والذين قد يواجهون عوائق تحول دون الوصول تقليديّا إلى هذه الاحتياجات الأساسيّة.

فعلى الرغم من الإنجازات الواسعة التي تحققت في مجال الشمول الماليّ فإنّ العديد من التحدّيات ما زالت تشكل عائقا أمام نموه وتطوّره.

1- More detail see: Four Challenges Of Financial Inclusion: Diving Into Solutions For Success, on the link: https://www.credolab.com/blog/four-challenges-of-financial-inclusion-diving-into-solutions-for-success-score-82 -

شكل 32. يوضّح تداخل التحدّيات في تطبيق معايير الشمول الماليّ والمصرفيّ

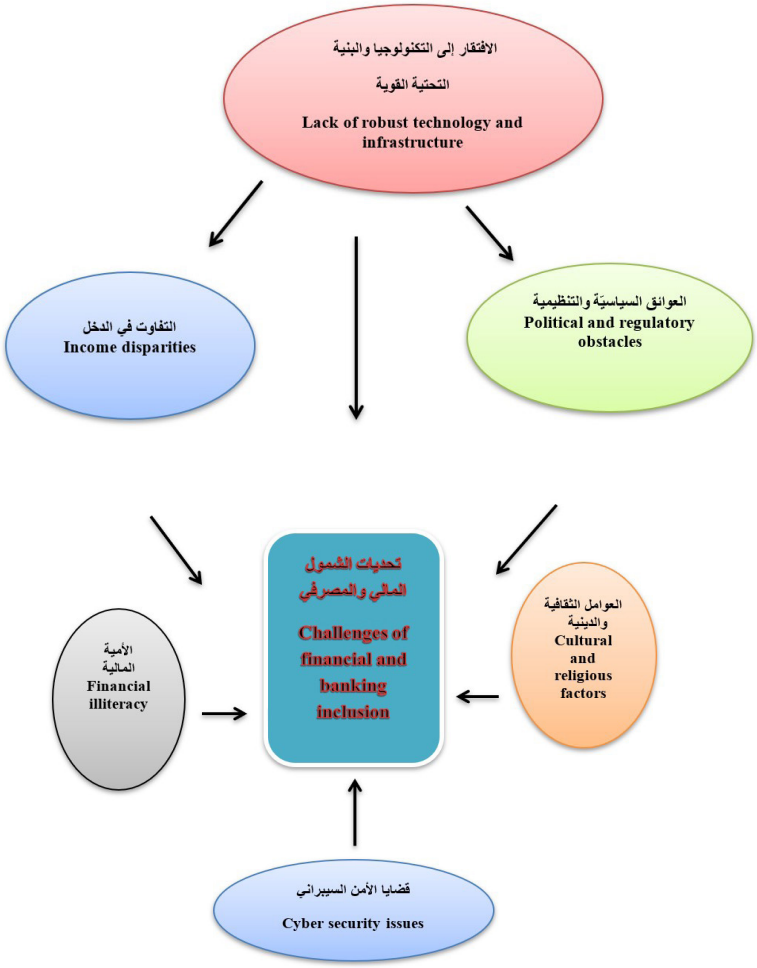

Source: Schematic form of the researcher's work, based on article "Challenges to Financial Inclusion" on the link:

https://www.intelligenthq.com/challenges-to-financial-inclusion/

2- عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الماليّة

يُعد الشمول الماليّ أمرًا حيويًا في توفير وزيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة الموثوقة والميسورة التكلفة. وينطبق هذا بشكل خاصّ على الأفراد والشركات وقطّاعات الأعمال المحرومين أو المستبعدين من النظام المصرفيّ التقليديّ، والذين قد يواجهون عوائق تحول دون الوصول تقليديًا إلى هذه الاحتياجات الأساسيّة.

فعلى الرغم من الإنجازات الواسعة التي تحققت في مجال الشمول الماليّ فإنّ العديد من التحدّيات ما زالت تشكل عائقا أمام نموه وتطوّره .

ويمثّل التحدّي الرئيس للشمول الماليّ من حيث محدوديّة أو عدم إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة؛ إذ يتبيّن من الإحصاءات المصرفيّة في العالم أنّ هناك نحو 1.7 مليار نسمة قد تمكّنوا من الوصول إلى الخدمات الماليّة، بينما يظلّ بينما نحو 1.4 مليار نسمة لا يتعاملون مع البنوك ويفتقرون إلى حساب مصرفيّ[1].

كما أنّ هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في هذا النقص في الوصول من بينها:

أ- ارتفاع تكلفة الخدمات الماليّة.
ب- التباعد عن مقدّمي الخدمات الماليّة.
هـ- عدم وجود وثائق أو هوية مناسبة لتأمين الخدمات الماليّة التقليديّة.
ح- عدم الوعي والفهم بقضايا التعامل المصرفيّ.
ض- قصور بعض من الجوانب القانونيّة ومتطلّبات التعامل المصرفيّ لدى شركات قطّاع الأعمال.

1 -See: " Why decentralized finance is a leapfrog technology for the 1.1 bllion people who are unbanked", Sep 16, 2022, on the link:
https://www.weforum.org/agenda/2022/09/decentralized-finance-a-leapfrog-technology-for-the-unbanked/

3- انخفاض التعليم الماليّ ومحو الأميّة [1]

وهو التحدي الآخر الذي يواجه الشمول الماليّ؛ إذ يُعد التعليم الماليّ ومحو الأميّة أمرًا بالغ الأهميّة لتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتّخاذ قرارات ماليّة مستنيرة والاستفادة الفعالة من الخدمات الماليّة. كما يُعَدُّ هذا التحدّي إحدى القوى الرئيسة التي تؤثّر على قدرة الشركات وقطّاعات الأعمال من الوصول إلى الخدمات الماليّة وبخاصّة المشاريع الصغيرة والمتوسّطة التي تدار من أصحاب رؤوس أموال قليلي الخبرة في المجال الماليّ والمصرفيّ، حيث يفتقر بعض من قطّاع الأعمال إلى القدرة على اتخاذ خيارات ماليّة مستنيرة فيما يتعلّق بالادّخار والاستثمار والاقتراض، وخاصّة في الأوقات التي يصبح فيها فهم المنتجات الماليّة معقداً على نحو متزايد، ومن هنا باتت مسألة المعرفة الماليّة ذات أثر إيجابيّ على وصول الشركة وقطّاعات الأعمال إلى التمويل ونموها ماليا..

4- غياب سياسات عدم الاستقرار الماليّ[2]

يمكن أن يؤثّر عدم الاستقرار الماليّ بشكل كبير على الوصول إلى الخدمات الماليّة بأسعار معقولة، وبخاصّة بالنسبة لأولئك المستبعدين من الأنظمة المصرفيّة التقليديّة. وتساهم عوامل عدة في هذا النقص في سياسات عدم الاستقرار الماليّ التي تؤثّر بشكل خاصّ على المتعاملين من أصحاب الشركات والمشاريع التنمويّة الصغيرة والمتوسّطة ومن بين تلك العوامل:

أ- محدوديّة التركيز والموارد الحكوميّة

ب- قلّة الوعي والفهم.

ج- عدم كفاية التنسيق بين أصحاب المصلحة.

1 -See: "How does financial literacy impact on inclusive finance?" on the link: https://jfin-swufe.springeropen.com/articles/10.1186/s40854-021-00259-9

2 -See: Sukarela Batunanggar " FINTECH DEVELOPMENT AND REGULATORY FRAMEWORKS IN INDONESIA", No. 1014 October 2019, Asian Development Bank Institute, on the link: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/532761/adbi-wp1014.pdf

5-نقص البيانات الائتمانية التقليديّة [1]

تفتقر العديد من الشركات في الأسواق الناشئة والمجتمعات المحرومة من التقنيات المصرفيّة ومعايير الشمول الماليّ إلى إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة؛ إذ يتمّ منعهم من الوصول إلى الخدمات الماليّة بسبب غياب البيانات الائتمانية الأساسيّة، مثل درجات الائتمان والتاريخ الائتماني، وقد تخلق فجوة البيانات هذه حواجز أمام الحصول على الائتمان والتأمين وغير ذلك من الخدمات الماليّة الأساسيّة من خلال إدامة الاستبعاد الماليّ والحد من الفرص الاقتصاديّة.

وهناك عوامل أخرى يمكن أن تساهم في هذا النقص من البيانات الائتمانية من بينها:

أ- محدوديّة الوصول إلى الأنظمة الماليّة الرسميّة.
ب- وجود ملفات ائتمانية غير كافية.
ج- البنية التحتيّة المحدودة لإعداد التقارير الائتمانيّة.
د- تفضيل الخصم على الائتمان.

وهذه التحدّيات ما زالت تشكّل عائقا أمام تطبيق الشمول الماليّ في القطّاع المصرفيّ العراقيّ إلى درجة أنّها تشكّل عائقا أمام تسهيل العديد من الخدمات الماليّة والمصرفيّة لذوي المصالح من قطّاعات الأعمال والشركات الخاصّة، ويمكن معالجة هذه التحدّيات من خلال: تعظيم استخدام الخدمات الماليّة الرقميّة لزيادة الوصول وتعزيز الشمول الماليّ، برامج محو الأميّة الماليّة والتعليم لتعليم الإدارة الماليّة، إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة والائتمان بأسعار معقولة، فضلا عن الاستفادة من البيانات البديلة التي تكمل بعضها البعض والبيانات التقليديّة من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون الشمول الماليّ.

كما يجب على مختلف أصحاب المصلحة من شركات الأعمال والمشاريع الاقتصاديّة سواء الصغيرة أم المتوسّطة العمل والاستجابة لمعايير الشمول التي تسهل انسيابية التعاملات المصرفيّة والائتمانيّة.

ومن الممكن أن يكون مشهدنا الماليّ أكثر شمولا من خلال تبنّي الخدمات الماليّة الرقميّة، وتحسين التعليم الماليّ، وتعزيز سياسات الاستقرار الماليّ، والاستفادة من مصادر البيانات البديلة معًا، ويمكن تمكين الأفراد والشركات، وإطلاق العنان لإمكاناتهم لتحقيق النمو الاقتصاديّ وتحسين رفاهيتهم الماليّة بشكل عام.

1 -For more details see: Closing the gap with alternative data, on the link; https://www.credolab.com/blog/closing-the-gap-with-alternative-data

المحور الثالث: قطّاع الأعمال وآليّات تنفيذ الشمول الماليّ في ظلّ كفاءة الجهاز المصرفيّ

يعبّر الشمول الماليّ، أو التمويل الشامل، عمومًا عن حالة توافر الخدمات الماليّة على نطاق واسع واستخدامها من قبل الأسر ذات الدخل المنخفض والفئات المحرومة الأخرى. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمّيّة منذ أوائل العقد الأوّل من القرن الحـادي والعشرين عندما تمّ العثور على عـلاقة مباشرة بين الشـمول والحد من الفقر[1]. واليوم، أصبح التمويل الشامل جزءا لا يتجزأ من الفكر السائد بشأن التنمية الاقتصاديّة، حتى مجموعة العشرين أدركت أهمّيّته من خلال (إعلان قادة مجموعة العشرين عام 2012)[2].

في هذا المحور وقدر تعلق الأمر بموضوع دور قطّاع الأعمال في التنمية الاقتصاديّة في أيّ بلد من العالم وأخصّ بالذكر هنا العراق موضوع للدراسة، لابدّ من التمييز ما بين حالة الوصول إلى الخدمات المصرفيّة وبين استخدامها في إطار المصلحة الاقتصاديّة؛ إذ ما يهمّ قطّاع الأعمال هو الاستخدام أيّ تنفيذ معايير الشمول الماليّ واستخدامها لأغراض تسهيل التعاملات الماليّة التي باتت اليوم معقدة لا يمكن أن تسير على وفق المصلحة إلّا من خلال التوافق والتداخل والقبول مع تلك المؤشّرات التقنية الحديثة.

أوّلا: دور وأهمّيّة قطّاع الأعمال في تحقيق الشمول الماليّ في القطّاع المصرفيّ العراقيّ

من أجل أن يراعي قطّاع الأعمال عموما والقطّاع الخاصّ تحديدا تقديم الخدمات والمنتجات التي تتناسب وإمكانيّات فئات مختلفة من المجتمع وبالأسعار الممكنة ومستويات دخول المواطنين، ومن أجل أن لا يتعرّض هذا القطّاع إلى مخاطر ماليّة وتشغيلية يمكن أن تعيق من تطوير المنتجات التي يقدمها إلى فئات المجتمع وبخاصّة ذوي الدخول المنخفضة، كان على الجهات ذات العلاقة في العراق أن تراعي هذا الجانب من الوجهة القانونيّة والماليّة بما يسهل لهذا القطّاع دوره في الاستمرار في العطاء الإنتاجي والخدمي وضمن مسار التنمية المستدامة، فضلا عن ضرورة تعزيز دوره في تحقيق الشمول الماليّ.

1- See: Mariana Magaldi de Sousa , “ Financial Inclusion and Global Regulatory Standards” An Empirical Study across Developing Economies, Copyright © 2015 by the Centre for International Governance Innovation. on the link: https://www.cigionline.org/static/documents/new_thinking_g20_no7.pdf

2- Manji, Ambreena, “Eliminating Poverty? Financial Inclusion, Access to Land, and Gender Equality in International Development.” The Modern Law Review,2010 No 73 (6): P 985–1004.

أن تحقيق هذا الجانب يتطلّب من صانع القرار أن يتبنّى موضوعة فسح المجال أمام المؤسّسات المصرفيّة والبنكيّة الخاصّة لتقديم الخدمات الماليّة للمواطنين عموما ولقطّاع الأعمال، ولاسيّما القطّاع الخاصّ من خلال التمويل الأصغر عبر منحها التراخيص المصرفيّة لتحويل الأموال إلى مؤسّسات غير الحكوميّة وتوسيع دائرة التمويل لرفد العمليّة التنمويّة[1].

إنّ إشراك القطّاع الخاصّ في استراتيجيّات الشمول الماليّ وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة من خلال تقليل الحاجة إلى حمل النقود والتعامل بها ماديّا والاستعانة بذلك إلكترونيّا وإلزام عمليّة التعامل بين شرائح المجتمع بكلّ مستوياته سيسهل ويدفع نحو تطبيق الشمول الماليّ؛ ليكون واقعًا عمليّا في التعامل اليوميّ وبأقلّ ما يمكن من الجهد والتكاليف الماليّة.

لقد عانى العراق منذ سنوات من تدنّي مستوى الأداء في القطّاع المصرفيّ نتيجة للحروب والحصار الاقتصاديّ في عقد التسعينيات، وما رافق ذلك من فقر وعوز ماليّ نتيجة لتدهور العملة الوطنيّة وارتفاع مستوى التضخّم إلى درجة فقدان العملة قيمتها السوقية، واستمرّ الحال حتى بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003، حتى باتت عمليّة الادّخار أو التوفير غير مجدية أمام هذا الوضع الماليّ المتردّي، فكان للتعامل في اقتناء السلع والحاجات أولويّة وبديل عن الاحتفاظ بالنقود، وهو ما ولّد شعورا لدى المجتمع بأنّ عمليّة الاكتناز على الرغم من المخاطر أفضل من إيداعها في المصارف، وهو ما حرّم الاقتصاد من موارد مهمّة كان ممكنا أن تدعم المؤسّسات المصرفيّة في إعادة تعبئتها بما يخدم برامج التنمية الاقتصاديّة بوصفها مصدرا من مصادر التمويل الوطنيّ.

إنّ هذا المسار من التعامل يتطلّب أيضا جهازا مصرفيّا قادرا على تحفيز الادّخار وتشجيع الاستثمار في إطار تنشيط الدخل والدورة الاقتصاديّة، فضلا عن ذلك، أن يكون حلقة الوصل التي تلبّي طموح قطّاع الأعمال لتسهيل عمله وتنفيذ مشاريعه الاستثمارية بما يخدم المجتمع العراقيّ ويعزّز من موقع قطّاع الأعمال ليكون رافدا معطاءً في البناء التنمويّ مستقبلا.

1 – يُنظر : التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولي، 2015، ص 28. كلك يُنظر : مهدي الحسناوي، دور الشمول المالي في تعزيز الاقتصاد العراقي –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلّة مركز دراسات الكوفة، العدد 58، العراق، 2020، ص 38.

ثانيا: عوامل الوصول إلى الشمول الماليّ في ظلّ تمويل قطّاع الأعمال

تختلف مؤشّرات الوصول إلى الشمول الماليّ عن مؤشّرات استخدامه على وفق مقاييس المعروض والمطلوب من الخدمات الماليّة التي تقدّم من المؤسّسات المصرفيّة إلى المستفيدين عموما وباستخدام كلّ الإجراءات والوسائل التي تعزّز من تحديث بنية القطّاع المصرفيّ ومنها[1]:

1. افتقار العراق إلى وجود المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة كشركات (ضمان الودائع، ضمان الائتمان)، فضلا عن عدم توافر لجان أو متخصصين في دراسة وتحليل المخاطر الماليّة والسيولة والائتمان والتشغيل والسوق وغيرها.
2. ارتفاع تكلفة الخدمات الماليّة لدى بعض من شرائح المجتمع بسبب الرسوم المفروضة عليها أو بسبب العادات والتقاليد التي تحكم سلوك تلك الشرائح دون امتلاكها الحسابات المصرفيّة والحصول على الخدمة.
3. ضعف البنى التحتيّة للقطّاع المصرفيّ العراقيّ مع افتقاره لإمكانات اللازمة في إدارة المحافظ الاستثمارية لمواكبة التطوّر المصرفيّ إقليميا ودَوليّا.
4. ضعف قدرة المستثمرين من قطّاع الأعمال في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار؛ نتيجة لضعف المدّخرات التي تولّدت بسبب الفقر والبطالة اللذين عَمَّا شرائح واسعة من المجتمع، فحجبا الاحتياجات الضروريّة من التمويل الماليّ.
5. التشريعات والمتطلّبات الإداريّة الروتينيّة التي تشكّل عائقا أمام فتح المؤسّسات الماليّة وزيادة فروعها العاملة، فضلا عن النشاطات الموازية خارج الإطار الرسميّ للمؤسّسة المصرفيّة مثل مكاتب الصيرفة بوصفها مصدرا للجذب بالنسبة للأفراد والشركات.

1- ارجع الى : سمير عباس النصيري، متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق عام 2016، مجلّة المصارف العربية، العدد 422، 2016، ص ص 55- 77. كذلك يُنظر: تقرير حول معوقات تطبيق استراتيجية الشمول المالي، شعبة التوعية المصرفية وحماية الجمهور، البنك المركزي العراقي، 2017، ص 1.

وممّا سبق يمكن أن نستنتج أنّ مسألة الوصول إلى الشمول الماليّ تحكمها أسباب؛ إذ لا يمكن الأخذ في بُعد الوصول في الاعتبار عنه في حالة الاستخدام إلا لسببين[1].

الأوّل: يرتبط الوصول بشكل أوثق بالعوامل التي تؤثّر على المعروض من الخدمات الماليّة، في حين يتمّ تحديد الاستخدام من خلال تأثيرات العرض والطلب معا؛ ولأنّ الشمول يمكن تقييده بعوامل العرض والطلب على حدٍّ سواء، فإنّ المقياس الأكثر ملاءمة هو الاستخدام الذي يشمل كلا الجانبين.

الثاني: تقاس مجموعة البيانات المستخدمة لالتقاط مفهوم الشمول الماليّ بشكل تجريبيّ – المؤشّر العالميّ للشمول الماليّ – أيّ استخدام الخدمات الماليّة، وليس الوصول إليها.

إنّ أهمّيّة التمويل الماليّ في تعزيز فرص التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة تأتي من موقع الصدارة في موجهة تحدّيات التنوع الاقتصاديّ وتحقيق مؤشّرات النمو وخلق فرص العمل؛ إذ تشير التجارب الدَوليّة إلى وجود عوامل عدة تساهم في زيادة التمويل المتاح لعموم قطّاعات الأعمال، وتُعَدُّ جزءا من برامج التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلدان النامية عموما والعراق بوجه خاصّ، ومن تلك العوامل[2]:

1. الأساسيّات الاقتصاديّة وخصائص القطّاع الماليّ والمصرفيّ كالاستقرار الاقتصاديّ الكلي وتقليص القطّاع العام (فسح المجال للقطّاع الخاصّ دون مزاحمة عبر مسارات التخصصية)، فضلا عن سلامة القطّاع الماليّ.
2. العوامل المؤسّسية مثل الحوكمة والقدرات التنظيميّة والرقابيّة الماليّة القويّة، فضلا عن توافر المعلومات الائتمانية، بيئة الأعمال الملائمة، الأطر القانونيّة التي تسمح باحترام حقوق الملكيّة الخاصّة وإنفاذ العقود.
3. قنوات أخرى تتمثّل بزيادة فرص حصول قطّاعات الأعمال والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة على التمويل اللازم مثل: دعم المعروض من الائتمان المصرفيّ، فتح قنوات جديدة لتقديم التمويل اللازم لتلك المؤسّسات.

1 -Allen, F., A. Demirguç-Kunt, L. Klapper and M. S. Martinez Peria, "The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and Use of Financial Accounts." Policy Research Working Paper No. 6290. Washington, DC: World Bank, 2012.

2 -Okasana Kabakova, and Evgeny Plaksenkov, Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view, Journal of Business Research, 2017, P.11

فقد لوحظ في هذا السياق ومن خلال بعض الدراسات التي تشير إلى زيادة النفاذ الماليّ يمكن أن تؤدّي إلى زيادة أكبر في مستويات التوظيف في المشاريع الصغيرة والمتوسّطة مقارنة بالشركات الأكبر[1].

وتشير التقديرات الدَوليّة إلى أنّ نحو 70 % من المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل الماليّ بهدف تسيير التعامل مع معايير الشمول الماليّ، وتحديدا في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبعض من الدول العربيّة منها العراق، وهو ما يترك فجوة تمويليّة لهذه القطّاعات في البلدان النامية سواء أكانت صغيرة أم متوسّطة تقدر بنحو 5,2 تريليون دولار أمريكي؛ إذ تُقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل تلك المشارع بنحو 8,9 تريليون دولار أمريكيّ، بينما بلغ مستوى المعروض من التمويل بنحو 3,7 تريليون دولار (ما يعني ان الفجوة الحالية تقدر بنحو 1,5 وهو ضعف مستويات التمويل الحالي لتلك البلدان) [2].

إنّ مصادر التمويل للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الدول العربيّة متعددة منها داخليّة وأخرى خارجية، من خلال المؤسّسات المصرفيّة والبنوك التجاريّة والحكوميّة وجمعيات القروض الصغيرة، وبعض من شركات الاستثمار؛ إذ تُعَدُّ المؤسّسات المصرفيّة من أهمّ مصادر التمويل لتلك المؤسّسات وبخاصّة البنوك التي تتمتع بكفاءة الجهاز المصرفيّ، ولها قدرة على التمويل وتقديم ماهية النفاذ نحو الشمول الماليّ، ينظر الجدول (20)

1- يُنظر عثمان توات، مؤشرات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لضمان تحقيق الشمول المالي : دراسة حالة الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، كلّيّة الحقوق- جامعة الجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق اقتصادية واعدة، سبتمبر 2020 . على الرابط :
https://www.researchgate.net/publication/353417128_mwshrat_hswl_almws-sat_alsghyrt_w_almtwstt_ly_altmwyl_ldman_thqyq_alshmwl_almaly_drast_halt_aljzayr_mqarnt_bbd_aldwl_alrbyt

2 -ينظر : هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2019، ص -ص 18- 19.

جدول 20. توزيع مصادر تمويل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الدول العربيّة والدول متوسّطة الدخل في العالم من بينها العراق:

مصادر التمويل	حصة المصدر من التمويل %
مصادر تمويل ذاتية	85 % للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة
قروض مصرفيّة –تمويلات تجاريّة– أسواق بيع أسهم– مصادر تمويلية أخرى	65 % (19 % منها للدول المتوسّطة الدخل)

المصدر: محمّد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات الماليّة، صندوق النقد العربيّ، ابو ظبي، 2012، ص11.

ويُعَدُّ مؤشّر بيئة الأعمال Doing Business الذي يصدره البنك الدَوليّ أحد أكثر المؤشّرات انتشارا واعتمادا على الصعيد الدَوليّ من أجل المقارنة بين اقتصاديّات البلدان سواء أكانت نامية أم متقدّمة، والهدف هو معرفة مدى انسيابية أو مرونة أداء الأعمال (ويشمل هذا المقياس جميع الدول العربيّة)؛ إذ يتضمّن هذا المؤشّر كيفيّة حصول الشركات ومؤسّسات الأعمال على التمويل والنفاذ نحو تطبيق الشمول الماليّ، ويظهر هذا المؤشّر مدى ضعف القطّاع المصرفيّ للعديد من البلدان العربيّة كمصر والجزائر والأردن ومدى وتأخرها عن مواكبة التطوّرات الاقتصاديّة وعدم تلبيتها الاحتياجات التمويليّة للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة التي تُعَدُّ من مرتكزات العمليّة التنمويّة[1].

وفي هذا الإطار يُعَدُّ العراق أيضا من ضمن دائرة البلدان التي تفتقر إلى مؤشّر تمويل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة لضعف المساهمة لتلك المؤسّسات في النشاط التنمويّ، الأمر الذي يتطلّب اعادة بناء منظومة مصرفيّة جديدة تتمتع بالكفاءة من أجل تقديم القروض التمويلية للدفع مثل تلك المؤسّسات نحو آليّة جديدة لتنفيذ معايير الشمول الماليّ.

وفي هذا الخصوص أخذ البنك المركزيّ على عاتقه تفعيل دورة الاقتصاد العراقيّ من خلال إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وذلك في عام 2015 (التريليون دينار) بهدف منحها كتمويل عبر المصارف العالمة وبهامش فائدة بسيطة لا تشكل عبئا على المستثمرين، وقد تمّ صرف مبلغ قُدر بنحو 6 مليار دينار في ذلك الوقت، حتى نمت تلك المبادرة وبلغت عام 2020 إلى نحو 341 مليار دينار وبنسبة 70,6 % من مجمل المبلغ المرصود من قبل البنك المركزيّ العراقيّ[2]. (الجدول 21 والشكل 32)

1 – البنك الدولي، مؤشر ممارسة الاعمال، 2020، على الرابط : http://www.dwingbusiness.org/

2 تقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي ن دائرة الاحصاء والابحاث، 2021، ص 143.

جدول 21. المبالغ الممنوحة في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2015 –2020)

السنة	المبالغ الممنوحة بالمليار دينار
2015	6
2016	16,5
2017	10,5
2018	25,1
2019	75,9
2020	341

المصدر: تقرير الاستقرار الماليّ، البنك المركزيّ العراقيّ للأعوام (2015 –2020)

شكل 32. المبالغ الممنوحة في تمويل المشاريع الصغيرة للمدة 2015 – 2020

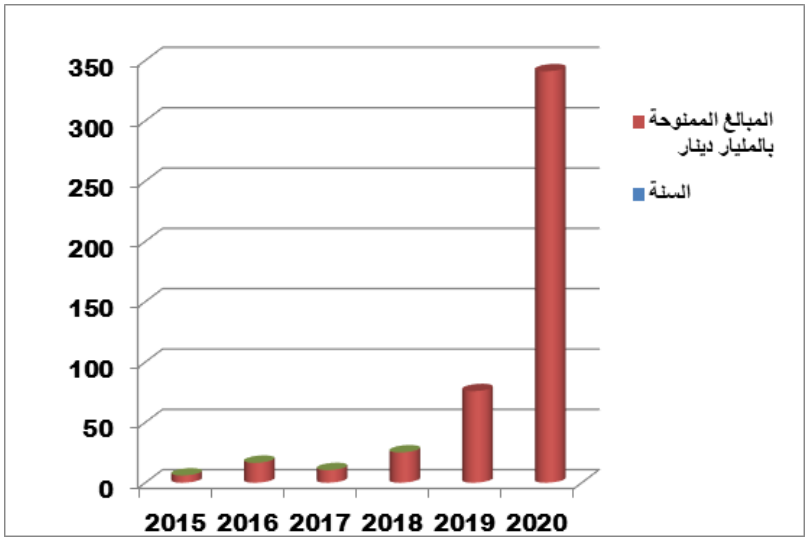

المصدر: استنادا إلى مصدر الجدول (21) / تقرير الاستقرار الماليّ، البنك المركزيّ العراقيّ للأعوام (2015 –2020)

وعلى الرغم من تلك المبادرة للبنك المركزيّ العراقيّ فإنّ التمويل الماليّ ظلّ فقيرا في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسّطة قياسا لمؤشّرات الحصول على التمويل بالمقارنة مع المشاريع المناظرة لها والعاملة في البلدان العربيّة في عام 2020، **يُنظر جدول (22) والشكل البياني (33).**

جدول 22. مؤشّرات الحصول على التمويل للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسّطة في البلدان العربيّة لعام 2020

ت	الدولة العربيّة	مؤشّر التمويل للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسّطة
1	الأردن	4
2	فلسطين	25
3	الأمارات	48
4	مصر	67
5	السعودية	80
6	البحرين	94
7	تونس	104
8	المغرب	119
9	قطر	119
10	الكويت	119
11	لبنان	132
12	جزر القمر	132
13	جيبوتي	132
14	موريتانيا	132
15	عُمان	144

16	السودان	176
17	سوريا	176
18	الجزائر	181
19	العراق	186
20	ليبيا	186
21	اليمن	186
22	الصومال	185
–	متوسّط المؤشّر	124

المصدر: البنك الدَوليّ، مؤشّر ممارسة الأعمال لعام 2020:

http://www.doingbusiness.org/

شكل 33. مؤشّرات الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسّطة في البلدان العربيّة 2020

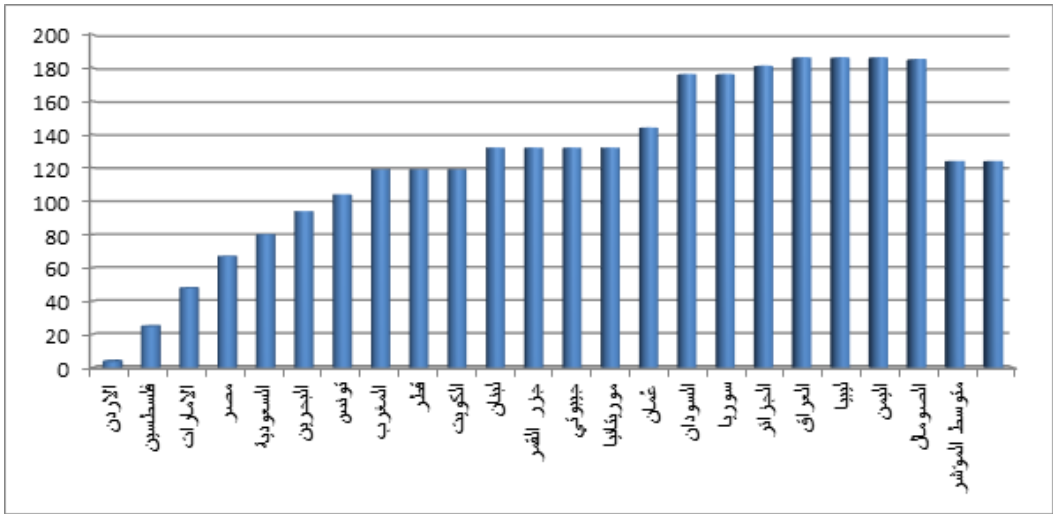

المصدر: البنك الدَوليّ، مؤشّر ممارسة الأعمال لعام 2020: http://www.doingbusiness.org/

يتبيّن من الجدول والشكل 33، ان مؤشّر التمويل في العراق مرتفعا للدلالة على تأخّر القطّاع المصرفيّ تقنيّا، وضعف القدرة التمويلية لقطّاع الأعمال عموما، والمشروعات الصغيرة والمتوسّطة بوجه خاصّ، وهو ما يعني أنّ هناك معوقات أمام قطّاع الأعمال العراقيّ تشبه العديد من البلدان العربيّة التي تكون دخولها منخفضة أو متوسّطة إذا ما عُدَّ العراق من البلدان ذات الدخل المتوسّط، وفيما يتعلّق بموضوع توفير التمويل لأغراض الاستثمار وإنشاء مشاريع تجاريّة أو توسّعة المشاريع من خلال نفاذ الشمول الماليّ، قدر تعلّق الأمر في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتعزيز قدرات السوق الاستهلاكية والإنتاجية، وهذا يعطي مؤشّر الاقتراض أهمّيّة قصوى بالنسبة للمشاريع التجاريّة عموما والصغيرة والمتوسّطة على وجه الخصوص.

وما زالت تشكل نسبة أو حصة الاقتراض المصرفيّ في البلدان العربيّة المنخفضة الدخل أو المتوسّطة قليلة جدا؛ إذ تبلغ حصة السكّان الذين لديهم حسابات اقتراض من أجل بناء مشروع تجاريّ أو توسّعة مشروع في البلدان المنخفضة الدخل وبالنسبة لمجمل السكّان الذين لا يملكون حسابات اقتراض نحو 5,5 %، بينما تبلغ تلك النسبة في البلدان المتوسّطة الدخل نحو 8 %، في حين في البلدان المتقدّمة تصل إلى نحو 26,6 %، وعلى مستوى العالم تبلغ نحو 11,2 %..[1] ويستثنى من ذلك دول مجلس التعاون الخليجيّ لاعتبارات متوسّطات الدخول العالية؛ إذ يرتفع مستوى المؤشّر إلى نحو 25,2 % في البحرين، والأمارات نحو 18 %، والسعودية نحو 15,2 %، والكويت نحو 14,6 %.

1 – ينظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، جامعة الدول العربية وآخرون، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2019، ص 200.

جدول 23. نسبة السكّان البالغين (الإناث والذكور) ممّن لديهم حساب مصرفيّ لإنشاء مشروع تجاريّ أو توسّعة مشروع إلى إجمالي السكّان في بعض من البلدان العربيّة

ت	البلد العربيّ	الإناث %	الذكور %	الإجمالي %
1	ليبيا	16	38	28
2	الأمارات	13	19	17
3	البحرين	12	19	16
4	السعودية	10	21	16
5	الجزائر	8	20	14
6	العراق	5	15	10
7	تونس	7	14	10
8	الكويت	3	13	10
9	موريتانيا	5	12	9
10	لبنان	4	12	9
11	الأردن	3	10	7
12	مصر	2	7	3
13	المغرب	1	4	3

المصدر: التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحد، جامعة الدول العربيّة وآخرون، 2019، ص201.

شكل 34. نسبة السكّان البالغين (الإناث والذكور) ممّن لديهم حساب مصرفيّ لإنشاء مشروع تجاريّ أو توسّعة مشروع إلى إجمالي السكّان في بعض من البلدان العربيّة

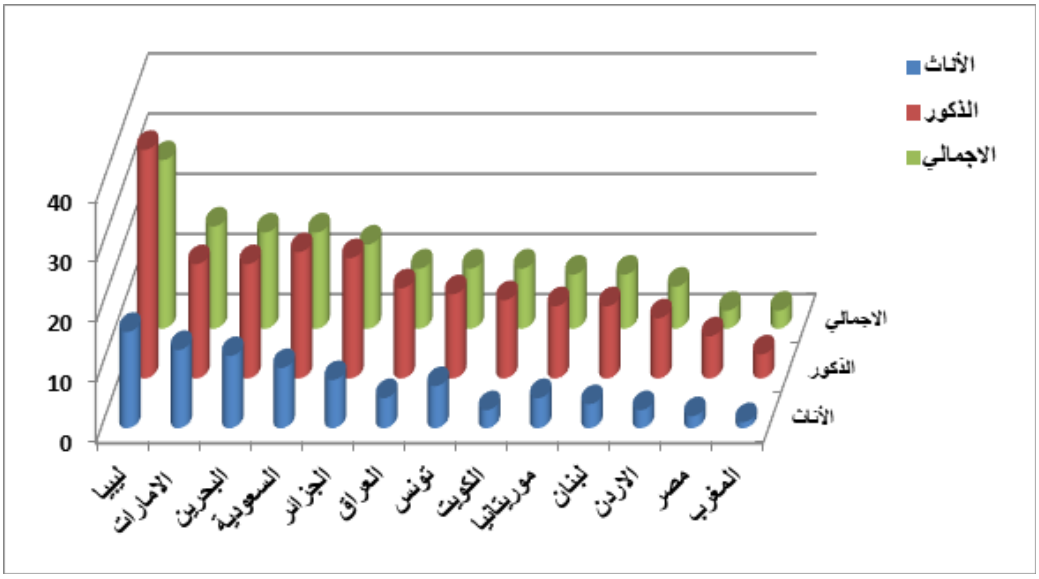

المصدر: الشكل استنادا إلى إحصاءات الجدول (23)

ويتّضح من الجدول أعلاه أنّ نسبة المساهمين من الإناث والذكور ممّن لديهم حساب مصرفيّ والراغبين على إنشاء مشاريع تجاريّة أو توسّعة مشروعات قائمة قد بلغت في العراق نحو 5 % من الإناث و15 % من الذكور و10 % من إجمالي السكّان والبلغ نحو 43 مليون نسمة بحسب إحصاءات عام 2020. وما زالت تُعَدُّ هذه النسب ضعيفة جدا كمؤشّر بالنسبة إلى الذين يمكنهم النفاذ إلى الشمول الماليّ.

ممّا سبق يتبين مدى ضعف التمويل في قطّاع الأعمال لمعظم البلدان العربيّة ومنها العراق، وتحتاج إلى دراسة الأسباب والوقوف عليها من أجل النهوض بواقع المؤسّسات الاقتصاديّة، ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسّطة؛ لما لها من أثر عظيم في التنمية الاقتصاديّة ودعم أسس السوق الاستهلاكية التي تنعكس في المحصلة على تحسين المستوى المعيشي لمختلف الشرائح.

ومن تجارب البلدان النامية والناشئة وبعض من البلدان العربيّة التي سعت نحو تطوير المؤسّسات المصرفيّة وتعزيز مصادر التمويل لقطّاع الأعمال، يمكن أن تعتمد عدة خطوات كآليّات تنفيذ للنهوض بواقع القطّاع الماليّ وفي الوقت نفسه تُعد توصيات لصانع القرار في العراق لتعزيز دور هذا القطّاع ووضع التشريعات اللازمة من أجل تسهيل عمليّة التمويل الماليّ عبر تنويع مصادرها لدعم قطّاع الأعمال بمختلف اتجاهاته التنمويّة ولعل من أهمّها الآتي:

- تشكيل لجان مختصة بتوفير الأموال اللازمة لتمويل قطّاع الأعمال ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسّطة
- توفير منظومة متكاملة داعمة ومحفزة للقطّاع المصرفيّ من أجل تسهيل عمليّة التمويل بعيدا عن المخاطر المصرفيّة والائتمانيّة.
- أن يتبنى البنك المركزيّ مسؤوليّة رقابيّة لجميع البنوك التجاريّة والاستثمارية مع منح حوافز لتشجيع القطّاع المصرفيّ للقيام بمنح الائتمان للمؤسّسات المصرفيّة والفروع التابعة له.
- تشجيع عمليّة الاندماج بين مؤسّسات قطّاع الأعمال بهدف تسهيل عمليّة حصولها على الائتمان والاستفادة منه، فضلا عن الاستفادة من كافّة وسائل وطرق الدعم الحكوميّ.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكوميّة والصفقات العمومية لشركات قطّاع الأعمال من المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وعلى أن لا تقل عن (10-12 %)
- السماح للبنوك والمؤسّسات الماليّة والمصرفيّة بتأسيس صناديق استثمار تساهمية من أجل المساهمة برؤوس أموال لتمويل قطّاع الأعمال على وفق ضوابط يحدّدها البنك المركزيّ.
- تقديم جملة من الحوافز لمؤسّسات قطّاع الأعمال منها إعفاءات من الرسوم الضريبيّة، تسهيل الإجراءات الإداريّة على سبيل المثال وليس الحصر.
- تفعيل دور المؤسّسات غير المصرفيّة من أجل المساهمة في توفير التمويل اللازم لقطّاع الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسّطة كجزء من ترتيبات بناء هيكل تنمويّ يرتبط بتطوير القطّاع المصرفيّ تكنولوجيا كطريق نحو النفاذ للشمول الماليّ.
- اعتماد مبدأ الأولويّة في قطّاع الأعمال وبحسب الأهمّيّة الاقتصاديّة للبلد على أن يكون الهدف الرئيس ينصب في مسار التنمية المستدامة.

الخاتمة

من خلال ما تمّ بحثه في محاور الدراسة، وفي إطار دعم عمليّة تطبيق الشمول الماليّ في القطّاع المصرفيّ العراقيّ ومن خلال اعتماد مبدأ تطوير كفاءة الجهاز المصرفيّ، وكذلك تطوير آليّة عمل تمويل قطّاع الأعمال ليكون قطّاعا متميّزا في العمليّة التنمويّة، وأن يكون قادرا على النفاذ نحو تطبيق معايير الشمول الماليّ.

وعبر التجارب العالميّة أو من خلال دول نامية وناشئة، فضلا عن تجارب لبلدان عربيّة وبالمقارنة تبيّن أنّ العراق يتخلّف كثيرا عن تلك البلدان؛ ممّا يعني ضرورة تبنّي استراتيجيّة تطوير القطّاع الماليّ واعتماد آليّات تنفيذ للشمول الماليّ التي تتطلّب حسابات مصرفيّة وادّخارية لمن يرغب من الأفراد والشركات في الاستثمار، وبهدف دعم مشروع التمويل الماليّ لغرض إنشاء مشاريع تجاريّة أو توسّعة مشاريع قائمة، وهو ما يعني أنّ هناك حاجة ملحّة إلى تطوير القطّاع الماليّ بما يتواكب وتطوّر العمليّات الماليّة على النطاقين الإقليميّ والدَوليّ لتسهيل عمليّات التحويل والائتمان المصرفيّ، فضلا عن منح الثقة للعملاء والمتعاملين مع القطّاع المصرفيّ بهدف تسهيل عمليّة الاقتراض أو الإيداع أو السحب دون معوقات. ونظرا لأهمّيّة الشمول الماليّ اليوم في ظلّ التطوّر التقنيّ والرقميّ باعتماد وسائل حسابية بديلة عن البنكنوت منها الحسابات الإلكترونيّة والمشفرة، الأمر الذي يتطلّب تبني وسائل حديثة تتلاءم وطبيعة التعاملات الجارية.

ومن هنا كان لابدّ من أن يخطو العراق حذو البلدان المتطوّرة تقنيا في القطّاع المصرفيّ؛ ليسهّل للشركات وقطّاع الأعمال النشاطات الماليّة ضمن المشاريع الاستثمارية والتنمويّة.

المصادر:

المصادر العربيّة

- أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول الماليّ وانعكاساته على معدل النمو الاقتصاديّ في مصر، مجلّة كلّيّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، المجلد 15، العدد 14، 2022.
- البنك الدَوليّ، مؤشّر ممارسة الأعمال، 2020، على الرابط: http://www.-doing-business.org/
- البنك الدَوليّ، مؤشّر ممارسة الأعمال لعام 2020: http://www.doingbusiness.org/
- تغريد مختار سيد معوض، مي محمّد علم الدين، مدى قدرة ركائز الشمول الماليّ على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجاريّة في ظلّ جائحة كورونا Covid 19 على الرابط: https://jour-nals.ekb.eg/article_166074_e5b944b2dc595f780b56e-79dfcf9c-b8adf.pdf
- تقرير الاستقرار الماليّ، البنك المركزيّ العراقيّ للأعوام (2015 -2020)
- التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحد، جامعة الدول العربيّة وآخرون، 2019.
- تقرير السنويّ للاستقرار الماليّ، البنك المركزيّ العراقيّ ن دائرة الإحصاء والأبحاث، 2021.
- التقرير السنويّ لمؤسّسة التمويل الدَوليّ، 2015، ص 28. كلك يُنظر: مهدي الحسناوي، دور الشمول الماليّ في تعزيز الاقتصاد العراقيّ –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة، مجلّة مركز دراسات الكوفة، العدد 58، العراق، 2020.
- تقرير حول معوقات تطبيق استراتيجيّة الشمول الماليّ، شعبة التوعية المصرفيّة وحماية الجمهور، البنك المركزيّ العراقيّ، 2017.
- الزدجالي حمود بن سنجور، الشمول الماليّ في المغرب العربيّ – دراسة مقارنة، مجلّة الدراسات الماليّة والمصرفيّة، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثالث، مجلّة دورية تصدر عن الأكاديميّة العربيّة للعلوم الماليّة والمصرفيّة، مركز البحوث الماليّة والمصرفيّة، 2015.
- زينة سامي العبيدي، الشمول الماليّ وفاعليته في تعبئة السيولة للقطّاع المصرفيّ في العراق للمدة (2004 -2016)، رسالة ماجستير، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقيّة، 2018.
- سمير عباس النصيري، متطلّبات الإصلاح المصرفيّ في العراق عام 2016، مجلّة المصارف العربيّة، العدد 422، 2016.

- عبدالحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير الماليّ وكفاءة الأداء المصرفيّ في الجزائر، مجمع مدخلات الملتقى الدَوليّ الثاني حول الاداء المتميز للمنظّمات والحكومات، جامعة ورقلة ن 2011.
- ماجد محمّد محمود أبو دية، دور الانتشار المصرفيّ في النشاط الاقتصاديّ الفلسطيني، رسالة ماجستير مقدّمة إلى مجلس كلّيّة الاقتصاد والعلوم الإداريّة، جامعة الأزهر –غزة، 2016.
- محمّد الجموعيّ فريشي، قياس الكفاءة الاقتصاديّة في المؤسّسات المصرفيّة: دراسة نظريّة وميدانية للبنوك الجزائرية للمدة (1994–2003) اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، مجلّة الغري للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة –الجزائر، 2006.
- محمّد ممدوح طاهر الشناوي، غنام، عادل عبدالهادي، غريب جبر، تقييم أثر العلاقة بين الشمول الماليّ والجدارة الوظيفية في البيئة المصرفيّة المصرية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة السادات، 2021 على الرابط: https://jesr.journals.ekb.eg/arti-cle_282833_d1cea94cc325bf0fd3412280d3150c77.pdf
- محمّد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات الماليّة، صندوق النقد العربيّ، ابو ظبي، 2011.
- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في الدول العربيّة، صندوق النقد العربيّ، ابو ظبي، 2019.
- ينظر التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحّد 2019، جامعة الدول العربيّة وآخرون، صندوق النقد العربيّ، أبو ظبي، 2019.

English References:

- Allen, F., A. Demirguç-Kunt, L. Klapper and M. S. Martinez Peria, "The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and Use of Financial Accounts." Policy Research Working Paper No. 6290. Washington, DC: World Bank, 2012.

- Bakang Marlyse,(2015, Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, No 4 (7).

- CGAP & Arab Monetary Fund, Financial Inclusion Measurement the Arab World, Working Paper 2017. on the link : https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-education-in-the-arab-world.pdf

- Challenges to Financial Inclusion" on the link : https://www.intelligenthq.com/challenges-to-financial-inclusion/

- Closing the gap with alternative data, on the link; https://www.credolab.com/blog/closing-the-gap-with-alternative-data

- Eric R. Dodge, 5 Steps to a 5 AP Microeconomics/ Macroeconomics ,The McGraw-Hill Companies, Inc. New York, 2005.

- Financial Inclusion by Negara Malaysia on the link: https//: www.bnm.gov.my/financial-inclusion

- Financial Inclusion Measurement in the Arab World, (CGAP) working paper, January 2017. on the link: https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-Arab-World_1.pdf

- For more details see: Gary Wollf, Economies of Scale & Scope in River Basin Management, Final paper for IDE, The pacific Institute, Oakland California, 2004.

- Four Challenges Of Financial Inclusion: Diving Into Solutions For Success, on the link: https://www.credolab.com/blog/four-challenges-of-financial-inclusion-diving-into-solutions-for-success-score-82 -

- How does financial literacy impact on inclusive finance?" on the link: https://jfin-swufe.springeropen.com/articles/10.1186/s40854-021-00259-9

- https://www.nbc.gov.kh/download_files/publication/blueprints_eng/Final_NFIS_in_English.pdf

- Jacob A. Bikker and Jaap W.B. Bos, Bank Performance: A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency, Rutledge, New York, 2008.

- Manji, Ambreena, "Eliminating Poverty? Financial Inclusion, Access to Land, and Gender Equality in International Development." The Modern Law Review,2010 No 73 (6).

- Mariana Magaldi de Sousa, " Financial Inclusion and Global Regulatory Standards" An Empirical Study across Developing

Economies, 2015 by the Centre for International Governance Innovation. on the link: https://www.cigionline.org/static/documents/new_thinking_g20_no7.pdf

- Mariana Magaldi de Sousa, Financial Inclusion and Global (An Empirical Study across Developing Economies) Regulatory Standards, on the link :https//:www.cigionline.org/static/documents/new_thinking_g20_no7.pdf

- Mcclure, K. R, Building the innovative and Functional merit university: An institutional case study of administrative academic capitalism. Journal of Higher Education, 2017, (4).

- Mitton lavinias, Financial Inclusion in the UK review of policy and practice, York: Joseph Rowntree foundation University of Kent Edition first, 2008, P 2. Look at the link: http://witnessed.its.pus.edu/views

- More details of article ,See: Bridging the financial inclusion divide digest in USA, on the link: https://www2.deloitte.com/us/en/pages/financial-services/articles/regulation-for-financial-inclusion.html

- National Financial Inclusion Strategy 2019- 2025 in Cambodia, on the link:

- Schematic form of the researcher's work, based on article "Challenges to Financial Inclusion" on the link: https://www.intelligenthq.com/challenges-to-financial-inclusion/

- Sonu Garg, Parul Agarwal, Financial inclusion in India – a Review of initiatives and Achievement, journal of business and

management, India, 2014.

- Sukarela Batunanggar " FINTECH DEVELOPMENT AND REGULATORY FRAMEWORKS IN INDONESIA", No. 1014 October 2019, Asian Development Bank Institute, on the link: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/532761/adbi-wp1014.pdf

- Svend Rasmussen, Production Economics: The Basic Theory of Production Optimization, Springer, New York 2011.

- Vlok.Daniel, ", "An Assessment of the Knowledge Processing Environment in an Organization. A case Study " Master dissertation of Business Administration, Rhodes University,(2016). on the link: https://vital.seals.ac.za/vital/access/manager/Repository/vital:721?site_name=GlobalView&view=grid&f0=sm_creator%3A%22Vlok%2C+Dani%C3%ABl%22&sort=ss_dateNormalized+asc%2Csort_ss_title+asc

- What is the financial inclusion" on the link: https://www.business-standard.com/about/what-is-financial-inclusion

- Why decentralized finance is a leapfrog technology for the 1.1 billion people who are unbanked", Sep 16, 2022, on the link :https//:www.weforum.org/agenda/2022/09/decentralized-finance-a-leapfrog-technology-for-the-unbanked/

الشمول الماليّ وتحقيق العدالة الاجتماعيّة

أ.د.حيدر نعمة بخيت / جامعة الكوفة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد

المقدّمة

يتمتّع العراق بفرصة كبيرة لتعزيز النمو الاقتصاديّ والتنمية الاجتماعيّة من خلال تعزيز الشمول الماليّ الذي يسمح للأفراد والشركات بالوصول إلى خدمات ماليّة مفيدة وبأسعار معقولة تلبّي احتياجاتهم، كما يمكن تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعيّة في مؤشّرات الشمول الماليّ بين مختلف فئات المجتمع العراقيّ، كالعدالة بين الريف والحضر، والموظّفين وغير الموظّفين، والمتعلّمين وغير المتعلّمين، والذكور والإناث، والأغنياء والفقراء. والعراق يُعَدُّ من البلدان المتخلفة في الشمول الماليّ من جهة وفي تحقيق العدالة الاجتماعيّة من جهة أخرى، إذا ما قيس بالكثير من البلدان النامية والبلدان العربيّة. كالبرازيل والهند وإيران والسعودية والأمارات والبحرين وقطر وغيرها.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هنالك فرص مهمّة لتعزيز الشمول الماليّ في العراق، ولاسيّما بعد الشراكات بين المؤسّسات الماليّة الدَوليّة والحكومة العراقيّة لتعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة الرقميّة والعمل على زيادة التوعية الماليّة بين السكّان، معززة بالجهود الحكوميّة والمبادرات التي تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعيّة من خلال تمكين الفئات المحرومة وتحسين فرص الوصول إلى التمويل؛ ممّا يمكن أن يؤدّي إلى تحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة بشكل عام.

لذا جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على الشمول الماليّ ومؤشّراته ومدى دوره في تحقيق العدالة الاجتماعيّة في العراق بين مختلف الفئات الاجتماعيّة. من خلال المحاور الآتية:

أوّلا: مدخل إلى مفهوم الشمول الماليّ وتطوّره

يُعَدُّ الشمول الماليّ Financial Inclusion من أهمّ المواضيع التي ظهرت مؤخرا بعد الأزمة الماليّة العالميّة 2008، وأصبح بمثابة جدول أعمال ينبغي مناقشته في كلّ الاجتماعات الماليّة والسياسيّة العالميّة، وذلك لدوره في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات. الشمول الماليّ هو عمليّة تمكين الأفراد والشركات من الحصول على حزمة من الخدمات الماليّة الرقميّة وبتكاليف معقولة، وفي الموعد المطلوب، وتخدم تحقيق الرخاء في أيّ مجتمع[1]؛ لذا يُعَدُّ الشمول المالّي عنصرا مهما في التنمية الاقتصاديّة المستدامة، كونه يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة مثل الادّخار والتأمين والتسهيلات الائتمانية. والبحث عن الشمول الماليّ يكشف عن ضرورة تحسين الوضع الماليّ لشرائح المجتمع المحرومة اقتصاديّا من المبادرات المجتمعيّة والمساهمات في الشمول الماليّ. وفي ظلّ العولمة الماليّة والتطوّرات الماليّة المتسارعة في ظلّ تنامي المنافسة في السوق المصرفيّة ورغبة المصارف والمؤسّسات الماليّة في العالم في تقليل المخاطر المصرفيّة، عملت هذه المصارف والمؤسّسات على سياسات تهدف إلى جذب المزيد من الودائع لغرض توظيفها في زيادة الائتمان والاستثمار، ثم زيادة الأرباح المتأتية من الأنشطة خارج الميزانيّة[2].

إنّ المفهوم الواسع للشمول الماليّ هو إمكانيّة وصول فئات معينة من المجتمع إلى المنتجات والخدمات الماليّة الضروريّة ومنخفضة التكلفة والعادلة والآمنة من مقدّمي الخدمات الرئيسين، ومن هنا فإنّ جوهر الشمول الماليّ هو ضمان توفير عدد من الخدمات الماليّة المناسبة لجميع الأفراد وتمكينهم من فهم هذه الخدمات وكيفيّة تقديمها. وبغض النظر عن الشكل المعتاد للوساطة الماليّة، فقد تشمل حسابًا مصرفيّا أساسيّا بدون مدفوعات لتلقي المدفوعات واستلامها، ومنتج ادّخار مناسب لنمط التدفق النقديّ للأسر الفقيرة، وتسهيلات تحويل الأموال، والائتمانات الصغيرة والسحب على المكشوف للأغراض الشخصيّة وغيرها، ولأغراض المعيشة والضيافة[3].

1- Nagham H. Al Nama'a, Applying Financial Inclusion Requirements in Iraq, Elixir Fin. Mgmt. 129 (2019), P. 53.

2- بنك القاهرة، مدى أهمية تنمية القدرات التنافسية للبنوك المصرفية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية، النشرة الاقتصادية والمصرفية، عدد ديسمبر/كانون الأوّل 2003، ص ص22-21.

3 - Dr. Fadi Hassan Jaber, An Assessment Study of Financial Inclusion in Iraq: Barriers and Prospects, International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, Tishk International University, July 2019, P.448.

وفقا للبنك الدَوليّ فإنّ الشمول الماليّ يعني «أنّ الأفراد والشركات لديهم إمكانيّة الوصول إلى منتجات وخدمات ماليّة مفيدة وبأسعار معقولة تلبّي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادّخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين– ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام»[1]، ونظرا لأهّميّته فقد تمّ تحديده بكونه عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة 2015–2030 السبعة عشر، الأمر الذي دعا دول مجموعة العشرين بالعمل إلى دعم وتعزيز الشمول الماليّ في جميع بلدان العالم والتأكيد على التزامها بتنفيذ مبادئ الشمول الماليّ الرقميّ Principles for Digital Financial In–clusion؛ لأنّ الشمول الماليّ يُعَدُّ عاملا يمكن خلاله المساعدة على الحدّ من مشكلة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء الاقتصاديّ وتعزيز العدالة الاجتماعيّة بين فئات المجتمع. وتوفّر التقنيات الرقميّة Digital technologies حلاًّ قويّاً لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة لما يقدر بنحو ملياري شخص بالغ على مستوى العالم، الذين ما يزالون مستبعدين من النظام الماليّ الرسميّ في دولهم.

ومن خلال تمكين نماذج الأعمال المبتكرة يمكن للتكنولوجيات الرقميّة أن تساعد في ربط المزيد من الناس بتكاليف أقلّ – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفيّة والنائية – بالخدمات الماليّة الحيوية التي تساعدهم على إدارة حياتهم الماليّة، وفي نهاية المطاف، المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعيّة بين السكّان، وتوفير طريق للخروج من الفقر. وتؤدّي الحكومات دوراً حاسماً في تهيئة الظروف التمكينية لمقدّمي الخدمات الماليّة للوصول إلى العملاء المستبعدين ماليّا مع ضمان تخفيف المخاطر وحماية المستهلكين بشكل مناسب من التهديدات مثل الاحتيال والجرائم الإلكترونيّة والإفراط في المديونية والممارسات التجاريّة غير الأخلاقيّة وغيرها. ومن المفاهيم الأخرى للشمول الماليّ هو التعريف الذي يعود إلى لجنة الشمول الماليّ في الهند، فقد عرفت الشمول الماليّ بأنّه «عمليّة ضمان الوصول إلى الخدمات الماليّة والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب حيثما تحتاجها الفئات الضعيفة مثل الفئات الأضعف والفئات المنخفضة الدخل وبتكلفة معقولة[2]»

1- موقع البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

2- Rangarajan Chairman, Report of the Committee on Financial Inclusion, India, 2008. https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-report-of-the-committee-on-financial-inclusion-jan-2008.pdf

بعد التطرق إلى تعريف الشمول الماليّ لابدّ من المرور بمصطلح بديلا عنه وهو (الاستبعاد الماليّ financial exclusion). وفي الأدبيّات الاقتصاديّة والماليّة يأتي هذا المصطلح في سياق قضيّة أكبر تتعلّق بالإدماج الاجتماعيّ (أو الاستبعاد) في المجتمع. إحدى المحاولات المبكرة التي قام بها Leyshon and Thrift (1995) عرّفت الاستبعاد الماليّ بأنّه يشير إلى تلك العمليّات التي تعمل على منع فئات اجتماعيّة معينة وأفراد معينين من الوصول إلى النظام الماليّ الرسميّ. ووفقاً لسنكلير Sinclair (2001)، فإنّ الاستبعاد الماليّ يعني عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الماليّة الضروريّة بالشكل المناسب. ويمكن أن يأتي الاستبعاد نتيجة لمشاكل في الوصول أو الشروط أو الأسعار أو التسويق أو الاستبعاد الذاتي استجابة للتجارب أو التصورات السلبيّة. كاربو وآخرون (2005) عرّفوا الاستبعاد الماليّ بأنّه عدم قدرة بعض الفئات المجتمعيّة على الوصول إلى النظام الماليّ.

وتشير معظم التعاريف إلى أنّ الاستبعاد الماليّ هو مظهر من مظاهر قضيّة أوسع بكثير تتعلّق بالاستبعاد الاجتماعيّ لفئات مجتمعيّة معينة مثل الفقراء والمحرومين لأسباب اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة أو عرقيّة أو دينيّة[1].

ثانيا: البنك المركزيّ العراقيّ ومبادرات الشمول الماليّ

أصبح البنك المركزيّ العراقيّ CBI جهة تنظيميّة مستقلّة في عام 2004، وهو مسؤول عن السياسة النقديّة في العراق، وكذلك عن ترخيص وتنظيم والإشراف على البنوك وشركات الإقراض، والإشراف على نظام الدفع الوطنيّ ومقدّمي خدمات الدفع. وينظم البنك المركزيّ العراقيّ عمله من خلال القانون رقم (56) لسنة (2004)، ويمارس صلاحياته اتجاه المصارف وقطّاع الخدمات الماليّة في جميع أنحاء البلاد. أطلق البنك المركزيّ العراقيّ خطته الاستراتيجيّة الثانية، التي تغطي الأعوام 2023-2021، بهدف تحقيق التنمية الاقتصاديّة المستدامة والرخاء للسكّان. وتركّز الخطّة على الاستقرار الماليّ من خلال تحسين إدارة المخاطر والشمول الماليّ وتعزيز القطّاع المصرفيّ وتشجيع التحول الرقميّ. ويعتزم البنك المركزيّ العراقيّ مواصلة تعزيز الشمول الماليّ من خلال المبادرات التي أطلقها. كما يقوم البنك المركزيّ العراقيّ بإعداد استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ بناءً على مشورة صندوق النقد العربيّ وتحالف الشمول الماليّ، الذي انضم إليه البنك المركزيّ العراقيّ في ديسمبر/كانون الأوّل 2020، وتمّ إنشاء لجنة وطنيّة للشمول الماليّ في عام 2018 ولجان فرعيّة للشركات الصغيرة والمتوسّطة والخدمات الماليّة الرقميّة والخدمات الماليّة

1- Mandira Sarma, Discussion Papers in Economics: Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, India, 2010, P.5.

كما تمّ إنشاء التعليم وحماية المستهلك وجمع البيانات، بينما بدأ البنك المركزيّ العراقيّ في مراقبة العديد من مؤشّرات الشمول الماليّ. كما أنشأ البنك المركزيّ العراقيّ وحدة خاصّة للتمويل الأصغر وشارك بشكل مباشر في مبادرات حماية المستهلك، مثل تطوير دليل موقع إلكترونيّ وصفحة على مواقع التوصل الاجتماعيّ (فيسبوك) لزيادة الوعي الشعبي العام بالعمل المصرفيّ وحماية المستهلك، وتسهيل التعامل مع الشكاوى[1].

يعرف البنك المركزيّ العراقيّ الشمول الماليّ بأنّه «يعبّر عن الجهود في توسيع وتحسين إمكانيّة وصول جميع شرائح المجتمع من الأفراد والشركات بما في ذلك الفئات المهمّشة ماليّا وذوي الدخل المنخفض إلى خدمات ومنتجات القطّاع الماليّ ليشمل ذلك إدماجهم في الأنظمة المصرفيّة لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكترونيّ والتكنلوجيا الرقميّة ممّا يعزّز التنمية الاقتصاديّة ويقلّل من الفجوات الماليّة بين الفئات المختلفة في المجتمع»[2]، وقد كانت للبنك المركزيّ عدة مبادرات لتعزيز الشمول المالّي أهمّها[3]:

1. **مبادرة المشاريع الصغيرة والمتوسّطة والكبيرة:** في عام 2015 أطلق البنك المركزيّ العراقيّ مبادرة دعم المشاريع المتوسّطة والصغيرة في مختلف القطّاعات الاقتصاديّة في العراق كالقطّاع الزراعي والصناعي والتجاريّ والإسكّان، بمبلغ ترليون دينار بعدها تضاعف ليصل إلى 2 ترليون دينار ليشكل الائتمان ما يقارب من 30 % من حجم الائتمان الممنوح إلى القطّاع الخاصّ. ثم مبادرة دعم المشاريع الكبيرة بتمويل يصل إلى 5 ترليون دينار لغرض تمويل المصارف المختصّة.
2. **مشروع توطين الرواتب:** تمّ البدء بهذا المشروع منذ عام 2016 لغرض دفع رواتب الموظّفين إلكترونيّا من خلال البطاقات الذكية التي تصدرها مختلف المصارف الحكوميّة والخاصّة؛ إذ وفر البنك المركزيّ بيئة تنافسية للمصارف بتقديم خدماتها للموطنيّن وتوطين رواتبهم لديها والاستفادة من خدمات المصارف المختلفة، ويمكن للموظّف سحب راتبه أو جزء منه من أجهزة الصرّاف الآليّ ATM المنتشرة في محافظات البلد. ووفقا لبيانات عام 2019 تمّ توطين حوالي مليون موظّف

1- International Labour Organization, Advancing livelihoods through financial inclusion in Iraq, First published, Iraq, July 2023, PP.24-25.

2 – الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/news/view/2535

3 – عماد عاشور محمد، واخرون، دور المصارف التجاريّة الخاصة في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 22، العدد 80، الجامعة المستنصرية، 2024، ص 94-93.

ارتفع العدد في عام 2021 إلى 4 مليون موظّف بمساهمة 37 مصرفا حكوميّا وخاصّ، ثم ارتفع العدد في عام 2022 إلى 6.6 مليون موظّف وعسكري ومتقاعد[1].

وهناك العديد من المبادرات والإجراءات الحكوميّة لتعزيز الشمول الماليّ منها حثّ المصارف على زيادة عدد أجهزة الصرّاف الآليّ ATM، وتشجيع استعمالها وتطوّريها لغرض دعم مختلف الخدمات الماليّة، وفي أوائل عام 2020، أطلق البنك المركزيّ العراقيّ أيضا برنامجًا لتوحيد التمويل الإسلاميّ من خلال المصارف.

ثالثا: واقع القطّاع المصرفيّ في العراق

يضم النظام المصرفيّ العراقيّ 74 مصرفًا لها 904 فرعًا في جميع محافظات العراق، لاسيّما محافظتي بغداد والبصرة. وتشمل هذه تسعة مصارف مملوكة للدولة بضمنها مصرف النهرين الإسلاميّ، و 54 مصرف مملوكًا للقطّاع الخاصّ و17 فرعًا لبنوك دَوليّة، معظمها من الأمارات العربيّة المتّحدة وتركيا وإيران. أكبر ثلاثة مصارف هي مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف التجاريّ العراقيّTBI إذ تمثّل حوالي 80% من أصول القطّاع المصرفيّ. يقدم مصرفيّ الرافدين والرشيد منتجات مصرفيّة قياسية ولكنهما يقدمان في المقام الأوّل مدفوعات التقاعد ورواتب الموظّفين ومتلقي التحويلات الاجتماعيّة العراقيّين. توفّر المصارف التجاريّة الأكبر حجمًا أيضا مجموعة كاملة من المنتجات ولكنها تميل إلى تفضيل الائتمان للمشاريع والمؤسّسات الأكبر حجمًا، بينما تحصل المصارف الخاصّة الأصغر حجمًا على معظم إيراداتها من خدمات الصرّافة وأجهزة الصرّاف الآليّ. وساهمت المصارف العراقيّة بنسبة 2% فقط من الناتج المحلّيّ الإجمالي الوطنيّ في عام 2021. وفي إقليم كردستان العراق، يوجد 49 مصرفا يعمل هناك، ستة مصارف منها مملوكة للدولة، والمصارف التجاريّة الستة المملوكة للدولة هي مصرف التجارة العراقيّ، وهو الأكبر، ومصرف أربيل وثلاثة مصارف خاصّة كردية محلّيّة هي: مصرف الاستثمار الكردستاني، ومصرف جيهان للاستثمار ومصرف التمويل الإسلاميّ. وهناك أيضا 20 فرعًا للمصارف العراقيّة، بما في ذلك مصرف الرافدين الذي تمّ تغيير اسمه إلى مصرف الداسينيةDasiniyah في إقليم كردستان العراق، وعشرة مصارف أجنبية، والتي جلبت بعض الابتكارات إلى السوق، فقد أصبح الدفع الرقميّ ومجموعة أوسع من خيارات التمويل متاحة على نطاق أوسع[2].

1 – البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2022، ص125.
2 - CBI, https://www.cihanbank.com.iq/

تمّ إطلاق أول بطاقة دفع رقميّة خاصّة في العراق في عام 2019،[1] وتُعَدُّ شركات الصرّافة وخدمات الحوالة والقسائم الإلكترونيّة والبطاقات المدفوعة مسبقا من أكثر آليّات التحويل استخدامًا داخل العراق. على أنّ منافذ الحوالة هي الأكثر انتشارًا والأكثر شهرة بين جميع مقدّمي خدمات الدفع الإلكترونيّ.

شكل 35. توزيع المصارف حسب الملكيّة في العراق لعام 2024

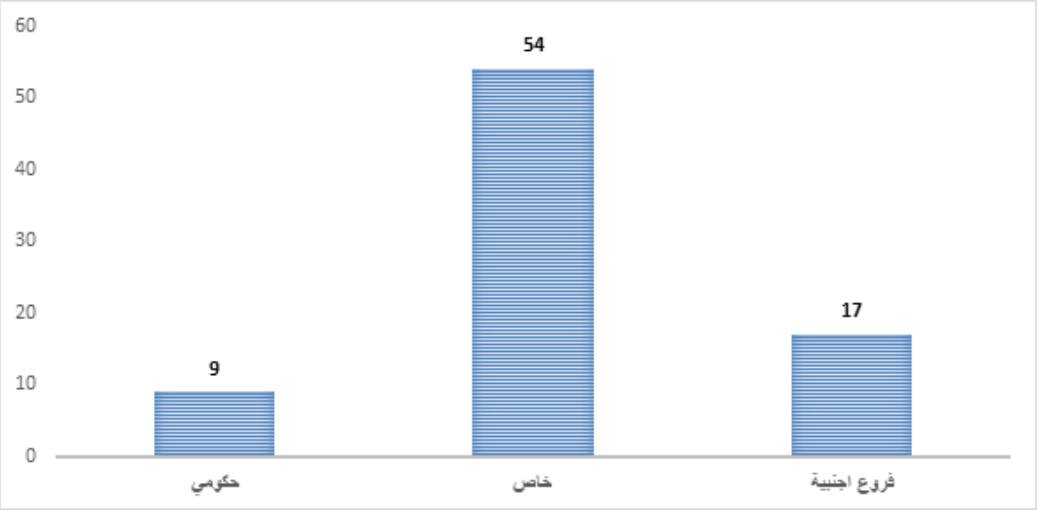

Source: Central Bank of Iraq, https://cbi.iq/page/93

1- The World Bank, Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq, Washington, 2020.

رابعا: أهمّ مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق

يتميّز النظام الماليّ في العراق بانخفاض مستويات الثقة والاقتصاد القائم على النقد؛ ممّا يعيق استخدام طرق الدفع الحديثة والمدّخرات والقروض، فأقلّ من 20 % من السكّان البالغين لديهم حساب في مؤسّسة ماليّة رسميّة، بالإضافة إلى ذلك تفتقر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة إلى إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة مثل الإقراض المصرفيّ؛ إذ يستخدم هذه الخدمات أقلّ من 5 %. على سبيل المثال عندما يتعلّق الأمر بالمدفوعات والمدّخرات والائتمان والتأمين، سيؤدّي تعزيز الشمول الماليّ إلى تعزيز قدرات المواطنين العراقيّين على إدارة شؤونهم الماليّة وبدء الأعمال التجاريّة أو تنميتها[1].

يُعَدُّ مؤشّر الحسابات المصرفيّة من أفضل المؤشّرات العالميّة لقياس مدى الشمول الماليّ؛ لأنّ هذه الحسابات يمكن للأفراد من خلالها استلام الأموال وتحويلها والحصول على الائتمان من المؤسّسات الماليّة العامّة والخاصّة. وفقا لمؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة من السكّان حسب الفئات العمريّة، ففي عام 2011 كان من لديهم حسابات مصرفيّة من السكّان بعمر 15 سنة وأكثر يشكلون 10.56 % من مجموع هذه الفئة العمريّة ارتفع في عام 2014 بشكل طفيف عند مستوى 10.98 %، وفي عام 2021 ارتفع المؤشّر بشكل كبير ليصل إلى 18.57 % من إجمالي الفئة العمريّة نتيجة تطوّر الوعي المصرفيّ وتشجيع الشمول الماليّ من قبل الحكومة والبنك المركزيّ وزيادة المصارف الحكوميّة والخاصّة وفروع المصارف الأجنبيّة، ومع ذلك، تعد هذه النسبة متدنية إذا ما تمّ قياسها مع دول أخرى كالبحرين التي وصلت النسبة فيها إلى 82.6 % من إجمالي الفئة العمريّة نفسها. وفيما يتعلّق بمن لديهم حسابات مصرفيّة من السكّان بعمر (15-24) سنة، في عام 2011 كانت النسبة 7.06 % ارتفعت في عام 2014 إلى 8.64 %، أمّا في عام 2021 فقد وصلت النسبة إلى 12.5 % من إجمالي حجم الفئة العمريّة، وهي تُعَدُّ نسبة متدنية إذا ما قورنت مع بلدان نامية أخرى كالهند التي تصل النسبة لديها إلى 67.5 % من حجم الفئة العمريّة نفسها. أمّا بخصوص من لديهم حسابات مصرفيّة من السكّان بعمر 25 سنة وأكبر، ففي عام 2011 كانت النسبة 11.84 % فقط من حجم الفئة العمريّة ارتفعت النسبة قليلا في عام 2014 إلى 12.02 %، وفي عام 2021 ارتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى 21.47 %، وكما مبين في الجدول (1). وهذه تُعَدُّ نسبة متدنية مقارنة مع بلدان أخرى كالهند التي فيها النسبة إلى أكثر من 81 % من إجمالي الفئة العمريّة.

1 - Promoting financial inclusion in Iraq: Article published at the following link: https://www.giz.de/en/worldwide/144178.html

جدول 24. مؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة حسب العمر لأعوام 2011 و 2014 و2021 (نسبة مئويّة)

السنة	الحسابات المصرفيّة لمن بعمر 15سنة وأكثر	الحسابات المصرفيّة لمن بعمر (15–24) سنة	الحسابات المصرفيّة لمن بعمر 25 سنة وأكثر
2011	10.56	7.06	11.84
2014	10.98	8.64	12.02
2021	18.57	12.5	21.47

Source: Figure prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.world-bank.org/

شكل 36. مؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة حسب العمر لأعوام 2011 و2014 و2021

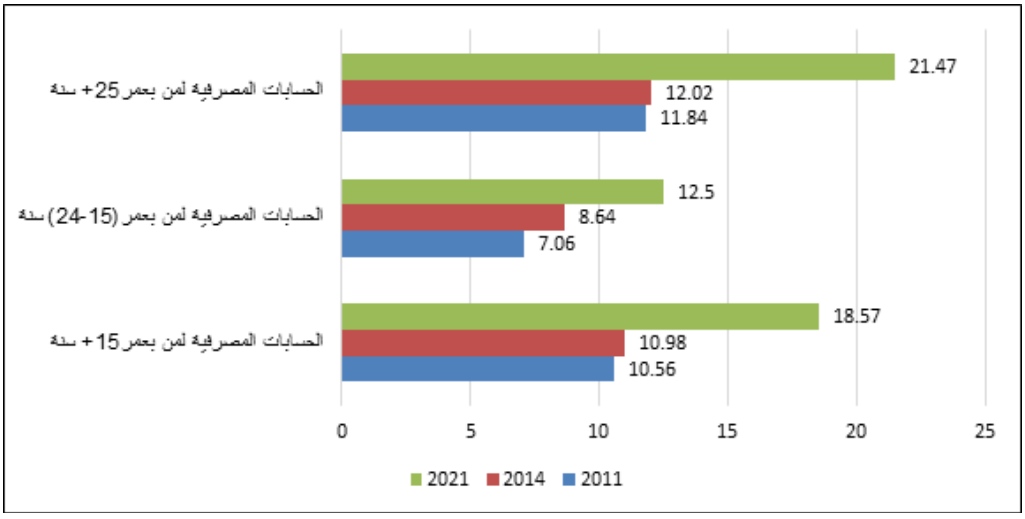

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

أمّا فيما يتعلّق بمن يمتلكون حسابات مصرفيّة بحسب مستوى التعليم، ففي عام 2011 كان من يمتلكون حسابات مصرفيّة لمن لديهم تعليم ابتدائيّ أو أقلّ بعمر 15 سنة وأكبر يشكلون 7.6 % من إجمالي الفئة، ارتفعت النسبة في عام 2014 إلى 9.4 %، وفي عام 2021 ارتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى 15.5 %. وهذه النسبة تعد منخفضة بالقياس إلى الكثير من الدول النامية كالأمارات العربيّة المتّحدة التي تصل فيها النسبة إلى حوالي 76 % للفئة العمريّة نفسها. أمّا فيما يتعلّق بمن يمتلكون حسابات مصرفيّة لمن لديهم تعليم ثانوي أو أعلى بعمر 15 سنة وأكبر لعام 2011 يشكلون 12.3 % من الفئة العمريّة ارتفع في عام 2014 إلى 23 % من إجمالي الفئة العمريّة، بينما في الأمارات العربيّة المتّحدة كانت النسبة أكثر من 86 % للفئة العمريّة نفسها.

جدول 25. مؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة حسب مستوى التعليم لأعوام 2011 و2014 و2021 (%)

السنة	الحسابات المصرفيّة لمن لديهم تعليم ابتدائيّ أو أقلّ بعمر 15+ سنة	الحسابات المصرفيّة لمن لديهم تعليم ثانوي أو أعلى بعمر 15+ سنة
2011	7.6	12.3
2014	9.4	13.1
2021	15.5	23

Source: Figure prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.worldbank.org/

شكل 37. مؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة حسب مستوى التعليم لأعوام 2011 و 2014 و 2021

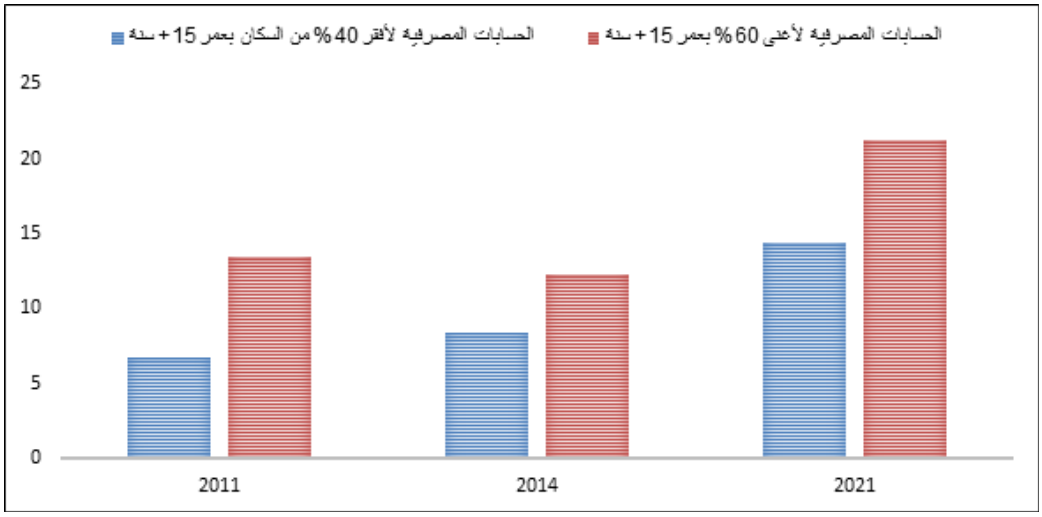

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

أمّا بخصوص من يمتلكون حسابات مصرفيّة حسب مستوى الدخل، ففي عام 2011 كان 6.7 % من مجموع أفقر 40 % من حجم السكّان يمتلكون حسابات مصرفيّة، ارتفعت النسبة في عام 2014 إلى 8.4 % من حجم الفئة نفسها، ثم ارتفعت بشكل كبير في عام 2016 إلى 14.4 % من إجمالي الفئة. في الجانب الاخر والمتمثّل بأصحاب الدخل الأعلى من الأغنياء فإنّ بيانات عام 2011 بينت أنّ 13.4 % من مجموع أغنى 60 % من إجمالي السكّان يمتلكون حسابات مصرفيّة، انخفضت في عام 2014 إلى 12.3 % نتيجة تأثرها بما مر على البلد من احداث إرهابية تمثّلت بسيطرة عصابات داعش الإرهابيّة على العديد من المحافظات العراقيّة، ثم عاودت إلى الارتفاع في عام 2021 إلى 21.3 % من إجمالي أغنى 60 % من السكّان، وهذه النسبة تصل إلى أكثر من 85 % في البرازيل ممّا يدل على عمق الفجوة بين العراق وبقية بلدان العالم. وعلى مستوى الحضر والريف فوفقا إلى بيانات عام 2021 من يمتلكون حسابات مصرفيّة من سكّان الحضر 18.9 % من إجمالي سكّان هذه الفئة ممّن تبلغ أعمارهم 15 سنة وأكثر، تقابلها 16.3 % لسكّان الريف للفئة نفسها والعمر.

جدول 26. مؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة حسب مستوى الدخل لأعوام 2011 و 2014 و 2021 (%)

السنة	الحسابات المصرفيّة لأفقر 40 % من السكّان بعمر 15+ سنة	الحسابات المصرفيّة لأغنى 60 % بعمر 15+ سنة
2011	6.7	13.4
2014	8.4	12.3
2021	14.4	21.3

Source: Figure prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.world-bank.org/

شكل 38. مؤشّر الذين لديهم حسابات مصرفيّة حسب مستوى الدخل لأعوام 2011 و 2014 و 2021

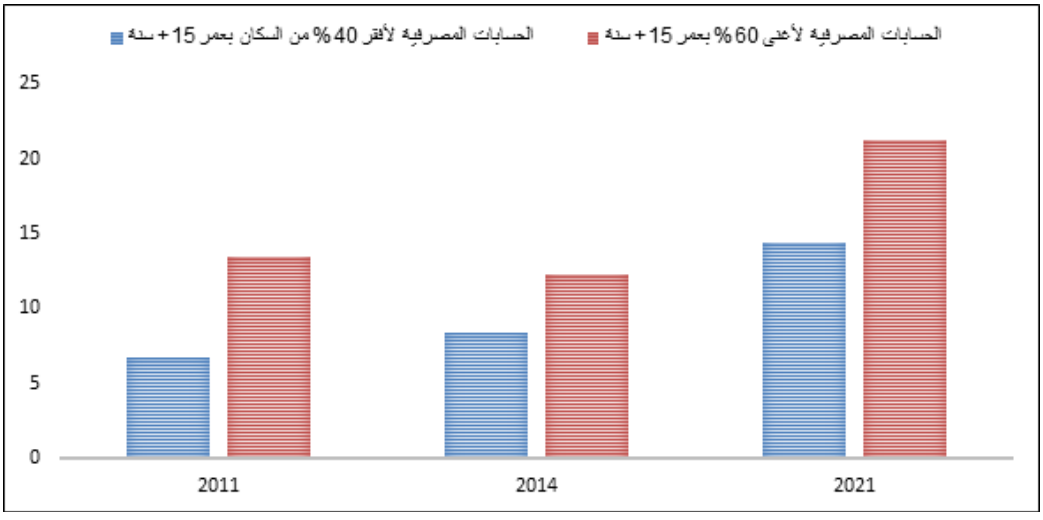

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26)

أمّا أهمّ مؤشّرات الشمول وفقا للبنك المركزيّ العراقيّ فيمكن إيجازها بالآتي:

1. **مؤشّرات مستوى الوصول إلى الخدمات المصرفيّة:** تُعَدُّ هذه المجموعة واحدة من المؤشّرات المهمّة لقياس مدى إمكانيّة الوصول إلى الخدمات المصرفيّة وتتمثّل بمؤشّر الكثافة والانتشار المصرفيّ، وانتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ التي يمكن توضيحا من خلال الآتي:

أ- **مؤشّر الكثافة والانتشار المصرفيّ:** يُعَدُّ هذا المؤشّر واحدا من المقاييس المهمّة لتحديد مدى الشمول الماليّ في أيّ بلد، ويعتمد على فروع مختلف المصارف المنتشرة في جميع ارجاء البلد، والتي من خلالها يمكن قياس الانتشار المصرفيّ في العراق، فوفقا لبيانات عام 2022 فإنّ عدد فروع المصارف بلغ 876 فرعا، وعدد السكّان النشيطين اقتصاديّا للعام نفسه يبلغ 23.78 مليون نسمة، وبذلك فإنّ مؤشّر الكثافة المصرفيّة يبلغ 27.25 الف نسمة لكل فرع مصرفيّ. وهذه المؤشّر يُعَدُّ متدنيّا بالقياس إلى بقية البلدان النامية والبلدان العربيّة؛ إذ إنّ العراق يقع في مؤخرة البلدان العربيّة من حيث قيمة هذا المؤشّر[1].

ب- **مؤشّر انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ:** إنّ هذا المؤشّر يعكس مدى انتشار خدمات الدفع الإلكترونيّ ودورها في تسريع الوصول إلى الخدمات الماليّة من جهة وتقليل تكلفة الوصول من جهة أخرى. وفقا لبيانات عام 2022 فإنّ أجهزة الصرّاف الآليّ ATM تغطي 5.1 % من مساحة العراق، بعد أن كانت تغطي 2 % فقط في عام 2018، وأجهزة نقاط البيع POS تغطي 27.5 % من مساحة العراق بزيادة مقدارها 22.5 % عن عام 2018، أما أجهزة السحب النقديّ POS فانها تغطي 40.2 % من مساحة العراق بزيادة كبيرة عن عام 2018 بلغت 25.1 %[2].

2. **مؤشّر استخدام الخدمات الماليّة:** يُعَدُّ هذا المؤشّر من المؤشّرات المهمّة للشمول الماليّ ويتكوّن من مؤشّرين هما: مؤشّر انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل، ومؤشّر مساهمة شركات الدفع الإلكترونيّ والمتمثّلة بشركات المعالجة والإصدار والتحصيل في الشمول الماليّ.

أ- مؤشّر انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل: هذا المؤشّر يبيّن مدى استعمال التقنيات المتطوّرة وانتشارها لغرض الدفع الماليّ التي تكون من خلال التطبيقات الرقميّة التي توجد في أجهزة المحمول، والتي يتمّ من خلالها إجراء المعاملات الماليّة الإلكترونيّة لغرض ارسال واستقبال الأموال، كالمحافظ الإلكترونيّة والدفع الرقميّ. في ضوء بيانات عام 2022 فإنّ المبالغ المحوّلة

1- قاعدة بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator

2- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، مصدر سبق ذكره، ص128.

من خلال شركات الدفع عبر أجهزة الهاتف المحمول من خلال شركة زين العراق بلغت 84.5 % من إجمالي مبالغ التحويل، وعبر شركة آسيا سيل 8.3 % من إجمالي مبالغ التحويل، وعن طريق شركة محفظة الناس 7.3 % من إجمالي مبالغ التحويل للعام نفسه.

ب- **مساهمة شركات الدفع الإلكترونيّ في الشمول الماليّ:** إنّ مؤشّر مساهمة شركات الدفع الإلكترونيّ والمتمثّلة بشركات المعالجة والاصدار والتحصيل في الشمول الماليّ، تعمل على توفير الخدمات الماليّة الرئيسة من خلال توفير الحسابات المصرفيّة للأشخاصّ والشركات، وتوفير وسائل الدفع الإلكترونيّ، وتسهيل عمليّات التحويل الماليّ، وخدمات التأمين، وتقديم القروض وبطاقات الائتمان. وفقا لبيانات عام 2022 فقد وصل عدد شركات الدفع الإلكترونيّ إلى 14 شركة بعد أن كانت 11 شركة في عام 2021. وتتصدر شركتا (العرب، وبوابة العراق) الخدمات الماليّة المقدّمة سواء أكانت خدمات ماليّة صادرة أم خدمات على صورة معالجة أم خدمات التحصيل[1].

خامسا: الشمول الماليّ والعدالة الاجتماعيّة

العدالة الاجتماعيّة مفهوم معياريّ يتمحور حول مفهوم العدالة ومبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. ولا يوجد تعريف عام للعدالة الاجتماعيّة؛ إذ إنّ الفهم المعاصر لهذا المفهوم المعياري له جذوره في الفلسفة السياسيّة، الا ان التخصصات الأخرى كعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعيّ، والاقتصاد والقانون والفقه، والجغرافية البشريّة، وغيرها ساهمت في أسسه النظريّة، وفي تحديد عناصره الأساسيّة. تأثرت فكرة العدالة الاجتماعيّة بشكل أساسيّ بكتابات جون راولز John Rawls (1921-2002)، أحد أهمّ الفلاسفة السياسيّين في النصف الثاني من القرن العشرين، وغالباً ما ترتبط بفكرة التوزيع. ومع ذلك، تنقسم المفاهيم السائدة للعدالة التوزيعية بين النظريات التي تقصر قضايا التوزيع على السلع المادّيّة مثل الدخل والموارد والنظريات التي توسّعها لتشمل السلع المادّيّة وغير المادّيّة مثل الحقوق والفرص والسلطة واحترام الذات. وتنبع نظريّة (راولز) للعدالة الاجتماعيّة بشكل أساسيّ من الاهتمام بتحقيق توزيع عادل للسلع الاجتماعيّة الأساسيّة التي يريدها كلّ رجل عقلاني Rational وهي الحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة واحترام الذات. والعدالة تُعَدُّ البنية الأساسيّة للمجتمع، والتي يمكن أن تتحقق (العدالة الاجتماعيّة) من خلال قيام المؤسّسات الكبرى بتوزيع الحقوق والواجبات الأساسيّة، وتحدّد تقسيم المزايا

1- Central Bank of Iraq, Information Technology and Payments Department, https://cbi.iq/news/section/8

من التعاون الاجتماعيّ، بدعم الدستور السياسيّ والترتيبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الرئيسة. والعدالة باعتبارها إنصافًا في المجتمع تتضمّن نظامًا عادلاً للتعاون بين أشخاصٍ أحرار ومتساوين[1].

على الرغم من عدم وجود الكثير من النقاش حول ما إذا كانت التنمية الماليّة تعني الشمول الماليّ، فإنّه قد لوحظ حتى الأنظمة الماليّة المتطوّرة لم تنجح في أن تكون شاملة all-inclusive في ظلّ وجود شرائح معينة من السكّان ما تزال خارج الأنظمة الماليّة الرسميّة؛ لذا يُنظر إلى الشمول الماليّ على أنه أولوية سياسيّة في الكثير من البلدان لغرض الوصول إلى نظام ماليّ شامل لأسباب عديدة:

أوّلا: أنه يسهل التخصيص الفعّال للموارد الإنتاجية.

ثانياً: يمكن أن يؤدّي الوصول إلى الخدمات الماليّة المناسبة إلى تحسين الإدارة اليوميّة للشؤون الماليّة بشكل كبير.

ثالثا: يمكن للنظام الماليّ الشامل أن يساعد في الحدّ من نمو مصادر الائتمان غير الرسميّة (مثل مقرضي الأموال) التي غالبا ما تميل إلى الاستغلال. وبالتالي، فإنّ النظام الماليّ الشامل يعزّز الكفاءة والرفاهية من خلال توفير السبل لممارسات الادّخار الآمنة والمأمونة وتسهيل مجموعة كاملة من الخدمات الماليّة الفعالة[2].

وللنظام الماليّ تأثير عميق على كلّ من النمو الاقتصاديّ وعدم المساواة. ومع ذلك، في كثير من الأحيان يتمّ التغاضي عن دور وقوّة الأنظمة الماليّة في تسهيل النمو الاقتصاديّ الشامل وتقليل عدم المساواة. ولابدّ أن يعمل النظام الماليّ الجيد والشامل على تسهيل التجارة والنمو الاقتصاديّ والأمن الماليّ لجميع الأشخاصّ والشركات والمجتمعات. ويحقق النظام الماليّ الشامل العديد من الفوائد الوطنيّة الرئيسة. وتشمل هذه الفوائد ما يلي[3]:

1- Mona Khechen, SOCIAL JUSTICE: CONCEPTS, PRINCIPLES, TOOLS AND CHALLENGES, New York, 2013, P.1.

2- Mona Khechen, op cit , P.2.

3- Mack Wallace, BUILDING AN INCLUSIVE FINANCIAL SYSTEM: A Global Economic & Social Imperative for this Decade, The Aspen Institute Financial Security Program, Aspen, July 2021, P.5.

1. **اقتصاد أقوى وأكثر شمولاً وأكثر مرونة:** يدعم النظام الماليّ الشامل النشاط الاقتصاديّ والتجارة من خلال تمكين جميع الأفراد والشركات من تحقيق مكاسب اقتصاديّة، والاستثمار في أنفسهم ومجتمعاتهم، وإدارة المخاطر، وبناء الثروة. ويقدر صندوق النقد الدَوليّ أن هناك فرقًا في نمو الناتج المحلّيّ الإجمالي يتراوح بين 3-2 % على المدى الطويل بين الأنظمة الشاملة ماليًا. ويقدر أن اعتماد الخدمات الماليّة الرقميّة على نطاق واسع يمكن أن يعزّز الناتج المحلّيّ الإجمالي السنويّ لجميع الاقتصادات الناشئة بمقدار 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2025 مقارنة بالوضع الراهن. ويوضّح هذا أن النظام الماليّ الشامل يدعم اقتصاد أقوى وأكثر شمولا، ويستفيد جميع الناس من فرص العمل الأكثر وفرة، وارتفاع مستوى النشاط الاقتصاديّ، وارتفاع الدخل بشكل عام.

2. **المزايا الماليّة للأفراد:** تشمل الفوائد الماليّة المباشرة للأفراد الوصول إلى منتجات ماليّة مفيدة وبأسعار معقولة تسهل الاستقرار الماليّ والآمن وبناء الثروة. على سبيل المثال، فإنّ زيادة الوصول إلى المدّخرات والائتمانات عالية الجودة والصديقة للمستهلك تمنح الناس الأدوات اللازمة لشراء المساكن بنجاح، ومواصلة التعليم العالي، وبدء الأعمال التجاريّة. كما أنّ الفقراء والشركات الصغيرة الذين تمّ استبعادهم هم المستفيدون الرئيسون أيضا. علاوة على ذلك تظهر أهمّيّة النظام الماليّ في التخفيف من حدة الفقر. على سبيل المثال في كينيا، انتشلت الأموال عبر الهاتف المحمول مليون شخص من الفقر المدقع، أيّ ما يعادل 2 % من السكّان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الصحّة الماليّة للأسرة لها آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي لاسيّما في الاقتصادات التي يحركها المستهلك مثل الولايات المتّحدة الأمريكية [1].

3. **الحدّ من عدم المساواة:** يؤدّي الإفراط في عدم المساواة إلى إبطاء النمو ويمكن أن يغذي الاضطرابات الاجتماعيّة وعدم الاستقرار الاجتماعيّ. فالأنظمة الماليّة الحصريةExclusive تعمل على تضخيم فجوة التفاوت، بل وتزيد من صعوبة قدرة الأسر والمجتمعات ذات الدخل المنخفض على اكتساب موطئ قدم على السلم الاقتصاديّ، فالنظام الماليّ الشامل يقلّل من عدم المساواة على المدى القصير والطويل، نتيجة وجود صلة قويّة بين زيادة الوصول إلى الخدمات الماليّة، والحد من التفاوت في الدخل. ويصدق هذا بشكل خاصّ عندما تستفيد المجموعات السكّانية المستبعدة تاريخياً. وكذلك فإنّ مكاسب الإدماج بين النساء تؤدّي إلى أكبر انخفاض في عدم المساواة في الدخل[2].

1- Bernstein, Jared. "Financial Vulnerability is a Problem: An Economist's View." What It's Worth. Federal Reserve Bank of San Francisco and Prosperity Now, U S A, 2015.

2- Mack Wallace, op cit, P.5.

4. **الوصول إلى أنظمة الدعم الاقتصاديّ والاجتماعيّ الأخرى:** يسهل النظام الماليّ الشامل الوصول إلى أنظمة الدعم الاقتصاديّ والاجتماعيّ الرئيسة الأخرى ذات الأهمّيّة البالغة للأمن الماليّ للجميع. وكما يتّضح من جائحة كوفيد-19 واستجابتها من قبل الحكومات على مستوى العالم؛ إذ إنّ هناك تقاطعا قويّا بين برامج الدعم الاجتماعيّ للأسر والنظام الماليّ، فقد اعتمدت الحكومات في أكثر من 200 دولة على النظام الماليّ لتوزيع مثل هذه المساعدات[1]. علاوة على ذلك، تُعَدُّ الخدمات الماليّة الشاملة عنصرا أساسيّا في العديد من جوانب التنمية البشريّة. وقد ثبت أيضا أن الشمول جزء لا يتجزأ من تحقيق 13 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وفقًا للأمم المتّحدة والبنك الدَوليّ.

سادسا: مؤشّرات الشمول الماليّ والعدالة الاجتماعيّة في العراق:

إنّ استعراض مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق تبين مدى الفجوة الموجودة بين مختلف الفئات الاجتماعيّة، كالفجوة في الوصول إلى الخدمات الماليّة بين سكّان الريف والحضر، والاغنياء والفقراء، والمتعلمين وغير المتعلمين، والذكور والإناث وغيرها. وفيما يلي أهمّ مؤشّرات الشمولي الماليّ في العراق وفقا للعدالة الاجتماعيّة.

1. **مؤشّر الحسابات المصرفيّة Bank accounts:** وفقا لهذا المؤشّر الذي يُعَدُّ من أفضل المؤشّرات لقياس مدى وصول الأفراد إلى الخدمات الماليّة، كون هذه الحسابات يمكن للأفراد من خلالها استلام الأموال وتحويلها والحصول على الائتمان من المؤسّسات الماليّة العامّة والخاصّة. في الواقع، هنالك فجوة كبيرة بين مختلف الفئات الاجتماعيّة في العراق، فوفقا لبيانات عام 2021 فإنّ من يمتلكون حسابات مصرفيّة من الذكور من هم بعمر 15 سنة وأكثر 22.2 % من هذه الفئة تقابلها 14.9 % للإناث للفئة العمريّة نفسها. أما بخصوص من لديهم حسابات مصرفيّة من الشباب (15-24) سنة فإنّ النسبة كانت 12.5 % من إجمالي الفئة بينما لمن هم بعمر 25 وأكثر من يمتلكون الحسابات المصرفيّة يشكلون 21.5 % من إجمالي الفئة نفسها؛ ممّا يدلل على وجود فجوة كبيرة بين الشباب وغيرهم، وهذا يعني ضعف وصول الخدمات الماليّة إلى فئة الشباب من المجتمع العراقيّ. أمّا بخصوص المتعلمين من غير المتعلمين فإنّ من يمتلكون حسابات مصرفيّة ممّن لديهم تعليم ابتدائيّ وأقلّ يشكلون 15.5 % من الفئة نفسها،

1- Gentilini, Ugo, Mohammed Almenfi, and Pamela Dale. "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures." The World Bank, December, 2020.

يقابلها من لديهم تعليم ثانوي وأعلى يمتلك منهم حسابات مصرفيّة حوالي 23 % من إجمالي الفئة نفسها؛ ممّا يعني قدرة المتعلمين للوصول إلى الخدمات الماليّة أكبر بكثر من اقرانهم ذو التعليم الأقل. وبخصوص التقسيم على أساس مستوى الدخل فإنّ من يمتلكون حسابات مصرفيّة للفئة التي تُعَدُّ افقر 40 % من السكّان من هم بعمر 15 سنة وأكثر يشكلون 14.4 % من إجمالي الفئة، تقابلها 21.3 % من السكّان الذي يمثلون أغنى 60 % وبالعمر نفسه. بينما الفوارق كانت قليلة بين كلّ من سكّان الريف وسكّان الحضر لمن هم بعمر 15 سنة وأكثر عندما كانت النسب (16.3، 18.9 %) لكل من سكّان الريف والحضر على التوالي. وهذا يُعَدُّ مؤشّرا جيدا على الرغم من تدنّي قيمته لكل من الفئتين. أما من يمتلكون حسابات مصرفيّة ممّن هم خارج قوّة العمل بعمر 15 سنة وأكثر فيشكلون 12.8 % من إجمالي الفئة، في حين من هم ضمن قوّة العمل يشكلون 24.4 % من إجمالي الفئة نفسها، وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول 27. مؤشّر الحسابات المصرفيّة حسب الفئات الاجتماعيّة في العراق لعام 2021 (نسبة مئوية)

الفئة الاجتماعيّة	الذكور	الإناث
من لديهم حسابات مصرفيّة من هم بعمر 15 سنة وأكثر	22.2	14.9
من لديهم حسابات مصرفيّة حسب العمر	24–15 سنة	25 سنة وأكثر
	12.5	21.5
من لديهم حسابات مصرفيّة حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر	ابتدائيّ واقل	ثانوي وأكثر
	15.5	23
من لديهم حسابات مصرفيّة حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر	افقر 40 %	اغنى 60 %
	14.4	21.3
من لديهم حسابات مصرفيّة حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر	سكّان الحضر	سكّان الريف
	18.9	16.3

من لديهم حسابات مصرفيّة حسب من هم داخل وخارج قوّة العمل من هم بعمر 15 سنة وأكثر	خارج قوّة العمل	داخل قوّة العمل
	12.8	24.4

Source: Table prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.world-bank.org/

2. **مؤشّر الاقتراض Borrowed**: يعكس هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد على الحصول على القروض من مختلف المؤسّسات الماليّة الحكوميّة والخاصّة والمنظّمات والمؤسّسات الدَوليّة.

إنّ نسبة السكّان المقترضين من مؤسّسة ماليّة رسميّة لمن هم بعمر 15 سنة وأكثر لعام 2011 كانت 8 % من حجم الفئة العمريّة موزعة بواقع 4.6 % للإناث و 11.2 % للذكور، وهذه الفوارق تعد طبيعية نتيجة طبيعة المجتمع العراقيّ ومدى الدور الذي يقوم به الرجل بالقياس إلى دور المرأة. انخفضت النسبة في عام 2014 إلى 5 %، موزعة بواقع 3.2 % للإناث، و 6.9 % للذكور. واستمرت في الانخفاض لتصل في عام 2021 إلى 4.1 % من إجمالي الفئة بواقع 2.4 % للإناث، و 5.8 % للذكور، وكما موضح في الجدول رقم 5. وهذه النسب تعد متدنية إذا ما قورنت مع بلدان أخرى كالجمهورية الإسلاميّة الإيرانية التي بلغت النسبة لديها حوالي 25.6 %، موزعة بواقع 23 % للإناث و 23 % للذكور، فقد شهدت إيران تطوّر التكنولوجيا الماليّة في الصناعة المصرفيّة، خاصّة في السنوات الأخيرة، أدّى إلى تطوير الشمول الماليّ في إيران والوصول العادل والمتساوي إلى المنتجات والخدمات الماليّة للأشخاصّ في المجتمع الإيراني[1]. أمّا حصة الشباب من القروض الرسميّة كانت لعام 2021 تشكل 3.1% فقط من إجمالي الفئة من القروض الممنوحة من مؤسّسات رسميّة، تقابلها 4.6 % من الفئة التي تكون أعمارها 25 سنة وأكثر، وكما موضح في الجدول الآتي.

1- KPMG, Iran's financial institutions and OFAC: ran's financial institutions and OFAC, Article at the following link: https://kpmg.com/kpmg-us/content/dam/kpmg/pdf/2022/iran-financial-institutions-and-ofac.pdf

جدول 28. مؤشّر نسبة السكّان المقترضين من مؤسّسة ماليّة رسميّة لعام 2021 (نسبة مئوية)

نسبة السكّان المقترضين لمن هم بعمر 15+ سنة	الذكور	الإناث
	5.8	2.4
نسبة السكّان المقترضين حسب العمر	15–24 سنة	25 سنة وأكثر
	3.1	4.6
نسبة السكّان المقترضين حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر	ابتدائيّ واقل	ثانوي وأكثر
	2.7	6.3
نسبة السكّان المقترضين حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر	افقر 40 %	اغنى 60 %
	2.5	5.2
نسبة السكّان المقترضين حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر	سكّان الحضر	سكّان الريف
	3.1	4.3

Source: Table prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.worldbank.org/

3. **المدفوعات الرقميّة التي تمّ إجراؤها أو تلقيها Made or Received Digital Payments**: هذا المؤشّر يعكس المدفوعات التي تمّ اجرائها أو تلقيها بشكل رقميّ. وفقا لبيانات عام 2021 فإنّ نسبة من قام بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقاها يشكلون 14.2% من السكّان من هم بعمر 15 سنة وأكثر. وتعد هذه النسبة متدنية أيضا مقارنة ببلدان أخرى سواء أكانت عربيّة أم نامية، ففي إيران تبلغ 84.5% للفئة والسنة نفسها. وفي الأردن 36.4%، ويعد الشمول الماليّ عنصرا حاسما في الأردن ويتماشى مع الأهداف الشاملة للبلاد المبنية في رؤية تحديث الاقتصاد الأردنيّ وغيرها من أهداف التنمية الوطنيّة، وذلك لقدرته على تعزيز النمو الاقتصاديّ المستدام، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والحفاظ على الاستقرار داخل البلاد[1].

1- Central Bank of Jordan, National Financial Inclusion Strategy 2023-2028, Jordan, 2024. P.9.

أمّا بخصوص نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها لمن هم بعمر 15 سنة وأكثر كان الذكور يشكلون 17.1 % من الفئة العمريّة نفسها، بينما الإناث كانت النسبة 11.4 % فقط ممّا يعكس الفوارق بين الذكور والإناث في هذا المؤشّر اسوة بالمؤشّرات السابقة. ونسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب العمر، كانت فئة نسبة الشباب 11 % فقط، ومن هم بسن 25 سنة وأكثر بلغت نسبتهم 15.8 %، وهذا مؤشّر اخر على الفوارق بين فئة الشباب وباقي فئات المجتمع. نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر، شكلت نسبة من لديهم مستوى تعليم ابتدائيّ واقل 11.3 % من إجمالي الفئة، تقابلها 15.8 % من الفئة نفسها لمن لديهم تحصيل علميّ ثانويّ وأعلى. ونسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر، بلغت نسبة افقر 40 % من حجم السكّان 10.7 % من الفئة نفسها، بينما بلغت نسبة اغنى 60 % من حجم السكّان 16.6 % من الفئة نفسها. أمّا نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر، فقد كانت حصة سكّان الريف 12.9 % من إجمالي سكّان الريف من هم بهذا العمر، في حين أنّ سكّان الحضر وصلت نسبتهم إلى 14.5 % من حجم سكّان الحضر، وهذه الفوارق لا تُعَدُّ كبيرة في ظلّ طبيعة حياة الحضر والريف في المجتمع العراقيّ.

جدول 29. مؤشّر المدفوعات الرقميّة التي تمّ إجراؤها أو تلقيها لعام 2021 (نسبة مئويّة)

نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها لمن هم بعمر 15+ سنة	الذكور	الإناث
	17.1	11.4
نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب العمر	24–15 سنة	25 سنة وأكثر
	11	15.8
نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر	ابتدائيّ واقل	ثانوي وأكثر
	11.3	18.5
نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر	افقر 40 %	اغنى 60 %
	10.7	16.6
نسبة السكّان الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقميّة أو تلقوها حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر	سكّان الحضر	سكّان الريف
	14.5	12.9

Source: Table prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.worldbank.org/

4. **مؤشّر الوصول إلى الهاتف المحمول Access to a Mobile Phone**: إنّ المدفوعات الإلكترونيّة والمعاملات الماليّة عبر الهاتف المحمول تعمل على تعزيز الشمول الماليّ لاسيّما بعد تطوّر التطبيقات التكنولوجيّة الرقميّة في المجالات الماليّة[1]؛ لذا يُعَدُّ هذا المؤشّر من المؤشّرات المهمّة في الشمول الماليّ.

وفقا لبيانات عام 2021 فإنّ نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول لمن هم بعمر 15 سنة وأكثر هي (93.1، 76.7 %) لكلّ من الذكور والإناث على التوالي إلى إجمالي الفئة لكل منهما، ونتيجة هذا المؤشّر استمرار لنتائج المؤشّرات السابقة والمتعلقة بالفجوة الموجودة مابين الذكور والإناث. ونسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب العمر كانت لفئة الشباب 86.2 % من إجمالي الفئة، وهي أعلى من نسبة السكّان من هم أكبر من فئة الشباب التي كانت 84.5 % من مجموع الفئة نفسها، وهذه تُعَدُّ نتيجة طبيعية ناتجة عن اهتمام الشباب بالتكنولوجيات الجديدة. أمّا نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر كانت النسبة لمن هم لديهم تعليم ابتدائيّ واقل 79.8 % من حجم الفئة، و 92.2 % لمن لديهم تعليم ثانوي وأعلى. ونسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر كانت 76.3 % لأفقر 40 % من سكّان العراق، و 90.9 % لأغنى 60 % من حجم السكّان، وهذه تمثّل فوارق واضحة بين الفقراء والأغنياء في الوصول إلى الهاتف المحمول. والمؤشّر الفرعي الأخير هو نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر، استطاع 86.2 % من سكّان الحضر الوصول إلى الهاتف المحمول، بينما كانت النسبة لسكّان الريف هي 78.8 % من إجمالي السكّان (سكّان الريف)، وكما مبين في الجدول.

1- Ellis L.C. Osabutey, and Terence Jackson, Mobile money and financial inclusion in Africa: Emerging themes, challenges and policy implications, Technological Forecasting and Social Change, 202 (2004).

جدول 30. مؤشّر الوصول إلى الهاتف المحمول لعام 2021 (نسبة مئوية)

نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول لمن هم بعمر 15+ سنة	الذكور	الإناث
	93.1	76.7
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب العمر	24–15 سنة	25 سنة وأكثر
	86.2	84.5
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر	ابتدائيّ واقل	ثانوي وأكثر
	79.8	92.2
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر	افقر 40 %	اغنى 60 %
	76.3	90.9
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر	سكّان الحضر	سكّان الريف
	86.2	78.8

Source: Table prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.world-bank.org/

5. **مؤشّر الوصول إلى الإنترنت Access to internet**: وفقا للعديد من الدراسات فإنّه من الممكن أن يؤدّي تصاعد مستوى الوصول إلى الهواتف المحمولة والإنترنت إلى تحسين الشمول الماليّ من خلال تسهيل الوصول السهل إلى الخدمات الماليّة، وتوفير منصّات معاملات آمنة، وتقليل تكاليف المعاملات، وتوفير إطار عمل تنافسي[1].

وفقا لبيانات عام 2021 فإنّ نسبة السكّان الذين يصلون إلى الهاتف المحمول لمن هم بعمر 15 سنة وأكثر تمثّل بنسبة 85.3 % لسكّان الحضر و 58.6 % لسكّان الريف إلى إجمالي الفئة لكل منهما. اما نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب العمر فإنّ الأغلبية كانت لفئة الشباب بنسبة وصلت إلى 82.8 % من إجمالي الشباب العراقيّ، تقابلها 67.2 % لغير الشباب، وهذا يعد وضع منطقي لولع الشباب بالوصول إلى الإنترنت ولاسيّما برامج التواصل الاجتماعيّ. وفيما يتعلّق بنسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر فإنّه استطاع 59.6 % من إجمالي السكّان الذين لديهم مستوى تعليميّ ابتدائيّ واقل الوصول إلى الإنترنت، لتزداد هذه النسبة بشكل كبير للسكّان الذين لديهم مستوى تعليميّ ثانوي وأعلى؛ إذ وصلت للعام نفسه (2021) إلى 89.2 % من إجمالي الفئة نفسها. أما نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر فقد بلغت نسبة أفقر 40 % من السكّان 61.6 % من إجمالي الفئة، في حين ان نسبة اغنى 60 % من حجم السكّان بلغت 79.1% من إجمالي الفئة. وقد استطاع الوصول إلى الإنترنت عام 2021 كانت 72.4 % من سكّان الحضر و 72.1 % من سكّان الريف، وهذه النسبة المتقاربة تبين وصول خدمة الإنترنت إلى كلّ من الريف والمدينة على حدٍّ سواء.

1- Yilmaz BAYAR, and Others, IMPACT OF MOBILE PHONES AND INTERNET USE ON FINANCIAL INCLUSION: EMPIRICAL EVIDENCE FROM THE EU POST-COMMUNIST COUNTRIES, Technological and Economic Development of Economy, Volume 27 Issue 3, 2021, P.722.

جدول 31. مؤشّر الوصول إلى الإنترنت لعام 2021 (نسبة مئوية)

نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت لمن هم بعمر 15+ سنة	الذكور	الإناث
	85.3	58.6
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب العمر	15–24 سنة	25 سنة وأكثر
	82.8	67.2
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب مستوى التعليم من هم بعمر 15 سنة وأكثر	ابتدائيّ واقل	ثانوي وأكثر
	59.6	89.2
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب مستوى الدخل من هم بعمر 15 سنة وأكثر	افقر 40 %	اغنى 60 %
	61.6	79.1
نسبة السكّان الذين يصلون إلى الإنترنت حسب سكّان الحضر والريف من هم بعمر 15 سنة وأكثر	سكّان الحضر	سكّان الريف
	72.4	72.1

Source: Table prepared by the researcher depending on World Bank data, https://data.world-bank.org/

ويمكن تلخيص مؤشّرات الشمول الماليّ ومدى دورها في تحقيق العدالة الاجتماعيّة وحسب الفئات المختلفة من خلال الأشكال الآتية:

شكل 39. مؤشّرات الشمول الماليّ لفئة الذكور والإناث لعام 2021

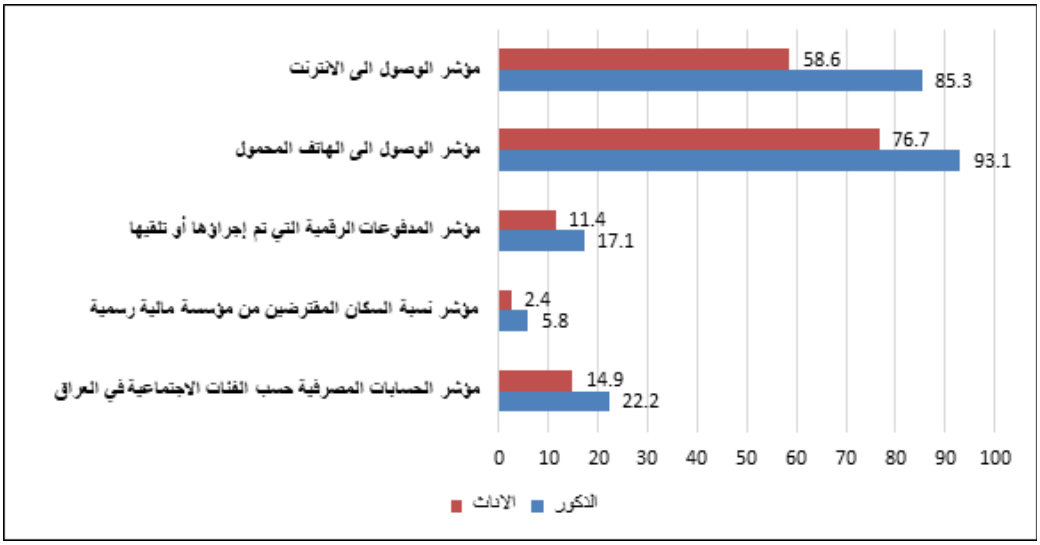

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (27، 28، 29، 30، 31)

من خلال الشكل 39 نلاحظ الفوارق بين الذكور والإناث للمؤشّرات الفرعيّة الخمسة؛ ممّا يدل على عدم تحقق العدالة الاجتماعيّة في العراق على مستوى هذه الفئة الاجتماعيّة، الأمر الذي يحتم على الدولة ومؤسّساتها الماليّة مضاعفة الجهود وتركيزها بالشكل الذي يقلّل من هذه الفجوة الواضحة بين الذكور والإناث.

شكل 40. مؤشّرات الشمول الماليّ حسب الفئات العمريّة لعام 2021

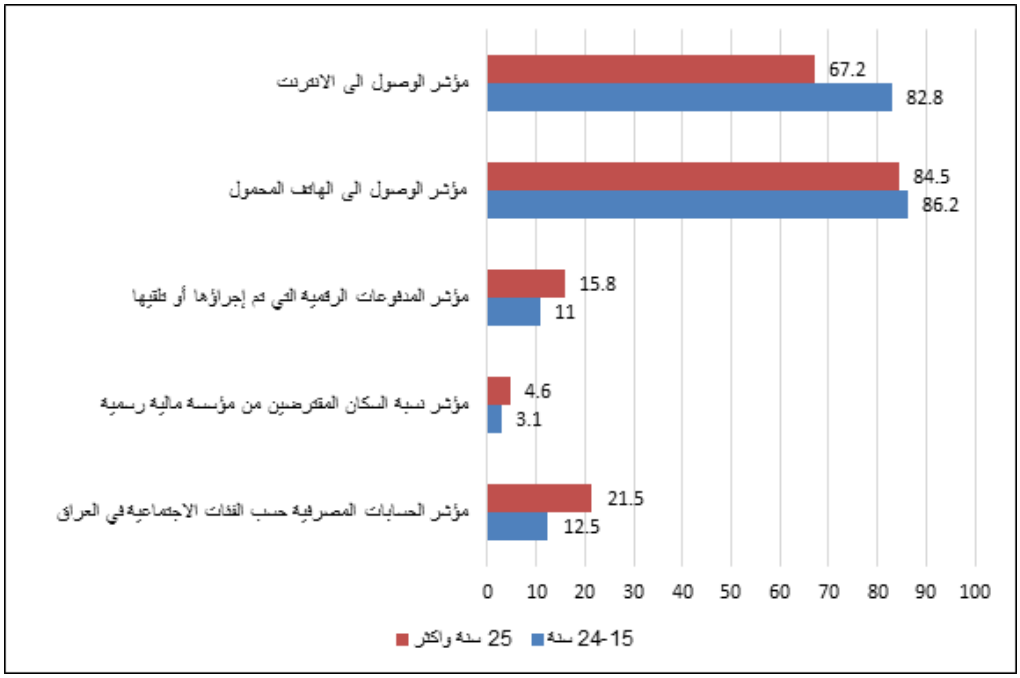

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (27، 28، 29، 30، 31)

اما بخصوص العدالة الاجتماعيّة في مؤشّرات الشمول الماليّ على مستوى الفئات العمريّة، نلاحظ من خلال الشكل 40 الفوارق بين فئة الشباب من هم بعمر (15–24) سنة وغير الشباب من هم بعمر 25 سنة وأكثر، فقد كان مؤشّرات الوصول إلى كلّ من الهاتف المحمول والإنترنت لصالح فئة الشباب، بينما بقية المؤشّرات كانت لصالح فئة غير الشباب.

شكل 41. مؤشّرات الشمول الماليّ حسب مستوى التعليم لعام 2021

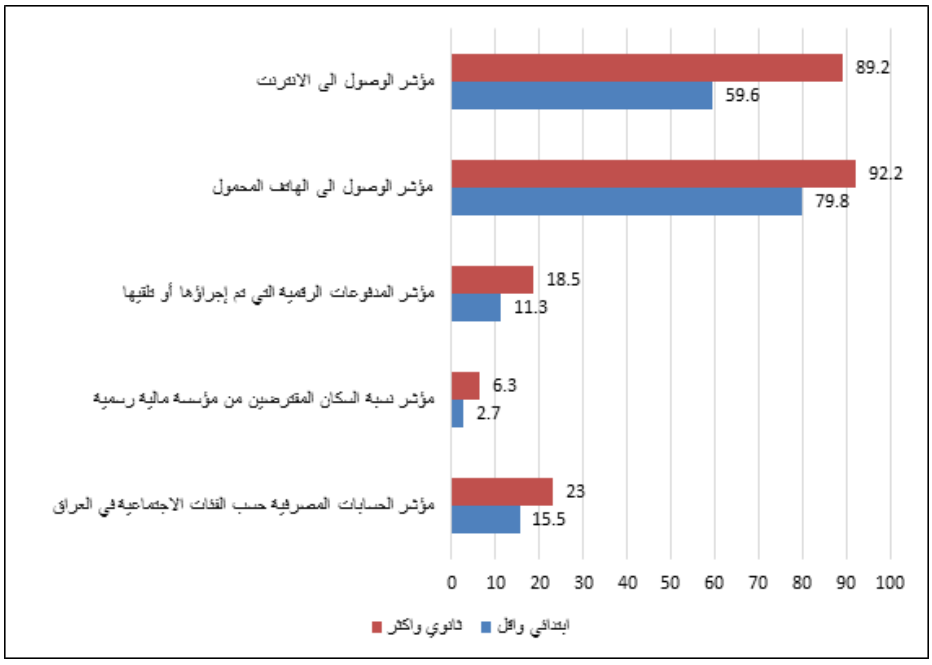

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (27، 28، 29، 30، 31)

أمّا بخصوص المؤشّرات الماليّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة حسب مستوى التعليم، فنلاحظ من خلال الشكل 41 أنّ مؤشّرات الاستقرار الماليّ الخمسة تبيّن الفوارق بين المتعلمين (لديهم تعليم ثانوي وأكثر) وغير المتعلمين أو الذين لديهم مستوى تعليم منخفض (لديهم تعليم ابتدائيّ وأقلّ)، تظهر أنّ هذه المؤشّرات كانت لصالح الفئة المتعلمة، وهذا يدلّ على تهميش غير المتعلمين الأمر الذي يحتم ردم هذه الفجوة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

شكل 42. مؤشّرات الشمول الماليّ حسب مستوى الدخل لعام 2021

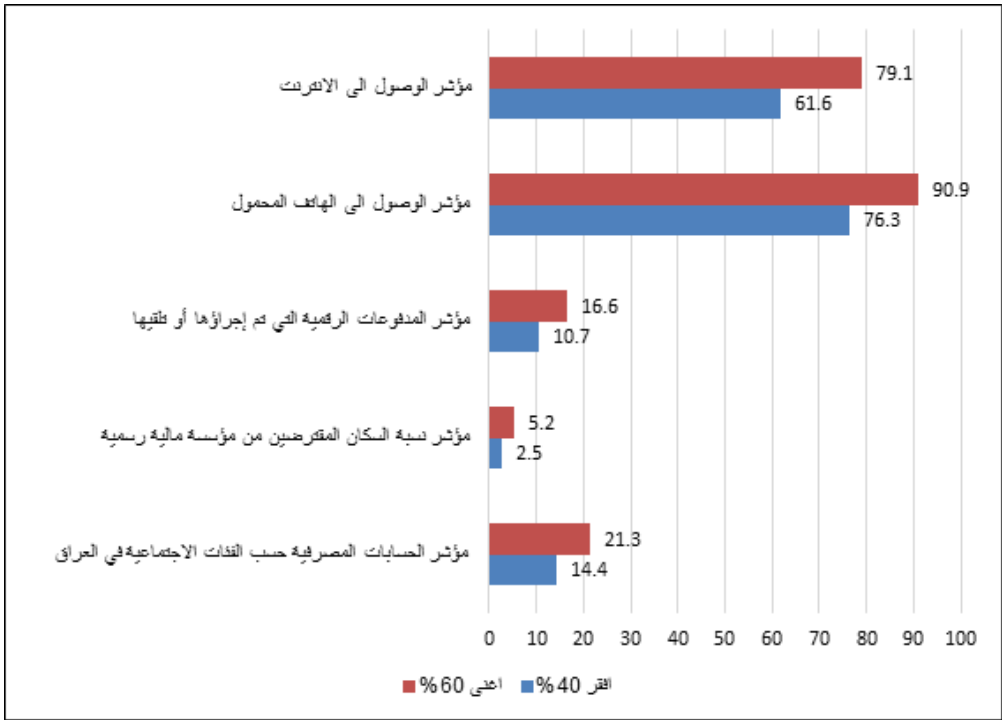

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (27، 28، 29، 30، 31)

أمّا مؤشّرات الشمول الماليّ حسب مستوى الدخل، وفقا للشكل 42 فإنّ الفوارق كانت واضحة بين فئة الأغنياء (أغنى 60 % من السكّان) وفئة محدودي الدخل والفقراء (أفقر 40 % من السكّان)؛ إذ كانت جميع المؤشّرات الرئيسة الخمسة تسجل لصالح الفئات الغنية؛ ممّا يعني تهميش الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

جدول 43. مؤشّرات الشمول الماليّ حسب سكّان الريف والحضر لعام 2021

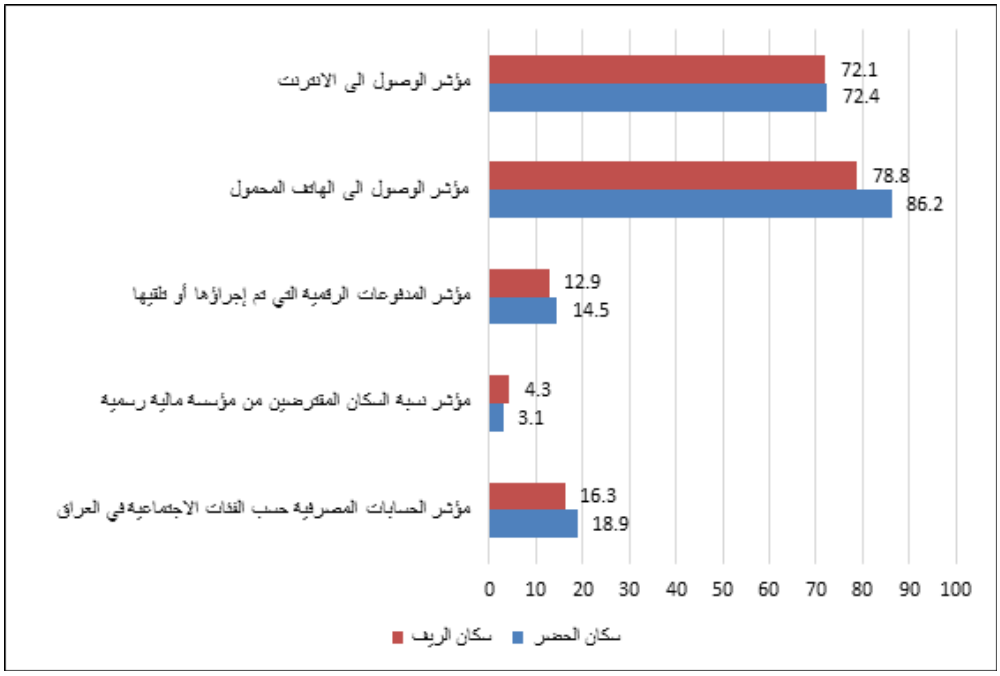

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (27، 28، 29، 30، 31)

وفيما يتعلّق بمؤشّرات الشمول الماليّ حسب سكّان الريف والحضر، وفقا للشكل 43 فإنّ سكّان الحضر كانوا أكثر وصولا إلى مؤشّرات الشمول الماليّ في ثلاثة مؤشّرات: مؤشّر الوصول إلى الهاتف المحمول ومؤشّر المدفوعات الرقميّة ومؤشّر الحسابات المصرفيّة، بينما كان سكّان الريف أكثر وصول في مؤشّر نسبة السكّان المقترضين، وهذا يعود إلى القروض التي تستهدف القطّاع الزراعي كالمبادرات الزراعية، في حين سجل مؤشّر الوصول إلى الإنترنت تقارب بين كلّ من سكّان الحضر والريف.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال استعراض أهمّ مؤشّرات الشمول الماليّ بشكل عام ومؤشّرات الشمول الماليّ المرتبطة بالعدالة الاجتماعيّة في العراق. نستنتج الآتي:

1. هنالك جهود واضحة من قبل الحكومة ومؤسّساتها الماليّة ولاسيّما البنك المركزيّ العراقيّ لتحسين مؤشّرات الشمول الماليّ في العراق والعمل على وصول جميع أفراد المجتمع لجميع الخدمات الماليّة الرقميّة.
2. على الرغم من كلّ تلك الجهود الحكوميّة فإنّ العراق يُعَدُّ من البلدان المتأخرة نسبيا في نتائج مؤشّرات الشمول الماليّ، إذا ما قيست مع البلدان النامية الأخرى.
3. هنالك فوارق اجتماعيّة في مؤشّرات الشمول الماليّ في المجتمع العراقيّ؛ إذ أظهرت المؤشّرات فوارق بين النساء والرجال، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين الشباب وغير الشباب، وبين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والمدينة.
4. تواجه الحكومة ومؤسّساتها الماليّة المختلفة تحدّيات كبيرة ومعقدة في الوصول إلى الشمول الماليّ، اسوة بالكثير من البلدان النامية، نتيجة الظروف التي مرّ بها البلد من حروب وعقوبات وإرهاب وأزمات.
5. هنالك فرص واعدة للعراق لتعزيز مؤشّرات الشمول الماليّ من جهة، وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع العراقيّ من جهة أخرى.

المصادر

- بنك القاهرة، مدى أهمّيّة تنمية القدرات التنافسية للبنوك المصرفيّة لمواجهة التحدّيات المعاصرة المحلّيّة والعالميّة، النشرة الاقتصاديّة والمصرفيّة، عدد ديسمبر/كانون الأوّل 2003.
- البنك المركزيّ العراقيّ، تقرير الاستقرار الماليّ لعام 2022، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2022.
- عماد عاشور محمّد، واخرون، دور المصارف التجاريّة الخاصّة في تعزيز الشمول الماليّ في العراق للفترة (2010-2020)، المجلة العراقيّة للعلوم الاقتصاديّة، مجلد 22، العدد 80، الجامعة المستنصرية، 2024.
- قاعدة بيانات البنك الدَوليّ، https://data.albankaldawli.org/indicator
- الموقع الإلكترونيّ للبنك المركزيّ العراقيّ، https://cbi.iq/news/view/2535
- البنك الدَوليّ، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financial-inclusion/overview

- Bernstein, Jared. "Financial Vulnerability is a Problem: An Economist's View." What It's Worth. Federal Reserve Bank of San Francisco and Prosperity Now, U S A, 2015.
- CBI, https://www.cihanbank.com.iq/
- Central Bank of Iraq, https://cbi.iq/page/93
- Central Bank of Iraq, Information Technology and Payments Department, https://cbi.iq/news/section/8
- Central Bank of Jordan, National Financial Inclusion Strategy 2023-2028, Jordan, 2024.

- Dr. Fadi Hassan Jaber, An Assessment Study of Financial Inclusion in Iraq: Barriers and Prospects, International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, Tishk International University, July 2019.

- Ellis L.C. Osabutey, and Terence Jackson, Mobile money and financial inclusion in Africa: Emerging themes, challenges and policy implications, Technological Forecasting and Social Change, 202 (2004).

- Gentilini, Ugo, Mohammed Almenfi, and Pamela Dale. "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures." The World Bank, December, 2020.

- International Labour Organization, Advancing livelihoods through financial inclusion in Iraq, First published, Iraq, July 2023.

- KPMG, Iran's financial institutions and OFAC: ran's financial institutions and OFAC, Article at the following link: https://kpmg.com/kpmg-us/content/dam/kpmg/pdf/2022/iran-financial-institutions-and-ofac.pdf

- Mack Wallace, BUILDING AN INCLUSIVE FINANCIAL SYSTEM: A Global Economic & Social Imperative for this Decade, The Aspen Institute Financial Security Program, Aspen, July 2021.

- Mandira Sarma, Discussion Papers in Economics: Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, India, 2010.

- Mona Khechen, SOCIAL JUSTICE: CONCEPTS, PRINCIPLES, TOOLS AND CHALLENGES, New York, 2013.

- Nagham H. Al Nama'a, Applying Financial Inclusion Requirements in Iraq, Elixir Fin. Mgmt. 129 (2019).

- Promoting financial inclusion in Iraq: Article published at the following link: https://www.giz.de/en/worldwide/144178.html

- Rangarajan Chairman, Report of the Committee on Financial Inclusion, India, 2008. https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-report-of-the-committee-on-financial-inclusion-jan-2008.pdf

- The World Bank, Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq, Washington, 2020.

- World Bank data, https://data.worldbank.org/

- Yilmaz BAYAR, and Others, IMPACT OF MOBILE PHONES AND INTERNET USE ON FINANCIAL INCLUSION: EMPIRICAL EVIDENCE FROM THE EU POST-COMMUNIST COUNTRIES, Technological and Economic Development of Economy, Volume 27 Issue 3, 2021.

الثقة المصرفيّة مدخلٌ إلى الشمول الماليّ

أ.م. د. أحمد عبد الزهرة حمدان / كلّيّة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصريّة

المقدّمة

يقول الأديب والشاعر Oliver Wendell Holmes [(1)*] « لا تضع ثقتك في النقود، ولكن ضع نقودك في الثقة»، لعلّ هذا الاقتباس يذكرنا بأنّ النقود هي إحدى أعظم اختراعات البشريّة نتيجة للوظائف التي اضطلعت بها، والتي أسهمت في تقليل الجهد والوقت اللازم لإنجاز المعاملات ولاسيّما عندما أصبحت مخزن للقيمة، ومن هنا بدأت قصة الثقة وضرورتها في إنجاز العمليّات الماليّة والنقديّة.

تُعَدُّ الثقة في المصارف عاملا جوهريّا لبناء نظام مصرفيّ كفوء، ويمثل الشمول الماليّ حلقة الوصل ما بين الثقة وكفاءة النظام المصرفيّ، وإنّ زيادة ثقة الأفراد والوحدات الاقتصاديّة في عمل المؤسّسات الماليّة، ولاسيّما المصرفيّة منها تعزّز استخدامهم لخدمات النظام الماليّ فهو يسهل تجميع المدّخرات وتوسيع الائتمان من قبل المصارف بمعنى تحقق الشمول الماليّ الذي يقود في نهاية المطاف لتحقيق التنمية الماليّة. تعزّز الثقة في المصارف الاستقرار الماليّ من خلال الحدّ من مخاطر تشغيل المصارف والحد من التهديدات المحتملة للاستقرار الماليّ والحفاظ على القوى الدافعة الكامنة وراء التنمية الماليّة والنمو الاقتصاديّ.

نرى أنّ هذه العناصر بشكل عام مرتبطة بالسياسة الاقتصاديّة، وبشكل خاصّ أكثر ارتباطاً بالسياسة النقديّة التي بطبيعتها تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تصنيف الأخيرة وصولا إلى الهدف النهائي، فتحدّد أهدافها التشغيليّة والوسيطة التي تساعد في تحقيق أهدافها النهائيّة، وعلى اعتبار أنّ أحد أهمّ تلك الأهداف النهائيّة هو كفاءة النظام المصرفيّ الذي يكون غير مصرّح به،

وإنّما مرتبط ضمناً بوظيفة البنك المركزيّ الإشرافيّة، وبكلمة أخرى على وفق التحليل النقديّ يمكن اعتبار عامل الثقة الهدف التشغيليّ للسياسة النقديّة (متغيرا نوعيّا وليس كميّا)، بينما الشمول الماليّ (الانتشار والتوسّع الماليّ) هو الهدف الوسيط، وهما يساعدان على تحقيق الهدف النهائي، وهو كفاءة النظام المصرفيّ.

1- (*). Oliver Wendell Holmes)) (1809-1894م). طبيب، وشاعر، وموسوعيّ أمريكي استقرّ في مدينة بوسطن. عادةً ما يُعدّ بين شعراء المنزل، وأشاد به أقرانه باعتباره واحدًا من أفضل الكتاب في عصره. أشهر أعماله النثرية هي سلسلة «مائدة الإفطار».

أوّلاً: مفهوم الثقة المصرفيّة

نظر العديد من الباحثين إلى الثقة بأنّها عمليّة ديناميكية تتطوّر بشكل تدريجيّ عبر الزمن، وهذا التطوّر يرتبط بطبيعة العلاقة التي كلّما كانت أكثر تطوّراً زادت الثقة، بالحقيقة إنّ عنصر الثقة بطبيعته عنصر يرتبط بسيكولوجيّة الفرد، وكلّ شيء يرتبط بالتصورات الفرديّة يحتاج فترة من الزمن لتغييره؛ وإلّا فما تفسير تلك التصورات المرتبطة بالمعتقدات التي ما زالت راسخة لأكثر من مئة عام ضمن أكثر المجتمعات؟

لذلك ممكن تصنيف الثقة إلى نوعين: ثقة أوّلية وثقة مستمرة، الثقة الأوّليّة Preliminary Trust هي العامل الأكثر أهمّيّة خلال الإطار الزمني الأوّلي (بداية الفترة (t) وتمثّل الخطوة الأولى) عندما يشكل زبائن المصرف المحتملون أحكاماً حول المصرف. وهذا الانطباع سيحدّد ما إذا كان الزبون سيقوم بعمليّة الاقتناء أو التفاعل مع المصرف[1] فإذا تحقّقت الثقة الأوّليّة كانت السبب في تحقّق الثقة المستمرة Continuous Trust التي تكون على الأمد الطويل، وهي المرحلة الثانية وتستمر خلال الفترة الزمنية ،(t+1) وإذا استمرت الحوافز الإيجابيّة من المصرف في اكتساب ثقة الزبون ستكون المرحلة المثالية هي ولاء الزبون للمصرف، وتمثّل أنقى صور الثقة وأقصاها درجة.

إنّ الثقة صعبة الاكتساب، وتحتاج بذل جهد لتعديل بعض التوقّعات للفرد تجاه المؤسّسة أو المصرف، وفي الوقت نفسه لو نجح المصرف في كسب تلك الثقة بعد وضع خطّة استراتيجيّة تكلّلت بالنجاح لن يفقدها بسهولة؛ لأنّ التصوّرات التي تمّ بناؤها من قبل الفرد صعب تغييرها في الآجل القصير.

يمكن تعريف الثقة المصرفيّة على أنّها اعتقاد الزبون بأنّ المصرف سوف يلبّي احتياجاته، ولا يتّخذ إجراءات غير متوقّعة تؤدّي إلى نتائج سلبيّة تضر بمصلحتهِ الخاصّة، وبهذا الصدد نود الإشارة لنظريّة التبادل الاجتماعيّ "Social Exchange Theory" على أن الثقة عنصر أساس في العلاقات، وأنّها تؤدّي في حال استمرارها إلى ولاء طويل الأمد وتقوي العلاقة بين الطرفين، وأنّ الثقة كما أسلفنا أولية ومستمرة قبل أن ترتقي إلى الولاء Loyalty، وأن الثقة تتوسط علاقة الرضا والولاء.

1- انظر في:

- Souheila Kaabachi, Selima Ben Mrad, Maria Petrescu, (2017) «Consumer initial trust toward internet only banks in France», International Journal of Bank Marketing, Vol. 35 Issue: 6, pp.903-924

إنّ الولاء يُعَدُّ التزاما راسخا بإعادة التعامل باستمرار في المستقبل ممّا يتسبب في تكرار اقتناء الخدمات المصرفيّة من المصرف المعني. وتجدر الإشارة إلى أنّ للولاء بعدين: الأوّل الولاء بالمواقف وهي الدرجة التي يعتقد بها الزبون أنّ المصرف المعني خياره الأفضل للحصول على الخدمات المصرفيّة، أمّا البعد الثاني فهو الولاء السلوكي ويعني ميل الزبون إلى طلب الخدمة المستمرة من المصرف أو التوصية بالمصرف المعني إلى الأفراد الاخرين.[1] وبكلمة أخرى إنّ مفتاح نجاح الأعمال بشكل عام، والمصرفيّة بشكل خاصّ هو بناء علاقات قويّة مع زبائن المصرف والحفاظ على ديمومة هذه العلاقة؛ من أجل ضمان رضاهم وثقتهم و ولائهم، يجب على المصارف التركيز على جودة الخدمة، وقد حددت العديد من نماذج جودة الخدمات المصرفيّة بأنها المسبب الرئيس لظاهرة الولاء لدى الزبائن، إنّ نيل ثقة الزبائن يعتمد على جودة الخدمة في التنافس مع المؤسّسات الأخرى المصرفيّة وغير المصرفيّة من أجل الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد، فإنّ جودة الخدمة المحسّنة تعمل على تعزيز رضا الزبون ممّا يؤثّر على ثقته وولائه.

بمعنى أنّ الثقة ما هي إلّا ذلك الاعتقاد لدى أحد الطرفين بأنّ احتياجاته ستلبّى في المستقبل من خلال الإجراءات التي يتخذها الطرف الثاني، وتشير الثقة إلى أنّ أحد الطرفين يرى بالطرف الآخر الصدق وحسن النية. أو ممكن تكون الثقة باتّجاه شيء غير ملموس مثل العلامة التجاريّة أو السمعة السوقية أو الخدمة المصرفيّة. وبالتالي فإنّ الثقة المصرفيّة تمثّل يقين الزبون من قدرة المصرف على العمل بالشكل الصحيح الذي يلبّي احتياجاته الماليّة بحدها الأدنى مهما كانت الظروف العامّة[2].

ويذهب Fungáčová لتعريف الثقة على أنّها «مادة تشحيم فعّالة جدّاً للتبادل الاقتصاديّ تقلّل من العمليّات المعقدة بسرعة أكبر بكثير، واقتصادياً فهي تلطف من التنبؤ باتجاه التفاؤل والإيجابيّة»، ويمكن القول بشكل مؤكّد إنّ الكثير من التخلف الاقتصاديّ في العالم يمكن تفسيره بانعدام الثقة المتبادلة»[3].

1- Karin Boonlertvanich, (2019) «Service quality, satisfaction, trust, and loyalty: the moderating role of main-bank and wealth status», International Journal of Bank Marketing, Vol. 37 Issue: 1, p.280.

2- Carlos Flavián, Miguel Guinalíu, Eduardo Torres, (2005) «The influence of corporate image on consumer trust: A comparative analysis in traditional versus internet banking», Internet Research, Vol. 15 Issue: 4, p.450.

3- Fungáčová, Z., Hasan, I., & Weill, L. (2019). Trust in banks. Journal of Economic Behavior & Organization, 157, p.4.

ما هو واضح من التعريفات العديدة والنهج المختلفة للثقة هو أنّ هناك بعض الموضوعات الرئيسة التي تظهر، ويبدو أنّها معترف بها بوصفها جزءا لا يتجزّأ من مفهوم الثقة منها:

1. تعتمد الثقة على وجود مخاطر – إذا كانت نتائج إجراء معين مؤكدة، فلن تكون هناك حاجة للثقة.
2. تعتمد الثقة على الاعتماد المتبادل بين الجهات الفاعلة – إذا لم تكن الجهات الفاعلة يعتمد بعضها بطريقة ما على بعضها الآخر، فلا داعي للثقة.
3. ترتبط الثقة بالضعف – فالمخاطر والاعتماد المتبادل يخلقان الضعف.
4. تتضمّن الثقة توقّعات واثقة حول السلوكيات المستقبلية – لن يقبل الفرد المخاطر إلا في وجود توقّع قوي للسلوك المستقبلي الإيجابيّ للطرف آخر (المصرف).

من المرجّح أن يكون شكل من أشكال الثقة متأصّلاً في معظم العلاقات – القليل من العلاقات يمكن أن تتميّز أو يمكن وصفها باليقين التام أو المعلومات الكاملة؛ إذ لا ضرورة لمفهوم الثقة. وهكذا، فإنّ النظرة المشتركة للثقة قد تشير إلى أنّها معنيّة باستعداد الفرد لقبول الضعف (المخاطرة + الاعتماد المتبادل) على أساس التوقّعات الإيجابيّة حول نيّات أو سلوك شخص آخر (المصرف) في حالة تتسم بالترابط والمخاطر[1].

في إطار الطرح المفاهيميّ للثقة من المهم التمييز بين الثقة بشخص والاعتماد على شخص. في الواقع، يمكنك الاعتماد على شخص ما دون الوثوق به، وهو تمييز يمكن توضيحه بالمثال التالي. عندما يحصل المستهلك على بوليصة تأمين، فإنّه يضع اعتماده على وكيل التأمين. ومع ذلك، لا يعني أن وكيل التأمين موثوق به بالفعل. بمعنى آخر، يمكن للمرء الاعتماد على شخص ما دون الوثوق به. وفي الواقع، يمكن أن تكون هناك أسباب وجيهة لتوقّع أن يتصرف وكيل التأمين هذا بشكل متوقّع ومتسق، ولكن بطبيعة الحال هذا لا يدل على ما إذا كان يستحق هذا الاعتماد وبالتالي يمكن الوثوق به. ولابُدَّ من إضافة أن التمييز بين الاعتماد والثقة ليس تمييزاً واضحاً. بعد كلّ شيء، سيؤثّر مدى اعتماد شخص ما على شخص آخر على مستوى الثقة التي يرغب في وضعها في هذا الشخص. هذا يدل أيضا على أن الثقة ليست مفهوم كلّ شيء أو لا شيء، ولكن يمكن أن تكون موجودة بدرجة أكبر أو أقل. إن الموثوقية أو الجدارة بالثقة هي سمة موضوعية للفرد في نوع معين من المواقف، ولكن لا يمكن ملاحظتها مباشرة.

1 - Ennew, C. (2008, June). Measuring trust in retail banking in China. In Nottingham University Business School. On Behalf of the Financial Services Research Forum, p.3 .

من الدراسات التجريبية التي أجراها الباحثون أن الاتّصال الاجتماعيّ يتنبأ بقوّة بالجدارة بالثقة أو بعبارة أخرى، ما إذا كان شخص ما موثوقاً به، ولكنه يتنبأ بالثقة بشكل ضعيف. على وجه الخصوص، الاختلافات القومية والعرقيّة بين الشركاء تتنبأ بقوّة بالميل إلى خداع بعضهم البعض، وهذا الأخير مهم بشكل خاصّ يجد انطباقه أو تحققه في التنوع العرقي في الاتحاد الأوروبي[1].

ثانياً: مفهوم الشمول الماليّ

إنّ مصطلح الشمول الماليّ Financial inclusion (FI) يرتبط بإمكانيّة وصول المنتجات والخدمات الماليّة إلى الزبائن، وطالما ارتبطت هذه الميزة وتحقيقها مع تحقيق الازدهار الاقتصاديّ، وتحقق الشمول الماليّ على مستوى اقتصاد ما هذا يعني بأنّه سيسهم في تجميع الثروة وخفض عدم المساواة في الدخول كما أشارت له أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال 2030 بأنّه يسهم بشكل كبير في تحقيقها. من وجهة نظر الفرد فإنّ الحصول على الخدمات الماليّة يعني الحصول على ائتمان منخفض التكلفة (فائدة منخفضة) وإمكانيّة ادّخار النقود لذلك فإنّ البحث في مسببات تحقيق الشمول الماليّ مهم من أجل ضمان حصول الناس على فرصة المشاركة في النظام الماليّ وفقا لاحتياجاتهم الماليّة.

أمّا البنك الدَوليّ فقد وصف الشمول الماليّ بأنّه الحصول على منتجات ماليّة مفيدة وبأسعار معقولة للأفراد والشركات على حدٍّ سواء. وأكّد أيضا على أهمّيّة ملاءمة هذه الخدمات المقدّمة لمختلف احتياجات المستهلكين والمستثمرين والطريقة المستدامة التي ينبغي تقديمها بها على الأمد الطويل[2].

يعرّف البنك الدَوليّ الشمول الماليّ بأنّه عدم وجود حواجز سعرية أو غير سعرية في استخدام الخدمات الماليّة. بالتالي، فإنّ الشمول الماليّ هو الوصول الشامل إلى مجموعة واسعة من الخدمات الماليّة بتكلفة معقولة. لا تشمل هذه الخدمات المنتجات المصرفيّة فحسب، بل تشمل أيضا الخدمات الماليّة الأخرى مثل التأمين والأسهم. ووفقاً لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، فإنّ الشمول الماليّ هو عمليّة ضمان الوصول إلى الخدمات الماليّة، والائتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة إليه من قبل الفئات الضعيفة، مثل الفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة. وبهذه الطريقة، يذكر Regan and Paxton أنّ الشمول الماليّ لا يتعلّق فقط بالوصول إلى المنتجات الماليّة، ولكن أيضا بجودة تلك المنتجات وسدّ حاجة الأفراد في الوقت المناسب والتي تؤدّي إلى تطوير المهارات والثقة لاتخاذ قرارات اقتصاديّة وماليّة تسهم في

1- De Jager, C. E. (2017). A question of trust: The pursuit of consumer trust in the financial sector by means of EU legislation. Journal of Consumer Policy, 40(1), p.29.
2- Nagańska, A., Cichocki, S. (2022). Can People Trust What They Don ‘t Understand? Role of Language and Trust for Financial Inclusion. Central European Economic Journal, 9(56), P.137 .

تحسين الأنشطة الاقتصاديّة[1].

بالإضافة لما سبق ذكره، تنصّ نظريّة الشمول الماليّ بأنّه يجب توفير الخدمات الماليّة وكذلك الوصول غير المقيد بشروط مستحيلة إلى الائتمان لجميع الأفراد، ويمكن النظر إلى خدمات الشمول الماليّ على أنّها تقدّم منفعة عامة لكن الاختلاف الجوهريّ، إنّ أغلب المؤسّسات الماليّة تستند إلى رأس المال الخاصّ، وهي مؤسّسات ربحيّة تهدف إلى تعظيم أرباحها، لذلك سيكون من الصعب إتاحة تلك الخدمات الماليّة مجّاناً بشكل كامل، عكس البلدان الاشتراكية والأنظمة المخططة المركزيّة قد تكون نظريّة السلع العامّة مفسرة أكثر للشمول الماليّ.

من الآراء النظريّة المميزة التي تفسّر الشمول الماليّ والتي تتسق مع عنصر الثقة هو تفسير النظريّة المؤسّسية للشمول الماليّ التي ترى أنّ المؤسّسات الرسميّة وغير الرسميّة في المجتمع تتفاعل باستمرار مع الناس، وتؤثّر على كيفيّة نظرتهم إلى القطّاع الماليّ. فقد يكون القطّاع المذكور هو مصدر دخلهم الأساس، وقد يخرجون من القطّاع الماليّ لاحقاً بعد الانضمام اليه، أو قد لا يشاركون فيه على الإطلاق.

تفترض النظريّة المؤسّسية في الشمول الماليّ الآتي: أنّ بعض الشركات والأفراد لا يفهم كيفيّة الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة، ولا يتمّ اطّلاعهم بشكل كاف على الشروط التي يمكن بموجبها الوصول إلى الخدمات الماليّة، وقد لا يكون الأفراد الذين يشاركون في القطّاع الماليّ أو الشركات التي تشارك فيه على دراية بالقيود والمخاطر التي من المحتمل أن يواجهوها. بالإضافة إلى احتماليّة التمييز العرقي وارتفاع تكاليف المعاملات أو تعددها واحتمال افلاس المصرف وتشمل هذه القيود أو التهديدات أيضا التمييز في الدخل والتمييز العرقي. وحقيقة ربما تفتقر تلك الجهات إلى المعلومات حول الوصول الماليّ للخدمات التي ستدفعهم إلى تحديد المؤسّسات الجديرة بالثقة. سواء أكانت حكوميّة أم غير حكوميّة. ان المعلومات عنصر مهم لاتخاذ القرار الأفضل. هناك انطباع تولد في بعض الحالات بالمؤسّسات الماليّة التقليديّة الرسميّة بأنّها تهتم بمصالحها بشكل أساس ولا تعطي الأولويّة لزبائنها.

1- Nyagadza, B. (2019). Conceptual model for financial inclusion development through agency banking in competitive markets. Africanus: Journal of Development Studies, 49(2), p.2.

إنّ هذه الحالة لانعدام الثقة بالمؤسّسات المصرفيّة الحكوميّة هو يمثل الوضع الحالي لنظرة الفرد العراقيّ سواء أكان موظّفا أم مستثمرا أم متقاعدا، إلى المصارف الحكوميّة العاملة بسبب عدم شفّافيتها بإعطاء المعلومات، وعدم وجود استراتيجيّات لكسب ثقة المواطنين، عدم نفاذ الخدمات الماليّة لكل الفئات، والبيروقراطية بالعمل بعدم توفير المتطلّبات الإنسانية البسيطة للتعامل مع الأفراد على سبيل المثال وجود قاعات للانتظار بها الحدّ الأدنى من الخدمات وموظّفين على كفاءة عالية بالتعامل مع الآخرين.

إنّ انعدام الثقة في النظام المصرفيّ يقود الأفراد إلى الاعتقاد بأنّ ترك أموالهم في المصارف هو غير آمن نتيجة أعلاه سيكون من العقلانية ((1)*) الابتعاد عن التعامل مع المؤسّسات الماليّة الرسميّة، بل تجنبها كلياً، وبناء تصورات ذاتية بأنّ الحصول على الخدمات الماليّة الطارئة من تلك المؤسّسات سيكون أمراً صعباً؛ ونتيجة لهذا ستكون النتيجة النهائية لهذه الميكانيكية المعقدة التي ترتبط بسيكولوجية الفرد هو انخفاض الشمول الماليّ في الاقتصاد المعني وصعوبة الوصول(2).

إنّ الشيء المؤكّد بأن الفرد سيظلّ يبحث عن مؤسّسة مصرفيّة تستحق أن يمنحها الثقة لتكون محور تعاملاته وتمشية قضاياه الماليّة، وبعد أن يجدها ستؤدّي الثقة دوراً هاما في تسهيل الأنشطة الاقتصاديّة من خلال تعزيز التعاون بين الناس؛ ممّا يؤدّي إلى نتائج فعالة للغاية في ظلّ طبيعة عدم اكتمال المعلومات والعقود وستنعكس كلّ هذه الارتدادات على توسّع نطاق الخدمات الماليّة وتعاشقٌ كبير بين القطّاعين النقديّ والحقيقي ووصول الاقتصاد إلى درجة كبيرة من الشمول الماليّ.

تجدر الإشارة إلى أنّ نجاح النظام الماليّ في الوقت الحالي يعزى إلى إصلاحات القطّاع الماليّ مثل الإجراءات القائمة على السوق، وتعزيز المنافسة، وتخفيف القيود. والهدف من هذه الإصلاحات هو الشروع في نظام أكثر كفاءة واستقراراً، يوفّر أساساً لتحقيق الاستقرار الفعّال وتعبئة رأس المال؛ ممّا يؤدّي إلى الحدّ من الفقر. وتعلق الأسواق الناشئة أهمّيّة كبيرة على تنمية وتعميق القطّاع الماليّ في سعيها إلى تحقيق أهدافها المتمثّلة في الحدّ من الفقر، ومؤخراً الشمول الماليّ. ومن خلال تعبئة المدّخرات، وتيسير تحويل المدفوعات، وتعزيز التخصيص الفعّال للموارد؛ إذ يؤدّي القطّاع الماليّ دوراً حاسما في توسيع نطاق الحصول على التمويل، ووقف موجة الفقر وبالمحصلة النهائية يؤدّي إلى زيادة الشمول الماليّ.

---

1 * وهي احدى صفات المستهلك التي نصت عليها فرضية علم الاقتصاد بأن قراراته عقلانية تتسق مع هدف اشباع رغباته لتحقيق المنفعة.

2- Damra, Y., Yasin, S., & Albaity, M. (2023). "Trust but verify" financial inclusion in the MENA region. Borsa Istanbul Review, 23(6), P.1432.

ومع تزايد أهمّيّة الشمول الماليّ لعدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم، قامت الأدبيّات المستمرة بتقييم قياساته ومحدّداته وآثاره. وجد كلّ من «Bhattacharaya and Wolde» أنّ عدم كفاية فرص الحصول على الائتمان يقوض النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية العالم. وحدّدت دراسات عدداً من محدّدات الشمول الماليّ بفرعين: أوّلاً: العوامل الهيكليّة التي تشمل تكاليف تقديم الخدمات الماليّة للسكّان. ثانياً: العوامل المتصلة بالسياسات وهي التي تهتم بخلق بيئات مؤاتيه للشمول الماليّ. على سبيل المثال، وجد «Love and Martínez Pería» أنّ البلدان ذات الأنظمة المصرفيّة الأكثر تنافسية يمكن أن تتمتع بقدر أكبر من الشمول الماليّ؛ إذ سيتمكّن عدد أكبر من الشركات من الوصول إلى القروض والسحب على المكشوف، وقد أظهرت مجموعة من الأبحاث الآثار المفيدة والكبيرة للشمول الماليّ للأفراد؛ ممّا يدعم الأساس المنطقي الاقتصاديّ والسياسيّ لسياسات تعزيز الشمول الماليّ. وأثبتت الأدبيّات من جانب آخر، أنّ الوصول إلى أدوات الادّخار يزيد من الاستهلاك، والاستثمار الإنتاجي وتمكين المرأة[1].

إنّ الحالة المعاكسة للشمول الماليّ ممكن أنّ تعرف بالاستبعاد الماليّ، واسترسالاً بالموضوع يمكن استبعاد الأشخاصّ إمّا طواعية أو غير طوعيّة. الاستبعاد الطوعيّ هو نتيجة لأسباب دينيّة أو ثقافيّة أو عدم الاهتمام بالخدمات الماليّة. اما الاستبعاد غير الطوعيّ عدم الثقة في النظام الماليّ أو الحواجز مثل القدرة على تحمل التكاليف وتصميم المنتجات غير المناسب وعدم القدرة على تلبية معايير أخرى. ممّا سبق بكلمات أخرى، يمكن أن تكون محدّدات الشمول الماليّ مدفوعة بالطلب أو العرض. وتشمل عوامل جانب الطلب الخصائص الاجتماعيّة والاقتصاديّة مثل الدخل، والتعليم، والعمر، ونوع الجنس من جانب الطلب. من ناحية أخرى، تشمل عوامل جانب العرض: المواقف، والتصورات الفرديّة التي تؤثّر على قرار استخدام الخدمات الماليّة. كما يسلّط البنك الدَوليّ الضوء على أنه بصرف النظر عن العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة، يمكن أن تتأثر القرارات الماليّة بالمواقف والسمات السلوكية[2]

1- Evans, O. (2016). Determinants of financial inclusion in Africa: A dynamic panel data approach, p.6.

2 Sanderson, A., Mutandwa, L., & Le Roux, P. (2018). A review of determinants of financial inclusion. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), p.3.

تبقى أهمّيّة الإشارة إلى أنّه ليس للشمول الماليّ تعريف واحد مقبول في جميع أنحاء العالم، لكن البلدان المختلفة تعتمد مفهوم للشمول الماليّ بناءً على منظور السوق الخاصّ بها. على سبيل المثال في تنزانيا، يعرف الشمول الماليّ بأنّه الاستخدام المتكرر للخدمات الماليّة ويحدد ثلاثة أبعاد للشمول الماليّ وهي: قابلية الخدمات الماليّة للقياس والاستخدام المتكرر لها ممّا يعني أن الخدمات الماليّة ذات جودة مطلوبة ويمكن أن تحسن مستوى حياة المستخدمين؛ أنواع خدمات الشمول الماليّ المقدّمة التي تشمل الادّخار والائتمان والدفع (التحويل والتحويل) والتأمين والمعاشات التقاعدية، والأخيرة هي الفئة المستهدفة التي تشمل جميع المواطنين ولكن مع التركيز على الفقراء والمشاريع ذات الدخل المنخفض والنساء والشباب الذين لديهم أطفال لبناء الاستقرار الماليّ في المجتمع[1].

ويبدو أنّ عدم الثقة من بين أسباب عدم امتلاك حساب مصرفيّ؛ إذ أعلن 16٪ من المشاركين في المسح الماليّ العالميّ لعام 2017 عن «انعدام الثقة»[2]، كما أظهرت قاعدة بيانات المؤشّر العالميّ للشمول الماليّ أنه على الرغم من التقدّم الكبير في ملكيّة الحسابات – سواء في الشمول الماليّ أم من خلال مزود خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول – لا يزال حوالي 1.7 مليار شخص بالغ على مستوى العالم لا يتعاملون مع المصارف، أيّ ما يقرب من 30٪ من السكّان البالغين في العالم. وأكثر من 35٪ من السكّان البالغين الذين لا يتعاملون مع المصارف هم من البلدان النامية. في حين تمّ طرح عدة أسباب لتفسير حدوث ذلك، فقد تمّ الاستشهاد بالثقة بوصفها عنصرا محوريّا مهمّا على الصعيد العالميّ، يظهر 16٪ من البالغين عدم الثقة في النظام الماليّ[3].

1 - Lotto, J. (2018). Examination of the status of financial inclusion and its determinants in Tanzania. Sustainability, 10(8), P.1.

2- Nagańska, A., & Cichocki, S. (2022). Can People Trust What They Don ‘t Understand? Role of Language and Trust for Financial Inclusion. Central European Economic Journal, 9(56), p.137.

3- Ghosh, S. (2021). How important is trust in driving financial inclusion?. Journal of Behavioral and Experimental Finance, 30, p.1.

ثالثاً: مصادر الثقة

عنصر الثقة يُعَدُّ عنصرا محوريّا يشترك في كلّ التخصصات، ويمثّل قاعدة الهرم لأغلب الأنشطة ولاسيّما تلك التي لا يوجد يقين تام لنشاطها المستقبلي، وإذا تكلمنا في موضوعة البحث الثقة المصرفيّة نجد أنّ منتجات وأدوار المصرف لا ترتبط فقط بنشاطه الذاتي، وإنّما أيضا بالبيئة العامّة وهو ما نسميه المخاطر النظاميّة، ونقصد بها تلك المخاطر المرتبطة بالنظام الاقتصاديّ والسياسيّ التي تؤثّر على الوفاء بالالتزامات الماليّة.

إنّ الثقة عامل اقتصاديّ مهمّ قد يكون عامل غير كمي، ولكن أغلب النظريّات الاقتصاديّة التقليديّة والحديثة أكّدت على عنصر التوقّعات التي هي الوجه الآخر للثقة، فكلّما زادت الثقة زادت التوقّعات التفاؤليّة والعكس صحيح. بكلمة أخرى، إذا كانت النقود توصف كالزيت في المحرك وصفاً لدورها في إنجاز التبادلات التجاريّة، فلا شك أنّ الثقة هي مصدر هذا الزيت، فلولا الثقة لما كان هناك أعظم اكتشاف بالتاريخ بعد النار والعجلة ألا وهو النقود.

تعتمد قدرة المصارف في الحفاظ على علاقتها مع زبائنها على جودة وسعر الخدمات المصرفيّة المقدّمة ووعي الزبون والبيئة التنافسية التي يعمل فيها المصرف وبهذه الآليّة، وبالنظر إلى أنّ المصرف يوفّر للزبون العديد من الخدمات الماليّة كلما طالت الفترة الزمنية، فإنّه قادر على معرفة الكثير عن الاحتياجات الماليّة لزبائنه؛ ممّا يسمح للمصرف بتكييف خدماته لتناسب متطلّباتهم الماليّة؛ ممّا يشجّع على التقارب بينهم، وبالتالي جعل الزبون على استعداد لطلب خدماته الماليّة من المصرف الذي يثق به. هذا الإطار مفيداً بشكل خاصّ عند تحليلنا لمصادر الثقة المصرفيّة، بمعنى أنّ فهم احتياجات الزبائن وتوفيرها من خلال تشخيص المصرف للبيئة الاجتماعيّة التي يعمل بها وقراءته الجيدة لطبيعة الزبائن هي مصدر مهم لكسب الثقة الأوّليّة[1].

ووجد كثير من الباحثين أنّ انعدام الثقة من أهمّ الأسباب وأكثرها شيوعاً لعدم الانخراط في التعامل مع المصارف وعدم الالمام بالخدمات. تعد المؤسّسات الماليّة المصرفيّة وغير المصرفيّة لا تمت بصلة وغامضة لبعض الأفراد أو بعيدة جدّاً من الناحية المفاهيمية عن الوصول إليها.

1- Carbó-Valverde, S., Maqui Lopez, E., & Rodríguez-Fernández, F. (2013, August). Trust in banks: Evidence from the Spanish financial crisis. In 26th Australasian Finance and Banking Conference, p.3.

بمعنى أنّ التأثير المتولد عن فجوة الاتّصال بين تلك المؤسّسات والوحدات الاقتصاديّة غير ملموس، وبالتالي لا يوجد مقياس يجسّد مدى جودة تسليم المعلومات وفهمها. إنّ فاعليّة الاتّصال لا يمكن ملاحظتها، ولكن يبدو أنّ تأثيرها على نشاط وفعاليّة المؤسّسات الماليّة كبير، ونقطة البداية من الواقع العمليّ تتلخص في ملاحظة أنّ اللغة الماليّة غير المفهومة تعوق الثقة في التعامل مع المصارف الأمر الذي يجعل التواصل غير فعال، والعكس صحيح كلّما كانت اللغة الماليّة للمصرف تبتعد عن المفردات الماليّة الصعبة على الأفراد الاعتياديين كانت سببا لتولد الثقة، بمعنى الابتعاد عن المصطلحات الماليّة التي لا يفهما إلّا المختصين بالجانب المصرفيّ والتي ينشرها المصرف على موقعه الرسميّ من أجل جذب الودائع أو منح الائتمان. هذا يعني ان استخدام لغة ماليّة سهلة من قبل المصارف قد تكون إحدى مصادر الثقة؛ لأنّ الأفراد بطبيعتهم يتجنّبون الخوض في أنشطة تكتنفها الغموض ولو بنسبة منخفضة. وكذلك استنتج «Bjørnskov» أنّ عدم المساواة في الدخل والدين والتاريخ السياسيّ للبلد تؤثّر على الثقة العامّة على المستوى الوطنيّ؛ إذ يلاحظ «Fungáčová, Hassan, and Weill» أنّ العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة المختلفة تؤثّر بشكل خاصّ على تكوين الثقة في المصارف.[1]

على سبيل الذكر لا الحصر أن العوامل الدينيّة لها تأثير كبير في العادات المصرفيّة ففي المجتمعات الإسلاميّة التي تحرم الربا قد ترى هناك طيف واسع من السكّان البالغين (الشباب وكبار السن) يتجنب التعامل مع المصارف التجاريّة لأن أساس تعاملاتها هو إعطاء الفائدة على إيداع أموالهم أو اخذ فائدة عند منحهم الائتمان وهذه من العوامل المهمّة التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار من السطات الاشرافية (البنك المركزيّ) في تكوين نظامها النقديّ والماليّ، وهو ما ينطبق على فئة كبيرة من سكّان العراق؛ لذلك هذه الخاصّية تستوجب من السلطات النقديّة استقطاب المصارف الإسلاميّة ذات الخبرة كتلك التي تعمل في دولة السودان أو المملكة العربيّة السعودية وغيرها أو دعم وتطوير المصارف الإسلاميّة العاملة في العراق رغم قلة عددها لكون أنشطتها لا ترقى لمسماها ولا تطبق مبادئ الصيرفة الإسلاميّة بحدها الادنى.

من المنظور الاجتماعيّ للموضوع، يميز «Zucker» ثلاث آليّات مركزية لـ « إنتاج الثقة « في الهياكل الاقتصاديّة وتتمثّل في الثقة القائمة على العمليّات والقائمة على الخصائص والمؤسّسية. في الوضع القائم على العمليّات: تنشأ الثقة إما من خلال التجربة الشخصيّة للتبادلات المتكررة أو من التوقّعات القائمة على السمعة. وإذا ظهر توازن طويل الأجل، فإنّ مثل هذه التبادلات المتكررة تخلق نظاماً من المعايير الاجتماعيّة المنتشرة للالتزام المتبادل وتوقّعات المعاملة المنصفة.

1 - Nagańska, A., Cichocki, S, Op.cit, P.137 .

من خلال هذه العمليّة، تصبح المعاملات جزءاً لا يتجزأ من سياق اجتماعيّ؛ إذ يتداخل المزاج الشخصيّ مع الاقتصاد. إنّ أمن واستقرار مثل هذه التبادلات المتبادلة المتكررة تتيح الفرص للتعلم ويولدان الثقة. يثق الناس في أولئك الذين تفاعلوا معهم بإخلاص في الماضي. وهذا يشير إلى أنّه يمكن تطوير فرضيّات تتعلّق بتأثير النظم الاقتصاديّة المختلفة وخصائص الأداء، على تطوير ميول الأفراد للثقة أو عدم الثقة. وتشمل هذه المتغيّرات العمر والجنس وطبيعة العمل والتعليم والحالة الزوجية وما إلى ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخصائص وغيرها من الخصائص الاجتماعيّة – الديمغرافية قد لا تؤثّر فقط على الثقة العامّة، ولكن أيضا على احتمال ونوع الاتّصال بالمؤسّسات الماليّة والقدرة على تقييم جودة إنجازات المصرف. قد يكون هذا عاملاً مهماً إذا كانت الثقة المؤسّسية مرتبطة بالأداء (الفعلي أو المتصور) للمؤسّسة[1].

إذن نستطيع التوصل إلى أنّ الثقة في المصارف يصعب تحديدها؛ لأنّ الأفراد يمكن أن يضعوا في اعتبارهم قضايا مختلفة عند سؤالهم عن مستوى ثقتهم في المؤسّسات الماليّة المصرفيّة. لذلك فإنّ الثقة بالمصارف تجمع بين ثقة الأفراد في استقرار المؤسّسات الماليّة (على سبيل المثال الثقة في نظام التأمين على الودائع وفي السلطات الإشرافية)، وكذلك ثقتهم في أمانة المصرفيّين، فضلاً عن تصورات الأفراد لدور المصارف في الاقتصاد التي تشكلها القيّم السياسيّة و/أو الدينيّة للأفراد. بطبيعة الحال، قد تكون الثقة في المصارف مرتبطة بثقة الجمهور في النقود التي كما هو متعرف عليه بأنّها بناء اجتماعيّ يسهل المعاملات ويستند إلى الثقة كما أكّد «Ingham» أن «تعتمد فعاليّة النقود كمخزن للقيمة، إلى حدٍّ كبير، على الالتزام بمسار عمل قائم على الثقة بأن الآخرين سيستمرون في قبول نقودنا».

إنّ الثقة في النقود تنطوي على مخاطرة، بمعنى أنّه لا يوجد ضمان مطلق بأنّ المجتمع سيستمر في قبول تلك النقود في التبادلات المستقبلية. من منظور أوسع حول الثقة في النقود، يذكر «Anjos» أنّ «الثقة في استقرار علاقات التمثيل وقابلية التحويل بين الأصول التي تؤدّي وظائف النقود هي اتفاقية مشتركة بين أولئك الذين يقررون إنشاء عقود نقديّة». إنّ مفاهيم الاستقرار وقابلية التحويل هذه تجعل الثقة في النقود عرضة للتضخم من خلال تآكل قيمة النقود والثقة في السلطات من منظور جهودها للحفاظ على قيمة النقود. وبالتالي فإنّ الثقة في النقود تشترك في أوجه تشابه مع الثقة في المصارف؛ لأنّ الثقة في المصارف تتأثّر أيضا بقابلية التحويل (الودائع المصرفيّة) والاستقرار (للحفاظ بمعنى أوسع على أصول وخصوم زبائن المصارف). ومع ذلك، تختلف الثقة في النقود عن الثقة في المصارف؛ لأنّ التضخم لا يمارس التأثير نفسه على الأخير حيث يمكن للمصارف اقتراح أسعار فائدة مفهرسة تستجيب لمعدلات التضخم. فضلاً عن ذلك، يمكن تطوير النظام المصرفيّ بشكل جيد في البلدان ذات المستويات المنخفضة

1 - Carbó-Valverde, S., Maqui Lopez, E., & Rodríguez-Fernández, F., Op.cit, p.3.

من الثقة المصرفيّة. والسبب في ذلك هو التعريف متعدد الأبعاد للثقة في المصارف الذي لا يقتصر على الثقة في استقرار المؤسّسات الماليّة المصرفيّة فحسب، ولكنّه يتضمّن أيضا عناصر مثل الآراء الشخصيّة حول صدق المصرفيّين أو الموقف تجاه اقتصاد السوق.

وصفوة ذلك أنّ الثقة في المصارف والثقة في النقود يختلفان عن بعض، ولكن قد تسهم الثقة في النقود ان تكون مصدراً للثقة المصرفيّة فلولا وجود الثقة في النقود لما كانت هناك عمليّة إيداع (احتفاظ) بتلك النقود في النظام المصرفيّ[1].

بالإضافة إلى ما سبق توصلت الدراسات التجريبية إلى أنّ الناس يصبحون أقلّ ثقة مع تقدّم العمر، عكس طبقة الشباب العمريّة لديهم ثقة أعلى في المصارف. وقد توصل «Moin» إلى أنّ الأشخاصّ الذين تبلغ أعمارهم 35 عاماً فما فوق لديهم ثقة أكبر بكثير في المؤسّسات الماليّة المصرفيّة أكثر من غيرهم. نظراً إلى حقيقة أن الشباب أكثر ولاء للتكنولوجيّة الرقميّة وأكثر انفتاحاً على الابتكارات، فإنّ مستوى الثقة في الخدمات الماليّة يمكن أن يتغير[2].

إنّ تلك المرحلة العمريّة هي مرحلة السعي إلى بناء المحفظة الماليّة للفرد وفترة تكوين الثروة وتمتاز كذلك بالبحث عن شراء الموجودات الثابتة (السلع المعمرة) لذلك لابدّ من أن يمنحوا ثقتهم إلى مصرف من أجل الحصول على التمويل المطلوب أو يستمروا بالبحث عن مؤسّسة ماليّة مصرفيّة تستحق ثقتهم وبالمقابل توفّر لهم احتياجاتهم الماليّة. بمعنى ممكن أن يكون مصدر الثقة الاختلافات الديموغرافية وبالأخص الطبقة العمريّة وخصائصها؛ فكلما كان البلد المعني يتميز هيكله السكّاني بطبقة الشباب كان مهيّئا بشكل كبير لأن يكوّن مجتمعا يثق بالمؤسّسات الماليّة المصرفيّة، علماً أنّ العراق يتميز بهيكل سكّاني يتميز بطبقة شباب كبيرة تفوق باقي الطبقات العمريّة الأخرى؛ لذلك من الممكن لواضع استراتيجيّة الشمول الماليّ أن يعتبر هذه ميزة إضافيّة ممكن توظيفها لاستغلال سرعة انتشار الثقة بين هذه الطبقة ويكون هناك نموذج لتداخل الأجيال.

ومن جانب آخر، يجب النظر إلى الثقة في المصارف ومحدّداتها على أساس النظريّة المؤسّسية لرأس المال الاجتماعيّ. الثقة في المصارف تشمل الثقة ليس فقط تجاه المصرف كمؤسّسة ومزود الخدمات المصرفيّة، ولكن أيضا الثقة في البيئة الاقتصاديّة لاتخاذ القرارات في مجال التمويل. وهذا يعني أنّ الثقة في المصارف تشترط أن تكون لدى المواطنين تجربة إيجابيّة وعادلة في التفاعل مع السلطات الحكوميّة بمعنى

1- Fungáčová, Z., Hasan, I., & Weill, L, Op.cit ,p p.4-5.
2- Melnyk, V. (2023). Op.cit, p.7 .

أنّ الحكومة هي أكبر مصدر للثقة. تتأثر هذه التجربة بأداء نظام العدالة تجاه إنشاء العقود الماليّة وحماية حقوق المستهلك وإنفاذها. لذلك؛ دراسة الثقة في المصرف من الأهمّيّة بمكان أن تأخذ في الاعتبار مصداقية المؤسّسات الحكوميّة، مثل الثقة في المحاكم كواحدة من آليّات السوق لحماية حقوق المستهلك الماليّ. يتوقّع المواطنون المتفاعلون مع المؤسّسات (بما في ذلك المصارف) أن تكون المحاكم عادلة ومختصة وتوفّر عقوبات متساوية لخرق القواعد في العقود الماليّة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتضمين مؤشّر للثقة في الحكومة – فهو يلفت الانتباه إلى التصور العام من قبل المواطنين للسلطات العامّة (بما في ذلك المصارف وهيئات التنظيم والرقابة المصرفيّة) الجدارة بالثقة والإجراءات والسياسات العادلة.

وكذلك التعليم (خاصّة الثانوي والعالي) هو أحد محدّدات الثقة الاجتماعيّة الديموغرافية الأكثر صلة ممّا يؤدّي إلى زيادة الثقة الاجتماعيّة من خلال الخبرة والأنشطة الاجتماعيّة والمهارات في التعامل مع المخاطر. فقد توصلت الدراسات الماليّة إلى وجود تأثير سلبيّ للتعليم على الثقة في المصارف؛ إذ إنّ الناس في محو الأميّة أكثر تشككاً في المصارف.

ويظهر أنّ إنفاذ سيادة القانون ينتمي إلى متغيّرات قويّة التأثير في البيئة المؤسّسية وجودتها، فهو يَعِدُّ النظام القانونيّ حلّا إضافياً، ولكنّه ضروريّ للجدارة بالثقة والشفافيّة لضمان التخفيف من مشاكل الثقة. وحسب البنك الدَوليّ يتراوح تأثير هذا العامل بوصفه مصدرا من مصادر الثقة ما بين –2.5% إلى 2.5.[1]

بكلمة أخرى، يمكن القول إن المزيد من الفروق في النهج والتحليل تنشأ من التحديد والتقييم المتقاطعين للعمليّات الكامنة وراء الثقة، ومن بين الأهم هو التمييز بين الثقة الحسابية (العقلانية أو المعرفية) والثقة العاطفية (غير العقلانية) تستند الثقة الحسابية إلى التقييم العقلاني للمخاطر والمكافآت والضوابط والمعلومات المستمدة من خارج واجهة التبادل (المرتبطة في كثير من الأحيان بالسمعة)؛

ممّا يؤدّي إلى استنتاج مفاده أنّه سيكون من الضار للمصرف أن يتصرف بشكل انتهازي. وعلى النقيض من ذلك، تستند الثقة العاطفية إلى التجربة الشخصيّة وتستند إلى حدٍّ كبير، إلى المدخلات والمعلومات العاطفية[2].

1- Buriak, A., Vozňáková, I., Sułkowska, J., & Kryvych, Y. (2019). Social trust and institutional (bank) trust: Empirical evidence of interaction. Economics & Sociology, 12(4), p.122.

2- Tyler, K., & Stanley, E. (2007). The role of trust in financial services business relationships. Journal of Services Marketing, 21(5), p.335.

يميّز الباحثون في موضوع الثقة عدداً كبيراً من العوامل التي تؤثّر على تكوين الثقة، وعلى سبيل المثال، يدعي بعضهم أنّ أحد عناصر نموذج الثقة في ليتوانيا هو جودة وموثوقية المعلومات المقدّمة.

إنّ شفافيّة المعلومات المقدّمة هي المحدّد الذي يؤدّي إلى ثقة الزبائن وإنّها عامل إيجابيّ يؤثّر على الثقة. وبالتالي، فإنّ المعلومات المقدّمة هي العامل الذي يؤثّر على ثقة الزبائن في الخدمات المصرفيّة التقليديّة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم للزبون أن يزوده موظّفو المصرف بمعلومات محدثة، وأن يقترحوا أحدث مجموعة من الخدمات، وما إلى ذلك. على سبيل المثال، يدعي «Ozatac»

أنّ موظّفي المصرف هم أحد العناصر الحاسمة لبناء الثقة. بمعنى آخر، يجب على موظّفي المصرف القيام بعملهم بجودة جيدة من أجل الاحتفاظ بالزبون. وهذا يعني أن موظّفي المصرف هم أحد المحدّدات في عمليّة بناء الثقة. يشخص «Yemelyanova» العوامل التالية الكامنة وراء الثقة: الوضع الاقتصاديّ العام للبلد، وعدم استقرار الوضع السياسيّ، ودرجة كمال النظام القانونيّ، والآليّات المستخدمة لتنظيم أنشطة الكيانات الاقتصاديّة الحكوميّة. وبعبارة أخرى، تؤدّي الدولة دوراً هاماً في الوصول إلى الثقة في الخدمات المصرفيّة التقليديّة. وخلاصة القول إن المحدّدات السبعة التالية لبناء الثقة مميزة حسب رأي «Yemelyanova»:

1. المعلومات المقدّمة (أي الجودة والموثوقية والشفافيّة، وغير ذلك).
2. المخاطر المتعلقة بالعلاقة مع المصرف (أي إدراك المخاطر من قبل الزبون وإدارة المخاطر من قبل المصرف).
3. الخدمات المقدّمة (أي الموثوقية والكفاءة والجودة والرضا، وغير ذلك).
4. خصائص المصرف (أي سمعة المصرف وصورته وغير ذلك).
5. موظّفو المصرف (أي مجاملة الموظّفين وكفاءتهم وصدقهم وحسن نيتهم وغير ذلك).
6. تجربة الزبائن (أي تجربة الزبائن مع الحسابات المصرفيّة والقروض والمعاشات التقاعدية في المصرف الذي يستخدمونه وغير ذلك).
7. الدولة (أي الوضع الاقتصاديّ العام في البلاد، وعدم استقرار الوضع السياسيّ، والآليّات المستخدمة لتنظيم أنشطة الكيانات الاقتصاديّة للدولة، وغير ذلك).

في الواقع يُعَدُّ بناء الثقة في المصارف التجاريّة قضيّة معقدة[1]، ونشير هنا إلى بعض الدراسات التجريبيّة

1- Skvarciany, V., & Jurevičienė, D. (2017). Factors affecting personal customers' trust in traditional banking: case of the Baltics. Journal of Business Economics and

التي توضح بعض الفروقات من حيث مصادر تكوين الثقة، فعلى سبيل المثال تمّ التوصل في مسح القيم العالميّة في المكسيك «Mexico World Values» إلى أنّ الثقة في المصارف منخفضة،

ولاسيّما ضمن الطبقات السكّانية ذات الدخل المحدود القريبة من خط الفقر، كذلك نسبة 71 % من أولئك الذين حصلوا على تعليم أقلّ من التعليم الابتدائيّ أفادوا بانخفاض ثقتهم في المصارف، مقارنة بنسبة 55 % من أولئك الذين أكملوا التعليم الابتدائيّ، ونسبة 46 % من أولئك الذين أكملوا دراستهم الجامعيّة ليس لديهم ثقة بالمصارف. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 24 % من الأسر ذات الدخل المنخفض التي تتلقى تحويلاً نقديّاً حكوميّاً (إعانة اجتماعيّة) بعدم الادّخار في الحساب المصرفيّ الذي يتلقون عن طريقه تلك المبالغ المحوّلة؛ لأنّهم لا يثقون في المصرف.

أمّا في كينيا فقد وجدت دراسة استقصائيّة في ثلاث مناطق ريفيّة أنّ 8 % من الأشخاصّ الذين يعرفون مصرفاً محلّيّاً معيناً لا يثقون به، ولوحظ أنّ النسبة تشير 8 % من مجموع سكّان هذه المناطق هم فقط من يعرفون مصرفاً ما، وبالوقت نفسه ليست لديهم ثقة بالمصارف؟ وهذه النتيجة تعد معضلة كبيرة للسلطات النقديّة. أمّا في أوغندا وملاوي ففي عينة من الأسر الريفيّة الفقيرة أفاد ما نسبته 16 % في أوغندا وما نسبته 5 % في ملاوي أنهم يعرفون شخصاً فقد أموالاً مودعة في أحد المصارف. وأفاد ما نسبته 60 % في أوغندا وما نسبته 16 % في ملاوي بأن لديهم ثقة ضئيلة أو معدومة في المصارف. وبالمثل، في أوغندا أيضا، يعتقد 44 % فقط من عينة مجتمع الشباب أنّ الادّخار لدى أحد المصارف آمن ولن تسرق الأموال بالتأكيد[1].

ونجد أنّ هذه الأدلة تضع إشارات واضحة عن الطريق الذي يمكن استهدافه للحصول على الثقة، فهو يوضّح الفرق بين المناطق الريفيّة والحضريّة؛ إذ تمتاز المناطق الريفيّة بضعف كبير في توليد الثقة واعتقد هذا لقلة الانتشار المصرفيّ وعدم وجود الإعلانات والترويج للمصارف وعدم استهدافهم في خطط الائتمان ذلك الجزء المتخصص من الصيرفة للقطّاعات المحفزة للتنويع الاقتصاديّ (الزراعي والصناعي)؛ لأنّ التركيز يكون على الأعمال التجاريّة بشكل أكبر؛ لأنّها ذات تمويل قصيرة الآجل ممّا يستلزم تدخل السلطات

Management, 18(4), P.3.

1- Garz, S., Giné, X., Karlan, D., Mazer, R., Sanford, C., & Zinman, J. (2021). Consumer protection for financial inclusion in low-and middle-income countries: Bridging regulator and academic perspectives. Annual Review of Financial Economics, 13, p.16.

الرقابيّة البنك المركزيّ والحكومة لاستهداف هذه المناطق، وهذا ينطبق بشكل كبير على العراق الذي يجب أن ينظر إلى عدد المصارف وانتشارها، وهي قليلة جدا مقارنة بخطط البلد التنمويّة والتأخر في نظام المدفوعات الإلكترونيّ مقارنة بباقي الدول.

ويتّضح أنّ هناك فرقا بين الطبقات السكّانية، وعليه ممكن أن تبدأ الخطط باستهداف الشباب لشمولهم بالخدمات، وهم سيعملون على توريثها إلى أبنائهم، فالثقة ممكن أن تورّث إلى الأبناء حالها حال التقاليد.

يظهر ممّا سبق أنّ أهمّيّة الثقة تنبع من اتّصالها بالمستهلك الفرد؛ بمعنى آخر على مستوى الوحدة الاقتصاديّة الجزئية التي تشكل بالمجمل المجمعات الكلّيّة التي تسهم في انفاذ السياسات الاقتصاديّة الكلّيّة المتعلقة بخطط التنمية. إنّ منظور المستهلك أكثر تعقيداً بكثير من نظرة المستثمر أو صانع القرار، فهو يفسر الموضوع من طريقين:

الأوّل: من خلال وضعه أمواله الشخصيّة في حساب مصرفيّ أو حساب أموال عبر الهاتف المحمول، فهو يأخذ بالحسبان فقدان السيطرة على تلك الأموال. وقد يقلق بشأن احتماليّة حدوث تحويلات غير مصرح بها من حسابه. ومن هنا، فإنّ بناء الثقة بين الأطراف أمر بالغ الأهمّيّة ليُغير المستهلك تلك التصورات. **والثاني**: يواجه بعض الزبائن مخاوف بشأن خصوصية البيانات وتعرض مصارفهم إلى هجمات إلكترونيّة.

ويبدو أنّه قد تكون في الغالب لدى المستهلكين معرفة قليلة أو معدومة بالمنتجات والإجراءات، وقد لا يكون لديهم خبرة بكيفيّة الوصول إلى الشكل الحديث للمصارف الإلكترونيّة. كما لاحظ Cole, Sampson, and Zia، أنّ المستهلكين يميلون إلى عدم استخدام المنتجات التي لا يشعرون بالراحة أو الدراية بها، وهذا سيلقي بأثره بعدم القيام بأدوار الوساطة الماليّة على أكمل وجه بالشكل الذي يخدم الاقتصاد ويحفز جميع القطّاعات الاقتصاديّة. يمكن التعامل مع غالبية المعاملات المتعلّقة بالشؤون الماليّة للفرد – إن لم يكن مع جميعها – على أنّها تجربة شخصيّة جذابة.

ومن المؤكّد أنّ تقديم خدمات عالية الجودة بأساليب متعدّدة وبطرق تسويق مختلفة للوصول لكل الطبقات الاجتماعيّة التي تختلف من حيث الوعي والثقافة سيترتب عليها تكلفة تتحملها المؤسّسة الماليّة المصرفيّة، ولكن في الوقت نفسه قد يكون وسيلة لإثبات ميزتها التنافسية من خلال استهداف مكانة سوقية معينة[1]. من أعلاه تتجلّى أهمّيّة الثقة بأنّها تولّد تغذية عكسية في كسب ثقة المستهلكين، ولكن في الوقت نفسه بمجرّد الحصول على الثقة الأوّليّة كما أسلفنا سيتم الوصول إلى الثقة المستمرة التي يصعب فقدانها إلّا في حال تعرض المستهلك إلى صدمة سلبيّة من قبل المؤسّسة المصرفيّة ونقصد بالصدمة هنا

1- Nagańska, A., Cichocki, S, Op.cit, P.138.

هو الإضرار الكبير غير المتوقّع بمصالح الزبائن مثل أن تكون هناك حالة إفلاس مفاجأة، وهذا يصل إلى خيانة الثقة والمخاطرة الأخلاقيّة وهذه احتماليّة حصولها منخفضة،

وبمجرّد استمرارية الثقة فإنّها ستلغي كلّ التصورات والمخاوف المذكورة أعلاه في ذهن المستهلك حول مستقبل أمواله المودعة لدى المصرف وتدريجياً تقل التكاليف الأوّليّة التي أنفقها المصرف من أجل اكتساب الثقة الأوّليّة المتضمنة استخدام وسائل متعدد للوصول إلى المستهلك وكسب ثقته الاجتماعيّة قبل الاقتصاديّة.

رابعاً: الطروحات النظريّة المفسرة للثقة

إنّ الثقة عنصر ضروريّ للأنشطة التي تتضمّن أعمالها مخاطرة وعدم يقين بالنتائج، إذا انعدمت الثقة فإنّ الاستجابة العقلانية من قبل الأفراد عدم الدخول بالنشاط الذي تكتنفه المخاطرة؛ ولأنّ الثقة عنصر محوريّ في قيام الكثير من الأنشطة الاقتصاديّة والماليّة والمصرفيّ بالإضافة إلى أنّ التطرق إلى دور الثقة في استخدام الخدمات المصرفيّة يتطلّب التطرق إلى نظريتين رئيستين ضمن هذا المضمار: نظريّة العمل المنطقي «Theory of reasoned action by Azjen and Fishbein» في 1980 و نظريّة الثقة في الالتزام لتسويق العلاقات«Commitment trust theory of relationship marketing by Morgan and Hunt» بينما تنصّ النظريّة الأولى على أنّ سلوك الشخص يتحدّد من خلال نيته السلوكية التي بدورها تتشكل من خلال المواقف والمعايير الذاتية. فإنّ الثقة ضمن تفسير هذه النظريّة تعني مواقف الفرد الإيجابيّة تجاه الخدمات المصرفيّة واحتماليّة نيّة الفرد لتكرار هذا السلوك؛ إذ إنّ الثقة تؤدّي إلى زيادة طلب الخدمات المصرفيّة.

أمّا النظريّة الثانية فيؤيّدون أنصارها أنّه بمجرّد بدء عمليّة بناء الثقة بوصفها خطوة أولى لكسبها من قبل المصارف سيصبح الزبائن ملتزمين بتلك العلاقة التي تمّ بناؤها؛ أي ستكون استجابة زبائن المصرف باستمرار من أجل اشباع متطلّباتهم وحاجياتهم مع المصرف، وبمعنى آخر ستكون هناك علاقة طرديّة ما بين الالتزام والثقة وهذه العلاقة طرديّة تنمو بشكل متزايد بمرور الوقت[1].

كما مرّ ذكره في الأوراق السابقة أنّ هناك بُعدا اجتماعيّا للثقة، هذا البُعد تمّ معالجته بواسطة نظريّة الشبكة الاجتماعيّة Social Network Theory والمتعارف عليها باسم الحالات الشفهية

1- Wong, D. H., Loh, C., Yap, K. B., & Bak, R. (2009). To trust or not to trust: The consumers dilemma with e-banking. Journal of Internet Business, (6), P.9.

word-of-mouth referrals، وهي توضّح إمكانيّة نقل الثقة من فرد إلى آخر، وهي جاءت بعد شيوع الأفكار التي توضّح بأنّ الثقة القائمة على المؤسّسة وتمثّل توقّع يضعهُ الأفراد في مؤسّسة معينة لتحقيق نتائج إيجابيّة. وبعبارة أخرى، فإنّ معتقدات المرء في بعض الهياكل المؤسّسية ستُمكن من إقامة علاقات ثقة بين هذه الأطراف. وفقا لـ McKnight، تتكوّن الثقة المؤسّسية من الاعتقاد بالحالة الطبيعية الظرفيّة والضمان الهيكلي (اللوائح والضمانات واللجوء القانونيّ) التي تؤثّر على بناء الثقة. بالإضافة إلى أنّ الثقة في المؤسّسات يجب أن تعتمد على ضوابط الأداء المرئيّة والأداء التمثيليّ (الخبراء الذين يمثلون النظام/ المؤسّسة ويتبادلون الخبرة). اكتسبت الثقة القائمة على المؤسّسات مزيداً من الاعتراف بعد الأزمة الماليّة عام 2008، حيث أكدت على أهميّة الثقة في المؤسّسات الماليّة لتحقيق الاستقرار الماليّ. تركز نظريّة الشبكة الاجتماعيّة على كيفيّة تشكيل سلوك الفرد من خلال مشاركته في العلاقات الاجتماعيّة. سلوكيات الأفراد ليست مستقلة، فهي تتأثر بالجهات الفاعلة الأخرى المرتبطة بهم. بالنظر إلى ذلك، يمكن أيضا تحليل التأثير الاجتماعيّ كعمليّة شبكة اجتماعيّة. جوهر نموذج التأثير الاجتماعيّ هو أنّ «سلطة المجموعة الاجتماعيّة تؤثّر على سلوك أعضاء المجموعة». يظهر التأثير الاجتماعيّ عندما يتأثر سلوك الشخص بمحيطه. مع تطوّر الأدوات الرقميّة في السوق الماليّة، أصبح التأثير الاجتماعيّ موضوعاً ذا صلة في البحث. على سبيل المثال، تناقش الدراسات الحديثة مسألة التأثير الاجتماعيّ على الثقة في الخدمات المصرفيّة الرقميّة وتكشف عن علاقة إيجابيّة[1].

بهذا السياق اختبر Burke مقاطع فيديو قصيرة ورسائل نصيّة توفّر معلومات للمستهلكين الأمريكيين حول مخاطر الاحتيال الماليّ في الاستثمارات. ووجد انخفاضاً قصير الأجل في قابلية الاحتيال، وبعض الأدلة على أنّ المستهلكين يتحسنون في التمييز بين العروض المشروعة والاحتيالية. في بيرو، وجد تقييم عشوائي لدورة تدريبيّة مدتها ثلاث ساعات مصمّمة خصيصاً لبناء الثقة في المؤسّسات الماليّة للمستفيدين من برنامج التحويلات النقديّة المشروطة زيادة بنسبة 33 % في الثقة وزيادة مقابلة قدرها 1.6 % في معدل الادّخار من التحويلات النقديّة، كلّها دلائل على صحّة نظريّة الشبكة الاجتماعيّة[2].

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ العراق يحتاج إلى أن يبدأ بهذه الأساليب عن طريق مصارفه التجاريّة لمحاولة لتطبيق بعض أدوات نظريّة الشبكة الاجتماعيّة ويتوقّع بأنها ستكسب ما يفوق 50 % من ثقة شريحة الشباب، لو كان هناك استراتيجيّة جيدة تتسق مع تطوير الانتشار وتخفيض الكلف الماليّة للخدمات

1- Melnyk, V. (2023). Op.cit , P8.
2- Garz, S., Giné, X., Karlan, D., Mazer, R., Sanford, C., & Zinman, J, Op.cit , p.17.

وتلك ستكون الخطوة الأولى (الثقة الأوّليّة) وستلحقها إجراءات مؤسّسية تعزّز مفهوم الثقة المستمرة وتؤدّي بالنهاية إلى ظاهرة الشمول الماليّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التفسير المؤسّسي للثقة يتكوّن من بُعدين: (الضمان الهيكلي والحالة الطبيعية الظرفيّة)، وكلاهما يؤثّران على إيمان المستهلكين بالثقة ونية الثقة، يهتم الضمان الهيكلي بالشعور بالأمان بدلاً من المخاطر المتوقّعة بسبب الترتيبات المؤسّسية مثل الضمانات والهياكل الصحيحة وشبكات الأمان المعمول بها، في حين أنّ الحالة الطبيعية الظرفيّة تتعلّق بغياب أيّ عوامل «غير عادية» رئيسة من شأنها أن تؤثّر على ميل المواطنين إلى الثقة، وفقا لأدبيّات الثقة. تؤثّر الحالة الطبيعية الظرفيّة أيضا على اعتقاد ثقة المستهلكين؛ بسبب فكرة أنّه إذا كان الوضع طبيعياً، فإنّ الأشخاصّ داخل الموقف سيتصرفون بشكل طبيعي ويمكن الوثوق بهم. إنّ وجود عوامل مثل الفضائح الكبرى أو الاضطرابات الاقتصاديّة الشديدة سيقلّل من الحالة الطبيعية الظرفيّة، وقد تكون النتيجة الصافية أقلّ ثقة. تشير الأبحاث حول الاتساق المعرفي أيضا إلى أنّ المعتقدات في الضمان الهيكلي والحالة الطبيعية الظرفيّة تتفق مع اعتقاد الثقة. وعلى المنوال نفسه، تشتمل الثقة المصرفيّة على بُعدين: الإيمان بالإنسانيّة وموقف الثقة. يشير الإيمان بالإنسانيّة إلى افتراضات/ تصورات الناس الإيجابيّة حول سمات الآخرين من حيث أن الأشخاصّ الذين لديهم إيمان عالٍ بالإنسانية سيميلون إلى الاعتقاد بأنّ الآخرين بشكل عام، يمتلكون سمات الجدارة بالثقة عبر مجموعة من المواقف؛ ممّا يؤثّر بشكل إيجابيّ على إيمان الثقة؛ لذلك من المنطقي أن يكون لدى الشخص الذي لديه إيمان عالٍ بالإنسانية إيمان أكثر بالثقة من الشخص الذي لديه إيمان منخفض بالإنسانية[1].

واستمراراً للطرح السابق إنّ الأبحاث التي سعت في تأصيل الجانب الفكري حول التفاعل بين الثقة بوصفها متغيّرا ثقافيّا والمؤسّسات بوصفها أنظمة رسميّة حظيت باهتمام كبير في الأدبيّات الاقتصاديّة. وقد ركزت هذه الدراسات بشكل أساس على الروابط السببية بين الثقة والمؤسّسات بناءً على بيانات مقطعية، ونتيجة لذلك؛ يتمّ التمييز بين مفهومين رئيسين: الأوّل يعرف باسم النهج «التصاعدي» (النفسي)

عندما تؤثّر القواعد والمعتقدات وأنماط السلوك غير الرسميّة على تطوّر المؤسّسات مثل هيكل النظام السياسيّ وتفاصيل القوانين وما إلى ذلك؛ إذ يقدم «Alesina and Giuliano» نظرة عامة شاملة على الدراسات والتجارب العالميّة لدعم هذا النهج تجريبياً. ويقدم «Newton and Zmerli» دليلاً تجريبياً على ترابط الثقة الاجتماعيّة والثقة السياسيّة. والثاني يعرف بأنّه النهج «الأعلى» (المؤسّسيّ)

1- Moin, S. M. A., Devlin, J., & McKechnie, S. (2015). Trust in financial services: Impact of institutional trust and dispositional trust on trusting belief. Journal of Financial Services Marketing, 20, p.94.

(عكس النهج السابق) عندما يمكن للهياكل والمؤسّسات تغيير الثقة الاجتماعيّة. على أنّ تجربة التفاعل مع ممثلي المؤسّسات واحدة من قنوات التأثير المحتملة؛ ونتيجة لذلك جاءت تصوّرات الجدارة بالثقة والقدرة على الثقة بالآخرين. وبعبارة أخرى: تحدّد الجودة المؤسّسية الثقة الاجتماعيّة؛ إذ أكد «Sønderskov and Dinesen» في ورقتهما التأثير القوي للثقة المؤسّسية على الثقة الاجتماعيّة، ومن المرجح أن يتغير الأخير بمرور الوقت تحت تأثير المؤسّسات. هذه التسبيبات النظريّة كانت لها علاقة بين النمو الاقتصاديّ والحرية الاقتصاديّة واستقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الثقة بين المجتمع للمؤسّسات في البلاد. الثقة هي جوهر المعاملات في الخدمات المصرفيّة. الشرط المسبق لظهور مفهوم الثقة المؤسّسية في المصارف هو فشل آليّة الثقة بين الأشخاصّ في ظروف عدم تناسق المعلومات في القطّاع الماليّ والحاجة إلى إنشاء مؤسّسات «خبراء» متخصّصة لتقليل دور العلاقات الشخصيّة. في هذه الحالة، الوسطاء الماليّون (خاصّة المصارف) تمثّل تلك المؤسّسات، ونتيجة لذلك يمكن القول إنها مؤسّسات ثقة اجتماعيّة[1].

خامساً: العلاقة بين الثقة المصرفيّة والشمول الماليّ

بحث العديد من العلماء العلاقة بين الثقة والشمول الماليّ لما لهما من تأثير على مستوى النشاط الاقتصاديّ الذي يرتبط بدوره بذلك النظام المصرفيّ والماليّ الصحي. بهذا السياق يؤكّد Naganska and Cichocki على أهمّيّة الثقة في تعزيز التمويل وأدوار الوساطة الماليّة، إنّ الثقة تؤدّي إلى زيادة كبيرة في كلّ من ملكيّة الحساب المصرفيّ واستخدامه. وبالمثل، يعزّز الشمول الماليّ ثقافة الادّخار والثقة في النظام الماليّ والمصرفيّ كما جادل كلّ من «Samal and Swain» زد على ذلك أنّ السياسات والاستراتيجيّات التي تعزّز الشمول الماليّ يمكن أن تعزّز الثقة في النظام الماليّ.

إنّ الثقة في المصارف عامل رئيس يؤثّر على الشمول الماليّ؛ إذ أظهرت الدراسات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة في المصارف والشمول الماليّ؛ ممّا يدل على أن المستهلكين الذين لديهم ثقة في المصارف هم أكثر ميلاً للانخراط في المعاملات الماليّة واستخدام الخدمات المصرفيّة. بالإضافة إلى ذلك، وجدوا أن مواقف المستهلكين تجاه المصارف تتأثر بعوامل مختلفة، مثل الدخل والخبرة السابقة مع المصارف ومستوى التعليم. وتظهر نتائجهم أن تحسين ثقة المستهلك المصرفيّ قد يكون استراتيجيّة فعالة لتعزيز الشمول الماليّ. عندما يكون مستوى الثقة أقل، تحتاج المصارف إلى الاستثمار أكثر في إلهام الثقة عن طريق استراتيجيّات مختلفة سعرية وغير سعرية تساعد تغيير التصورات والانطباعات لدى المستهلكين[2].

1 - Buriak, A., Vozňáková, I., Sułkowska, J., & Kryvych, Y, Op. cit , p.119.
2- Damra, Y., Yasin, S., & Albaity, M. Op.cit , P.1434.

يمكن للثقة أو عدم الثقة في المصارف أن تؤثّر لأسباب مختلفة على الشمول الماليّ من خلال قنوات مختلفة. من أهمّ هذه القنوات هما متلازمة المقترض المحبط واستخدام المنتجات الماليّة. ونحاول بيان هذا التأثير من خلال الدور الوسيط لتثبيط المقترض[1]:

1- **تثبيط المقترض:** وتُعَدُّ متلازمة المقترض المحبط انتكاسة محتملة للسياسات الرامية إلى تحقيق الوصول الماليّ الشامل للأفراد والأسر وأصحاب الأعمال التجاريّة الصغيرة على وجه الخصوص. وتتسم ظاهرة تثبيط المقترضين بالأهمّيّة الكبيرة بالنسبة للشمول في الإقراض وأثرها الكبير بالشمول الماليّ الكلي الذي يرتبط بهما النمو الاقتصاديّ. هناك أهمّيّة بوجهين للاعتراف بوجود المقترضين المحبطين، وهي:

أ- قد يفقد الممولون (المصارف) زبائن محتملين.

ب- يعتمد المقترض المحبط على التمويل الداخليّ؛ ممّا قد يحدّ من الاستثمار، وبالتالي النمو.

ويمكن التمييز بين الاستبعاد الماليّ الطوعيّ وغير الطوعيّ. ويشير الاستبعاد الماليّ الطوعيّ إلى شرائح من السكّان يمكنها الحصول على الائتمان النقديّ، ولكنها تختار عدم طلب تلك الخدمات الماليّة خوفاً من الآثار المحتملة للحصول على الائتمان. هذه الفئة يمكن وصفهم بأنهم المقترضون المحبطون. يشير المقترض المحبط إلى شركة جيدة تحتاج إلى تمويل،

لكنّها تختار عدم التقدّم بطلب إلى المصرف لأنها تشعر أن طلبها سيتم رفضه. وقد أظهرت دراسات أخرى أنّ تثبيط المقترضين أكثر شيوعاً بين رائدات الأعمال من روّاد الأعمال الذكور، على أنّ ارتفاع تكاليف الاقتراض من المؤسّسات الماليّة المصرفيّة قد يكون السبب الرئيس لمتلازمة المقترض المحبط بين المشاريع الصغيرة. على سبيل المثال تكلفة التقدّم بطلب للحصول على القرض والفائدة على أقساط القرض، أو التكلفة عينية مثل تكلفة الفرصة البديلة للوقت المستغرق في البحث عن المنتجات الماليّة وتقييمها، واستكمال نماذج الطلبات، والانتظار في القاعات المصرفيّة، والسفر من المصرف إلى المصرف، أو نفسيّة على سبيل المثال عدم الارتياح في الكشف عن التفاصيل الشخصيّة، والمخاوف أثناء انتظار قرار المصارف وردود الفعل، بما في ذلك احتمال رفض الطلب. إضافة إلى التصورات السلبيّة للمقترضين المحتملين حول الفوائد وإجراءات السداد كسبب محتمل. إن ميل المصارف إلى طلب ضمانات كشرط لإقراض المشاريع

1- Koomson, I., Koomson, P., & Abdul-Mumuni, A. (2023). Trust in banks, financial inclusion and the mediating role of borrower discouragement. International Review of Economics & Finance, 88, P.1420-1421.

الصغيرة لا يشجّع المقترضين الذين يخشون فقدان أصولهم أو التعرض للمضايقة من قبل المصارف إذا تأخروا عن السداد. وبالتالي، فإنّ متلازمة المقترض المحبط discouraged borrower syndrome يمكن أن تعمل بوصفها وسيطا مهمّا بين الثقة المصرفيّة والشمول الماليّ؛ إذ أظهرت الدراسات الحاليّة أنّ الثقة المصرفيّة تقلل من تثبيط المقترضين وتلهم قرار تقديم طلب للحصول على قرض وتعزيز الشمول الماليّ الكلي. بمعنى ان الثقة المصرفيّة تقلل من تثبيط المقترض وتلهم المرء للوصول إلى الائتمان، غالباً ما تطلب المصارف من مقدّم الطلب امتلاك حساب يتمّ فيه دفع الأموال عند النجاح بالحصول على الائتمان. كما تُعَدُّ ملكيّة الحساب المصرفيّ بمثابة خطوة أولى لاستخدام المنتجات المصرفيّة الأخرى مثل الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت وأجهزة الصرّاف الآليّ ودفاتر الشيكات وغيرها ممّا يزيد من تعميق مستوى الشمول الماليّ.

2. **استخدام المنتجات الماليّة:** أشارت الدراسات السابقة إلى أنّ تحقّق إمكانيّة الوصول إلى المؤسّسات الماليّة المصرفيّة وملكيّة المنتجات الماليّة المصرفيّة لا يؤدّي بالضرورة إلى استخدام تلك المنتجات الماليّة، على سبيل المثال في الهند، لم تترجم زيادة فرص الحصول على الخدمات الماليّة من خلال فتح حسابات مصرفيّة إلى زيادة في استخدام الخدمات الماليّة لأغراض الادّخار والاستثمارات؛ لأنَّ معظم الحسابات ظلّت خاملة. وما يزال المزارعون وغيرهم من الأشخاص الضعفاء في المناطق الريفيّة يفضلون الاقتراض من مقرضي الأموال المحلّيين حتى بأسعار فائدة أعلى. على العكس من ذلك، فإنّ استخدام المنتجات والخدمات الماليّة مدفوع بشكل أساس بالثقة في المؤسّسات الماليّة.

تشير الأدلة المتاحة إلى وجود علاقة إيجابيّة بين ثقة الفرد في مؤسّسته الماليّة وثقته العامّة في المؤسّسات الحكوميّة بشكل عام، بما في ذلك الثقة في المؤسّسات الإشرافية مثل البنوك المركزيّة لضمان عمل المصارف ووفائها للزبون، كمحركات مهمّة لاستخدام الأفراد للمنتجات الماليّة.

إنّ الوضع في العراق ينطبق عليه ما ورد في أعلاه على الرغم من اتخاذ الإجراءات الكبيرة والواسعة لتوسيع نطاق الشمول الماليّ، أهمّها توطين رواتب موظّفين القطّاع العام في المصارف وفتح حسابات اجبارية لكن بالمقابل لم يجدِ هذا نفعاً كبيراً؛ أوّلا لعدم جديّة المصارف التجاريّة في العراق في توفير تلك الخدمات الماليّة الرخيصة وصعوبة الوصول إليها والضمانات والكفلاء المبالغ بها ممّا أدّى إلى عدم ثقة الموظّف العراقيّ بهذه المؤسّسات المصرفيّة. وهذا أدّى إلى الوصول إلى عدم استخدام تلك المنتجات الماليّة المتاحة والتي عززها قلت الوعي ممّا جعل هذه الحسابات خاملة تتحرك فقط بداية الشهر (تحويل الدائرة وسحب الزبون)، نحتاج لكسب ثقة الزبون رفع سقف الائتمان وتخفيف المطالب وإعطاء الحوافز السعرية والعينية وغيرها.

يبقى سلوك المؤسّسات الماليّة المصرفيّة أحد الدوافع الرئيسة للثقة فيها، وإنّ ممارسة الحكمة وتقديم خدمات جيدة والحفاظ على الاستقرار الماليّ يمكن أن يكون لها تأثير إيجابيّ على الثقة. عند مناقشة الثقة في الخدمات المصرفيّة الرقميّة، تركز معظم الأبحاث على الثقة في التقنيات. ومع ذلك، فإنّ النظريات الاجتماعيّة تعيد تشكيل دور الثقة وتنظر إلى التأثير الاجتماعيّ والكلام الشفهيّ والقيمة الاجتماعيّة كخصائص مهمّة تؤثّر على تنمية الثقة. بكلمة أخرى يؤدّي التأثير الاجتماعيّ دورا مهماً في تحقيق درجة كبيرة من الشمول الماليّ عن طريق التأثير في بناء الثقة في المصارف التي تعمل بشكل تقليديّ أو عبر الإنترنت. وهي تظهر دور التأثير الاجتماعيّ كإشارة بيئية مجتمعيّة والسمعة كإشارة مؤسّسية على الثقة في المصارف.

وتتماشى النتائج التي توصلوا إليها الباحثين حول التأثير الاجتماعيّ مع نتائج Kim and Prabhakar (2004)، الذين درسوا تأثير «الكلام الشفهي» على الثقة والذي له دور إيجابيّ على تنميتها وتحقيق الشمول الماليّ بشكل أسرع عند استخدام هذه الأدوات التي تؤثّر اجتماعيّاً أكثر على الأفراد[1].

نعود إلى القول: لو نظرنا للعراق ستجد لا وجود لتلك الأدوات الاجتماعيّة سواء بالكلام الشفهيّ أو بناء العلاقات الاجتماعيّة مع الزبون، بل قد لا ينظر لك بعض الموظّفين الذين تمّ حشرهم للعمل في المصارف التجاريّة حشراً بعيد عن التخصص والخبرة، وهذا ما كان له ارتدادات سلبيّة على الثقة بالمنظومة المصرفيّة.

استكمالاً لما سبق في الفقرة السابقة نستنتج أنّه يمكن تفسير العلاقة بين الثقة والشمول الماليّ يكون بطريقتين. إمّا من بُعد الثقة الاجتماعيّة أو من بُعد الثقة في المؤسّسات الماليّة (أي الثقة المؤسّسية). من بعد الثقة الاجتماعيّة، توجد دراسات سابقة تقدّم أدلة مفاهيمية وتجريبية على العلاقة بين الثقة والشمول الماليّ وكما تمّ توضيحها تتجلى في الكلام الشفهي. اما تلك التي تتعلّق بالثقة في المؤسّسات الماليّة المصرفيّة، تظل الأدلة في الأدبيّات مفاهيمية إلى حدٍّ كبير مع بعض الدراسات الخجولة التي تقدّم الأدلة التجريبية. تبقى الثقة الاجتماعيّة هي أحد المحركات المهمّة للشمول الماليّ وتظل مكوناً أساسيّاً مطلوباً للتشغيل السلس للسوق الماليّة. يتمّ وصف الثقة الاجتماعيّة على أنّها تصوّر عام للمستجيبيّن للإبلاغ الذاتي عن جدارة معظم الناس بالثقة أو الحاجة إلى الحذر عند التعامل مع الآخرين. ففي المناطق التي تكون فيها الثقة الاجتماعيّة عالية، يميل الناس إلى استخدام الائتمان المصرفيّ بدلاً من الائتمان غير الرسميّ

1 - Melnyk, V. (2023). Transforming the nature of trust between banks and young clients: from traditional to digital banking. Qualitative Research in Financial Markets, P6 .

من الأفراد المرابين. وجد Xu (2020) أن الأبعاد المختلفة للشمول الماليّ تعزّزها الثقة الاجتماعيّة عندما يتمّ التحكم في السمات الفرديّة وعدم التجانس في المؤسّسات والأسواق الماليّة. كما وجدت أن الثقة تخفف من حدة المؤسّسات الماليّة المصرفيّة الهشة والمستويات التعليميّة الضعيفة التي تميل إلى إعاقة الشمول الماليّ. فعلى سبيل المثال كان للثقة تأثير إيجابيّ على ملكيّة الحساب أكثر من استخدام الحساب في الهند. أمّا في زيمبابوي فقد وجدSanderson أنّ الثقة ترتبط ارتباطاً إيجابيّاً وكبيراً بالشمول الماليّ[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ الثقة تمثّل حجر الزاوية في التنمية الاقتصاديّة، وتنطوي جميع عمليّات التحول الاقتصاديّ على الثقة، ومستوى الثقة في مجتمع معين هو مؤشّر قوي على ازدهاره. سلّطت العديد من الدراسات التجريبية الضوء على الدور الإيجابيّ للثقة في النتائج الاقتصاديّة. على وجه الخصوص، تسلط الأدلة الحديثة الضوء على أهمّيّة الثقة في زيادة المدّخرات الوطنيّة عن طرق فتح الحسابات في المصارف. تمثّل عمليّة الإيداع الوجه الآخر للعملة الذي تمثّله الثقة في أنّ المصرف المودّع فيه بأنّه سيحافظ على سلامة الإيداعات وسيجعلها متاحة للسحب كلما لزم الأمر أو حسب قرار الزبون. ويكتسي تعزيز الثقة أهمّيّة خاصّة في سياق برامج الإدماج الكبيرة الجارية في العديد من البلدان النامية؛ إذ يساهم انعدام الثقة في المصارف في انخفاض استخدام الحسابات المصرفيّة.[2] التي ستقود إلى عدم الثقة باستهلاك تلك المنتجات الماليّة وعلى رأسها الائتمان؛ ممّا يُولّد تيارا من القناعات بالتوجّه إلى مقرضي الأموال بوصفهم أفرادا وهم متعارف عليهم تقريباً في كلّ المجتمعات على حدٍّ سواء الذين يعطون الأموال مع طلب استردادها في وقت محدّد مع مبلغ إضافيّ بوصفه مكافأة على منح التمويل الأساس في تلك العمليّة هو طابع العلاقات الشخصيّة في مجتمع مغلق كأن يكون مكان العمل، مكان السكن، القبيلة، التجمعات العرقيّة ...، وكل هذه المظاهر ستعمل على عدم تحقيق الهدف الكبير وهو التغطية للخدمات الماليّة الرسميّة من المؤسّسات الماليّة المصرفيّة وغير المصرفيّة والابتعاد عن تحقيق الشمول الماليّ الذي يمثل عدة أهداف منها نفاذ الخدمات الماليّة، تحفيز النشاط الاقتصاديّ، الانتشار المصرفيّ، زيادة الوعي، زيادة سرعة التداول النقديّ وغيرها من الإيجابيّات التي تنعكس بشكل كبير على النمو الاقتصاديّ والتنمية الاقتصاديّ في الاجل البعيد.

1- Koomson, I., Koomson, P., & Abdul-Mumuni, Op.cit , P.1420.

2- Mehrotra, R., Somville, V., & Vandewalle, L. forthcoming. Increasing trust in the bank to enhance savings: Experimental evidence from India. Economic Development and Cultural Change, P.1.

إنّ أهمّيّة الثقة تتزايد بوصفها عنصرا ضروريّا بالنسبة للشمول الماليّ، وهذا التزايد يرتبط جدلاً مع تزايد تقنيات الدفع الإلكترونيّ ووسائل الدفع عن بُعد، وبصدد هذا الموضوع تجدر الإشارة ان هناك العديد من الدراسات التجريبية الحديثة أعطت أدلة تشير إلى أن وسائل الدفع الرقميّة تعزّز الشمول الماليّ، ولاسيّما في البلدان النامية، من خلال توفير الوصول إلى الخدمات الماليّة للأفراد المستبعدين من الخدمات الماليّة التقليديّة، ولكن يبقى المحور الأساس في التعامل الماليّ هو الثقة، كيف يمكن أن اعتمد الحساب الإلكترونيّ والتحويل والمدفوعات الإلكترونيّة وأنا سابقاً لم أثق بهذا المصرف، وهو يملك الشخصيّة المعنوية والمكانية؟

أكيد أنّ اعتماد الوسائل الإلكترونيّة في الدفع ستسهم بشكل كبير في وصول المنتجات الماليّة إلى أبعد مكان وهذا بدوره قد يساعد في التخفيف من حدة الفقر وتحفيز النمو، ولكن هذا يبقى مشروطا بوجود الثقة[1].

سادساً: رؤية حول مستوى الثقة وعناصرها في العراق

لا يخفى على المختص في القطّاع المصرفيّ والماليّ في العراق من أنّ القطّاع المذكور جاء متأخراً في عمليّة التحول إلى الانفتاح الماليّ واعتماد الاتمتة في أنشطته؛ لأنّ الاقتصاد العراقيّ كان يمتاز بأنّه اقتصاد اقرب إلى المركزيّة في التخطيط وسطوة الملكيّة العامّة للدولة وانخفاض مشاركة القطّاع الخاصّ، واستمرّ هذا الحال لغاية سنة 2003 وما شهدته البلاد من تحول في فلسفة الدولة الاقتصاديّة بحسب دستورها الذي أكّد على الحرية الاقتصاديّة واعتناق آليّة السوق والانفتاح الماليّ وتشجيع القطّاع الخاصّ لممارسة دوره الريادي وهو ما انتج عدد كبير من القوانين من السلطة التشريعية منها قانون البنك المركزيّ العراقيّ رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

وبمرور ما يقارب عقدين من الزمن لم يتغير الكثير فقد زادت تلك المصارف إلى ما يقارب (70) مصرف ما بين حكوميّ وخاصّ، تجاريّا كان أم إسلاميّا، وعدد الفروع بلغ لغاية عام 2023 (833) فرع مصرف فقط، بينما أحد المصارف العاملة في الولايات المتّحدة يصل عدد فروعه وحده إلى 5000 فرع!

وما يزال القطّاع المصرفيّ لم يضطلع بمهمّة الوساطة الماليّة بالشكل المطلوب؛ لأنّها تعتمد نشاطات أخرى بعيدة عن منح الائتمان وقبول الودائع، وبالتالي كانت خدماتها المتاحة للفرد غير متنوعة ولا تناسب كلّ الأذواق، بل إنّها قد تقتصر بجانبها الأكبر على المتقاعدين أو الموظّفين من القطّاع العام مع محاولات

1- Broekhoff, M. C., van der Cruijsen, C., & de Haan, J. (2024). Towards financial inclusion: trust in banks' payment services among groups at risk. Economic Analysis and Policy, p.4.

خجولة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسّطة أو المبادرات العقارية التي لا تمثّل ضمن أولويّاتها إلّا بعد أن يقوم البنك المركزيّ بتمويلها وتحفيزها على وفق أوامر السلطة النقديّة.

لقد عمل البنك المركزيّ العراقيّ باعتبار هدف الشمول الماليّ أحد أهدافه الاستراتيجيّة ضمن خططه الاستراتيجيّة واخرها 2023-2026، واتخذ العديد من الإجراءات خلال الأعوام السابقة بوضع آليّة لتوطين رواتب القطّاع العام والعمل على الدفع باتجاه الصرّافات الآليّة ونشرها للمساهمة في تغيير الثقافة الماليّة للمجتمع، لكن ما زال عدد هذه الأجهزة متواضعا على مستوى العراق؛ فقد بلغ 2,223 جهاز عام 2022 وهي نسبة متواضعة.إنّ الوعي المصرفيّ في العراق منخفض لأسباب متداخلة ما بين الفترات السابقة التي كان النظام المصرفيّ يقتصر على عدد قليل من المصارف وتقليديّ بأداء مهامه ووظائفه وما بين الظروف السياسيّة والحصار الاقتصاديّ الذي القى بظلاله على المستوى المعيشي والاهتمام بضروريّات الحياة بعيد عن أيّ رفاهية سواء أكانت اجتماعيّة أم اقتصاديّة. واستمر الحال على ما هو عليه بنظام مصرفيّ لم يتطوّر بالشكل الكافي من خلال خدماته وتنوعه وتنافسيته التي لو كانت ضمن المستوى المطلوب بالحد الادنى لكان الوعي سيتأثر باتجاه تصاعدي، إنّ مسألة الوعي وتغيير التقاليد هي ثابتة خلال الأمد القصير، ومن الممكن تعديلها من خلال كسب قناعات الأفراد بحرص المصرف على تأدية واجبه بالشكل الذي يكون مصدرا لكسب ثقة الأفراد. إنّ الثقة المصرفيّة مهمّة؛ لأنّ الأفراد إذا منحوا ثقتهم للمصرف فإنّه سيترسخ لديهم أهمّيّة الاستمرار بالاعتماد على المصرف كما أسلفنا في طرحنا في الفقرات الأولى، لكن بالمقابل هذه المعادلة تعتمد بشكل كبير على متغير أخر هو كيفيّة أداء تلك المصارف لوظائفها وكيفيّة كسب الزبائن من خلال استراتيجيّة سعرية وغير سعرية.

إنّ إجراءات البنك المركزيّ العراقيّ في تحقيق الشمول الماليّ ستتعاظم نتائجها الإيجابيّة على الاقتصاد العراقيّ، على أن تعمل المصارف على تغيير استراتيجيّاتها بالتعامل مع الزبائن على الأقلّ للذين تمّ توطين رواتبهم بسلطة القانون من موظّفي القطّاع العام بأقل تقدير، كأن تعمل على توفير ائتمانات بفوائد منخفضة، منح جوائز سنويّة، إضافة خدمات لبطاقتهم الإلكترونيّة مثل التحويل الخارجيّ واستخدامها خارج العرق ...؛ لينقل هؤلاء الموظّفون تجربتهم الإيجابيّة مع تلك المصارف إلى الزبائن المحتملين من خارج القطّاع العام، فتبدأ تغيرات جزئية في إدراكات الوعي الفرديّ تصب في النهاية بكسب ثقة المجتمع بالقطّاع المصرفيّ ككل. وبناء على توجهات البنك المركزيّ العراقيّ قامت بعض المصارف في إنشاء قسم التوعية المصرفيّة وحماية الجمهور ومهمّته كالتالي[1]:

1- CIHAN Bank, Banking Awaraness, https://www.cihanbank.com.iq/en/banking-awareness/

- التأكّد من تقديم معلومات الخدمة للعملاء لتكون واضحة وسهلة الفهم.
- الرعاية الخاصّة للعملاء من ذوي الدخل المحدود والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصّة وللجنسين.
- توفير التوجيه الكافي في قاعات البنك وفروعه وعلى الموقع الإلكترونيّ لشرح كافّة المعلومات للعملاء.
- الحفاظ على السرية المصرفيّة التامة والتزام الموظّفين بذلك وعدم تسريب معلومات عن العملاء لحمايتهم من مخاطر الاعتداء والسرقة.
- الالتزام بمبدأ (اعرف عميلك) وما يتطلّبه قانون مكافحة غسيل الأموال والتهريب وأن لهذا القانون قواعده وحدوده ويجب تطبيقه بشكل سليم حتى لا يعيق معاملات المواطنين العاديين.
- توفير آليّة مناسبة لتقديم الشكوى من خلال إعداد نموذج موحد للشكاوى وتحديد آليّة تقديم الشكوى والمستندات والمعلومات المطلوبة على النحو التالي:
- نموذج إلكترونيّ يتمّ تعبئته ورفعه على صفحة القسم على الموقع الإلكترونيّ للبنك
- نموذج مكتوب وحي ويرسل إلى صندوق الشكاوى في كافّة الفروع.
- الالتزام بإبداء الرأي للعميل خلال مدة أقصاها 15 يوماً من تاريخ تقديم الشكوى وإبلاغ العميل بنتائج التحقيق خلال 5 أيام من انتهاء التحقيق في الشكوى.

ونرى وجوب وضع بعض التعليمات والإجراءات من الناحية المؤسّسية والبنى التحتيّة على المصارف التقيد بتوفيرها والالتزام بها عند التعامل مع الزبائن ولاسيّما المصارف الحكوميّة التي أصبحت لا تولي تلك المسائل المرتبطة براحة الزبون أيّ اهتمام على سبيل المثال قاعة الانتظار، أناقة الموظّفين (أزياء موحدة)، تنويع المنتجات الماليّة لتناسب جميع الأعمار والأذواق، موظّفين على دراية في التصرف اللائق ...؛ بمعنى أنّنا نعمل على كسب الثقة الاجتماعيّة والمؤسّسية، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة التحول إلى المدفوعات الإلكترونيّة، وليس كما حدث الآن، والدليل التجريبي لدينا هناك عنصر إجبار في فتح الحساب للموظّفين في القطّاع العام (توطين الراتب) وضرورة استلام مرتبه الشهري عن طريق هذه الحسابات بواسطة بطاقة الائتمان، لكن للأسف هذا لا يندرج ضمن الشمول الماليّ، وإنّما هو الشمول الماليّ الإجباري كما يجب تسميته؛ لأنّه ليس عن قناعة شخصية من قبل الفرد، وإنّما استخدمت الدولة صفة الإجبار كما هو الحال في فرض الضريبة بأنواعها، وهذا النوع من الشمول لا يؤدّي إلى النتائج الاقتصاديّة التي نبحث عنها للتأثير على النشاط الاقتصاديّ ما دامها لم تأتِ بقناعة الفرد بمنتجات ماليّة تمّ تقديمها له من مصرف معين،

بل أكثر من ذلك هذا لم يقابله خدمات ماليّة فعلية بشكل كبير وإنّما زاد الجهد والبيروقراطية والمنتفعين كوسطاء يملكون أشبه ما يكون دكاكين لصرف هذه الرواتب، خصوصاً إذا علمنا أنّ أكبر المصارف الحكوميّة لغاية الآن ليس لديها أجهزة الصرف الآليّ، حتى المصارف الأهليّة لا تنتشر صرّافاتها بشكل جغرافيّ يوفّر التغطية.

يحتاج النظام الماليّ المصرفيّ في العراق للبحث في مصادر الثقة والعمل عليها، ومتابعة المصارف من كلّ الجوانب وليس فقط الحسابية، وفتح باب الاستثمار للمصارف الأجنبيّة ذات السمعة والتصنيف الائتماني العالي للعمل في العراق، وهذا يتطلّب تحرّك من هيئة الاستثمار بالتعاون مع البنك المركزيّ.

المصادر

1. Ali, R., Meraj, M., & Mubarik, M. S. (2023). In the pursuit of financial innovation-Led financial inclusion: A proposed construct for financial trust. Borsa Istanbul Review, 23(6), 1399-1413.
2. Buriak, A., Vozňáková, I., Sułkowska, J., & Kryvych, Y. (2019). Social trust and institutional (bank) trust: Empirical evidence of interaction. Economics & Sociology, 12(4), 116-332.
3. Carbó-Valverde, S., Maqui Lopez, E &, .Rodríguez-Fernández, F. (2013, August). Trust in banks: Evidence from the Spanish financial crisis. In26 th Australasian Finance and Banking Conference.
4. Carlos Flavián, Miguel Guinalíu, Eduardo Torres, (2005) "The influence of corporate image on consumer trust: A comparative analysis in traditional versus internet banking", Internet Research, Vol. 15 Issue: 4 ,pp.447-470. https://doi.org/10.1108/10662240510615191
5. Carney, M. (2014). Rebuilding trust in global banking. Lawrence National Centre for Policy and Management, University of Western Ontario.
6. CIHAN Bank, Banking Awaraness, https://www.cihann bank.com.iq/en/banking-awareness/
7. Damra, Y., Yasin, S., & Albaity, M. (2023). "Trust but verify" financial inclusion in the MENA region. Borsa Istanbul Review, 23(6), 1430-1447.

8. De Jager, C. E. (2017). A question of trust: The pursuit of consumer trust in the financial sector by means of EU legislation. Journal of Consumer Policy, 40(1), 25-49.
9. Ennew, C. (2008, June). Measuring trust in retail banking in China. In Nottingham University Business School. On Behalf of the Financial Services Research Forum.
10. Evans, O. (2016). Determinants of financial inclusion in Africa: A dynamic panel data approach.
11. Fungáčová, Z., Hasan, I., & Weill, L. (2019). Trust in banks. Journal of Economic Behavior & Organization, 157, 452-476.
12. Garz, S., Giné, X., Karlan, D., Mazer, R., Sanford, C., & Zinman, J. (2021). Consumer protection for financial inclusion in low-and middle-income countries: Bridging regulator and academic perspectives. Annual Review of Financial Economics, 13, 219-246.
13. Ghosh, S. (2021). How important is trust in driving financial inclusion?. Journal of Behavioral and Experimental Finance, 30, 100510.
14. Jurevičienė, D., & Skvarciany, V. (2016). Camels+ t approach for banks' assessment: evidence from the Baltics. Entrepreneurship and sustainability issues, 4(2), 159-174.
15. Karin Boonlertvanich, (2019) "Service quality, satisfaction, trust, and loyalty: the moderating role of main-bank and wealth status", International Journal of Bank Marketing, Vol. 37 Issue: 1, pp.278-302. https://doi.org/10.1108/IJBM-02-2018-0021.

16. Koomson, I., Koomson, P., & Abdul-Mumuni, A. (2023). Trust in banks, financial inclusion and the mediating role of borrower discouragement. International Review of Economics & Finance, 88, 1418-1431.
17. Lotto, J. (2018). Examination of the status of financial inclusion and its determinants in Tanzania. Sustainability, 10(8), 2873.
18. Mehrotra, R., Somville, V., & Vandewalle, L. forthcoming. Increasing trust in the bank to enhance savings: Experimental evidence from India. Economic Development and Cultural Change.
19. Melnyk, V. (2023). Transforming the nature of trust between banks and young clients: from traditional to digital banking. Qualitative Research in Financial Markets.
20. Moin, S. M. A., Devlin, J., & McKechnie, S. (2015). Trust in financial services: Impact of institutional trust and dispositional trust on trusting belief. Journal of Financial Services Marketing, 20, 91-106.
21. Nagańska, A., & Cichocki, S. (2022). Can People Trust What They Don 't Understand? Role of Language and Trust for Financial Inclusion. Central European Economic Journal, 9(56), 132-157.
22. Nagańska, A., Cichocki, S. (2022). Can People Trust What They Don' t Understand? Role of Language and Trust for Financial Inclusion .Central European Economic Journal, 9(56), 132-157. https://doi.org/10.2478/ceej-2022-0009
23. Nyagadza, B. (2019). Conceptual model for financial inclusion development through agency banking in competitive

markets. Africanus: Journal of Development Studies, 49(2), 22-pages.

24. Raija Anneli Järvinen, (2014),"Consumer trust in banking relationships in Europe", International Journal of Bank Marketing, Vol. 32 Iss 6 pp. 551 – 566. http://dx.doi.org/10.1108/IJBM-08-2013-0086
25. Sanderson, A., Mutandwa, L., & Le Roux, P. (2018). A review of determinants of financial inclusion. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 1-8.
26. Skvarciany, V., & Jurevičienė, D. (2017). Factors affecting personal customers' trust in traditional banking: case of the Baltics. Journal of Business Economics and Management, 18(4), 636-649.
27. Souheila Kaabachi, Selima Ben Mrad, Maria Petrescu, (2017) "Consumer initial trust toward internet only banks in France", International Journal of Bank Marketing, Vol. 35 Issue: 6, pp.903-924. https //:doi.org/10.1108/IJBM-09-2016-0140
28. Tyler, K., & Stanley, E. (2007). The role of trust in financial services business relationships. Journal of Services Marketing, 21(5), 334-344.
29. Wong, D. H., Loh, C., Yap, K. B., & Bak, R. (2009). To trust or not to trust: The consumers dilemma with e-banking. Journal of Internet Business, (6), 1-27.
30. Xu, X. (2020). Trust and financial inclusion: A cross-country study. Finance Research Letters, 35, 101310.

خاتمة الكتاب

من الواضح أنّ الرحلة نحو تحقيق نظام ماليّ أكثر شمولاً هي رحلة صعبة وواعدة في الوقت نفسه، وقد تبيّن أنّ الشمول الماليّ محصلة لجهود خلق بيئة نظاميّة (Ecosystem) متكاملة المسار، وإن كانت مساراتها محفوفة بالعقبات، من عدم الاستقرار السياسيّ إلى التقلّبات الاقتصاديّة إلى الفجوات البنيوية، والعقبات التنظيميّة، والوعي المجتمعيّ، ونحو ذلك.

ومع هذه التحدّيات هناك شعور عميق وملموس بالإمكانات والفرص من جميع المسارات التي تمّ استكشافها، وتلك الجهود الحكوميّة وغير الحكوميّة تعكس اعترافًا متزايدًا بالدور الحيويّ الذي يؤدّيه الشمول الماليّ في تعزيز النمو الاقتصاديّ والاستقرار، وقد تمثّل المبادرات مثل توسيع الخدمات المصرفيّة الرقميّة، وتطوير منصّات تحويل وتداول الأموال، والجهود الرامية إلى دمج المجتمعات المحرومة في النظام الماليّ الرسميّ خطوات كبيرة إلى الأمام. وهذه التطوّرات سوف تكون قادرة على تمكين ملايين العراقيّين، وتزويدهم بالقدرة على الوصول إلى الأدوات الماليّة التي يمكن أن تعزّز آفاقهم الاقتصاديّة وتحسن نوعية حياتهم إذا ما اتسمت تلك الجهود بالديمومة.

ومع ذلك، فإنّ المسارات الحالية تفضي إلى نتيجة مفادها: أنّنا ما زلنا بعيدين كلّ البعد عن الاكتمال، فهناك حاجة إلى جهود متواصلة لمعالجة الفجوات والحواجز المتبقية التي تمنع من الوصول إلى تحقيق الشمول الماليّ بأتمّ صوره، ويشمل ذلك تعزيز الأطر التنظيميّة، وتحسين الثقافة الماليّة، والاستثمار في البنية التحتيّة التكنولوجيّة. إلى جانب تعزيز ثقافة الابتكار والتعاون بين أصحاب المصلحة، بدءاً من المؤسّسات الحكوميّة والمؤسّسات الماليّة إلى المنظّمات غير الحكوميّة وقادة المجتمع في دفع عجلة التقدّم المستدام والعادل.

ومن المهم أن يقنع صنّاع القرار وذو الشأن بأنّ تجربة العراق في الشمول الماليّ ليست مجرّد هدف، بل هي لبنة أساسيّة في بناء المرونة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة، ومع تقدّم العراق إلى الأمام، فإنّ الدروس المستفادة والنجاحات التي تحقّقت يمكن أن تكون بمثابة رؤى قيمة وممارسات مثلى للدول الأخرى التي تسلك مسارات مماثلة.

إنّ مستقبل الشمول الماليّ في العراق يشكل تحدياً وفرصة في الوقت نفسه، ومع الاستمرار في الالتزام والعمل الاستراتيجيّ، يمكن للعراق أن يمهّد الطريق لمشهد ماليّ أكثر شمولاً وازدهاراً؛ إذ تتاح لكلّ فرد الفرصة للمساهمة في النمو الاقتصاديّ للبلاد والاستفادة منه، وقد يكون الطريق أمامنا طويلاً، ولكن المكاسب المحتملة تستحق الجهد المبذول.

وكان أحد أكثر التطوّرات الواعدة هو توسيع الخدمات الماليّة الرقميّة، فقد فتح انتشار الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول ومنصّات الدفع الرقميّة آفاقًا جديدة للمشاركة الماليّة، وخاصّة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية أو المحرومة من الخدمات، وهذه العمليّات والجهود ستعمل على تحقيق مبدأ الديموقراطية في الاقتصاد عبر الوصول إلى الخدمات الماليّة؛ ممّا يسمح للأفراد الذين كانوا في السابق يتّمتعون بقدر محدود أو معدوم من الوصول إلى حسابات التوفير والائتمان وغيرها من المنتجات الماليّة الأساسيّة بالمشاركة في الاقتصاد. وتبذل الحكومة العراقيّة وأصحاب الشأن المختلفون جهودًا جديرة بالثناء لتعزيز الإطار التنظيميّ الذي يحكم الخدمات الماليّة، ولاسيّما تلك التي تتعلّق بجهود تعزيز الشفافيّة الماليّة وحماية المستهلك، وتعزيز المنافسة، وهذه العناصر كلّها تدفع الأفراد إلى الاندماج أكثر في النظام الماليّ الرسميّ، والذي سيحد بالمحصلة من الأنظمة الماليّة الرثّة (غير الرسميّة) التي تسود في المجتمعات التي لا تستطيع من الوصول إلى التمويل الرسميّ.

بالمقابل، هناك تحدّيات كبيرة ما تزال قائمة يجب معالجتها لتحقيق الشمول الماليّ الكامل، ومن أهمّها: معالجة الأميّة الماليّة؛ إذ ما يزال العديد من العراقيّين يفتقرون إلى الفهم الأساسيّ للمفاهيم والأدوات الماليّة؛ ممّا يعيق قدرتهم على اتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن الادّخار والاستثمار والائتمان. إنّ توسيع برامج التعليم الماليّ في الوصول إلى التمويل أمر بالغ الأهمّيّة في سدّ هذه الفجوة وتمكين الأفراد من السيطرة على مستقبلهم الماليّ. كما أنّ هناك حاجة ملحّة لتحسين الدعم البنيوي واللوجستي للخدمات الماليّة، فغالبًا ما تفتقر المناطق الريفيّة والمحرومة إلى البنية التحتيّة اللازمة لدعم الخدمات المصرفيّة التقليديّة، مثل الفروع المصرفيّة وأجهزة الصرّاف الآليّ؛ لذلك يُعَدُّ توسيع البنية التحتيّة الرقميّة وضمان الوصول الأمن إلى الإنترنت يُعَدُّ خطوة حيويّة في معالجة هذه التفاوتات وضمان حصول جميع الأفراد على فرص متساوية للاستفادة من الخدمات الماليّة.

وهنا تأتي مرحلة مهمّة، وهي تصميم المنتجات الماليّة وفقا إلى الدراسات التنمويّة الملحّة على الاعتبارات الجغرافيّة للمناطق العراقيّة كافّة؛ لأنَّ ضمان تصميم الخدمات الماليّة لتلبية احتياجات السكّان المختلفين، ومن ذلك النساء وروّاد الأعمال الصغيرة والأفراد ذوي الدخل المنخفض، أمر ضروريّ لتحقيق الشمول التام، وإنّ تصميم المنتجات والخدمات لمعالجة الاحتياجات التنمويّة التي تتطلّبها هذه المجموعات يمكن أن يساعد في خلق أفق ماليّ أكثر إنصافًا.

إذا نظرنا إلى المستقبل، فإنّ مستقبل الشمول الماليّ في العراق هو مستقبل واعد، ولكنّه سيواجه تحدّيات جمّة، ومن خلال الاستمرار في معالجة الحواجز القائمة، والاستثمار في التعليم والبنية التحتيّة الأساسيّة، وتعزيز بيئة الإبداع والتعاون، يمكن للعراق أن يبني على نجاحاته ويخلق نظاماً ماليّا شاملاً أكثر واقعية.

وفي الختام، فإنّ الطريق إلى الشمول الماليّ في العراق هو رحلة معقدة ومتطوّرة، وهو يتطلّب جهداً مستداماً، وعملاً استراتيجيّاً، والتزاماً بمعالجة الحواجز التنظيميّة والفرديّة والاجتماعيّة التي حدت تاريخيّاً من الوصول إلى الخدمات الماليّة. ومع كلّ تلك التحدّيات، فإنّ التقدّم المتحقق حاليّا يُعَدُّ شهادة على مرونة وإمكانات القطّاع الماليّ في العراق، ومع الاستمرار في تلك الجهود، فإنّ رؤية نظام ماليّ متكامل بالكامل يمكن أن يتحقق، وأن يكون حقيقة واقعة؛ ممّا يثبت أنّ الشمول الماليّ ليس مجرّد فكرة نظريّة غير واقعية، بل هو جانب قابل للتحقيق وضروريّ للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وفي الختام، فإنّ الطريق إلى الشمول الماليّ في العراق هو رحلة معقدة ومتطوّرة، وهو يتطلّب جهداً مستداماً، وعملاً استراتيجيّاً، والتزاماً بمعالجة الحواجز التنظيميّة والفرديّة والاجتماعيّة التي حدت تاريخيّاً من الوصول إلى الخدمات الماليّة. ومع كلّ تلك التحدّيات، فإنّ التقدّم المتحقق حاليّا يُعَدُّ شهادة على مرونة وإمكانات القطّاع الماليّ في العراق، ومع الاستمرار في تلك الجهود، فإنّ رؤية نظام ماليّ متكامل بالكامل يمكن أن يتحقق، وأن يكون حقيقة واقعة؛ ممّا يثبت أنّ الشمول الماليّ ليس مجرّد فكرة نظريّة غير واقعية، بل هو جانب قابل للتحقيق وضروريّ للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

اسم الكتاب	المؤلف
مستقبل النفط العراقي	روبن ميلز
التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط	هانا نوتي
الوفاء بوعود التعليم عبر عملية التعلم	البنك الدولي
مؤتمر البيان السنوي الثاني (1 - 2)	مجموعة باحثين
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق	علي المولوي
سلطنة عمان .. مواقفها الاقليميمة والدولية والحياد في سياستها الخارجية	ايمن عبد الكريم الفيصل
التعليم العالي في العراق . مقاربات نقدية ورؤى استشرافية	مجموعة باحثين
الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية – الحلول والمقترحات-	زيد العلي – يوسف عوف
خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) (1 - 2)	وزارة التربية والتعليم الماليزية
لمحات استراتيجية في مكافحة الفساد	فراس طارق مكية
بناء الدولة في العراق.. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة	هاشم الركابي – علي المولوي – علي الصفار
مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدوالية	حيدر الامارة – رحيم العكيلي – بلال عبد الحي
المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبي
الحل المنسي .. مجلس الاتحاد: ترشيد السلطة وتعزيز التشريع	د. علي عبد الحسين الخطيب – د. باسم علي خريسان
ملامح العدالة الدستورية في ضوء النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا	د. وائل منذر البياتي
خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق	هاري إستبانيان - نعام ريدان
احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها	فارس كمال نظمي – مازن حاتم
الابادة الجماعية مستمرة	سعد سلوم
اطفال داعش .. ارث النزاع وعتمة المستقبل	د. عدنان ياسين – د. اسماء جميل رشيد

اسم الكتاب	المؤلف
العدالة والاستقرار السياسي في العراق	علي المعموري
نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ
قبل أن يدركنا الظمأ .. أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة إلى سياسة الأرض	إعداد وتحرير: علي عبدالهادي المعموريّ
جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة	د. أحمد علي أحمد التميميّ
المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني	تحرير: د. عدنان صبيح ثامر
دليل المعارضة السياسية	مجموعة باحثين
مكافحة الفساد في العراق .. اوراق سياساتية	إعداد وتحرير: د. علي طاهر الحمود
وثائق وحقائق الدولة العراقية والمشروع الأمريكي	قيس قاسم العجرش
استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق	د. علي طاهر الحمود - علي عبد الهادي المعموري
الشباب وبيئة الاعمال في العراق	د. سلام جبار شهاب
الوقاية من الفساد في العقود الحكومية	د. معتز فيصل العباسي
أهوار الرافدين والأراضي الرطبة: النشأة والسكان وتغيير المناخ	حمزة شريف
التجربة البرازيلية في مكافحة الفقر نحو رؤية في الاستراتيجيات الاقتصادية-الاجتماعية طويلة الأمد	د. لورنس يحيى صالح - منتظر سلمان الجواراني
المصارف الرقمية والوصول السهل الى التمويل	د. فلاح حسن ثويني
تعزيز العدالة في العراق: إجرائات تخصصية لقضايا منوعة	د. علي طاهر الحمود

330/9563

ش922 شهاب سلام جبار

مسارات نحو الشمول المالي في العراق / سلام جبار شهاب،

ط1،_ بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط،

2025

(368) ص , (24x17) سم (سلسلة مركز البيان للدراسات والتخطيط)

1- العراق_الاحوال الاقتصادية

-أ- مسارات نحو الشمول المالي في العراق -ب- سلسلة مركز البيان للدراسات والتخطيط

رقم الايداع 946 / 2025

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (946) لسنة 2025

في السنوات الأخيرة برز الشمول الماليّ بوصفه ركيزةً أساسيّةً في التوجّه العالميّ نحو التنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة. وفي الدول التي تتّجه نحو التعافي بعد فترات طويلة من الصراعات، والتحوّل الاقتصاديّ، والإصلاحات التنظيميّة، فإنّ المسارات نحو الشمول الماليّ لن تكون مجرّد هدف عابر، بل تمثّل ضرورة أساسيّة للتعافي من آثار الصراعات والحروب... والعراق بتاريخه الغني وبالقدرات البشريّة والإمكانات الماديّة، يجسّد التحدّيات والفرص المتأصلة في الوقت نفسه ضمن هذا المسار التحولي؛ لذلك يتعمّق هذا الكتاب في المسارات ذات الأبعاد المختلفة والمعقّدة نحو تحقيق الشمول الماليّ في العراق، ويقدّم استكشافًا شاملاً للاستراتيجيّات والابتكارات والعقبات التي تحدّد هذا المسعى الحاسم.

في بلد مثل العراق لن يكون من اليسير ضمان وصول الأفراد بغض النظر عن وضعهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ وموقعهم الجغرافيّ في الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة؛ أيّ بمعنى الوصول إلى خدمات حسابات التوفير، والائتمان، والتأمين، وأنظمة الدفع التي تشكل أهمّيّة بالغة للتنمية على مستوى الفرد والتنمية الاقتصاديّة، وهذا ناتج من عوامل عدة، أبرزها أنّ النظام الماليّ في العراق ما زال مشوها بسبب عدم الاستقرار والصراعات، والاضطرابات الاقتصاديّة، إلى جانب تعقيدات المشهد السياسيّ، ولذلك ترتفع مخاطر وتعقيدات تحقيق الشمول الماليّ بشكل خاصّ. ولكن، على الرغم من هذه التحدّيات، فإنّ هناك تفاؤلا متزايدا بالدور الذي يمكن أن يؤدّيه النظام الماليّ القوي والشامل في تعزيز النمو الاقتصاديّ، وتعزيز الاستقرار الاجتماعيّ، وتحسين نوعية الحياة لملايين العراقيّين. لقد تمّ تصميم هذا الكتاب لتوفير رؤية واسعة وشاملة ودقيقة للمسارات المختلفة للشمول الماليّ في العراق. ويهدف إلى كشف تعقيدات المشهد الماليّ من خلال استكشاف العديد من الأبعاد الرئيسة.

العارف للمطبوعات

978-9922-8871-4-2

مركز البيان
للدراسات والتخطيط